دراسات سياسية وإستراتيجية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
العدد (٣٦) لسنة ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

رئيس التحرير
أ.د.محمود علي الداود

سكرتير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد

الهيئة الإستشارية

أ.د. السفير محمد الحاج حمود
أ. مصطفى عثمان اسماعيل (السودان)
أ. عصـــــام الجـــــــلبي
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي
أ.د. عبد المنعم صـاحي العــمار
أ.د. عبـد الســـلام بغـــدادي
البروفيسورة كيكو ساكاي (اليابان)
أ.د. جورج جبور (سوريا)
أ.د.ابراهيم خليل العلاف
أ.د. زكريا كورشون (تركيا)
أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر)

المراجعة اللغوية
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسســة فكرية علمية ذات شــخصية معنوية واســتقلال مالي واداري مقره في بغداد ومن اهدافه:-

* العناية بدراسة تأريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
* ارســاء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يســهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
* متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وآثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
* الاهتمــام بالبحــوث والدراســات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانســان وحرياته الاساســية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
* تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشــر المجلة البحوث التي لم يســبق نشــرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشــهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :

أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .

ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس(A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.

ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر.

- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً والكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

نهوض اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والحالة العراقية

أ.د. محمود علي الداود ١١

إستراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد التحرير

اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت ١٩

السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا على ضوء دستور ٢٠١١

د.إدريس لكريني ٢٧

الفصل بين السلطات وبناء دولة القانون في العراق

أ.د.خضر عباس عطوان - م.م.نور قيس عبود الخزعلي - أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد ... ٣٩

الاتفاق النووي بين ايران والقوى الغربية٢٠١٥- دراسة في الأبعاد

أ.م.د ستار جبار علاي ٥٣

اشكاليات التعاون في علاقات العراق مع دول الخليج العربي

أ.م.د شذى زكي حسن ٨٣

العلاقات المغربية- الامريكية بعد احداث ايلول ٢٠٠١

أ.م.د منى حسين عبيد ١٠٥

التعديلات الدستورية بين إصلاح النظام السياسي والدكتاتورية تركيا - دراسة حالة

م.د. أحمد شحاذه محمد ١٢٥

الاستراتيجية الصينية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. نغم نذير شكر ١٤١

البعد الإقليمي لإيران: دراسة في مقومات المكانة

م.د. سليم كاطع علي ١٥٩

كلمة العدد

بعـد التحريـر الكامل للاراضـي العراقية المحتلة من داعـش الارهابي عام ٢٠١٧ واسـتكمال بسط السـيادة العراقية على كامل التراب العراقي بفضل التضحيات الكبيرة للقوات المسلحة العراقية وقوات الحشد الشعبي بدأ التفكير ينصب اولاً على نوع الادارة السياسية اللازمة لادارة الموصل والمناطق المحررة الاخرى بالاضافة الى البدأ بتطبيق خطـط إعمار المناطق التي دمرها الارهاب بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والدول الشـقيقة والصديقة . هذا بالاضافـة الى وضع الخطط الإسـتراتيجية الكفيلة بإعادة بناء القوات المسـلحة العراقية ومنع عودة قوى الارهاب لاسـتعادة نشـاطه الارهابي .طيلة السنوات الثلاث التي شهدت احتلال داعش للمناطق الشمالية والغربية من العراق كانت الاقسـام العلمية في بيت الحكمة كافة مشغولة في بحوثها ومؤتمراتها وندواتها وحلقاتها النقاشـية بالتركيز على الأوضاع الأمنية والسياسـية والاقتصادية والاجتماعية ووضع الاقتراحات الكفيلة بمعالجة الأوضاع المجتمعية بعد التحرير من مختلف الوجوه .وفيما يتعلق بمشـاريع الاعمار المرتقبة فقد تضمن هذا العدد دراسـة لرئيس التحرير بعنوان (نهوض اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والحالة العراقية) والهدف من نشـر هـذه الدراسـات كان لفت الانتباه الى تجـارب حملات الاعمار في اليابـان والمانيا بعد الحرب العالمية واسـتنباط الدروس من هذه التجارب الناجحة فبعد عشـر سـنوات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالخصوص عام ١٩٥٥ استكملت كل من اليابان والمانيا اعمار مادمرته الحرب واسـتعدتا لان تكون كل منهما قوة صناعية كبرى .اما بالنسـبة للاسـتراتيجية الأمنية الجديدة فتضمن العدد دراسـة بعنوان (استراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد التحرير) واقتراحات لترصين السياسة الدفاعية من حيث التدريب والتسليح وأمـن الحدود وعلاقة ذلك بالسياسـة الخارجيـة للعراق ودفع اسـتراتيجية دائمية بقمع الارهاب . وفي حقل الدراسـات القانونية والسياسـية تضمن العدد بحثاً بعنوان (الفصل بين السـلطات وبناء دولة القانون) اما في مجال السياسـة الخارجية فهناك دراسـة حول الاسـتراتيجية الصينية تجاه العراق واخرى حول اشـكالية التعاون في علاقات العراق مع دول الخليج العربي . ودراسة ثالثة تتناول السياسة الخارجية المغربية حيال افريقيا.

واهتـم هذا العدد بـدول الجوار فتتناول التطورات الدسـتورية فـي تركيا في ضوء التشريعات الجديدة كما تضمن دراسة حول البعد الاقليمي لايران

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

نهوض اليابان والمانيا

بعد الحرب العالمية الثانية والحالة العراقية

أ.د. محمود علي الداود(*)

لماذا هذا الموضوع وما أهميته للعراق ؟

تساؤلات كثيرة في العراق والبلاد العربية لماذا اليابان والمانيا وليس نحن وهل بالامكان اللحاق بهما والاستفادة من التجربتين ؟ .

الحديث عن المعجزة اليابانية والمعجزة الالمانية ...نهضة هنا ونهضة هناك... غير مسبوقة من رماد الهزيمة... دروس وعبر يمكن ان تقدمها التجربتان للعراق في مجال التنمية .

وماهي المجالات التي يمكن للعراق ان يؤسس شراكة حقيقية من تجارب اليابان والمانيا

لو أمعنا النظر في كيفية صعود اليابان والمانيا في سلم الحضارة والخصائص المشتركة قد ننفض عنا غبار التشاؤم واليأس والقنوط الذي يحف بنا .نهتف وعلى مدار الساعة كلنا عراق ولكننا في الواقع لانطبق ما نقول بعمل الشعب الياباني في ظل هوية يابانية جماعية واليابان دولة أمة اكتسبت صفة الحداثة بسرعة ولكنها حافظت على الموروث الحضاري الياباني وكثيراً ماتوصف بأنها أمة جزيرة متجانسة عرقياً ذات شعب فريد ثقافياً مستعدة للاضطلاع بدور عملاق اقتصادياً قانعة بدور سياسي محدود عالمياً .

بالنسبة لليابان لم تعد رسالة التحديث تهدف الى بناء امبراطورية عسكرية كما في الربع الاخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين عندما احكمت السيطرة على المحيط الهادي وعلى معظم اقطاره . ورسالة التحديث الجديدة هي ان اليابان اصبحت معجزة الحضارة المعاصرة وعملاق التقدم الصناعي والتكنلوجي العلمي .

نجحت اليابان في صياغة تنمية متوازية

(*) مشرف قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

تمكن البلد فــي مجال التقدم العلمي والتكنلوجي والصناعــي من مجاراة الغرب دون ان تصبح جزءً منه والمعجــزة اليابانية الحقيقية تكمن في اســتطاعتها بناء مواطن قومــي وبناء أمة ذات ارادة جماعيــة قادرة على دعــم الدولة. ويؤكد البروفيســور اللبناني مســعود ظاهر وهو احد الباحثين اللبنانيين البارزين في الشــأن الياباني بــان نجــاح اليابان يعــود بالدرجــة الاولى الى حجم الرأسمال البشري الكبير الذي يشكل ثروة اليابــان الحقيقية وتوضع فــي خدمته توظيفات مالية كبيــرة وتعتبر اليابان من أكثر دول العالم من حيث نســبة الانفاق الســنوي علــى البحث العلمــي والتعليــم فــي كافة المراحــل وفي هذا المجال كانــت الدولة اليابانية ومازالت شــديدة الحــرص على نشــر ثقافة معرفية تــكاد تنفرد بها اليابان من خــلال توجيه المعرفة الى تنمية الانتاج الذي يقوم عليه الاقتصاد الياباني .

والى جانــب الرخاء الاقتصــادي والتطور الصناعــي والادخــار المالــي توســعت الطبقة الوســطى حتى بلغت نســبة ٩٠٪ وبرز اهتمام واسع بالتعليم والثقافة والفنون والآداب وتحولت اليابــان فــي اطار سياســة ســلمية الــى تحقيق علاقات متميزة مع كافة الاقطار الاســيوية عن طريق مســاعدات مالية واقتصادية وتكنلوجية فضلاً عن الدور المتميز الذي تلعبه الدبلوماسية اليابانية الناعمة أي الدبلوماســية العامة النشطة كما تمارســها فــي العــراق مثــلاً إن اليابانيين يواجهون عصر العولمة بمســؤولية كبيرة فهم بين قلة من شعوب العالم القادرة على الاحتفاظ بقيمها الموروثة لنفســها وللحضارة الانســانية فــي آن واحد وهــم يعتقدون ان القيــم الايجابية الصالحة للشــعب الياباني هي قيم انسانية يمكن ان تســتفيد منهــا شــعوب أخرى تعــرف كيف تحمل مــن ثقافتها القومية روافــد حية للثقافات الفاعلة في حضارة القرن الواحد والعشرين .

ان انتقال اليابان من رماد الهزيمة وكوارث القنابل الذرية الى بناء المؤسسة اليابانية الناجحة لــم يكن ليتحقق الا بفضل قيادات يابانية مقتدرة مثل رئيس الوزراء ناكاســوني ياسوهيرو احد رواد الانخراط في عملية التحديث والحداثة مع المحافظة على جذورها التاريخية المتميزة فهي تحــاول ان يجعل اليابان أمة أكثر وطنية وأكثر كبرياء ولم يخــف تأثره بالرئيس رونالد ريكان وبرئيس الوزراء مارغريت تاشر .

ولقد اظهر الشــعب الياباني وفاءً لاحدود له ووطنية قل نظيرها عندما رفض وهو في ركام المدن المحطمة بفعــل القنابل الذرية الامريكية وتداعياتهــا الرهيبة الى اجيال متعاقبة احترقت باشــعاعات تلــك النيران الهائلة ان يبيع شــرفه وشــرف تاريــخ اليابان الى المحتــل الأمريكي عندما رفض الشعب الياباني المقهور والمسحوق ان يساوم على المؤسسة الامبراطورية ولاسيما شــخص الامبراطور هيروهيتــو وقبل عوضاً عن ذلك بديمقراطية حديثة حددها دستور جديد صــدر عــام ١٩٤٧فقد أصبح الشــعب بموجبه مصدر السلطات والبرلمان اوالدايت مركز سن القوانين واعلى سلطة في البلاد .

ولابـد هنا مـن التذكيـر ان هـذا النهوض المذهـل لليابان بعد الحرب العالمية الثانية قد تم وسـط تعرضها لعقوبات قاسية تدميرية أخرى وتعويضات مادية كبيرة وشروط احتلال قاسية ولكـن القيادات اليابانية الجديدة لم تتورع لقبول الاستسلام غير المشـروط وتقديم الاعتذار تلو الاعتـذار للشـعب الصيني والى شـعوب دول المحيط الهادي عن الاضرار التي الحقتها جيوش الاحتـلال الياباني إبان الحـرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٥١ انعقدت معاهدة سانفرانسـيكو بين اليابان والولايات المتحدة تم اثناءها تخفيف قيود الاحتلال وتحولت اليابان من الدولة العدوة الاولى في تلك المنطقة الى الدولة الأكثر رعاية من جانب الولايات المتحدة وقد تمكنت القيادات اليابانيـة من توظيف العلاقـات الاقتصادية مع الولايـات المتحـدة لتحويل اليابـان من مجتمع مدمـر او شـبه مدمر الى قـوة اقتصادية كبيرة ومـن ثم الى القوة الاقتصاديـة الثانية او الثالثة فـي العالـم والى واحـدة من أكثـر المجتمعات دينامية في مجال العلم والتكنلوجيا .

مـن ناحية اخرى فان هـذا التقدم الصناعي والتكنلوجـي الياباني الـذي اعقـب الحـرب العالميـة الثانيـة كان مقرونـاً أيضـاً بترابـط عضـوي مع الولايـات المتحدة الـى درجة ان البروفيسـورة كيكو سـاكاي الخبيـرة اليابانية بالشأن العراقي وشـؤون الشرق الاوسط الفت كتابـاً ترجم في بغـداد عام ٢٠١٦ تحت عنوان (العـراق واليابـان- زوال السياسـة اليابانيـة المسـتقلة في الشرق الاوسـط) وقد ترجمه الى العربيـة الدكتور محمـود عبد الواحد القيسـي الاسـتاذ في كلية الآداب بجامعة بغداد والخبير في الشـؤون اليابانيـة والذي تمكن مـن اعداد مجموعـة عراقيـة ويابانيـة لرعايـة العلاقات الثقافية والجامعية بين العراق واليابان كما كان لبيت الحكمـة دور مرموق في هذا المجال وقد نجحـت هذه المؤسسـات في خلق بيئـة ايجابية لدعم الدبلوماسية العراقية التي ارى من واجبي تسـجيل التقدير لها من خلال السـفارة العراقية النشـطة في طوكيـو ومعهد الخدمـة الخارجية فـي ديوان الـوزارة الذي اولى اهتمامـاً بارزاً في اعداد الدراسـات والبحوث الخاصة باليابان وكانـت هذه الدراسـات موضـع تقدير من قبل المختصين .

من ناحية اخرى فان بغداد تستضيف السفارة اليابانية في بغداد بسـفيرها النشـط فوميوايواي الذي يسـعى من خلال تقديـم المنح والقروض لدعـم التنميـة فـي العـراق وإعـادة الاعمـار واستضافة اعداد كبيرة من العراقيين في مختلف التخصصات الجامعيـة والصناعية والزراعية والصحيـة والطاقة المتجـددة والتغيير المناخي والأمن الانساني وقضايا المياه والجفاف والبيئة للتدريـب فـي المؤسسـات اليابانيـة . وتهدف المسـاعدات اليابانية الى تحقيق اقتصاد مستدام وتنمية الموارد البشـرية فـي التعليم والتدريب وتنميـة مفاهيم روح المبادرة مع العراق لطرح افكار وآراء ومشاريع لحل المشاكل الاجتماعية

المرتبطــة بالبطالــة ولاسـيما الشـباب المثقف وجيوش الخريجين والتي هي وراء أسباب عدم الاسـتقرار السياسـي والاجتماعي في العراق والشـرق الاوسـط عموماً . وفي دراسة مهمة نشـرها أ. سعد غالب ياسـين (العرب والادارة اليابانيــة مــاذا يمكن ان نتعلم مــن اليابان) في مجلة المسـتقبل العربي العدد ٢٦٥ في ٢٠٠١ حـول دروس النهضة اليابانيــة قال (يوجد لدى الادارة اليابانية وممارسـتها وادواتها وتكنيكها وانظمتها ما يمكننا ان نتعلمه وان نستفيد منه وان نسـتزرعه في تربة تجربتنا الجديدة في الحداثه والنهضة مـن دون ان نهمل عنصـر الموائمة وضرورات التكيف وما تحتاجه إدارة الاعمال في العـراق والوطن العربي لكـي تكون اقرب الــى التجربــة اليابانية وأكثر رغبــة في معرفة اسـرارها وانجازاتها . وإذ نتطلع الى مسـاهمة سـخية مـن اليابان فـي مؤتمر الـدول المانحة الـذي سـينعقد فـي الكويت في منتصف شـهر شـباط / فبراير/٢٠١٨ القادمة فمن الضروري ان نولــى اهميــة خاصــة لملاحظــات الدوائر اليابانيــة المختصــة حول اهمية ضمــان البيئة المناسبة للاستثمار في العراق في هذه المرحلة الدقيقة والتي من الممكن ان تشـجع المسـاهمة الواسـعة وتولد نتائج ايجابية وهذه الملاحظات هي بذل المسـاعي الجديدة من قبـل القيادة من اجل ضمان الأمن والاسـتقرار وسيادة القانون والعمـل جنبـاً الى جنـب لبناء مجتمـع عراقي تتوافـر فيه تكافؤ الفـرص والعدالة الاجتماعية وترك الشـعارات الانشائية والعمل عوضاً عن ذلك في ترسيخ الهوية الوطنية العراقية. وهكذا فـان حملات الأعمار المرتقبـة والتي ينتظرها الشـعب العراقي منذ فترة طويلة لابد ان تطبق جنبـاً الى جنـب مع التنمية البشـرية والتي هي أساس الأعمار .

نهوض المانيا بعــد الحرب العالميــة الثانية والحالة العراقية

لقـد حققت كل من المانيــا واليابان نهضتها الحديثــة في النصــف الثاني من القرن التاسـع عشـر وتقريبا في نفس الفترة وقد شـهدت فترة التحديث الالمانية الاولى قوة بروسـيا وبرزت الوحدة الالمانية وتنامت القدرة العسكرية الفائقة للامبراطوريــة الالمانيــة ومــا رافـق ذلك من توسـع الماني فيما وراء البحار واعلان الحرب العالمية الاولى .ونظرا لفشـل القيادة السياسـية الالمانيــة في تحليل الاوضــاع الدولية ودخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب الامر الذي غير موازين الحرب فقد خسرت المانيا الحرب وتعرضـت بعدهـا الــى جملــة مــن معاهدات واتفاقيات سـلام كانت في الواقع استسلام يكاد يكون كاملا لشروط الحلفاء انتزعت منها معظم المناطـق الغنية بالمواد المعدنية وتم ضمها الى عدد مـن جيرانها كما تم اخضاعها الى برنامج تعويضات قاسـية مما كان لــه افدح الاثر على قدرات المانيا الصناعية والزراعية والمالية.

ورغم المسـاعدات الامريكيــة بعد الحرب

والتـي أتـت مـن خـلال مشـاريع (dawes) و (young) لاعمـار المانيـا ومسـاعدتها علـى دفـع التعويضـات الان هـذه المبادرات فشـلت في معالجة الاوضـاع المتردية وقد زاد الطين بلة انخفاض حاد بسـعر المارك وكسـاد اقتصـادي تأثر بالكسـاد الاقتصـادي والعالمي الـذي طـرأ خـلال ١٩٢٩-١٩٣١مما سـاعد هتلر وحزبـه النازي على اسـتغلال الظروف والسـعي تدريجيا للسـيطرة على الحكم وتنفيذ برامج عسـكرية وتوسعيه على حساب الاقطار الاوربيـة المجاورة وقد أوصلت هذه السياسـة العسـكرية الالمانية الى الحرب العالمية الثانية التـي اوقدت المانيا نارهـا وانتهت عام ١٩٤٥ بأ ستسـلام آخر غير مشـروط كما حصل عام ١٩١٨بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان الفـرق بين نتائج الحرب العالمية الاولى والثانيـة ان المانيا تعرضت فـي نهاية الحرب العالميـة الثانيـة الـى شـبه دمار كامل شـمل عديداً من المدن الصناعيـة الكبرى والموانيء والمطارات وسـكك الحديد والمعامل والقواعد البحرية وكان اتسـاع حجم هـذا التدمير نتيجة لتطـور القـوات الجويـة الحليفـة فضـلاً عن المسـاعدات العسـكرية الامريكية الهائلة التي شملت روسيا ايضا.

بعـد الحـرب العالميـة الثانية وجـدت المانيا نفسـها محتله من قبـل الدول الحليفة الرئيسـة وهـي الولايـات المتحـدة وبريطانيا وفرنسـا والاتحـاد السـوفيتي وقد تـم تقسـيم العاصمة برليـن الى اربعة مناطـق وخضعت المانيا الى شروط استسلام قاسية بما فيها تقديم تعويضات حددها مؤتمر يالتا عـام ١٩٤٥الى كافة الدول الحليفـة والاقطار الاوربية التي احتلت من قبل المانيا .وقد اصرت روسـيا على تقسـيم المانيا واحتفظت هي بالمانيا الشـرقية. وفي البداية لم تتعاطف بريطانيا وفرنسـا مع الوحدة الالمانية ولكن الطرف الذي غير المعادلة كانت الولايات المتحدة التي اعربت عن خشيتها بأدامة التوسع السـوفيتي وانتقـال الشـيوعية الـى المناطـق الغربية من المانيا ولهذا أخذت تسـعى في اتجاه دعم الوحدة الالمانية التي تأخرت بعض الوقت وفي ظل مواجهة سوفيتية قوية تمكنت الولايات المتحـدة من اقناع بريطانيا وفرنسـا بضرورة التحرك السـريع والعمل مـع الولايات المتحدة واقامت منطقة نفوذ واحدة تطورت فيما بعد الى المانيـا الغربية ولكن الوحدة الالمانية اضطرت الـى الانتظار اكثـر من اربعة عقـود من اجل تحقيقها .

لـم ينتظـر الالمـان متـى تتحقـق الوحدة الالمانيـة وانمـا عملوا منذ اليـوم الاول لانهاء الحـرب من اجـل اعادة الاعمار وقد شـاركت النسـاء بازالة ملايين الاطنان من الانقاض في المدن المدمـرة مثل هامبـورغ وكيل و ميونخ ودرزن ودسلدروف وعشرات المدن الصناعية وتم تطبيق سياسـة تقشـف قاسـية امـام انهيار كامل لقيمة المارك الالماني .

كان السـوفيت والبريطانيون والفرنسـيون

يخشون من إعادة إحياء القوة الألمانية في اوربا ولم يتحمسوا الاسراع في اعادة تكوين دولة المانيا موحدة اما الموقف الامريكي فلم يتحكم به تاريخ الماني السابق بقدر ما تحكم به الخوف من تمدد القوة السوفياتية غربا . لذلك ضغطت الادارة الامريكية على البريطانيين والفرنسيين للقبول بضرورة تحقيق نهوض اقتصادي في منطقة الحلفاء مما جعله هو أساساً لانشاء جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية).

دمرت قوات الحلفاء جميع المصانع بانواعها وكان على الالمان ان يعيدوا بناء بلدهم من الصفر بعد ان اصاب الدمار بنيتها التحتية بما في ذلك الجسور والموانيء والمطارات فضلاً عن شبكات الاتصال والطاقة كما كان على المانيا دفع تعويضات حرب هائلة الى اكثر من ١٥ دولة وتعرضت مصانعها العسكرية والمدنية الى التفكيك او التدمير او النقل من قبل الدول المنتصرة وتم تخفيض القدرة الصناعية الالمانية الى ادنى حد ممكن بموجب قرارات مؤتمر بوتسدام .

خوفاً من احتمالات التوسع السوفياتي امر الرئيس الامريكي هاري ترومان بالعمل بأتجاه انعاش المانيا الغربية وفي ١٩٤٧قدم وزير خارجية امريكا جورج مارشال خطة تنمية اقتصادية لتمكين المانيا من اعادة البناء بعد الحرب إذ كان يسود البطالة والفقر والياس . واعلن وزير الخارجية «مشروع مارشال» لانعاش المانيا في محاضرة له في جامعة هارفرد .وقد انتهزت جماعات المانيا الوطنية الفرصة وعلى رأسها كونراد اديناور ووزير اقتصاد ه لودفيلك ابرهارد الفرصة بالتوزان مع قانون الاصلاح النقدي اطلاق خطة إعمار شاملة وإصدار قرار تبنى اقتصاد السوق الاجتماعي .

ولذلك فقد تشكلت اول حكومة وطنية المانية بعد الحرب العالمية في ٢٠ أيلول ١٩٤٩برئاسة كونراد اديناور الذي أختار (لودفينك ايرهارد) وزيراً للاقتصاد وساهم ذلك في استقرار الاوضاع وطمأنة النفوس وساعدت الحرب الكورية عام ١٩٥٠في التغلب على فكرة مقاطعة البضائع الالمانية واخذت عجلة الاقتصاد تدور وفي حين كان في عام ١٩٤٦أكثر من ١٦ مليون عاطل عن العمل تم التغلب على هذه المشكلة تدريجيا.

وفي عام ١٩٥٥وقعت المانيا اول اتفاقية لاستيراد العمال من ايطاليا .وبعد ٥ سنوات من انتهاء الحرب بلغ معدل نمو الاقتصاد الالماني الغربي ٩,٧٪وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون بناء ٣ملايين مسكن في ٦سنوات .

وعلى الرغم من اعتراف المانيا بمسؤليتها في الحرب العالمية الاانها بدأت دبلوماسية منفتحة على الغرب وعلى العالم وانظمت الى حلف الاطلسي.وفي عام ١٩٥١ توصل اديناور والمستشار الالماني شومان ووزير خارجية فرنسا الى اتفاق الجماعة الاوربية للفحم والصلب .

وفي عام ١٩٥٥ سافر اديناور الى روسيا

لإعادة ملايين من الأسرى الالمان من الحرب العالمية الثانية .

أن عوامل أعادة أعمار المانيا والنهوض الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية يعود الى وطنية المواطن الالماني الذي رفض الخضوع للاحتلال وقد شاهد مصانعه تفكك وترسل الى الخارج او تدمر وبعبارة اخرى ان النهوض الالماني الجديد كان نتيجة لوجود قيادة حكيمة وشعب واع فتمخض النجاح .... وكان الطريق الى الوحدة الالمانية سالكا عام ١٩٨٩.

ان دولاً مثل اليابان والمانيا تستورد معظم المواد الاولية الداخلة في صناعتها من الخارج حققت بفضل مواردها البشرية منجزات اقتصادية واجتماعية وبفترات قياسية متقاربة ايضا.

وفيما يلي الامور المستفادة من التجربة الالمانية :

(١) الاستفادة من التجربة الالمانية بالاهتمام بالموارد البشرية واصدار القوانين والتشريعات التي تشعر المواطنين بوطنيتهم وكرامتهم وحقوقهم .

(٢) تنمية المهارات من خلال تأسيس المعاهد التقنية والصناعية والزراعية ومنح الفرص لدورات تدريبية في المانيا في هذه الاختصاصات فضلاً عن الادارة والعلوم والتكنلوجيا وان تكون خطة التنمية هذه منسجمة مع مشاريع الاعمار الجديدة

(٣) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ووضع الهوية العراقية والكفاءة فوق كل اعتبار .

(٤) تأسيس االنقابات والاتحادات المهنية بعد تأهيل افرادها في ضوء التقدم العلمي والتكنلوجي المعاصر .

(٥) الاستفادة من التجارب الالمانية في حقول إنشاء البنية التحتية مثل بناء الطرق السريعة والموانئ والمطارات والجسور وتخطيط مدن جديدة.

ومن اجل الاستفادة العامة من التجربة اليابانية والالمانية في مجال البناء والاعمار يجب الأخذ بهذه الامور وهي :

ـ ايقاف نزيف هجرة العقول وكذلك السعي للاستفادة من الخريجين فورا وهم على الاغلب عاطلين عن العمل منذ اكثر من عشر سنوات .ان مشاريع الاعمار الجديدة لابد ان تستوعب عشرات الالاف من هذه الكفاءات وهكذا يجب اعطاء الاولوية للقصوى للخريجين العراقيين ولاسيما في حقول الهندسة والصناعة والصحة والتعليم والتقنيات المختلفة .

ـ تأسيس مجلس اعلى للاعمار على غرار مجلس الاعمار الذي تأسس في منتصف خمسينات القرن الماضي يجب أن يدعم بالخبرات العراقية المهنية والمتخصصة المتقدمة والاستفادة من الكفاءات العراقية وكذلك من الخبرات الاجنبية وان تعهد مشاريع الاعمار الى الشركات والمؤسسات المؤهلة .

- أنشاء وزارة خاصة للكفاءات ومعالجة قضايا هجرة العقول ذات العلاقة بمشاريع الاعمار.

لقد نجحت كل من اليابان والمانيا بتوظيف الظروف الدولية التي رافقت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للوصول الى نهوض اقتصادي وعلمي وتكنلوجي غير مسبوق ويرجع هذا النهوض الى عوامل داخلية وخارجية في مقدمتها تحول موقف الولايات المتحدة من عدو لدود الى صديق لدود ويبقى العامل الحاسم في نهضة كل من اليابان والمانيا هو الثروة البشرية في كلا البلدين فضلاً عن النخب السياسية التي قادت واوصلت البلدين الى معجزتين اقتصاديتين قل نظيرها في التاريخ الحديث ولمعاصر وهذا يتطلب الإقدام فوراً على إعادة النظر بالأداء الدبلوماسي العراقي وتنشيط السياسات الخارجية العراقية .

مصادر مختارة

(١) كيكو ساكاي (العراق واليابان - زوال السياسة المستقلة لليابان في الشرق الاوسط) ترجمة د.محمود عبد الواحد القيسي ٢٠٠٩ بغداد .

(٢) رحمان لوعان محسن (السياسة اليابانية في الشرق الاوسط)معهد الخدمة الخارجية وزارة الخارجية العراقية بغداد ٢٠١٧ .

(٣) كاظم هاشم نعمة (اليابان في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة)عمان ٢٠١٤

(٤) لقمان عبد الرحيم الفيلي :استراتيجية العلاقات الاقتصادية - علاقات العراق مع اليابان .

(٥) مسعود ظاهر (النهضة اليابانية المعاصرة - الدروس المستفادة عربيا) مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت٢٠٠٢.

(٦) مسعود ظاهر (النهضة العرية والنهضة اليابانية :تشابه المقدمات واختلاف النتائج)

المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ١٩٩٩ (عالم المعرفة ٢٥٢)

(٧) يوسف الصائغ (التنمية الوطنية- من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي) بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ .

(٨) مهاتير محمد وشنتارو ايشهارا (صوت اسيا) زعيمان اسيويان يناقشان امور القرن المقبل. دار الساقي لندن ١٩٩٨.

(٩) علي موسى حمزة (نهضة المانيا الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية)معهد الخدمة الخارجية العراقية٢٠١٧.

إستراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد التحرير

اللواء الركن المتقاعد
محمود احمد عزت(*)

استغل تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي الفراغ الأمني في العراق وضعف الدولة وغياب الأمن الوطني وأحتل نحو ثلث مساحة العراق . وبعد ثلاثة أعوام أمكن انتزاع كافة الأراضي منه وطرده .وبعد التحرير تركزت نوايا الحكومة على إجراء إصلاحات شاملة وتصدر بناء الأمن الوطني جدول الإصلاح .

يمكن التعبير عن مفهوم الأمن الوطني ومرادفه الشائع في الاستخدام (الأمن القومي)، انه حالة استمرار قدرة الدولة على فرض الأمن الداخلي والاستقرار والسيطرة على التهديدات الداخلية المحتملة وقدرتها في ردع المخاطر الخارجية .وهو في النهاية قدرة الدولة الإجمالية في حماية مصالحها العليا الأمنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ما يدخل تحت عنوان مصالح الدولة في السلم والحرب ومن هذا المفهوم يتصدر الأمن الوطني اهتمام الدول وتستمدد منه قوتها .

ويتشابه الأمن الوطني في كافة دول العالم من حيث الهدف والغاية، إلا أنه يختلف في التركيب والتنفيذ نسبة إلى مكانة كل دولة في العالم من حيث موقعها الجغرافي وقوتها ونفوذها وأهدافها وطموحها الخارجية وطبيعة التهديدات الداخلية والخارجية التي تتوقعها والموارد والإمكانات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تمتلكها وظروفها الخاصة وطبيعة مجتمعاتها وغيرها من الأمور والعوامل التي تقدر أنها تؤثر في أمنها الوطني عموماً .

أن الأمن الوطني لا يمكن تصوره بأنه مجرد حالة يمكن أن يمثلها وينفذها أشخاص في مؤسسات وتنظيمات ودوائر تحت مسميات أمنية معينة تعهد إليهم مسؤولية الأمن الوطني وهؤلاء في الحقيقة ليسوا سوى الجزء الظاهر من كيان الأمن الوطني ولا يمكنهم تحقيقه مهما بلغت كفاءاتهم وخبراتهم ومهما أنفقت عليهم الدولة ومنحتهم السلطة وحرية التصرف ما لم يتوفر عدد من القواعد يستند عليها بنيان الأمن الوطني وهذه القواعد هي :

(*) عضو الفريق الاستشاري لقسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

١. الإدارة الداخلية الرشيدة .

٢. أداء سياسة خارجية قوية.

٣. تأسيس اقتصاد منتج .

٤. بناء قوات مسلحة وطنية .

لقد أثبتت التجارب في العراق منذ عقود أن السياقات التقليدية لتحقيق الأمن الداخلي من دون هذه القواعد لم تجدي نفعاً على الرغم من الإنفاق المالي الكبير على حساب ميزانية الدولة السنوية وأسطول الأشخاص الذين عُهِدَت إليهم المهمة والصلاحيات الواسعة التي مُنِحَت لهم .

وفي حزيران ٢٠١٤، تلقى الأمن الوطني العراقي ضربة قاسية عندما احتل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية مدينة الموصل بسهولة بالغة وأعلن منها خلافته الإسلامية المزعومة وبعدها أصبح ما تبقى من ارض العراق رهينة تهديدات توسعات هذه الخلافة وأحاط خطرها بالعاصمة بغداد ولم يعد للدولة جيش يعبه له أو قوة تتصدى للخطر،وأنهار اقتصاد البلاد وتهيأت الأجواء والظروف لتقسيم العراق والانفصال وخطى إقليم كردستان الخطوة الأخطر في هذا الاتجاه عندما وسع حدوده لعام ٢٠٠٣لتشمل محافظة كركوك كاملة وأجزاء كبيرة من محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى وأقدم على إجراء استفتاء الانفصال.

بعد مرور ثلاثة أعوام على هذه الانتكاسة والإخفاق الأمني، حصلت أحداث مهمة هيأت ظروفاً تساعد على الإصلاح وبناء الأمن الوطني، وهذه الأحداث هي :

١. تظاهرات العراقيين السلمية التي تواصلت تطالب بالإصلاح وحظيت بإسناد المرجعية الدينية والأصوات الوطنية هيأت المجتمع العراقي ليطالب بالإصلاح ونبذ كل ما تسبباً في أوضاع العراق السيئة بعد الاحتلال ومحاسبة الفاسدين والمقصرين .

٢. أمكن إسقاط الخلافة الإسلامية المزعومة وتحرير أرض العراق وملاحقة عناصرها في الجزيرة والصحراء وصولاً إلى الحدود مع سوريا وتأمينها وأعلن رئيس الوزراء يوم ٩كانون الأول ٢٠١٧ نبأ النصر وأحتفل العراقيون بالنصر في اليوم التالي وحُدِد يوم ١٠ كانون الأول من كل عام عيداً وطنياً تتعطل فيه الدوائر الرسمية .

٣. تراجعت مخاوف تقسيم العراق بفشل استفتاء الانفصال ونجحت الحكومة في استثمار نتائجه دستورياً وقانونياً وسياسياً وأعادت نشر القوات العسكرية في المناطق التي تجاوزت عليها حكومة كردستان بعد العام ٢٠٠٣ في الظروف الصعبة التي توالت على العراق .

مع توفر ظروف الإصلاح، يجب أن لا نتوقع بأن تنفيذ الإصلاح سيكون سهلاً بسبب تراكم التداعيات وتواصل نشاط محاور مصالح القوى العالمية الكبرى ورؤوس الأموال المتحكمة بإرادات الدول وشؤونها ومتطلبات أمن إسرائيل التي لها حضور في كافة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط بدءاً بمركزها العراق .

ويكشف ما يجري في الساحة السورية حالياً بوضوح ضخامة الصعوبات الحقيقة على خط العراق ـ سوريا وكيف أن قضية محدودة بدأت في آذار ٢٠١١ بين مجموعة من المواطنين والحكومة السورية في مدينة درعا وكان بالإمكان حلها لكن تطورت وطالت بفعل تدخل القوتين العظميتين روسيا والولايات المتحدة بدوافع مصالحهما ومن خلفهما إسرائيل خفية وركبت الموج دول إقليمية أخرى ومليشيات وتنظيمات إرهابية تستغل الفرصة وكسب ما لا تستطيع كسبه في غير هذه الفرصة، والآن هؤلاء هم الذين يشكلون المحور الذي تدور عليه أحداث سوريا وامتداد تأثيراتها إلى العراق وليس للنظام السوري سلطة وللمعارضة ثقل أو وجود ولا يعبه لهما ولا يجري ذكرهما إلا لضرورات الاستمرار في لعبة المصالح .

فــي هذا الواقع المتحكم في المنطقة يجب أن لا يأمل العراق في أن تأتيه الحلول والإصلاحات مــن الخارج وعليه أن يقتنع جزماً أن الحلول لا بد أن يأتي من نخبــة من خيرة أبنائه يصبحون في الســلطة بانتخابات نزيهة وللعراق إمكانات هائلــة للنهــوض إذا توفــرت النخبــة المتميزة والإرادة الوطنية .

نعود إلى الحديث عــن قواعد بناء أمن العراق الوطني بدءاً بالإدارة الداخلية الرشيدة .

الإدارة الداخلية الرشيدة :

كانــت المملكــة العراقية بعد تأسيســها عام ١٩٢١تتمتــع بقــدر مــن الاســتقرار والأمــن الوطني لاســيما فــي العقد الأخير مــن عهدها بفضــل تــوازن ألإدارة الداخليــة وقوة علاقات العــراق الخارجية ووجود جيــش مهني. وبعد انقلاب١٤تموز/يوليو١٩٥٨واختلال الإدارات الداخليــة فــي العهــود الجمهوريــة، بــدأ أمــن العراق الوطني وبنيان الدولة يضعف ويتداعى واضطربت الأمور وســاءت الأحوال أكثر بعد الاحتلال وتســارع الانهيار حجــراً بعد حجر وسقط الحجر الأخير في حزيران ٢٠١٤عندما تســلل الإرهابيون إلى العراق وأسسوا خلافتهم المزعومة مــن مدينة الموصل وكاد العراق أن يُصنف دولة فاشلة .

لقد حصل الانهيار والخرق الموجع في غياب الاتفاق السياســي على (العمل من أجل العراق) نتيجة تفرق السياســيين إلى جماعــات متنافرة متضادة لا تتفق، تحكمهم المصالح الشــخصية والحزبيــة والفئويــة وتغلبهــم الممارســات الطائفيــة البعيــدة عــن مصلحة البــلاد وتتحكم فيهم الارتباطات الخارجيــة وكان الاحتلال قد أســس لمثل هذا النهج الفاســد من خلال مجلس الحكم المؤقت الذي شكله وسارت عليه السياسة العراقية وكانت النتيجة أنهم (لم يتمكنوا من بناء دولة أمة طبيعيــة ومجتمع مواطنة بنظام عقلي يجمع شــعب العراق بمختلــف مكوناته بالعدل الاجتماعــي والديمقراطيــة الحقيقيــة ويجعلهم يتقبلــون الدولة ويقتنعون أنها وجدت من اجلهم ويرضــون بالعيــش فيها ويحرصــون على أن تبقى وتدوم) .

إلى جانب تأثير الاختلاف السياســي المباشر فــي عدم إمكان بنــاء دولة بهــذا النموذج، كان لإهمــال تطبيقات العدالة الاجتماعية وتســويف الممارسات الديمقراطية الدور الكبير أيضاً في تقليص فرص بناء مثل هذه الدولة .

أن العدالــة الاجتماعيــة فــي إدارة الشــؤون الداخلية تعني نظرة الدولة المتســاوية لمكونات الشــعب كافة مــن دون تمييز فــي تأمين الأمن والرزق والســكن وتقديم الخدمــات الاجتماعية والإنســانية وإقامــة العدل في العقــاب والثواب والتقريــب والأبعاد وفي كل الأمــور التي فيها الفرق واضح بين الحق والباطل لاسيما في منح الفــرص المتكافئة للمواطنين ليتنافســوا ويبنوا كيانهم ومســتقبلهم .أن العدالــة الاجتماعية هي التي تربط أو تقطع الصلة بين الدولة والشــعب وعندمــا تكون الصلة موجودة فإنها من البديهي أن تضيــف قــوة كبيرة على قــوة الدولة وأمنها الوطني .

وفيما يتعلق بتســويف التطبيقات الديمقراطية، فقد حرم التســويف الدولة والشــعب من وسيلة الإدارة القوية التي هــي، حكومة تحرص على خدمة الشعب فعلاً، ومجلس نواب يمثل الشعب حقيقة ويحفظ حقوقه، ومعارضة وطنية تضيف معارضتهــا القــوة على قــوة الحكومة ومجلس النواب .

فــي غياب العدالــة الاجتماعية ظهــرت بدائل الطائفيــة والصراعــات الشــخصية والحزبيــة وســباقات الإسقاط والإزاحة والتهميش والفساد المالي والإداري وقضت هذه البدائل على إرادة

العراقيين الوطنية ومعاني الوطن والمواطنة والانتماء الوطني وعلى آمال المواطنين بالحاضر والمستقبل وتحول الكثيرون منهم إلى عناصر هدم من أي نوع حتى على أنفسهم .وما سقط العديد منهم في شباك الإرهاب وتاهوا في سبل الضلالة والخطأ والحرام إلا تحت ضغط الحرمان من العدالة الاجتماعية، وازدادت الفرص أمام محاولات التقسيم والانفصال ولا يعقل لأي دولة أن تتمكن من بناء أمن وطني وفي مجتمعها كل هذه العيوب والثقوب.

وفي الوقت الذي الحق فيه غياب العدالة الاجتماعية الضرر بالعراقيين كافة، إلا أن الضرر بفئة الشباب كان أكبر وأعمق وهم الأكثرية في المجتمع ومادة تماسكه وقوة الدولة في البناء والارتقاء والدفاع الوطني، وأن أخطر الأضرار التي لحقت بالشباب ولاسيما المثقفين، فلم يعد لديهم إحساس بما يعنيه الوطن والمواطنة والانتماء الوطني وبما يشدهم إلى الوطن وفقدوا وجودهم فيه وهم موجودون فيه وغادروه إلى الغربة بحثاً عن أمن ومستقبل فقدوه في وطنهم .أن جهود إصلاح ما يتعلق بالشباب يجب أن تكون كبيرة وتبلغ من النجاح حداً، لا يفكر فيه الشاب في ترك العراق، وتغري الذين غادروا على أن يعودوا .

وعموماً يقتضي إصلاح الإدارة الداخلية السير في الاتجاه المعاكس للاتجاه الخطأ الذي سارت عليه الإدارات الداخلية السابقة بعد الاحتلال وأن تكون هناك وقفة في كل محطة من محطات الخطأ لتقدير حجم الضرر ووصف العلاج، وعلى أن تكون الوقفات طويلة في محطات إخفاق العدالة الاجتماعية وتسويف الديمقراطية ولاسيما خرق واجهاتها الحضارية المهمة ـ الانتخابات .

وفضلاً عن معاني الإدارة الداخلية الرشيدة، هناك ثلاث مسائل في ظروف العراق الحالية تؤثر بدرجة كبيرة في الإدارة الداخلية وأمن العراق الوطني، ينبغي الاهتمام بها .

المسألة الأولى، إنقاذ المجتمع العراقي من كل ما أصابه من السياسات الداخلية السابقة والفساد الإداري والمالي ومخلفات الحرب على الإرهاب .

والمسألة الثانية، مواصلة القضاء على الإرهاب إذ أن العراق عندما طرد الإرهابيين من كافة أراضيه فإن ذلك لم يكن يعني سوى إزاحة ظاهرية للإرهابيين على الأرض ونصف الطريق الذي تم قطعه وصولاً إلى هدف القضاء النهائي على الإرهاب، مما يتطلب قطع النصف الآخر من الطريق باقتلاع جذور الإرهاب بمعالجة الأسباب التي أدت إلى ظهوره لكي لا يعود مرة أخرى بشكل أو آخر وربما هذه المرة برايات بيضاء بدل السوداء وأساليب وطرق مختلفة ويعود معها الموت والخراب والرعب في كل مكان والمسألة الثالثة، هي ضرورة الإسراع بدراسة العوامل التي عززت موقف دعاة الانفصال في كردستان العراق وتقديم المشورة إلى الحكومة لتسير بسياسة تقنع في النهاية غالبية الأكراد أن العيش في إطار جغرافيا عراق موحد أفضل لهم من الانفصال وتأسيس دولة مستقلة لا تستطيع الاستمرار والتواصل ولا تضمن لهم العيش المناسب .

وتتطلب هذه المسائل الثلاث تخطيطاً سياسياً ومهنياً دقيقاً ومتابعة جادة في التنفيذ من الحكومة .

أداء سياسة خارجية قوية :

مبدئياً لا يمكن أن تكون للدولة سياسة خارجية قوية ما لم تتمكن أولاً من إقامة إدارة

داخلية رشيدة .ويبرز دور السياسة الخارجية في بناء أفضل وأقوى العلاقات بدول الجوار وامتدادها إلى دول الخليج والدول العربية الأخرى والإسلامية والعالم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

أن أداء السياسة الخارجية بهذا المستوى بعد الاحتلال لم يكن موفقاً لسببين .الأول، الاختلاف السياسي الكبير المستمر بين السياسات الرئيسة في البلاد الذي أدى بدوره إلى عدم الاتفاق السياسي على نهج سياسة خارجية موحد .والسبب الثاني، ضعف الكوادر العاملة في السياسة الخارجية والسلك الدبلوماسي نسبة إلى دقة المهنية التي يتطلبها عملها .

أن إصلاح السياسة الخارجية يقتضي أن يكون للعراق برنامج سياسة خارجية متفق عليه يراقب البرلمان والحكومة تنفيذه، وينبغي أيضاً إعادة تركيب هيكل إدارة الخارجية من حيث الأشخاص والأداء باختيار خاص لكوادر الخارجية استناداً إلى السيرة الذاتية والنزاهة والمستوى الثقافي العام والمعرفة باللغات الأجنبية وأن يكون الذين يعملون في السلك الخارجي من خريجي الدراسات السياسية ومعاهد الإعداد للعمل السياسي ومن العارفين بتفاصيل اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨نيسان ١٩٦١ لكونها دليلاً يساعد الدبلوماسي في عمله ويجنبه الأخطاء، وأن يكون هناك جهاز رقابة ومتابعة لأداء الدبلوماسيين للاحتفاظ بالذين يحسنون الأداء وعزل الذين لا تثبت صلاحيتهم وأن يكون معيار الحكم في هذا، أن الدبلوماسي مرآة العراق في الخارج تعكس صورة العراق، ولذلك يجب أن تبقى المرآة من دون غبار وعتمة .

وفضلاً عن الواجب الأساس للخارجية العراقية، مطلوب منها في ظروف العراق الحالية أن تؤدي المهام الإضافية الآتية:

١.أن تسعى لدى الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية للحصول على مساعدات مادية وفنية لإعادة بناء ما دمرته الحرب على الإرهاب وهذه الحرب في الحقيقة، قادها العراق نيابة عن العالم ونجح فيها بتضحيات كبيرة وخسائر مادية هائلة فضلاً عن تأثيرات نفسية وآثار جانبية مدمرة خلفتها الحرب في المجتمع العراقي، ولذلك على العالم أن يستمر في تقديم المساعدات العسكرية والمشورة والتدريب والأسلحة والمعدات المتطورة والمعلومات إلى العراق وتنسق الجهود لمواصلة تدمير جيوب الإرهاب وتفكيك خلاياه السرية واستئصال جذوره .

٢.أن تعزز الخارجية موقف العراق القانوني والدستوري في إدارة أزمة استفتاء حكومة كردستان للانفصال عن العراق وتنقل إلى العالم ما يقنع بأن الأوضاع في كردستان ستكون أفضل في إطار جغرافيا عراق موحد .

٣.أن تعمل الخارجية على ترسيخ مفهوم مسؤولية الأمن الإقليمي المشترك في المنطقة وضرورة أن تتحملها دول المنطقة (العراق وإيران وسوريا ولبنان وتركيا ودول الخليج) .وبصرف النظر عن مدى الاستجابة لهذه الدعوة وعدم إمكان الوصول إلى نتيجة بشأنها في الظروف الحالية، إلا أن الدعوة والثبات عليها يجب أن تكون أحدى مبادئ السياسة الخارجية ومشروع العراق الدائم لوضع دول المنطقة أمام خيارين ،إما أمن واستقرار يعم وينعم الجميع في ظله، أو فوضى وقلق يتضرر منه الجميع .وهناك تجربة سابقة غير بعيدة بهذا الشأن عندما جمع حلف بغداد دول المنطقة وعاشت بأمن وسلام وعلاقات مصالح جيدة بينها

بناء اقتصاد منتج :

بنـاء اقتصـاد منتـج وتنمية مـوارد البلاد المادية والبشـرية هو القاعـدة الثالثة لبناء أمن البـلاد الوطنـي، ويكمن دور الاقتصـاد القوي في الدولـة وتفعيل مواردها المادية والبشـرية فـي القضاء على البطالـة والتضخم ويرفع في النهاية مسـتوى معيشة الفرد بزيادة حصته من مجمل إنتاج البلاد القومي .

إن الشـعب الجائـع الفقير المضطـرب الذي يعاني بشدة من ضيق أحواله المعيشية، لا يُتوقع منـه أن يعبه بأمن الدولة الوطني، ولاسـيما إذا كان يرى أن معيشته ضاقت بسبب إهمال الدولة وسوء إدارتها لموارد البلاد .

فـي النظـام السـابق تحمـل اقتصـاد العراق عبء البذخ الشـخصي والإنفاق بلا معنى على التصنيع العسـكري وحروب العبث في الداخل ومـع دول الجـوار والتكريـم المفرط لكسـب الولاء، وفـي ظروف العـراق الحالية، يتطلب إصلاح الاقتصـاد إجراءين مهميـن متزامنين .الأول، قضائـي سـريع لإزاحـة مافيا الفسـاد المالي الذي تشـكل بعد الاحتلال وتوسع بشكل خطيـر وخضـع الجهاز الإداري لسـلطته وأن تُسـترد أموال الدولـة بكافة الوسـائل حتى إذا تطلب ذلك استقدام شركات عالمية اختصاصية .وكذلـك يجب تطهيـر أجهزة الدولـة الإدارية من عديمـي الكفاءة ومزوري الشـهادات ومن المتهمين بالفسـاد ومحاسبتهم قضائياً وتحميلهم خسائر تعويضية لصالح الدولة .

الإجراء الثاني، هو إجراء علمي وبحثي يُكلف بـه الباحثـون والمتخصصـون بهـدف تحرير اقتصـاد العـراق مـن الاعتمـاد علـى مصدر رئيسـي واحـد هـو النفط إلـى اقتصـاد متعدد المصـادر بإيجـاد البدائل لمصـدر النفط وهي موجودة ومتعددة في العراق أهمها :

١.إحيـاء الزراعة للعمل والإنتـاج والتصنيع والتصديـر ،ومن مجرد نظـرة واحدة فقط إلى ما أصـاب ثروة التمـور في العـراق من هدر وهـلاك نتيجة الإهمال وقطع النخيل لسـبب أو من دون سـبب تتبين جسـامة خسـارة العراق في الجانـب الزراعي وكان العراق قبل العهود الجمهوريـة يصدر القمح إلى أوربا والعديد من منتجاته الزراعية إلى دول المنطقة ولاسيما إلى دول الجوار، لكن اليوم يسـتورد العراق ابسط احتياجات المطبخ اليومي .

٢.إقامة مشاريع صناعات بترو كيمياوية وهي مئات من الصناعات التي تُشتق من النفط الخام الـذي يصـدره العراق مقابل بضعـة دولارات للبرميـل الواحد ثم يدفع لأوربا وأمريكا والدول الصناعية الأخـرى مئات أضعاف ما يسـتلمه لشـراء منتجات الصناعات المشـتقة من نفطنا الخام .

٣.تنظيم مشـاريع السـياحة الطبيعيـة والدينية لأن وارداتهـا الماديـة هائلـة، ولاسـيما مـن السـياحة الدينية لمـا في العراق مـن مزارات وأماكن مقدسـة كثيرة لطوائف الشـيعة والسنة وأديـان عديدة تسـعى إلى زيارتها مـن أنحاء العالـم كل عـام .وقد أجـرت مؤسسـة أجنبية دراسة اسـتقصائية لجدوى السياحة الاقتصادية في العراق أظهرت أن بإمكان السـياحة الدينية وحدهـا أن تأتي بواردات للدولة تفوق وارداتها من النفـط، لكن رئيـس النظام السـابق رفض الدراسة بأعذار ضعيفة غير مقنعة .

الأعداد الوطني للقوات المسلحة :

القـوات المسـلحة هي وسـيلة الدولة لردع العـدوان بالقـوة عندمـا تفشـل كافة الوسـائل

السياسية في ذلك .وفي علم السياسة يعتبر استخدام القوة آخر وسيلة في سلم السياسة .

لقد فقد العراق وسيلة الردع بالقوة عندما ألغى الاحتلال الجيش ثم أعاد تشكيله على أسس خاطئة وأستمر ضعيفاً وتسرب إليه الفساد كما تسرب إلى مؤسسات الدولة الأخرى .وفي حزيران عام ٢٠١٤ تعرض للاختبار العسير المعروف وبعده شكلت بقاياه تركة ثقيلة في وقت كانت فيه الحكومة أحوج ما تكون إلى الجيش لمحاربة الإرهاب وطرده، ومع ثقل التركة تمكن رئيس الحكومة الحالي خلال سنتين من جمع بقايا الجيش وتركيب جيش جديد منها وبدأ يقاتل به الإرهاب .وكان أهم ما بدأ به كان إصلاح القيادة والإمرة بعزل القادة والآمرين الفاشلين والجنود الفضائيين وأوقف المشاريع والصفقات المشبوهة وأمن الأسلحة والمعدات الحديثة وأصبحت للجيش قوة جوية تسند عملياته في معاركه ووفر مساعدات التدريب الأجنبية ألتي رفعت قدراته كثيراً واستقطب قوات التحالف الجوية والبرية لإسناده وكان لدورها أثراً كبيراً في حسم المعارك .

لقد كان إشراك الجيش في القتال في البداية مكلفاً وصعباً لكنه كسب الخبرة بسرعة وتكيف للتعامل مع العدو وحقق الانتصارات المتعاقبة بخط بياني متصاعد .وعندما حرر مدينة الموصل وأسقط خلافة الإرهابيين عاد إلى موقع التقدير لدى الشعب وفي نظر العالم .وبعد تحرير الموصل واصل تحرير المدن الأخرى وكان قضاء راوة في محافظة الأنبار آخر مدينة تم طرد «داعش»منها وبعدها استمر يطارد بقاياه في الجزيرة بمحافظتي صلاح الدين ونينوى وفي الصحراء الغربية بمحافظة الأنبار وأضاف الجيش إلى انتصاراته عندما استطاع بعد فشل استفتاء انفصال كردستان عن العراق أن يبسط نفوذه بسرعة في كافة المناطق التي كانت تسمى (المتنازع عليها) .

المتغيرات ألتي حصلت في ظروف العراق الداخلية وفي تركيب الجيش والانتصارات التي حققها شكلت قاعدة مناسبة لبناء أمن العراق الوطني .ولتعزيز قوة الجيش في منظومة الأمن الوطني ينبغي أن تسعى وزارة الدفاع إلى :

١ .بناء الجيش على أساس نوعي، أي أن نوع السلاح وقوته النارية الكبيرة وقابلية حركة القوات السريعة وقدرتها في المناورة والقيادة والسيطرة هي التي تشكل قوة الجيش الحقيقية وليس الحجم وعديد الفرق والفيالق، وعلى أن تسند هذا النموذج من الجيش قوة جوية وبحرية مناسبة وتغطي أهداف العراق الحيوية منظومات دفاع جوي متطور قادر على الردع في كافة الارتفاعات .

٢ .إعادة اختيار القادة والآمرين استناداً إلى أدائهم في معارك التحرير وكذلك من بين الذين توفرت عنهم المعلومات والمميزات الجيدة وتثبيت شروط اختيار القادة والأمرين وصلاحيات تعيينهم في قانون خدمة الضباط لمنع التجاوز والاجتهاد .

أن أهمية القيادة في الجيش كأهمية العقل للإنسان وكما أن الإنسان لا يجدي ولا ينفع من دون عقل سليم فأن الجنود والأسلحة والعتاد والمعدات وكل ما يوضع بإمرة الجيش لا يمكن أن تنفع من دون قيادة سليمة تحركها في الاتجاه الصحيح والتوقيت المناسب لتحقيق النصر في الميدان .

أن صلاحيات الترشيح لتعيين قادة الفرق والفيالق ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومدراء الصنوف والخدمات ودوائر وزارة الدفاع والمواقع الأخرى المعادلة وكذلك الترقية

أو الإحالــة على التقاعد من رتبة عميد فما فوق ينبغي أن تناط إلى رئيس الحكومة بالتشاور مع وزير الدفاع .

أمــا بالنســبة لآمــري الألوية والوحــدات وما يعادلهــم، تنــاط الصلاحيــة إلى رئيــس أركان الجيش على أن يتخذ قراره بالتشــاور مع آمري الصنوف والخدمات .

٣. إخضاع وحدات الجيش كافة إلى فترة إعادة تنظيم في الجوانب المهنية والمعنوية والإدارية لتأهيلهم وسد نواقصهم .

٤. الاســتمرار في رفع قــدرات الجيش المهنية بإدامــة احتكاكــه بالجيــوش الأجنبية بإشــراك المتميزين بالــدورات الخارجية فيها وحضور التمارين التي تُجريها .

٥. زيــادة عــدد وحــدات وتشــكيلات القــوات الخاصة والرد الســريع للحاجــة المتوقعة إليها مستقبلاً .

٦. إعــادة تطبيــق قانــون الخدمــة الإلزاميــة (التجنيــد) بعد إعادة صياغتــه، فهو فضلاً عن فائدته الأساس في تعزيز قوة الجيش بسد نقص ملاكه الدائم من الأشــخاص واستلام العديد من واجباتــه الثانوية في الحرب وتحريره لواجباته القتالية في الميدان، فإنه يجمع مكونات المجتمع العراقي المختلفة للعمل المشترك في بيئة واحدة مما يقرب بيــن أبناء الشــعب ويقلص الفوارق الطبقية والطائفية بينهم .

٧. إعادة صياغة قانون التطوع بما يجعله أكثر إغراءً للشــباب ضمنهم حاملي الشهادات العليا لاختيار مستقبلهم بالعمل في الجيش .

٨. حصر الســلاح بيد الجيش تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة .

٩. منــع الجيــش وتنظيمات الشــرطة والأمن وأي قوة مســلحة تابعــة للقيادة العامــة للقوات المســلحة من ممارسة السياسة بما فيها الترشيح والتصويت في الانتخابات إلا بعد الاستقالة .

١٠. إعادة الهيبة والتوازن إلى الرتب العسكرية بمنع منحها جزافاً وتحديد عدد الرتب العليا بأقل ما يمكــن والعودة إلى تطبيق قوانين وشــروط منحهــا وأن العدد الهائل مــن رتب عميد ولواء وفريــق حاليــاً يبعث على الاســتغراب وســوء التقدير لما تعنيه الرتبة في ســلم القيادة والضبط العسكري .

وختامــاً، فــي الوقــت الــذي مــن المؤكــد أن مخططات مصالح القوى والرأســمالية العالمية والصهيونية وأمن إســرائيل في منطقة الشــرق الأوسط ـ والعراق جزء منها ـ هي التي تتحكم بمــا يجري في المنطقة، إلا أن من المؤكد أيضاً أن الجانــب الأعظــم مما حصل فــي العراق قد تســبب فيــه عراقيــون أنفســهم، أصبحــوا في الســلطة ولم يوفوا حق الســلطة في إدارة شعب وبناء أمة وإدارة دولة .

أن علاج إصــلاح أوضاع العراق لا يمكن أن يأتي مــن الخارج، ولابد أن يكــون من الداخل بانتخابــات تأتــي نتائجهــا بنخب مهنيــه تؤمن بالإصــلاح وبالعمل مــن أجل العراق، تســتلم أمانة السلطة في الحكومة والبرلمان وتوفي بها، وعلى الشعب أن يفرض الإرادة في الانتخابات العامة لتأتي نتائجها بهذه النخب ويبدأ الإصلاح حقيقةً .

السياسة الخارجية المغربية

نحو إفريقيا على ضوء دستور ٢٠١١

د.إدريس لكريني(*)

كان لانطلاق احتجاجات حركة ٢٠ فبراير عام ٢٠١١ أثراً كبيراً على مستوى الشكل الذي اعتمد في إصلاح الدستور؛ عبر استشارة عدد من القوى السياسية والحزبية والنقابية والأكاديمية والحقوقية، وكذلك على مستوى مضمونه في علاقة ذلك بتعزيز الحقوق والحريات ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وترسيخ الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات المختلفة..

ورغم احتفاظ الملك بمجموعة من الصلاحيات الحيوية في المجالين الديني والأمني وأخرى مرتبطة بالشأن التشريعي والقضائي والتنفيذي؛ تمّ تعزيز صلاحيات الحكومة والبرلمان ومؤسسة القضاء.. وقد كان لهذا الإصلاح أثراً هاماً على مستوى صناعة القرار الخارجي الذي أضحى أكثر انفتاحا وتشاركية؛ مقارنة مع مقتضيات الدستور السابق ذات الصلة.

توجّه المغرب خلال العقد الأخير إلى تنويع علاقاته وإعادة النظر في شراكاته، فبدأ بالانفتاح أكثر على دول الخليج العربي كسبيل لجلب الاستثمارات (جولات الملك للمنطقة عام ١٩٩٩ وعام ٢٠١٢)؛ وإفريقيا بإمكانياتها المتميزة ونموها الاقتصادي المتنامي (مارس ٢٠١٤)؛ كما سعى إلى تعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تربطه بها علاقات تاريخية (زيارة الملك للولايات المتحدة في شهر نونبر ٢٠١٣) وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا والصين والهند..

وفي هذا السياق؛ سنحاول تسليط الضوء على ثلاث محاور أساسية؛ الأول يقارب مدى إسهام الدستور في «دمقرطة» السياسة الخارجية؛ والثاني يتناول مدى استيعاب الدبلوماسية المغربية للمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة؛ ورصد انعكاس المستجدات الدستورية على الأداء الدبلوماسي، والثالث يرصد توجهات السياسة الخارجية المغربية

(*) أستاذ القانون والعلاقات الدوليين/ ومدير مختبر الدراسات الدولية بجامعة القاضي عياض- مراكش- المغرب

نحو إفريقيا بعد الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي.

أولا- صناعة السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور ٢٠١١

تحيل السياسة الخارجية إلى مجمل البرامج والأهداف التي تسعى الدول إلى بلورتها وتحقيقها على المستوى الخارجي عبر مختلف الوسائل المشروعة.. ولم تعد هذه السياسة مقتصرة على نسج وتعزيز علاقات تقليدية بين الدول؛ بل أصبحت تحمل على كاهلها مسؤوليات جسام؛ تتصل بتدبير الأزمات المختلفة وجلب الاستثمارات وتعزيز المصالح العليا للدولة في جوانبها المتجدّدة والمتطورة؛ فضلاً عن المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين[١]

وتؤكد الممارسة الدولية أن المواقف والسلوكات الخارجية للدول؛ تظلّ بلا معنى؛ بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقومات مختلفة تدعمها.. كما أن المصالح العليا للدول تفرض تجنيد كل الإمكانيات المشروعة الداعمة لسياستها الخارجية..

أضحت الدبلوماسية في عالم اليوم فنًّا وعلماً؛ فهي لا تحتاج بذلك إلى أساس قانوني داعم فقط؛ بل إلى كفاءات تستوعب مجمل التحولات والمتغيرات الدولية الراهنة أيضا..

وعموماً ترتبط السياسة الخارجية بالسلوكات والتدابير والبرامج التي تتخذها الدول في سبيل تحقيق أهدافها في النظام الدولي؛ فهي تنحو إلى خلق قدر من التوازن بين التزامات الدولة وامتلاك مختلف عناصر القوة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها وأولوياتها على المستوى الخارجي..ويربطها البعض بكل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية, فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية[٢], فيما يعرفها البعض الآخر بكونها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي, يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها, والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها, والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك, وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات, ويضيف نفس الباحث أن رسم السياسة الخارجية [٣]يبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات, وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف, وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسة[٤].

وتتلخص آليات تنفيذ السياسة الخارجية في السبل الدبلوماسية وتوظيف الإمكانيات العسكرية[٥]والاقتصادية والدبلوماسية.. ويشير الكثير من الباحثين إلى أن العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المؤثرات والمحددات التي تتحكم في قوة حضور الدول وفعالية سلوكاتها في هذا الصدد؛ وهي عوامل تتنوع بين مقومات داخلية وأخرى خارجية.

فعلى المستوى الداخلي؛ يمكن الإشارة إلى حجم إقليم الدولة وتنوعه، فضلاً عن عدد سكانها في تحديد سلوكاتها الخارجية؛ فالإقليم بمكوناته الطبيعية[٦] والمناخية والمعدنية وتنوعه بين

جبال وسـهول ووديـان وبحار؛ يشـكّل عامل قوة لهذه الدول بمنظور الجيوبوليتيكا؛ والشيء نفسـه يمكن أن يقال بالنسـبة لعدد السـكان وما ينطوي عليه من نخب وكفاءات وعمالة وتنوع، يمكن أن يشكل عامل وحدة وقوة للدولة في حال استثمار هذا المكون بصورة سليمة وبناءة.

وهنـاك العامل الاقتصادي؛ بمـا ينطوي عليه ذلك من إمكانات استثمارية وصناعات متطورة في مستوى التنافسية الدولية؛ إذ تزايد حضوره وأهميته في العلاقات الدولية في العقود الأخيرة؛ فقـد أصبح هذا المقوّم أحد العناصر الهامة التي تحدّد سـلوك الدول وحضورهـا في عالم مبني علـى المصالـح؛ فالمواقف التي لا تجد أساسـا إقتصادياً يدعمها ميدانياً؛ تظلّ مجرد شـعارات لا قيمة لها بالمنظور الاستراتيجي.

كما إن التطورات التكنولوجية المذهلة؛ أفرزت واقعاً دولياً جديداً سـمح للدول المالكة لمقومات هـذه التكنولوجيـا لأن تكـون مؤثرة ولاسـيما مع تزايد اسـتثمار هذه الأخيـرة في المجالات العسـكرية والتواصليـة مع المحيـط الخارجي والتأثير في الرأي العام الدولي..

ولا تخفـى أيضـاً أهميـة القوة العسـكرية في هـذا الصدد؛ ورغـم أنها لم تعـد بنفس الأهمية والمركزيـة التي كان عليها الأمر في الماضي؛ إلا أنها ما زالت محدّدا مهمًّا في تحديد الحضور الدولي للدول؛ فهذه القوّة هي التي تدعم سـيادة الدول وحمايتها من كل الأخطار الخارجية؛ بل إنّ امتلاك أسلحة استراتيجية طالما شكل مدخلاً لتحقيق السّـلم في العلاقات الدولية عبر أسلوب الرّدع؛ الذي يحيل إلى إمتلاك القوة العسـكرية بالصـورة التي تجعل الخصم يتردّد في السـبق للاعتداء.

وتشـير الممارسات الدولية إلى أن أهمية القوّة العسـكرية لا تكمن في امتلاكها فقط؛ ولكن في حسـن توظيفها فـي الأداء الدبلوماسـي للدول؛ وفـي المفاوضـات المختلفـة؛ والمسـاهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين أيضا..

وأخيراً؛ لا تخفى أهمية طبيعة النظام السياسي القائـم داخـل الدولـة في هـذا الشـأن؛ ذلك أن الاسـتقرار السياسـي وديناميـة المؤسسـات؛ ووجـود هامـش مـن الحريـة والممارسـة الديمقراطيـة واحتـرام حقـوق الإنسـان يدعم حضور ونجاعة هذه السياسة.

تعتمـد الـدول علـى مجموعـة مـن الأجهزة والآليات في تنفيذ علاقاتها مع مختلف الفاعلين الدوليين؛ فهناك الرئيس بوصفه الممثل الرسمي والأعلـى للدولـة؛ وهنـاك وزيـر الخارجيـة باعتباره موظفا رسـميا مكلفا بـإدارة العلاقات الدولية لبلاده؛ تبعا لما يسمح به الدستور في هذا الشـأن، وهناك الأجهزة الدبلوماسية والقنصلية للدولة المنتشرة في مختلف مناطق العالم.

إن المجال الدّبلوماسـي هو شـأن سيادي ظلّت تمارسـه الدول عـادة عبـر الآليات الرسـمية (رؤسـاء الدول؛ ورؤساء الحكومات؛ ووزراء الخارجية؛ والبعثات الدبلوماسية..) كما لاحظنا، غير أن تطوّر وتشـابك العلاقات الدولية وتعدد الفاعلين؛ وتعقّد المصالـح والقضايا والأزمات الدوليـة.. وتنوّع القنـوات المؤثرة في ملامحها وتوجهاتها؛ وضع السياسة الخارجية للدول أمام محكّ حقيقي فرض عقلنة أكبر وانفتاحا أوسـع؛ بالشـكل الـذي يضمـن نجاعتهـا ودمقرطتهـا وتحقيقها للأهداف والمصالـح المتوخاة.. وهو مـا أتاح المجال لبـروز الدبلوماسـية الموازية التـي تقودهـا مختلـف الفعاليات مـن أحزاب

سياسية ومجتمع مدني ومراكز بحثية وجامعات وإعلام وجاليات وجماعات محلية..

لم تقترن المطالبة بإصلاح سياسي ودستوري بالمغرب بالدينامية التي أفرزها الحراك بالمنطقة وظهور حركة ٢٠ فبراير فقط؛ بقدر ما شكل ذلك استمرارا لنضالات وجهود قادتها مختلف الفعاليات السياسية والحقوقية والمدنية.. على امتداد عدة عقود مضت منذ الاستقلال.

ومع ذلك فقد كان للحراك الذي شهده المغرب مع ظهور هذه الحركة (٢٠ فبراير) أثر كبير في التسريع بوتيرة الإصلاحات الدستورية؛ كما أسهم بشكل ملحوظ في جعل النقاشات المرتبطة بالإصلاح الدستوري أمرا مجتمعيا؛ بعدما ظل في السابق نخبويا[٧].

ويبدو أن السياق الذي واكب الإصلاح الدستوري الأخير والشكل الذي تم به انعكسا على مضمون الوثيقة الدستورية؛ ولاسيما وأن هناك العديد من المستجدات التي تنحو إلى دمقرطة تدبير الشأن الخارجي..

تتأرجح المواقف المرتبطة بصناعة القرار الخارجي بالمغرب بين موقفين أساسيين؛ أولهما تقليدي, يركز على الفرضية التي تعتبر أن السياسة الخارجية للمغرب تظلّ مجالا محفوظا للملك, انطلاقا من الأساس الدستوري الذي يمنحه مكانة متميزة في هذا السياق (رئاسة المجلس الوزاري؛ إعلان الحصار وإشهار الحرب..), وهي الإمكانيات التي تجعل منه ليس مجرد فاعل, بل في نفس الوقت محدّدا لهذه السياسة[٨]، إذ تحدّد الخطب والرسائل الملكية التوجهات الكبرى لهذه السياسة، كما تدقق أهدافها..

وثانيهما حديث؛ يعتمد رؤية واقعية وسياسية منفتحة, ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى [٩]جانب الملك في نسج هذه السياسة, كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة ووزير الخارجية - ولاسيما بعد صدور مرسوم ٢٠ يناير ١٩٩٥ – وباقي الوزراء ومؤسسة البرلمان بغرفتيها عبر آلية الدبلوماسية البرلمانية..

وعموما؛ يمكن القول إن الحضور الوازن للمؤسسة الملكية على مستوى تحديد معالم السياسة الخارجية؛ لا ينفي وجود إمكانيات وهامش دستوري متاحة لمختلف الفاعلين في هذا الصدد.. فرئيس الحكومة الذي تعززت مهامه على مستوى قيادة العمل الحكومي؛ مقارنة مع الوزير الأول في الدستور السابق الذي ظلت مهامه مقتصرة على تنسيق هذا العمل.. فيما تعززت صلاحيات البرلمان بغرفتيه على هذا المستوى[١٠]؛ كما دعم الفصل ١٢ مهام المجتمع المدني على مستوى الرافع والتأثير في السياسات العمومية؛ ضمن مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي نص عليه الدستور أيضا.

ساهم دستور ٢٠١١ في دعم انفتاح السياسة الخارجية المغربية على مجموعة من الفاعلين؛ مع الإبقاء على الدور المركزي للمؤسسة الملكية في هذا الخصوص.

ثانيا- السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير

لا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي برزت خلال العقود الثلاث الأخيرة؛ أثّرت بشكل ملحوظ على ملامح السياسة الخارجية

للدول؛ ولاسيما مع تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين؛ وتصاعد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية في مقابل تراجع البعد الإديولوجي.. فضلاً عن أزمة الخليج الثانية وجلوس الطرف الفلسطيني والإسرائيلي على مائدة المفاوضات وما ترتب عن ذلك من اتفاقيات؛ فضلاً عن أحداث ١١ سبتمبر التي فرضت الالتفات إلى مخاطر الإرهاب الدولي الذي تزايدت حدته بصورة خطيرة في السنوات الأخيرة.. كما لا تخفى أيضا تحولات الحراك وما أفرزته من إشكالات إقليمية كبرى؛ فرضت تحديات أمام السياسة الخارجية للمغرب كما هو الشأن بالنسبة لمختلف دول المنطقة..

ورغم ذلك؛ فقد حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع هذه المتغيرات؛ مع استحضار ثوابت ومحددات سياسته الخارجية؛ في علاقة ذلك بقضية الوحدة الترابية؛ وبناء الاتحاد المغاربي والانفتاح على المحيطين المحيط العربي والإسلامي وتعزيز علاقاته ضمن الدائرة الإفريقية والجوار الأورو- متوسطي وتعزيز علاقاته مع مختلف القوى الدولية والالتزام بحماية وتطوير منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما..

علاوة عن أولوية الدفاع عن قضية الوحدة الترابية في ارتباطها بقضية الصحراء المغربية، تسعى الدبلوماسية المغربية إلى الدّفاع عن المكانة المركزية للمغرب بهدف مواجهة كل المحاولات الرامية إلى إقصائه من المبادرات الدولية تجاه القارة الإفريقية. والاستفادة من الوضع المتقدم إزاء الاتحاد الأوربي ومن الروابط القوية للمملكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتجديد دينامية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح أدوات النهوض بالاقتصاد بهدف إعادة التوازن للعلاقات التجارية للمغرب مع البلدان الشريكة وتقوية الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتيسير التنوع بالنسبة للمقاولات المغربية على المستوى الدولي.. فضلاً عن إعطاء البعد الثقافي الأهمية التي تستحق على مستوى العمل الدبلوماسي وتكثيف التعاون الأمني قصد احتواء تهديدات الإرهاب والجريمة[١١]

وعلى مستوى الوحدة الترابية؛ تحظى قضية الصحراء بأولوية محورية وأساسية في السياسة الخارجية للمغرب؛ بل ظلت على امتداد عقود عاملاً محددا لهذه السياسة؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن يوظف المغرب كل السبل والمداخل المشروعة في الدفاع عن هذه القضية التي تتناغم بشأنها مواقف كل القوى السياسية والمجتمعية في البلاد..

استأثرت قضية الصحراء بإهتمام كبير في السياسة الخارجية للمغرب؛ نظراً لموقعها المتميز على رأس قائمة القضايا التي تندرج ضمن المصالح العليا والحيوية للبلاد؛ وهو ما جعلها تؤثر بشكل ملحوظ في ملامح هذه السياسة وتتحكم بصورة كبيرة في مسارها.

وقد شكل مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب كسبيل لإيجاد حلّ نهائي وواقعي للنزاع خطوة مهمة؛ فالأمر بمبادرة قدمها المغرب عن طواعية لإخراج الملف من المأزق الذي وصل إليه؛ تعبر عن الرغبة الفعلية في طي نهائي للنزاع؛ وهو ما سمح بإعطاء دينامية للملف بعد فشل خيار الاستفتاء.

استقرّ استخدام الحكم الذاتي في العقود الأخيرة؛ للإشارة إلى الأقاليم التي تحظى بقدر من الاستقلال الذاتي مع الخضوع في عدد من الصلاحيات إلى سيادة الدولة المركزية؛ ولاسيما على مستوى تدبير الشؤون العسكرية والسياسة الخارجية.. وهو نظام يستمد مقوماته من القانون الدستوري للدول، الذي اعتمدته العديد من الدول، عبر منحها إستقلالا لممارسة مجموعة من الصلاحيات في إطار لامركزية سياسية تنبني على تقاسم السّلط (التشريعية والقضائية والتشريعية)؛ تحت إشراف السلطة المركزية.

يجسّد الحكم الذاتي حلاً توفيقياً بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة. وهو وإن كانت له مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالمياً؛ فإن تطبيقاته تتخذ أشكالاً متباينة تبعا لخصوصيات الدول ولدوافع اعتماده.

تحفل الممارسة الدولية بتجارب مختلفة رائدة في هذا الشأن؛ سواء داخل الدول البسيطة كفرنسا وإسبانيا.. أو المركّبة كبريطانيا وألمانيا.. والتي أثبتت نجاعتها على مستوى تدبير العديد من الصراعات الإقليمية أو العرقية المزمنة وفي دعم جهود التنمية وتجاوز الفوارق والتباينات بين مختلف مناطق الدولة في هذا الشأن؛ وفي المحافظة على وحدة الدولة وأسسها.

ينطوي مشروع الحكم الذاتي على أهمية استراتيجية[١٢] بالنظر إلى كونه جاء لتجاوز الوضعية المأزومة التي وصل إليها ملف القضية، بعد استحالة تطبيق خيار الاستفتاء، وازدياد المخاوف من انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ واستقالة مبعوث الأمين العام الأممي السابق المكلف بملف القضية « جيمس بيكر»، وما تمخّض عن ذلك من إمكانية اندلاع مواجهة عسكرية بين الطرفين من جديد، وهو ما حدا بالأمم المتحدة بالتعبير عن رغبتها في الإسراع بإيجاد حل لهذه المعضلة التي كلفتها كثيرا من الوقت والإمكانات..

وأمام هذه المعطيات؛ كان من اللازم والضروري البحث عن سبل جديدة تمكن من إيجاد حل يحظى بموافقة الطرفين.. وهو ما تجسد في طرح مشروع الحكم الذاتي..

وقد حظي المشروع بترحيب كبير من قبل الساكنة بالأقاليم الجنوبية للمغرب؛ وسمح بعودة عدد من النخب الصحراوية للبلاد؛ كما قوبل أيضا باستحسان من قبل عدد من القوى الدولية الكبرى ومجلس الأمن.

إن الحكم الذاتي هو شكل من أشكال تقرير المصير.. والانفصال هو مظهر من مظاهر متعددة لممارسة هذا الحق، كما أن العديد من المبادئ التي أقرّها القانون الدولي من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة.. تطورت ولم تعد بالقداسة والصرامة التي كانت عليها سابقا، والقانون الدولي يدعم وحدة الدول، ذلك أن المبالغة والانحراف في توظيف مبدأ تقرير المصير بصورته التقليدية؛ سيخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الدوليين، وقد عبّر المبعوث الأممي السابق إلى الصحراء «فان فالسوم» الذي تابع تطورات الملفّ ووقف على خلفياته لأكثر من ثلاث سنوات، صراحة ضمن أحد تقاريره المقدّمة إلى مجلس الأمن عن عدم واقعية إنشاء كيان مستقل في الصحراء..

وعلى مستوى الدائرة المغاربية؛ تولي السياسة الخارجية المغربية أهمية خاصة لبناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي؛ وهو ما تجسده مقتضيات الدستور؛ والخطب الملكية الواردة في هذا الخصوص..

وفي هذا السياق؛ لم تتوقّف دعوات المغرب لفتح الحدود البرية المغلقة مع الجزائر؛ ففي أجواء الحراك؛ أكد المغرب على أهمية التوافق في تونس؛ كما سارع منذ اندلاع الأزمة في ليبيا إلى التأكيد على الوحدة في هذا البلد؛ وقدم مجموعة من المساعدات الإنسانية؛ كما دعّم الحوار بين مختلف الفرقاء في البلاد؛ واحتضن جولات من المفاوضات التي أثمرت عن اتفاق الصخيرات.

ثمة محدّد آخر؛ يتمثل في الانتماء للدائرتين العربية والإسلامية؛ وهو ما يجسده دعم التعاون العربي المشترك؛ وحضور القضية الفلسطينية ضمن أجندة هذه السياسة[١٣]؛ والحرص على المساهمة في تسوية عدد من الصراعات والنزاعات العربية الداخلية أو البينية؛ كما هو الشأن بالنسبة للقضية السورية ونظيرتها الليبية واليمنية.. علاوة على تعزيز التضامن في إطار الدائرتين.

وقد حرص المغرب في عدد من المناسبات التنبيه إلى ما يشهده الواقع العربي من إشكالات تعكسها التضارب الحاصل في المواقف إزاء مختلف القضايا وتنامي التدخلات الخارجية في المنطقة وتراجع التضامن بين الدول الأعضاء للجامعة؛ ضمن مواقف نقدية تستهدف تطوير العمل العربي المشترك والنظام الإقليمي العربي..

أما على مستوى الدائرة الإفريقية؛ فقد أولى المغرب في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة للشراكات الاقتصادية والتجارية كسبيل لتطوير العلاقات مع الدول الإفريقية[١٤]؛ كما لا تخفى الجهود المتخذة على مستوى تثبيت الأمن والسلم في الكثير من مناطق التوتر والأزمات الإفريقية؛ في إطار مبادرات انفرادية[١٥] أو ضمن جهود الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة في هذا الإطار.

إن دعم العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية التي يصل عددها ٥٣ دولة؛ في أفق بلورة شراكة متوازنة؛ هو خيار استراتيجي يمكن أن يسهم في تقديم نموذج واعد على مستوى التعاون جنوب - جنوب؛ بعيدا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال[١٦]، وهو ما سنخصص له محورا خاصّا.

يستأثر التعاون والتقارب مع بلدان الجوار الأورو متوسطي أهمية كبرى؛ بالنظر للعلاقات المتينة التي تربط الجانبين علاوة على وجود تحديات وقضايا مشتركة بينهما؛ وهي علاقات تعزّزت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي (فرنسا وإسبانيا..)؛ فيما أسهم التعاون الأمني والاستخباراتي على سبيل مكافحة الإرهاب؛ في تعميق هذه العلاقات أكثر..

ويبدو أن هناك حرصاً من الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية على تنويع الشّركاء دون التأثير بالسلب على الشراكات التقليدية مع الاتحاد الأوربي؛ إذ شهدت العلاقات المغربية- الأمريكية تطوُّرا مهما في السنوات الأخيرة؛ بين البلدين؛ فقد تضاعفت المعاملات الاقتصادية بين الجانبين إلى أكثر من ٣٠٠

مـرة بعد التوقيع على اتفاقيـة التبادل الحر بين البلديـن عـام ٢٠٠٦ التي شـكلت نقطة تحوّل في العلاقـات بين البلدين.. ومـع ذلك ما زالت هذه العلاقـات بحاجة إلى تعاون أكبر على هذا المستوى؛ ولاسيما وأن حصة الولايات المتحدَة مـن الاسـتثمارات بالمغـرب تعـدّ ضعيفة ولا تتجاوز نسبة ٨ بالمائة.

وفي الوقت الذي يسـعى فيـه المغرب إلى تحقيـق مجموعة مـن والمكتسـبات والأهداف الاسـتراتيجية عبـر تطويـر هـذه العلاقـات؛ فـي ارتباط ذلـك بتنويع شـركائه الاقتصاديين وتجـاوز الاحتـكار الأوربي في هـذا الصدد؛ وضمـان الدعـم الأمريكـي والأممـي لمقترح المغرب؛ فيما يتعلق بمشـروع الحكم الذاتي في الصحراء؛ وتعزيز علاقاته مـع القوى الدولية الكبـرى المتحكمة في القـرارات الدولية.. فإن الطـرف الأمريكي يسـعى بدوره عبـر تمتين هـذه العلاقات إلـى الولوج إلى سـوق مغربية تغري بإمكانياتها وفرصها الاقتصادية الواعدة؛ وتعزيز الأمن في منطقة استراتيجية؛ والاعتماد علـى الـدور المغربي في ترسـيخ الاسـتقرار بالمنطقة؛ علاوة على توفير مناخ إقليمي ملائم للولـوج الاقتصادي إلى العمـق الإفريقي عبر بوابة المغرب الذي يحظـى بمقبولية وعلاقات تاريخيـة واقتصادية وسياسـية مـع العديد من الدول الإفريقية[١٧].

وظلّـت حمايـة منظومتي حقوق الإنسـان والقانـون الدولـي الإنسـاني كمـا وردت فـي الدسـتور حاضـرة أيضا ضمـن أولويات هذه السياسية؛ وهو ما عكسه مصادقة المغرب على عـدد من المعاهـدات والاتفاقيـات الدولية ذات الصلـة بالموضـوع والسـعي لترجمتها ضمن التشريعات والسياسات العمومية.

ثالثـا- التوجهـات المغربيـة الأفريقيـة بعد الانضمام إلى الإتحاد الإفريقي :

علـى مسـتوى الدائـرة الإفريقيـة؛ أولـى المغـرب فـي السـنوات الأخيرة أهميـة كبيرة للشراكات الاقتصادية والتجارية كسبيل لتطوير هـذه العلاقات؛ كمـا لا تخفى الجهـود المتخذة على مستوى تثبيت الأمن والسلم في الكثير من مناطـق التوتر والأزمـات الإفريقية؛ في إطار مبـادرات فردية أو ضمن جهـود الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة في هذا الإطار.

إن دعـم العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية التي يصل عددها لأكثر من خمسـين دولة؛ في أفق بلورة شراكة متوازنة؛ هو خيار استراتيجي يمكـن أن يسـهم في تقديـم نمـوذج واعد على مسـتوى التعاون جنوب - جنوب؛ بعيدا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال.

رغـم خـروج المغـرب مـن منظمـة الوحدة الإفريقيـة، فقـد ظـل محافظـا علـى علاقاته المتينـة مع عدد كبيـر من دول القـارّة، بل إن تلك العلاقات توطّدت في السـنوات الأخيرة مع توجـه المغرب نحو تعزيز علاقاتـه مع العديد من دول المنطقة..

كان للانسـحاب مبرِّراتـه فـي سـياق إقليمي وتاريخـي مختلـف؛ وقـد بـرزت فـي الوقت الراهن مجموعة من المسـتجدات والمتغيرات التـي لا تخفى تداعياتهـا الداخليـة والخارجية على مسار ملف قضية الصحراء المغربية التي أنضجـت خيار العـودة؛ وهو مـا يجعل عودة المغـرب إلى الاتحاد في هـذه المرحلة بالذات؛ عـودة من موقع أقوى بالنظـر لعدة اعتبارات؛ متصلة بطرح مشروع الحكم الذاتي الواعد في مقابـل الخطابات والمطالب التقليدية المتجاوزة

التــي تطرحها البوليســاريو؛ وبحجم التشــابك والتطور الذين طبعا العلاقات المغربية بعدد من الــدول الإفريقية التي بادر عــدد كبير منها إلى ســحب اعترافه بالبوليساريو تحت وقع الدلائل التاريخيــة والواقعيــة التــي يطرحهــا المغرب بصــدد وحدتــه الترابيــة، وأهميــة المشــاريع التنمويــة التــي أطلقــت في هــذه الأقاليــم التي اســتفادت من الدينامية السياسية والحقوقية التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة.. فضلاً عن القيمة المضافة التي سيشكلها هذا الانضمام من حيث دعم خيار التكتل كسبيل لمواجهة تحديات إفريقية مشتركة على مستويات عدة بالنظر إلى المكانــة الدولية والإقليميــة للمغرب؛ ولتجربته السياسية المتميزة وفي مكافحة الإرهاب..

وهــو ما يدفــع إلى القــول بأن هــذه العودة لا تمثّــل رهانا مغربيا فقط؛ رغم أنها ســتمكّنه مــن الدفــاع عــن تصوُّراته حول ملــف قضية الصحراء وتمريره بطريقة مباشــرة؛ وتســمح بتجــاوز المواقــف الأحادية التي ظــلّ البعض يردّدها داخــل جنبات الاتحاد بصــدد القضية؛ فضــلا عن الســعي لإقناع بعــض دول الاتحاد بالتراجــع عن الخطأ الذي تورطت فيه المنظمة بقبولهــا عضوية كيــان لا تتوافر فيــه مقومات الدولــة.. بل إنهــا رهان إفريقي أيضا؛ تعكســه الدعــوات المتزايــدة لعدد من الــدول الإفريقية في هذا الســياق؛ اقتناعا منها بالإضافة النوعية التــي سيشــكلها هذا الانضمــام بالنســبة للقارة الإفريقية بشــكل عام؛ وانعكاسها الإيجابي على أداء هذه المنظمة باتجــاه التركيز على القضايا الحقيقــة للقارة في علاقة ذلك بالتنمية ومواجهة الصراعــات والنزاعات الداخليــة، والتهديدات المرتبطة بالهجرة والإرهاب والتهريب[١٨] .

يتقاسم المغرب العديد من المقومات المشتركة مــع مختلــف البلــدان الإفريقية؛ بمــا يدعم هذه العلاقات ويعطيها بعدا أكثر عمقا واستراتيجية. فهــي تمتــدّ لزمــن بعيــد؛ ورغــم أن ظــروف الاحتــلال الأجنبي لعدد من دول القارة تســببت فــي كبــح تطورها؛ غير أنها ســمحت من جهة أخرى في تعزيز مظاهر التعاون والتنسيق بين الجانبيــن قبيل الحصول على الاســتقلال وبعده أيضا.. في إطار منظمات إقليمية ودولية..

فقد ظــل المغرب يفتــح مدارســه وأكاديمياته العسكرية أمام المتدربين من الضباط الأفارقة، كما عــزّز برامــج التدريــب لهــؤلاء الضباط تعزيــزًا لا يــزال مطــردًا، فيمــا دعَّم سياســته الإفريقيــة من خلال الدبلوماســية الثقافية؛ ذلك أن للمغرب تأثير متزايــد على العديد من بلدان الســاحل والصحراء من خلال العلاقات الدينية المشتركة[١٩].

وفي مقابــل التحوّلات الهامــة التي عرفها المغــرب فــي العقديــن الأخيرين؛ ومــا يتصل بذلــك مــن مراكمة تجربــة واعدة فــي مختلف المجالات الاقتصادية والسياســية والحقوقية..؛ شــهدت القارة الإفريقية في الســنوات الأخيرة مجموعــة من الإصلاحات أســهمت في تحقيق الاســتقرار والتداول السلمي على السّلطة داخل عدد من الأقطار، كما أســهمت في رسم صورة مشــرقة عن القارّة؛ بعيدا عــن الصور النمطية المتّصلــة بالحــروب والأمــراض والمجاعات والانقلابات.. وهو ما كان له الفضل في حدوث تطور على مســتوى تصاعد نســب النمّو بدول القارة؛ وتحسّن ملحوظ في بيئة الاستثمار وتزايد الاهتمام الدولي بالتعاون مع دول القارة..شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من الزيارات الملكية

نحو العديد من الدول الإفريقية؛ قوبلت بترحاب رسمي وشعبي واسع؛ وهو ما يعكس الثقة في مستقبل هذه العلاقات وأبعادها البناءة التي تختزن رصيدا من المشترك الثقافي والروحي والتاريخي بين الجانبين؛ وقد عمّقت هذه الزيارات حجم العلاقات بين الجانبين؛ ولاسيما وأنها تدعم جهود الدبلوماسية الاقتصادية التي بذلت خلال السنوات الأخيرة والتي سمحت بتعزيز الاستثمارات المالية والمصرفية في حوالي ٢٠ بلدا داخل القارة وارتفاع حجم التبادل التجاري بين المغرب وهذه الدول.

سمحت هذه الزيارات بدعم المكتسبات التي تحققت على مستوى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العديد من البلدان الأفريقية، كما أتاحت بلورة تصورات مشتركة في مواجهة التحديات المشتركة في أبعادها المختلفة، وسمحت أيضا بتهيئة الأجواء الكفيلة لعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي.

كما أن الزيارات الملكية الأخيرة لعدد من الدول الإفريقية (رواندا؛ والغابون؛ وتنزانيا؛ والسنغال؛ ومدغشقر؛ وإثيوبيا)؛ وما تمخض عنها من اتفاقيات تجارية واقتصادية هامة؛ تبرز الرغبة الجادّة للمغرب في تطوير هذه علاقات المغرب بإفريقيا وإعطائها أبعادا إستراتيجية..

وجاءت خطوة طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «السيدياو» لتعزز هذه التوجهات مع هذا الإطار الإقليمي الفرعي الذي يجعل من التعاون التجاري والاقتصادي بين أعضائه ضمن أهم انشغالاته وأولوياته.

وخلال مشاركة العاهل المغربي في أشغال الدورة الخامسة لقمّة الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي، يومي ٢٩ و٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، بحضور أكثر من ٨٠ دولة من الجانبين، دعا في رسالة وجّهها إلى المشاركين إلى إرساء علاقات بنّاءة بين الجانبين تكون في مستوى التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها القارة الإفريقية، وإلى تطوير الشراكة الاقتصادية بينهما في إطار من الثّقة والتوازن والنّدية[٢٠].

وهو ما يبرز الجدّية التي تطبع توجّه المغرب نحو تعزيز علاقاته الشاملة مع الأقطار الإفريقية في إطار تعاون بنّاء يشمل مختلف المجالات؛ ويتيح بلورة تعاون وتنسيق دوليين في مواجهة المخاطر المنفلتة والعابرة للحدود؛ وتقاسم الاستفادة من التجربة المغربية الرائدة بالمنطقة في هذا الخصوص.

خاتمة

شهدت السياسة الخارجية للمغرب تطوراً مهماً في العقدين الأخيرين؛ إذ أضحت مبادرة وأكثر دينامية؛ كما أصبحت أكثر وضوحاً على مستوى اتخاذ المواقف مقارنة مع السلوكات الخارجية المهادنة السابقة.. واستطاعت أيضا الموازنة بين تعزيز العلاقات المغربية مع شركاء جدد (الولايات المتحدة والصين وروسيا

ودول إفريقية..) دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات مع القوى التقليدية كفرنسا وإسبانيا ومختلف دول الاتحاد الأوربي بشكل عام.. كما نجحت إلى حد كبير في الموازنة بين الدفاع عن قضية الوحدة الترابية من جهة؛ والحفاظ على العلاقات المتينة مع القوى الدولية الكبرى.

إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية التي تنحو إلى تنويع الشركاء وتعزيز خيار الشراكة جنوب – جنوب والمساهمة في إدارة عدد من الأزمات الإقليمية والدولية؛ والمبادرات المتّصلة بقضية الصحراء المغربية وتعزيز العلاقات المغربية – الإفريقية.. تقتضي اعتماد اليقظة والمواكبة.. من قبل مختلف الفاعلين وعلى رأسهم مؤسسة البرلمان إلى جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمراكز البحثية والجامعات والإعلام والجاليات والجماعات الترابية.. في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الموازية.

الهوامش

١ - إدريس لكريني: الدبلوماسية الموازية وقنواتها؛ صحيفة الخليج؛ الإمارات؛ بتاريخ ١٢ غشت/ أغسطس ٢٠١٦

٢ - زايد عبيد الله مصباح: الدبلوماسية, دار الجيل, بيروت/ دار الرواد, ليبيا, الطبعة الأولى ١٩٩٩ ص ٣١

٣- عطا محمد صالح زهرة: في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس, بنغازي, ليبيا, الطبعة الأولى ١٩٩٣, ص ٢٠

٤- غالبا ما يكون توظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية بصورة غير مباشرة أو على سبيل الدفاع المشروع عن النفس أو في إطار تطبيق نظام الأمن الجماعي، بالنظر إلى تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء إلى القوة أو مجرد التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

٥ - ففي حالة غنى هذا المكون، فهو يسمح للدولة بتحقيق اكتفائها وأمنها الغذائي؛ وفي حال وجود فقر في هذا الصدد؛ فغالبا ما يجعلها معتمدة على الخارج في هذا الشأن مما يكلفها إمكانيات باهظة.

6- Driss Lagrini: In Morocco: An Approach To The 2011 Constitution; In The Arabe Transitions in A Changing World, 11 IEMED, Barcelona, May 2016, P 130

٧- الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية, الفاعلون والتفاعلات, شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع, طبعة ٢٠٠٢, ص ١٧.

٨ - فعلى مستوى المصادقة على المعاهدات الدولية؛ وعلى خلاف الدستور السابق الذي قيّد توقيع الملك فقط على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، فإن الدستور الحالي وسع من هامش هذه القيود لتشمل كذلك معاهدات السلم أو الإتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين، العامة

والخاصة...حيث لا يمكن للملك توقيعها إلا بعد الموافقة عليها بقانون.

انظر في ذلك؛ الحسان بوقنطار: دستور ٢٠١١ والقانون الدولي؛ جريدة هسبريس الإلكترونية؛ بتاريخ ٠٥ دجنبر ٢٠١٤؛ على الرابط: http://www. html.٢٤٨٢٨٨/hespress.com/writers

٩- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦؛ بانوراما المغرب في العالم العلاقات الخارجية للمملكة (ملخص)، ص ٨

١٠- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد؛ يراجع إدريس لكريني: الدواعي الاستراتيجية للحكم الذاتي في الصحراء؛ صحيفة الخليج؛ الإمارات؛ بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٦

١١- يشار إلى أن الملك محمد السادس يرأس لجنة القدس؛ وهي اللجنة التي تسعى إلى المحافظة على مدينة القدس وعلى طابعها التاريخي والحضاري والديني واتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة المحاولات الإسرائيلية لطمس المعالم الأصلية لهذه المدينة المقدسة، وربط الاتصال بالمنظمات الدولية للمساعدة في هذا الصدد؛ ومتابعة تنفيذ القرارات المصادق عليها ضمن مؤتمرات وزراء الخارجية للبلدان الإسلامية..

١٢ - يشار إلى أن الملاك محمد السادس قام بزيارات متعدّدة إلى عدد من الأقطار الإفريقية في السنوات الأخيرة توجت بعقد مجموعة من الاتفاقيات الهامة.

١٣- نشير هنا إلى المبادرات المغربية فيما يتعلق بتسوية الأزمة في مالي.

١٤- أنظر في هذا الصدد: العلاقات المغربية الإفريقية: الرهان والتحديات؛ مؤلف جماعي؛ مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات؛ المطبعة والوراقة الوطنية؛ المغرب؛ الطبعة الأولى ٢٠١٦

١٥ - إدريس لكريني: الثابت والمتغير في العلاقات المغربية- الأمريكية؛ صحيفة الخليج؛ الإمارات؛ بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٦

١٦ - لمزيد من التفاصيل، يراجع، إدريس لكريني: المغرب والاتحاد الإفريقي.. أولويات ما بعد الانضمام، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٧

١٧ - المرجع: د.غسيما كابو: سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو/ تموز ٢٠١٤

١٨- إدريس لكريني: حصاد العام ٢٠١٧، صحيفة الشرق الأوسط ٣٠ يناير ٢٠١٧، العدد ١٤٢٧٧

الفصل بين السلــطات
وبناء دولة القانون في العراق

م.م.نور قيس عبود الخزعلي(*)
أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد(*)
أ.د.خضر عباس عطوان(*)

المقدمة:

اتجــه العراق بعد نيســان عــام ٢٠٠٣ إلى الشروع بمشروع بناء دولة ، ديمقراطية تعددية ، واختط له عملية سياسـية ابتدأت في تشـرين الثانــي ٢٠٠٣ ، وصــاغ لــه دســتور دائم في تشرين الاول ٢٠٠٥ .

ان بنــاء كيان دولة يحتــاج إلى جهد كبير ، لان الخط الفاصل بين بناء السلطة وبناء الدولة يتداخــل في عدة احيــان ، والدولــة تحتاج إلى ان تتحــول الســلطة فيها إلــى ادارة لكي يتحقق اســتقرار قانونــي واداري ومجتمعي ، اما بناء الســلطة فيحتــاج إلى التمســك بســلطة العنف والقسر التي تحتكرها الدولة . اي ان بناء الدولة يتطلب الانتقال فيهــا إلى عقلية دولة تحكم بقوه القانــون وليس قانون القوة ، وإن تفرض الدولة وجودها إراديا وليس عبر القسر.

لقــد اعتمد العــراق بعد العــام ٢٠٠٥ نظام سياســي مفــكك في وضع الســلطة إلــى درجة كبيرة ، ففي القمة هناك توزيع في السلطات بين المركز الاتحادي وبين ســلطة الأقاليم ، ثم تليه سلطة المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، ثم تليه ســلطة حكم الإدارات المحلية للتكوينات الاثنية واللغويــة والدينيــة والمذهبيــة ، ويقطع كل ما تقدم الإدارة اللا مركزيــة للدولة ، وهذا النظام ســرعان ما واجه مشــكلات واضحــة في إثناء التنفيذ لأســباب تتعلق بالتداخل في الصلاحيات والتقاطــع في الرؤى حول الكيفية التي يدار بها الحكم عمليا وان كانت مقره من الناحية النظرية في دســتور البلاد الدائم ، ووجود عقلية سياسية تتمتــع بصفات ثقافية ســلبية وهــي : المركزية والشمولية ، نظرا لان اغلب الأحزاب السياسية الكبيــرة هي أحزاب مذهبيــة واثنيه ، وكل من الخاصيتين قائمتين على اعلاء ما تعده الحقيقة، ومن ثم فان النســبية التي تحتاجها الديمقراطية تكون الخاسر الابرز .

أهمية البحث وأهدافه:

ان البحــث في موضوع العلاقة بين الفصل فــي الســلطات وبين بناء دولــة القانون انما هو

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

موضوع مهـم ، لانه يبين الخلـل بين الجانبين النظري والتطبيقي ، والمتمثل في المحاصصة والتوافقيـة واعـلاء الهويات الفرعيـة ، والتي قـادت إلى عدم تحقق فصل تام في السـلطات ، ومـن ثم تأثر نظـام دولة القانـون في ان يحقق اهدافه وغاياته .

ويهـدف البحـث إلى الوصـول إلـى الغايات الاتية:

١- البحث في المعايير النظرية التي يسـتلزمها بناء دولة القانون

٢- تفصيل المشـكلات التي واجهت العراق في الانتقال إلى نظام دولة القانون

٣- ملاحظـة العلاقـة بيـن النظـام السياسـي والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

٤- ملاحظـة التأثيـرات المختلفة للمحاصصة السياسـية والتوافقيـة واعـلاء شـان الهويات الفرعية ، وتحديدا على الاستقرار السياسي

٥- ملاحظـة كيـف انتهى ضعف الاسـتقرار السياسـي نتيجة الخلل التطبيقي في الفصل بين السـلطات إلى التاثير على اسـتكمال بناء دولة القانون في إطاره الديمقراطي في العراق .

المشكلة البحثية:

ان البحـث فـي مـدى العلاقة بيـن الفصل في السـلطات وتطبيـق نظـام دولة القانـون ، في العـراق، نظريا هو غير ممكـن ، لان كل بناء لدولة القانون لا يتم الا بالشروع بالخطوة الاولى الا وهي الفصل بين السلطات ، وتطبيق الفصل سـيقود تلقائيا إلى تعزيـز دولة القانون ، الا انه في العراق حدث بعض التلكؤ جراء مشـكلات لـدى متغيري البحث : الفصل بين السـلطات ، وبناء دولـة القانون ، جـراء متغيرات ضمتها العملية السياسـية وهي : المحاصصة السياسية والتوافقيـة واعـلاء الهويات الفرعيـة وتدخل البيئة الخارجية، وكلها تسببت بان يخسر النظام السياسي الراهن بعض من مكتسباته : الحداثة.

وهذا ما يطرح مشـكلة بحثية ، يمكن صياغتها بسـؤال مركزي : ايـن الخلل الذي حصل الذي تسـبب بوجود مشـكلة في بناء دولة القانون في العـراق رغـم ان النظام السياسـي قد بني على اسس صحيحة نظريا؟

وهذه المشـكلة تطرح الحاجة إلى الاجابة عن عدد من الاسئلة ، وهي:

مـا هي معايير بناء دولـة القانون؟ وهل يعاني العـراق من وجود مشـكلات للانتقال إلى نظام دولة القانون؟

مـا هو مضمـون النظام السياسـي الـذي بناه العراق عام ٢٠٠٥؟

هـل ان النظـام السياسـي الذي تم بنـاءه يتفق مـع متطلبات الحداثة؟ ولمـاذا يطرح موضوع الحداثـة فـي البنـاء السياسـي فـي العـراق؟ وكيـف اثر ذلك على الاسـتقرار السياسـي في ظـل متغيرات مثـل : المحاصصـة والتوافقية والرجوع إلى الهويـات الاولية ، بما يتعارض واصل ما يفترض إن هيأت له الولايات المتحدة من مشروع لبناء عراق ديمقراطي مستقر؟

هل ان النظام السياسـي هيـأ لتحقيق فصل في السـلطات ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية ؟ ولماذا؟ وكيف اثر ذلك على بناء دولة القانون؟

الفرضية:

ان المشـكلة في اعلاه ، تدفعنـا إلى اعتماد فرضية محددة الا وهي:

أن هناك متغيرات وسطية مثل المحاصصة والتوافقية واعلاء شان الهويات الفرعية واتساع مسـاحه تأثير البيئة الخارجية بالشان الداخلي، قادت إلى تاثر العلاقة بين الفصل بين السلطات المقر دسـتوريا وبناء دولة القانون ، مما اظهر وجود مشـكلات متباينة في تلك العلاقة : وجود بعض الارباك في صياغة بعض مواد الدستور ، وضعف الارادة السياسـية الوطنية ، والثقافة السياسـية السـلبية . وعليه ، عانـى العراق من هذه المشكلة منذ تاسيس النظام السياسي في عام ٢٠٠٥ .

المنهج المستخدم:

يسـتخدم البحـث المنهـج الوصفي فـي تحليل بياناتـه ووصـف متغيراتـه ، والوصـول إلى نتائجه .

الهيكلية المعتمدة:

سيقسم البحث وفقا للمشكلة والفرضية والمنهج المستخدم ، إلى ثلاث فقرات ، فضلا عن مقدمة وخاتمة ، وكالاتي:

اولا- معايير بناء دولة القانون

ثانيا-النظام السياسـي العراقي وفقا لدستور عام ٢٠٠٥ النافذ

ثالثا-الفصل بين السـلطات وتاثيره على بناء دولة القانون

وهو ما سنبينه كالاتي:

أولا- معايير بناء دولة القانون

لم ينتقل الانسان إلى فكرتي الدولة والقانون بيـن ليلة وضحاها ، انما احتاج هذا التطور في الفكر الانسـاني إلى مئات القرون ، فالانسـان بعـد النـزول والاسـتقرار علـى الارض اتجه إلى تحكيم الشـرع السماوي في النزاعات التي تحـدث ، الا انه مع اسـتمرار ضعـف الالتزام بذلك النهج ظهرت الحاجة إلى تحكيم نهج جديد في تلك النزاعات ، فتم تطوير ممارسات عرفية ، وثم قواعد مبسطة تحكم الفصل بين النزاعات وتسـويتها ، وبتطـور الحاجة إلـى وجود كيان القبيلـة أو الامارة أو دولة المدن أو الممالك وثم الـدول ، بـرزت الحاجة الملحـة المتدرجة إلى وضع معايير تتصف بالعمومية تكون حكما في الفصـل بين اطراف النزاعـات المختلفة ، بدلا مـن القتال أو الاحتكام الـى الاعراف والتحكيم ، وهكـذا ظهرت الصيغ التـي تربط بين وجود تنظيمـات أو هيئـات محكومة بقواعد تسـتخدم للفصـل بيـن النزاعـات ، وزاد مـن تطورها وصـولا إلـى ترسـخ بنيـان الـدول وتحولها مـن كيانات تمارس السـلطة قي اطـار الدوله الحارسـه إلى كيانات ضامنـة للرفاهية والنمو وحمايـة مصالح الكيان ومصالـح مواطنيه في اطار الدوله الخادمه . بهذا التطور نشأ وترسخ فكرة قوامها دولة القانون .

وتتبـع فكـرة دولـة القانـون عبـر التاريخ الحديث والمعاصر ، وهي فكرة قانونية سياسية مدنيـه، نجدهـا وليـدة المجتمعـات الغربيـة ، ومعنى دولة القانون ان كل العمليات السياسـية والتشـريعية والقانونيـة والاداريـة والتنفيذيـة والامنية ما هي الا عمليات تخضع لمؤشـرات متفـق عليهـا ، قابلة للملاحظـة والتقييم، وتلك المؤشرات هي ما اصطلح عليه بالقانون .

واقتـران الدولة بالقانون مفـاده : ان الدولة انما هي دولة وضعية وليست محكومة بشرائع سماوية مقدسـة ، وتلك الشرائع هي حصيلة ما تعـارف عليه البشـر ليكون سـائدا بينهم ، وما عداه لا يعد مصدر التزام في العلاقات الإنسانية والسياسـية ضمن ذلك الشعب والأرض ، وان الدولـة تفرض الالزام عبر الاسـتخدام المنفرد للقـوة . ومثـل هـذا الوصـف لـم يتحقـق في المجتمعـات الغربيـه الا رغبـة بالخلاص من الحكـم الفردي والحكم تحت غطاء ديني ، وهنا يجـب ان تكون الدولة هي دولة ذات شـرعية ، لان خلافه يعد الأصل الـذي تنطلق منه الدولة فـي احتكار القـوة وممارسـتها لغرض فرض الالتـزام هـو اصل غيـر صحيـح . وحتى تعد الدولة ذات شـرعية فهي تفترض ان الدولة أنما هي كيان يتاسـس على ارض وشعب وله فلسفة سياسـية تتاطر بنظام سياسـي (مثلا ليبرالي أو اشـتراكي أو ديني) يكون محلا لاتفاق الشـعب عليـه أو عدم اسـتخدام القوة من قبـل اي اقلية فيـه بقصد تغييره ، واهم أركان هذا الاتجاه هو المواطنة والمساواة .

وفـي دولة القانون يتوجـب ان يكون هناك تعريـف واضـح للمؤسسـات ولكيـان الدولـة وللحقـوق والواجبـات ، وللتـدرج القانونـي ، ولكيفيـة الرقابـة والاعتراض علـى الاحكام ، ومؤسسـات خاصـة للفصـل فـي النزاعات ، وكل شـيء من سياسـات وتصرفات تشريعية وقانونية وتنفيذية تكون محكومة بخط ومسـار قابـل للرصد والتحقق منه ، وهـذا ما يمكن ان نطلق عليه وصف دولة القانون أو دولة تسودها حكم القواعد القانونية [١] .

ولعل ابسط التعاريف التي تطلق على دولة القانون هـي ما يراه الباحـث العراقي د .حميد حنـون خالد ، الذي يرى فيهـا انها: " خضوع جميع سـلطات الدولـة لأحكام القانـون القائم ، حيـث لا توجد سـلطة فوق القانـون ، وهذا ما يميز الدولة القانونية وسـلطاتها عن الحكومات الأخـرى كالحكومـة البوليسـية ، . . ففي دولة القانـون لا تسـتطيع أي سـلطة ان تتعامـل مع الأفـراد الا بمقتضـى القواعـد القانونيـة التي شرعت سلفا وعلم بها الكافة والتي من خلالها تم تحديد حقوق الأفراد ، وبيان الوسـائل القانونية التـي تعتمدهـا السـلطات لتحقيـق أهدافها في مجمل المرافق العامة ، فضلا عن ان السلطات مقيدة في نشاطها بالسـعي لخدمة الصالح العام للأفراد باعتمادها الوسائل المشروعة للوصول لتلـك الغاية . أي أن السـلطات لا تسـتطيع ان تخـرج عن نطاق القانـون القائم بذريعة تحقيق الصالح العام ، أنما عليها أن تسـند كل تصرف لقانون والأمر لا يقتصر على السلطة التنفيذية أنما يشـمل كل السـلطات: قضائية وتشـريعية وتنفيذيـة فالأمـر مقـرون بمدى توفـر قانون صريح وواضح ومعلـن ولا يمكن تجاوزه من قبل أي سلطة [٢] .

بمعنـى آخـر ، ان الدولـة يجـب عليها ان تتصـرف لادارة مواردها وتسـوية نزاعاتها ، ووضـع برنامج لبلوغ الدولة مرحلة الرفاهية ، وهذا الوجـوب يفرض عليهـا ان تتقيد بقيود ، تتباين من دولة إلى اخرى وفقا لنظامها القانوني والسياسـي ، وهو مـا يطلق عليه بمشـروعية افعـال الدولة ومؤسسـاتها ، والمشـروعية هنا هي سيادة احكام القانون ، وخضوع المؤسسات والافراد والسياسـات لمبـادئ قانونية واضحة ومحددة ، فالامر اذن يقف عند متغيرات وهي:

وجـود دولة: مهمـا كان شـكلها الجغرافي أو تنوع المواطنين أو شكل نظامها السياسي[٣]

وجود سـلطة: اي ان الدولـة تقاد من قبل هرم سياسـي وقانوني واضح ، كل منه يتمتع بسلطة لاتخاذ القرار

وجود قواعد قانونية: اي ان هناك مبادئ متفق عليها تحكم تصرفات المؤسسـات والافراد وما يصنع من سياسات[٤]

وجود ادارة: وهو احدث المتغيرات في علاقة الدولة والسـلطة بمواطنيها ، فهي ليست سلطة بقدر مـا هـي ادارة ، مسـؤولة لمرحلة زمنية عـن موارد البلاد المختلفة ، وتسـوية نزاعاتها وبلوغها مرحلة الرفاهية[٥] .

هـذه المتغيـرات تنتهي إلى وجـود دولة ، والمعاييـر الحاكمـة للدولة في عالـم اليوم انها ليسـت دولة قسر انما دولة رفاهية ، دولة تعمل من اجل مواطنيها وتعزيز مكانتها خارجيا . هذه الدولة اصبحت تضبط اليـوم بمعايير الحاكمية ، اي خضوعهـا للرشـد في وضع مؤسسـاتها وتشريع قوانينها ووضع وتنفيذ سياساتها [٦] .

والـى جانب مـا تقـدم ، فان هـذه الدولة ، يتوجـب فـي الوقت نفسـه ان تكـون محكومة بمبـادئ أو معاييـر أو مقومـات ، يطلق عليها مقومات دولة القانون ، وهذه المقومات هي[٧]:

١-وجـود دسـتور ، بوصفـه اسـمى القواعد واعلاهـا فـي التـدرج القانونـي في الـدول ، ووجود الدسـتور يفيد ان العمل السياسي محدد فـي مقدماتـه ونتائجه ولا يمكـن الخروج عما يريده الدستور من غايات

٢-ان تعمـل المؤسسـات الحكومية السياسـية والتنفيذية وفقا لقواعد تدرج واضحة ومتسلسلة تبدأ بالدسـتور وتمر عبر التشريعات والأنظمة ثم اللوائـح والتعليمات ، ولا يجـوز ان تخالف قاعـدة ادنى قاعـدة اعلى منها ، والسـمو يبقى للدستور

٣-ان تخضـع الحكومـة ومؤسسـاتها للتدرج القانونـي ، ولا يتـم منـح الحكومـة أو احـدى مؤسساها سلطة الاستثناء من الخضوع للقانون بلا ضوابط أو مبررات تسـتدعي ذلك ، سـواء كانت لاعتبـارات السـيادة أو لاعتبارات حالة الضـرورة الذي يمكـن ان يحدث فـي البلد أو غيره .

٤-الاعتـراف باهميـة وعلويـة الحقـوق والحريـات بوصفها اهم القضايا التي تتاسـس عليها الدول أي ان الأفراد وحقوقهم وقضاياهم هي المقدمة في انشطة الدولة ، وان المؤسسات والمرافق العامة وضعت لتعزيز حماية الحقوق والحريـات وليـس تقديم قيود الدولـة على تلك الحقوق والحريات .

٥-الفصـل بيـن السـلطات ، علـى ان يكـون التركيـز على حمايـة فصل السـلطة القضائية داخل الدولة ، نظرا لأنه في الأنظمة البرلمانية توجد علاقـات تعـاون وفصل بين السـلطتين التشريعية والتنفيذية

٦-اعطـاء القضاء ولاية عامة على كل أعمال السلطات والأنشطة التي تقوم بها .

ووفقا لتلك المقومات ، يتم فحص تصرفات الدولة وسياسـاتها ، بحسب انطباقها مع للتدرج التالي : الدستور ، ثم التشريع ، ثم الأنظمة ، ثم التعليمـات[٨] . ويتوجب علـى الحكومة والقوى السياسية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية

والجهـاز التنفيذي احترام القواعـد الواردة في التـدرج القانونـي ، وما يهمنا هـو عدم مخالفة اي تشـريع للاصل الوارد في النص الدستوري النافذ ، وان لا يخالف سـلوك القوى السياسـية للدسـتور أو للتشـريعات النافـذة . ولعـل اكثر المسائل التي يتوقع ان يحدث فيها مخالفة هي:

١- الاسـتثناءات التـي تخضع لسـلطة تقدرها المؤسسات والأجهزة الحكومية في حالة غياب النـص القانوني المنظم لعمـل ما (كما في حالة عدم تشـريع قانون المحكمـة الاتحادية وعملها بموجـب نصـوص سـابقة على نفاذ الدسـتور الدائم)

٢- وحالة الضرورة أو الاسـتثناء التي تعطى لتلـك المؤسسـات للتصرف المنفـرد بلا رقابة مثل التعامل مع الإرهاب والكوارث والطوارئ وغيرهـا ، وهـو مـا قـد يصاحبه تعـدي على الحقوق والحريـات ، مهما كان غاية التصرف الاتفاق مع النظام السياسي أو عدم مخالفته ، او ظهور جماعات مسـلحة تمارس نشاطها خارج سيطرة الأجهزة العسـكرية والأمنية الحكومية فالدولـة ممثلـه بالحكومـة تمتلـك لوحدها حق اسـتخدام العنـف أو مـا أطلـق عليـه مـكاس فيبر(العنف الشرعي)

٣- وحالـة التصرف السـيادي ، والتي رفض الدستور الدائم تحصين أعمالها وجعلها قرارات ادارة توضـع تحت الرقابة والتدقيق والمحاكمة ان خالفت نصوص قائمـة ، ومثالها قرار إقالة نواب رئيس الجمهورية نهاية عام 2014 بقرار مـن رئيـس مجلس الـوزراء وهو مـا رفضته المحكمـة الاتحاديـة واعتبرتـه قـرار اداري يتعارض مع تشـريع مما يتوجب أبطاله ، رغم صـدق نوايا هذا القرار في تقليل النفقات ضمن حزم الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة.

ان المقومات والمبـادئ لدولة القانون التي يجمـع عليهـا فقهاء القانـون وعلماء السياسـة بوصفهـا الاسـاس في بنـاء الدولـة الحديثة أو المعاصـرة ، تبدأ مع وضـع وتطبيق واحترام الدستور ، وتمر عبر حلقة الفصل بين السلطات وتنتهي باحترام الحقـوق والحريات وان تكون السلطات في موضع حكم في المنازعات القائمة وفقـا لقواعد قانونية صريحـة وواضحة تطبق بشكل متساوي بين المواطنين.

وعلـى قـدر تعلـق الأمـر بالعـراق ، فان الدسـتور سـعى إلى وضـع وتطبيـق مقومات دولـة القانـون ، عـام ٢٠٠٥ ، الا ان التطبيق اشـر إلـى أن هنـاك ضعف فـي تطبيـق تلك المقومـات ، فالحقـوق والحريات شـهدت وفقا لمؤشـرات منظمـات حقوقية وإنسـانية عديدة نوعـا من الانتهـاكات المتكـررة[٩] وان كانت تلـك الانتهـاكات تحدث بصـورة فردية وليس ضمن سياسية منهجية كما ان السلطات المعنية سـرعان ما تبادر إلى فتح تحقيق للوقوف على حقيقـة تلـك الانتهـاكات ، فضلاً عن ما سـبق مشاركة لبعض الجماعات المسلحة في احتكار القوه ذلك الحـق الذي يفترض في دوله القانون ان تمارسـه الدولـة بمفردها عبر المؤسسـات الحكومية المعنية بالشـأن الأمني والعسكري ، وارتفاع معدل العنف خارج سلطة الدولة ، قبل ان يتم معالجة الامر عام ٢٠١٦ ، واخيرا فان القضاء تعرض حسـب تقاريـر دولية عدة إلى التأثر بالعملية السياسية ولم يستطع الخروج من حالة التأثر حتـى حزيران ٢٠١٤ عندما طرح وجوب اصلاح السلطة القضائية .

ثانيا-النظام السياســي العراقي وفقا لدستور عام ٢٠٠٥ النافذ

يعـرف النظــام السياســي نظريــا بانه بنى وقواعـد واجـراءات فــي الحكـم تنتظـم فــي ضوئها السـلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويتحدد على اساســها شــكل الدولة بسـيطة كانــت أو مركبــة ، ويمكــن ان تاخـذ احـد الصيغ التاليــة : نظام سياســي ليبرالي أو اشتراكي أو ديني .

ويتفاعـل النظام السياســي مع الدســتور ، لان الاخير هو من يحدد شــكل النظام السياسي وشكل الدولة وطريقة ادارة العمل السياسي .

لقد سـعت القوى السياسـية إلــى بناء نظام سياسي يتسم بالحداثة ، والاستقرار السياسي اما الاستقرار السياسي فانه يتطلب ان يكون النظام محل قبول متفق عليها من قبل المواطنين ، واما الحداثة فانه يتطلب منه ان يراعي متطلبات بناء دولــة لا أن ترجع إلى الهويات الفرعية بقدر ما تقيم دولة تقوم على مبادئ المواطنة والمساواة ، وعليه تدخلت الامم المتحدة لدعم خياري العراق في الحداثة والاستقرار السياسي ، وكان الخيار هــو بإنهاء سـلطة الائتــلاف المؤقتة وتشــكيل حكومة عراقيــة مؤقتة تختارهــا الامم المتحدة بالحــوار مع العراقيين وهــو ما تم في حزيران ٢٠٠٤ ، علــى ان تمهـد لاجــراء انتخابــات لجمعية وطنية وحكومة انتقالية هدفهما تشــكيل لجنة لكتاب مســودة دستور دائم في مستهل عام ٢٠٠٥ ، وطرحه على استفتاء عام في منتصف تشرين الاول ٢٠٠٥ ، لقبوله أو رفضه ، الا ان الــذي جرى هو ان كلاً مــن الحكومتين المؤقتة والانتقالية ، تعرضــت لضغط اربعة متغيرات وهي:

-المحاصصة السياسية .

-التوافقية .

-الرجوع إلى الهويات الاولية .

-التأثيرات الخارجية .

كل منهــا ضغط مــن أجل تحقيــق أجندات محددة ، دفعت العمل السياسي إلى الابتعاد عن الغاية منه ، وانتهت إلى تشكيل نظام سياسي فيه بعض التشوه ، رغم كل الايجابيات التي حملها والمتعلقة بسـقف الحريات والحقوق ، وتوزيع السلطات وغيرها .

وهو ما يطرح دراســة العلاقــة بين النظام السياسي والاســتقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، ودراسة مضمون ذلك النظام .

اما بخصوص العلاقة بين النظام السياســي والاســتقرار السياســي فــي العــراق بعــد عام ٢٠٠٥ فتتبع تاثير المتغيرات الاربعة الســابقة يلاحــظ ان القــوى السياســية التي نشــطت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تعتمد الهوية الوطنية انما ركزت على كل ما من شانه اعلاء الهويات الفرعيــة ، ولهــذا تضائــل حجــم ووزن القوى المدنية ، وأخذت تبرز تأثيرات القوى المعتمدة علــى الهويــات الفرعية تحت تاثيــرات متعددة اهمهــا ضعــف معدلات الاســتقرار السياســي ورغبة المواطنيــن بالحصول على الحماية في ظــل غياب وجود الدولــة ، والرغبة بالحصول على فرصة عمل ، تلك القوى سعت تحت تاثير مبدأ التوافق الذي ســاد العمل السياسي ، والذي مضمونــه ان ادارة الدولــة في العــراق تتطلب مرحليا تعزيز الثقة والعمل بالحد الادنى المتفق عليــه قبل الشــروع بحكم الاغلبية السياســي ،

وهـو ما انتهى إلى تخصيـص مقاعد أو توزيع المناصـب كحصص بين القوى السياسـية ليس على برنامجها السياسـي انما استنادا إلى لونها وانتمائها المذهبي والاثني واللغوي [١٠] .

والتاثيرات السـابقة لم يكـن لها ان تمر من دون مراعـاة مصالح القوى الاقليمية في النظام السياسـي وفي سياسات العراق ، وهو ما جعل النظام السياسـي منفتح علـى تاثيرات متباينة ، وتاثر العراق بالصراع الاقليمي وما انتهى اليه مـن نزاعـات وازمات حادة ، لاسـيما بعد عام ٢٠١١ [١١] .

وتاثير كل من المتغيرات اعلاه ، انتهى إلى رفع معدل ضعف الاستقرار السياسي ، وهو ما يظهر بالاتي [١٢]:

-اعمال العنف داخل الدولة

-تكرار الازمات الحكومية

-اسـتمرار التظاهـرات والاعتصامـات ضـد الحكومة

-ارتفـاع حالات النـزوح الداخلي والهجرة إلى الخارج

-عدم احتكار الدولة للعنف

-الازمات الاقتصادية ، وغيرها .

وكل تلـك المؤشـرات اثرت علـى فاعلية النظام السياسي العراقي ، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت في سـبيل بناء نظام سياسي معاصر الا ان العمل السياسـي اشر وجود نقاط ضعف فـي التطبيقات التي حدثت بعد اقرار الدسـتور الدائم وهو ما عكسـه استمرار وتراكم الأزمات السياسية وصولا إلى احداث حزيران ٢٠١٤ .

واما بخصوص مضمون النظام السياسي ، فيلاحظ ان ما تم الشـروع ببنـاءه انما هو نظام مركب ، مقوماتـه أو اركانه هي نظام برلماني فدرالـي ديمقراطي فيه حقـوق خاصة للاقليات وليس مركزياً إداريا ، وكما يلي:

١-العراق نظـام برلماني ، فالدسـتور يقر ان العراق دولـة جمهورية نظـام حكمها برلماني اي ان الشـعب ينتخـب مجلـس نـواب ، ووفقا للاصوات التي تحصل عليها الاحزاب تتشـكل حكومـة اتحادية، فضلا عـن الميزات الاخرى التي يتمتع بها النظام البرلماني من تحديد لصيغ علاقته بالسلطة التنفيذية[١٣]

٢-العـراق نظـام فدرالي ، ونقصـد به توزيع السلطات السياسية بين مستويين ، الاول اتحادي والاخر اقليمي ، وليـس تجميع الاختصاصات بيد سلطة مركزية واحدة ، والعراق اعتمد تحديد وحصر السلطات الاتحادية وترك ما عداها بيد السلطات الاقليمية ، ولعل احد اسبابه هو وجود تعدديـة اثنية ومذهبية في العراق ، ووجود عدم ثقة من السـلطة ، والاتجاه إلى تفكيك السـلطة العامة وتوزيعها على عدة اقاليم[١٤]

٣-العـراق نظـام ديمقراطـي ، فالديمقراطية كانت احد الدوافع التي ارتبطت بسياسة احتلال العراق [١٥] ، واسـتقر الاتجاه العام في الدستور الاتحادي الدائم لسـنة ٢٠٠٥ علـى ان العراق بلـد ديمقراطي ، واشـار إلـى الحريات وتولي السـلطة والانتخابات وادوار السلطة التشريعية في التشريع والرقابة وغيرها ، كمؤشرات على تبني هذا النهج .

٤-الحكم المحلـي للتكوينات الاثنيـة واللغوية والدينيـة والمذهبيـة ، فبموجـب المـادة ١١٦ مـن الدسـتور الاتحادي النافـذ " يتكون النظام الاتحـادي فـي جمهورية العراق مـن عاصمةٍ

واقاليـم ومحافظـاتٍ لا مركزيـةٍ واداراتٍ محليـة" ، وبموجب المادة ١٢٥ من الدسـتور الاتحـادي النافـذ فان : " يضمن هذا الدسـتور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميـات المختلفـة كالتركمـان ، والكلـدان والآشـوريين ، وسـائر المكونـات الاخـرى ، وينظم ذلك بقانون[١٦] . وصنفت هذه المادة تحت عنـوان الفصل الرابع من الدسـتور (الادارات المحلية) ، اي ان لكل اقلية اثنية الحق بان تنظم نفسـها سـواء في اطار العراق ككل أو اي اقليم تتواجـد ففيـه كاقلية مميزة أو فـي اي محافظة غيـر منتظمـة باقليم نقول من حقهـا ان تنتظم بطريقة تضمن لها اختلافها وممارسـة حقوقها الخاصة[١٧]

٥-العـراق نظام لا مركزي اداريا ، فطالما ان العراق بلد فدرالي ، وان اختصاص السـلطات الاتحاديـة محدد بصراحـة بموجب نص المادة ١١٠ مـن الدسـتور الاتحـادي النافـذ والمادة ١١٥ التي تشير إلى : " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، يكـون من صلاحية الاقاليـم والمحافظات غير المنتظمـة فـي اقليـم ، والصلاحيـات الاخرى المشـتركة بيـن الحكومة الاتحاديـة والاقاليم ، تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غيـر المنتظمـة في اقليـم ، في حالـة الخلاف بينهمـا"[١٨] ، والمـادة ١١٦ السـابق الاشـارة اليهـا في اعـلاه ، وهـذه المواد تفيـد صراحة ان الاختصـاص الاداري ينقـل إلـى الاقاليـم والمحافظـات والادارات المحليـة الا مـا كان واقعا ضمن الاختصاص الاتحادي .

ان ملامـح النظـام السياسـي فـي العراق النظريـة تعكـس وجـود بعـض الاربـاك في صياغتـه ، خصوصـا انـه سـاوى بـل وخلط فـي اغلـب الحقـوق الدسـتورية بيـن الاقاليم والمحافظات ، وتسببت رؤيته للتعددية الحزبية وعدم تقييدها إلى مشكلات في التطبيق كبيرة ، فهـي لا تتلائم مع نظـام فدرالي في دولة تعاني مـن نزاعـات اثنية ولغويـة ومذهبية ، ظهرت بحدة بعد العام ٢٠٠٣ ، وغيرها من المشكلات التي تصدت لها كتابات اكاديمية عدة [١٩] .

ولعل الجزء الاكبر من المشكلات التي رافقت تطبيق الدستور هي تتعلق بثلاثة جوانب:

الاول متعلـق بوجود ارباك في بعض الفقرات تحتاج إلى تعديل

والثاني هو ضعف الارادة السياسية على البناء فوق المشتركات ، والذهاب إلى تعظيم الفروق والجزئيـات والهويـات الفرعيـة والالتزامات الاقليمية

والثالث هو وجود ثقافة سياسـية سـلبية تعظم الاسـتئثار وتضعف الإيثار لـدى اغلب القوى السياسية .

وكل ممن هذه الجوانـب اثرت بطريقة انتهت إلـى التاثير في النظام السياسـي ، واثرت على الايجابيات والمكتسـبات الكثيـرة الموجودة في الدستور .

ثالثا-الفصل بين السـلطات وتاثيره على بناء دولة القانون

بعـد ان بينا فيما تقـدم ان العراق اختط في الدستور مبدأين بارزين وهما:

-الفصل بين السلطات

-وبناء دولة القانون

وبينـا ان هنـاك مشـكلات ظهـرت اثنـاء التطبيق ، سـمحت بان تبرز مشـكلات في كل مـن المبدأين ليس في الاصل النظري لهما انما

في الجوانب التطبيقية ، وتلك المشكلات بيناها بوجود عدد من المتغيرات والمشاكل ، وهي:

١- المتغيرات الضاغطة على العمل السياسي في العراق وهي : المحاصصة والتوافقية والهويات الاولية والتاثيرات الخارجية

٢- والمشاكل التي ضغطت على تطبيق الدستور واثرت عليه وهي : وجود بعض الارباك في صياغة بعض مواد الدستور ، وضعف الارادة السياسية الوطنية ، والثقافة السياسية السلبية .

وهي قد اثرت على متغيري البحث ، على نحو جعل السؤال مطروحا :

هل ان النظام السياسي هيأ لتحقيق فصل في السلطات ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية ؟ ولماذا؟ وكيف اثر ذلك على بناء دولة القانون؟

ان الملاحظ هو ان ضعف الاستقرار السياسي نتيجة الخلل التطبيقي في الفصل بين السلطات قاد إلى التاثير على استكمال بناء دولة القانون في العراق . وهو ما يجعل المتغيرات والمشاكل السابقة منطلق لتحليل ما وصله العراق من ضعف في الاستقرار السياسي قبل حزيران ٢٠١٤ ، فالمشكلات والمتغيرات التي سبق ان وصفناها انتهت إلى تاثر العمل السياسي ، وتاثر العمل السياسي قاد كنتيجة إلى ضعف قدرة الدولة في ان تفرض نفسها كمظلة جامعة لكل العراقيين ، أو ان تفرض نفسها على العنف وتحتكره ، أو ان تكون مصدر طمأنة بان العراقيين متساوون وفقا لحقوق المواطنة والتزاماتها . ولهذا وجدنا ان كثير من المؤسسات الدولية تصنف الاستقرار السياسي في العراق وغيره من التفاعلات ومنها الحاكمية في مؤسسات الدولة السياسية والتنفيذية ضمن تصنيفات منخفضة ، ومنها ما اورده البنك الدولي في تقريره لسنة ٢٠١٦ ، بوضع العراق ضمن مراتب منخفضة على صعيد مؤشرات جودة الحكم والاستقرار السياسي وفي غيرها ، واتفقت معه نسبيا الكثير من المؤسسات الاخرى في اطار موضوعات اخرى مقاربة [٢٠] .

تلك المؤشرات المنخفضة في العراق انتهت إلى تعرض مبدأ دولة القانون للضعف . ويمكن الاشارة إلى ذلك الخلل عبر النقاط التالية :

١- الفصل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

ان الاصل النظري كما ورد في الدستور هو ان السلطتين التشريعية والتنفيذية منفصلتان الا انه بحكم ان النظام السياسي برلماني فان التعاون بينهما امر مفروغ منه .

وما جرى في العراق هو ضعف في السلطة التشريعية سمح بان تتمدد السلطة التنفيذية باختصاصاتها وتفرض حضورها خلال المدة التالية لاقرار الدستور .

٢- فصل السلطة القضائية واستقلالها

ان نصوص الدستور الاتحادي صريحة في ضمان فصل السلطات ، وفي فصل السلطة القضائية تحديدا ، وضمان استقلالها ، الا ان التطبيقات اشرت وجود قدر من الضعف في استقلال هذه السلطة ، وهو ما يظهر بوجود انتقادات وجهت لها من مؤسسات دولية عدة وهو انتقاد للنظام القانوني ولنظام العدالة في العراق اكثر مما هو نقد إلى السلطة القضائية ، ومبعثه صور عدة ومنها وجود حالات تعذيب وانتهاك حقوق وحريات وحالات الغياب القسري والاعتقال التعسفي ، التي جرت قبل حزيران ٢٠١٤ ، واثناء المدة التي شهد فيها العراق اعمال الارهاب [٢١]

٣- وضع العراق على معايير بناء دولة القانون

والمسالة الاخرى التي تطرح هي وضع العراق على معايير أو مقومات دولة القانون ، والتي سبق ان اشرنا اليها ضمن النقطة الاولى من هذا البحث ، ومراجعة لوضع العراق فيها تبين ان العراق قد وضع له دستور اتحادي ، الا ان تطبيق الدستور شابه بعض المعوقات ولاسيما على صعيد سماح القوى السياسية بانسيابية تشكيل الاقاليم أو تطبيق الفقرات التي تشير إلى صلاحيات المحافظات غير المنتظمة باقليم ، أو على صعيد تطبيق الحقوق والحريات ، وغيرها ، بل وان فقرات عديدة من الدستور بقت غير مفعلة لانها تحتاج إلى تشريع قوانين لتطبيقها رغم مضي اكثر من عقد من الزمن على صدور الدستور الدائم ومنها قانون المحكمة الاتحادية الدائم ، والمجلس الاتحادي وقانون حرية الراي والتعبير والتظاهر السلمي وغيرها . ولا ننسى بالطبع ان تمدد الارهاب جعل العراق يخضع لمنطق الضرورة وهو احد الاستثناءات على تطبيق نظام دولة القانون لفترة وجيزة على ان يسمح بمراجعة الافعال والتصرفات القانونية خلاله ، واشار قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٢٣٣ في حزيران ٢٠١٥ و القرار ٢٢٩٩ في حزيران ٢٠١٦ والقرار ٢٣٦٧ في حزيران ٢٠١٧ إلى ان هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ضربت العراق وان المجلس يدعو العراق إلى مساعدة المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان في ان تفرض ولايتها وسلطتها للتحقق وحماية وتعزيز حقوق الانسان ، وغيرها [٢٢]

٤- تاثير فصل السلطات على بناء دولة القانون

وهذه النقطة تؤشر مدى ارتباط الفصل بين السلطات على بناء دولة القانون ، وهنا نقول ان المشكلة ليست بالاصل الدستوري اي ما ورد في الدستور الاتحادي ، انما المشكلة برزت بوجود عدد من المتغيرات ، وهي : المحاصصة والتوافقية والهويات الاولية والتاثيرات الخارجية ، وعدد من المشكلات ، وهي : وجود بعض الارباك في صياغة بعض مواد الدستور وضعف الارادة السياسية الوطنية ، والثقافة السياسية السلبية . كلها قادت إلى ظهور ضعف في الفصل بين السلطات وقادت إلى ظهور المشكلة في العلاقة بين متغيري البحث واذا اردنا ان نكون اكثر انصافا في الوصف فنقول ان المشكلة تكمن في الثقافة السياسية السلبية التي تنتشر بين العراقيين والقوى السياسية ومفادها وجود نفس للشمولية وضعف الحوار بين العراقيين [٢٣] ، فهي الاصل في كل المتغيرات والمشكلات الاخرى التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٥ ، وانتهت إلى ظهور وتمدد في تاثير تلك المتغيرات والمشكلات ، وجعلت القدرة على بناء دولة القانون في اضعف ما يمكن .

الخاتمة

بينا في هذا البحث ان هناك علاقة نظرية بين الفصل في السلطات ، وبين بناء دولة القانون، وهذا ما تم صياغته ووضعت له فرضياته وبناه من نصوص دستورية ومؤسسات في العراق عند صياغة النظام السياسي في عام ٢٠٠٥ ، الا ان التطبيقات اظهرت وجود مشكلات على صعيد كل من المتغيرين الرئيسيين للبحث ، والاسباب تكمن في وجود متغيرات فرعية ضاغطة على العمل السياسي وعلى مختلف جوانب النظام السياسي ، حددها البحث باربع متغيرات وهي:

-المحاصصة السياسية

-التوافقية

-اعلاء شان الهويات الفرعية

-التاثيرات الخارجية

ان كل متغير من هذه المتغيرات الفرعية تسببت بان يعاني النظام السياسي في العراق ، ويتم الضغط على اسسه النظرية (الدستورية) لتنحرف قليلا وبنسب متباينة ، ويتاثر الفصل بين السلطات ، كما تاثرت قدرة العراق في استكمال بناء متطلبات بناء دولة القانون .

ان واحدة من اكثر المشكلات المتعلقة بفصل السلطات هي التداخل بين السلطات ، والتي نشات بسبب الطبيعة المركبة للنظام السياسي ، والتي قادت الثقافات السياسية السلبية للاحزاب إلى ايجاد ربط سلبي بين السلطات بدلا من الدعم الايجابي للفصل بينها ، وهو ما قاد إلى تعطل مجلس النواب لفترات طويلة خاصة قبل عام ٢٠١٤ عن اداء ادواره الرقابية والسياسية وغيرها ، ورغم ان السلطة القضائية كانت اكثر استقلالا بحكم القانون الا انها تعرضت لضغوط من قبل النشاط السياسي لبعض القوى السياسيه ، وهو ما جعل مؤسسات دولية مختلفة تنتقد الاداء القانوني للعراق قبل عام ٢٠١٤ ، وهو ما تم العمل على اجراء اصلاحات فيه من قبل السلطة القضائية نفسها ، وكان من ضمنها طرح موضوع قانون المحكمة الاتحادية العليا التي تعمل بموجب قانون سابق على الدستور الاتحادي النافذ ، وتشريع قانون الادعاء العام وغيرها .

ان اهم المعايير التي ترتبط ببناء دولة القانون هي وجود دستور يحضى بتقدير كل من مؤسسات الدولة وقواها السياسية والمواطنين ، يكون على قمة هرم القانون ، وان يضمن ذلك الهرم احترام المؤسسات المختلفة في الدولة لنظام المشروعية ، اي تناسب افعالها مع القانون ، مع الاعتراف بالحقوق والحريات ، وجعل المؤسسة القضائية هي الفيصل والحكم في النزاعات بين المؤسسات والافراد داخل الدولة ، هذه العملية تقود إلى استقرار التعاملات السياسية والتنفيذية والحياتية المختلفة ، الا ان ما جرى ان العراق تعايش مع ارتفاع في وتيرة عدم الاستقرار السياسي قبل عام ٢٠١٤ ، جراء مسببات مختلفة ، وهو ما قاد إلى نهج يحاول الخروج من هذا المازق ويعيد التاكيد على الفصل بين السلطات ، وتاكيد بناء دولة القانون ضمن نهج الاصلاح المتبع بعد حزيران ٢٠١٤ .

وبهذا تكون الفرضية قد حققت مضمونها ، وتوصل إلى البحث إلى تمام اهدافه .

وهنا نوصي بالاتي:

١- ضرورة تقليل تاثير المتغيرات الوسطية التي تؤثر على الفصل بين السلطات من الناحية التطبيقية ، وهي : المحاصصة والتوافقية واعلاء الهويات الفرعية والتدخل الخارجي بالشان العراقي

٢- ضرورة ايجاد علاجات للمشاكل التي ضغطت على تطبيق الدستور واثرت عليه وهي : وجود بعض الارباك في صياغة بعض مواد الدستور ، وضعف الارادة السياسية الوطنية ، والثقافة السياسية السلبية

٣- ضرورة توسيع قدرة السلطة القضائية على ان تكون الضامن لبناء الدولة ، ومنحها القدرة على محاسبة كل السلطات الاخرى

٤- من الضروري ايضا ان يعاد النظر

بالحكومة كسلطة ، ضمن النهج المتعارف عليه ، بسبب وجود للثقافات السياسية الشمولية بين بعض القوى السياسية الفاعلة في البلد ، والتحول إلى فلسفة وثقافة ان الحكومة ما هي الا ادارة ، على إن لا يعني تقييد الحكومة و غمت حقها الدستوري والقانوني في احتكار العنف الشرعي لحماية مواطنيها والحفاظ على وحده وسلام الوطن ، كما لا يستخدم وسيله لعرقله جهود الحكومة في توفير الخدمات ولجميع مواطنيها وهو نهج يمكن ان يدفع العراق خطوات مهمة إلى الاستقرار السياسي والقانوني والاداري وفي كل المرافق التنفيذية في الدولة .

الهوامش

١- للتوسع بمعنى دولة القانون ، ينظر: عبير سهام مهدي ، بناء دولة القانون في العراق ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ٩ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص٥٣-٥٤ .

٢- حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، بغداد ، مكتبة السنهوري ، بلا ، ص ص١٤٤-١٤٥ .

٣ - برهان غليون ، الصراع على الدولة ، في كتاب : معتز خطيب (محرر) ، مازق الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين ، جسور للترجمة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٤٠-٤١ .

٤- عادل عامر ، مبدأ خضوع الدولة للقانون ، بتاريخ: ٩ ايلول ٢٠١٤ : http://www .safsaf .org/ htm. ٥٩/jan/٢٠١٤/word

٥- قارن بين:

- خالد عليوي العرداوي ، إدارة السلطة في العراق: رؤية استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء ، اذار ٢٠١٥: http://kerbalacss .uokerbala .edu .iq/index .php/info-icon/٣٥-٣٤-١٠-٠٩-٠٣-٢٠١٥-٣٥٨

-ايلانه كوفمان ، العلوم السياسية ، دراسات في نظم الحكم والسياسة ، ترجمة : عبد السلام موسى ، دار نشر كرليباخ ، القدس ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣-٢٤ .

٦- هشام أحمد عوض جعفر ، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص١٧-١٨ .

7 -Rule of Law Indicators, The United Nations, 2011, p: 7-8 .

وايضا: هشام جليل الزبيدي ، مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص٧١-٧٤ .

8- Guide To Rule Of Law Country Analysis: The Rule Of Law Strategic Framework, USAID Democracy And Governance Officers, Washington, January 2010: http://pdf .usaid .gov/pdf_docs/ Pnadt593 .pdf

٩ - ينظر: عبد العظيم جبر حافظ ، الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ -رؤيا نقدية ، واسط للعلوم الانسانية ، العدد ١١ ، جامعة واسط ، ٢٠١٥ ، ص٢٣٠-٢٣١ .

١٠- ياسين محمد حمد العيثاوي ، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٠ ، جامعة بغداد ، ٠١٦ ، ص٢١ .

١١- مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ٢٣ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص٩٠ وما بعدها .

١٢- محمد الصالح بوعافية ، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١٥ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

، الجزائر ، حزيران ٢٠١٦ ، ص٣١٠-٣١٢ .

١٣- عامـر عياش ، طبيعـة النظام البرلماني في العراق في ظل دسـتور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ ، مجلـة الحقـوق ، العـددان ١٣ و ١٤ ، الجامعـة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص٢-٣ .

١٤-حازم صبـاح احميد ، النظام الاتحـادي (الفدرالي) في العراق تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ، مجلة جامعـة تكريت للحقوق ، العدد ١٩ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٣ ، ص٢٩٤-٢٩٥ .

١٥- عبدالسـتار الجميلـي ، موقف القانـون الدولي من احتـلال العراق ، مجلـة جامعة تكريـت للحقوق ، العدد ١٥ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٢ ، ص٨ .

١٦- الدسـتور الاتحـادي النافذ ، لسـنة ٢٠٠٥ ، المادة ١١٦ والمادة ١٢٥ .

١٧- ماهر سـعيد متـي ، الأقليات والقانـون في العراق ، بتاريـخ ٢٨ ايار ٢٠١٢: http://baretly .net/ index .php?topic=١٤٢٨١ .٠

١٨- الدسـتور الاتحـادي النافذ ، لسـنة ٢٠٠٥ ، المادة ١١٠ والمادة ١١٥ . .

١٩- عامر حسن فياض ، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدسـتور ، مجلة السياسـية والدولية ، العدد ٨ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٠-١٣٢ .

٢٠- ومن من بين اهم المؤشرات التي صنف فيها العراق ، مثـلا فـي العـام ٢٠١٥ ، وهـي : المرتبـة ١٧١ فـي فاعليـة الحكومة ، والمرتبـة ١٧٢ على صعيد الاسـتقرار السياسـي ، والمرتبـة ١٦٨ على صعيد مؤشـر القدرة علـى التعبيـر والقدرة على مسـائلة الحكومة ، والمرتبة ١٦٦ على صعيد مؤشر نوعية الانظمـة والقوانيـن ، والمرتبـة ١٦٥ على صعيد مؤشـر حكم القانـون ، والمرتبـة ١٧٣ على صعيد مؤشر ضبط الفساد . ينظر:

-التقريـر السـنوي ٢٠٠١٦ ، البنك الدولـي ، ٢٠١٦ ، صفحات متفرقة .

The Fund for Peace, http://ffp .statesindex-/.org

-The Economist Intelligence Unit's index of democracy, The World In 2O15, The Economist, London, 2016.

٢١- ينظر:

- تقرير حول حقوق الانسـان في العراق ، كانون الثاني –حزيـران ٢٠١٤ ، مكتـب حقوق الانسـان التابع لبعثـة الامم المتحدة لمسـاعدة العـراق (يونامي) ، بغداد ، اب ٢٠١٤: http://www .ohchr .org/ Documents/Countries/IQ/HRO_Jan-Jun٢٠١٤Report_ar .pdf

- ضيـاء عبد الله ، النقص أو القصـور القانوني وتأثيره على حقوق الإنسان وحرياته ، مجلة الفرات ، العدد ٧ ، مركز الفرات للتنمية والدراسـات الإستراتيجية ، ايلـول ٢٠١٦ : http://www .fcdrs .com/ html. ٧-٧-mag/issue

- وبشـان اهمية اسـتقلال السـلطة القضائيـة لبناء دولة القانـون فـي العـراق ، ينظـر: احمد عبيـس نعمة الفتـلاوي ، السـلطتان القضائية و التشـريعية طبقا للدسـتور العراقي ، مجلة مركز دراسـات الكوفة ، العدد ٧ ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٤ .

٢٢- تراجع اصل القرارات ٢٢٣٣ لسنة ٢٠١٥ والقرار ٢٢٩٩ لسـنة ٢٠١٦ والقرار ٢٣٦٧ لسـنة ٢٠١٧ ، على موقـع الامم المتحـدة : http://www .un /.org/ar/sc/documents/resolutions

٢٣- لا توجـد دراسـات مركـزة تتنـاول تاثيـر الثقافة السياسـية الاسـتبدادية والشـمولية وتاثيرهـا على العملية السياسية ، انما توجد دراسات تتناول تاثيرها على التنشـئة ومخاطرها على المجتمع ، وغيرها ، ينظر:

- عبد العظيم جبر حافظ ، الثقافة السياسـية وبناء الوحدة الوطنيـة (حالـة العـراق) ، مجلـة لارك للفلسـفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد ٢١ ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص٣٨٠-٣٨٢ .

- أبتسـام محمد عبد ، دور الثقافة السياسـية في تشـكيل الهويـة الوطنية في عراق مـا قبل وما بعد الاحتلال ، مجلة دراسـات دولية ، العدد ٣٥ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٣-١٤٤ .

الاتفاق النووي
بين ايران والقوى الغربية
٢٠١٥ – دراســـــــة فـــــــي الأبـــــــعاد

أ.م.د ستار جبار علاي(*)

بعـد مـرور أكثـر مـن عقـد ونيـف من المفاوضـات التـي تعـددت أماكنهـا وتباينـت مسـتوياتها ومراحل مـن القطيعـة والتواصل وحالـة مـن الشـد والجـذب بشـأن البرنامـج النـووي الإيراني،توصلت إيـران والمجموعة الغربيـة ٥+١ إلـى اتفـاق إطاري،وضـع الأسـس حسـب موقعيه،لاتفـاق نهائـي حوله بنهايـة حزيران(يونيو)٢٠١٥.وتباينـت ردود الفعـل الغربية ما بيـن دول رحبت في معظمها بمـا تحقق،مـن دون أن يمنـع هذا مـن وجود تحفظات عليه في الولايات المتحدة وإسـرائيل. أما إيـران التي رأت في الاتفـاق ضمانا لحقها فـي مواصلـة تخصيـب اليورانيوم،فقدواجـه المحافظـون ماتـم بانتقادات،بلغـت حد وصف الاتفـاق بأن إيـران قايضت بتوقيعـه حصانها المسـرج،(بحصان ذيل جام مكسور)مثلما قال شـريعت مدار،مستشار المرشـد الإيراني علي خامنئي.

وتبـرز اهمية هذا الاتفـاق في انه الحالة الاولى ولعلها الوحيـدة التي تمكنت فيها أحدى دول العالم الثالث من المحافظة على ما وصلت اليه من تطور في مجال البنية التحتية والابحاث النوويـة في زمـن اصبحت فيه هـذه القدرات مـن محرمـات الحديـث والامتـلاك فـي عالم اليوم,ولعل ما يزيد من اهمية الاتفاق هو طبيعة المراحـل التـي قطعتهـا الـدول المتفاوضة إذ اسـتمرت المفاوضات لأكثر من عقد من الزمن وتميـزت بحالـة من التقاطـع احيانـاً والاتفاق فـي احيـان اخرى,ولذلـك لم يكن هـذا الاتفاق هـو الوحيد الذي توصلـت اليه ايران مع الدول الغربية,فقد سـبقه اتفاقات مهـدت الطريق الى الوصول لهذا الاتفاق.ولذلك تفترض الدراسـة ان اتفـاق الاطار بين ايران والدول الغربية في مجموعة ٥+١ يعد انجازاً مهماً وبكل المقاييس للحكومة الايرانية,فضلا عن كونه انهى مرحلة مـن القطيعة والحصار الـذي عانت منه ايران بسـبب البرنامج النووي,وفتح صفحة جديدة في علاقات ايران مع الدول الغربية المختلفة,ولذلك تبرز اهمية دراسة أبعاد هذا الاتفاق سواء داخل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

ايران أم في المحيط الاقليمي أو على المستوى الدولي,وللاحاطة بجوانب الموضوع قسمت الدراسة الى مايأتي:

المطلب الاول: البرنامج النووي الايراني وصولاً لإتفاق لوزان ٢٠١٥ :

بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة . وكانت اولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية. ففي بادىء الامر لم يكن لدى القيادة الايرانية طموحات كبرى في المجال النووي,وهوماشجع ايران على ان تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي,ووقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي في١تموز(يوليو)١٩٦٨,كما صدقت عليها في ٢شباط(فبراير) ١٩٧٠,ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) ١٥ايار(مايو)١٩٧٥ (إتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشاتها النووية وتلزم الوكالة مساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من إستخدامها للأغراض السلمية).,مما يشير الى ان ايران كانت في مقدمة الجهود الدولية الرامية الى احتواء الانتشار النووي منذ البداية,وساهمت في تقوية نظام منع الانتشار النووي. وبعد قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ توقف هذا البرنامج . وفي العام ١٩٨٤ بدأت إيران برنامجا نوويا موسعا ركّز على دورة الوقود النووي بضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتونيوم . وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو إستخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية . وشهد هذا البرنامج إنطلاقته الحقيقية بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨,ولاسيما وأنها تزامنت مع تفكك الإتحاد السوفيتي ورواج التجارة السرية للمواد النووية فضلا عن إستفادة إيران من التقنية النووية الباكستانية ومن مصادر أخرى.

الا ان البرنامج النووي الايراني شهد تطورات غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الماضية,وتشير متابعة هذه التطورات الى ان السياسة الايرانية في هذا الصدد لم تكن محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة,وانما كانت في الاغلب الاعم نوعا من التجاوب مع التطورات الظرفية التي شهدتها ايران,وتفاوتت قوة الدفع المحركة للبرنامج النووي الايراني مابين السرعة والتباطؤ وفق الاحوال في مواقف القوى الدولية الكبرى,وفي حركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الاقليمية والدولية.[١]

بدأت ازمة البرنامج النووي الايراني في عام ٢٠٠٢,بعد كشف بعض فصائل المعارضة الايرانية في الخارج لمنشآت نووية ايرانية غير معلنة,مما اثار مخاوف من طموحات ايران النووية,ولذلك سعى الاتحاد الاوروبي الى الزام ايران بوقف أنشطتها النووية بتقديم حوافز اقتصادية وعروضا بالحصول على الكهرباء.الا ان الوقائع اثبتت عدم نجاح اسلوب العصا والجزرة لان واشنطن فقط هي القادرة على تقديم الاتفاقات والتكنولوجيا التي تحتاجها ايران في حين أنها تشكل أيضا تهديدا عسكريا. لذلك لم يتبق للمفاوضين الاوروبيين سوى بدائل محدودة لاقناع ايران بوقف العمل في الانشطة النووية الحساسة وربما يتعين عليهم التوصل الى تفاهم مع طهران بشأن مواصلة برنامجها

النـووي بينمـا كانت المحادثات المسـتمرة منذ اعوام توشـك على الانهيار. وتأكيد دبلوماسيين في الاتحاد الاوروبي في احاديث غير رسـمية ان اسـتئناف ايران للانشـطة النووية الحساسة لـن يؤدي الا الـى انهاء محادثاتهـا مع الثلاثي الأوروبي الذي يضم بريطانيا وفرنسـا وألمانيا التـي كانت تسـعى لمنع ايران مـن إنتاج قنبلة نووية.[٢] وسوف نتناول هذا المبحث كما يأتي:

أولاً:اتفاق باريس ٢٠٠٤ :

حاولـت الدول الأوروبية الحد من النشـاط النووي الايراني,وعقدت دول الترويكا الاوروبية الثلاث(المانيا وفرنسا,وبريطانيا) اتفاقاً مع ايران فـي ١٥ تشـرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٤,عرف باتفـاق باريس,وكان بمثابة ركيزة أساسـية في جهـود تسـوية الأزمـة النوويـة الايرانية,وقد جـاء الاتفـاق فـي اعقاب صـدور قـرار عن مجلـس امنـاء الوكالـة الدولية للطاقـة الذرية فيايلول(سبتمبر)٢٠٠٤,واسـتهدف التوصـل الـى اتفـاق علـى وقـف إيـران لعمليـات تخصيـب اليورانيوم,تنفيـذاً للمهلـة الزمنيـة التـي حددهـا قـرار الوكالـة الدولية,وتضمن الاتفـاق التزام الطرفين بمعاهدة منع الانتشـار النووي,واعتـراف الجانـب الاوروبي بحقوق ايـران بموجب هذه المعاهـدة,وكان الاعتراف تأكيـداً لحـق ايـران في الاسـتفادة مـن المادة الرابعـة من المعاهدة في حـق الدول الاعضاء فـي تطوير بحـوث وانتـاج واسـتخدام الطاقة النوويـة للاغراضالسـلمية,والتزام ايـران ايضـا بعدم السـعي لامتـلاك السـلاح النووي والتعـاون مـع الوكالـة الدولية للطاقـة الذرية والتقيـد الطوعـي بالبرتوكـول الاضافـي والتزمـت ايـران بمواصلـة وتوسـيع عمليـة الايقاف,على اسـاس طوعـي ولجميع عمليات التخصيب وإعـادة المعالجة,ويسـتمر الايقاف طيلـة مـدة اجـراء المفاوضات للوصـول الى اتفاق طويل المدى,كمـا يوفر الاتفاق ضمانات قويـة بشـأن التعـاون النـووي والتكنولوجـي والاقتصادي,والتزامـات قويـة بشـأن الامور الامنية.فضـلا عمـا تقدم,تضمن اتفـاق باريس بنـوداً بشـأن مكافحـة الارهاب ودعـوة ايران للانضمـام الى جماعة الخبـراء التابعة للوكالة الدوليـة للطاقة الذرية بشـأن المناهـج المتعددة الاطـراف الخاصة بـدورة الوقـود النووي.[٣] وقد وقع الاتفاق بشـكل نهائي بين الطرفين في ٢٨ تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٤,ولتبدأ مرحلة جديدة في المفاوضـات الايرانية- الاوربية من اجل التوصل الى اتفاق دائم يستند الى مرجعية اتفـاق باريـس للتعـاون الشـامل. كان هـدف الترويـكا الاوربية تسـوية الازمة بطريقة تلبي احتياجات ايران من الطاقة النووية,دون انتاج مواد انشطارية على الاراضي الايرانية,الا ان ايران شعرت ان مصلحة أمنها القومي,تقتضي امتلاكهـا القدرة على انتاج الوقود النووي على اراضيها,فالقـدرة علـى انتاج الوقـود النووي في اراضيها سـتحميها في وجه احتمال فرض حظر علـى توريد الوقـود النووي,والتهديدات العسكرية,والابتزاز السياسـي,كما ان القـدرة على انتاج دورة الوقود النووي سـتعزز مكانة ايران,بوصفها طرفاً دولياً رئيسـاً,ولاعباً مهما فـي المنطقة.[٤] ولذلك فشـل اتفـاق باريس في وقف البرنامج النووي الايراني.

ثانياً:الاتفاق النووي مع البرازيل وتركيا :

تولـت جـولات المفاوضـات بيـن ايـران والدول الغربية إذ عقـدت جولة في جنيف عام

٢٠٠٩ وعرفت بـ (جنيف ١) وتم فيها الاتفاق على تفتيش منشأة فوردو من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية,ونقل اليورانيوم قليل التخصيب المصنع الى دولة ثالثة,[٥] كما تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خريطة طريق لحل هذه الأزمة، وكانت المفاوضات في تلك الفترة قد وصلت إلى توقيع مسودة تفاهم تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني

وتخصبه لدرجة ١٩٪ ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود، ومن ثم يتم تسليمه لإيران. ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران في هذه المسألة إلا أنها عدلت عنها بعد فترة وجيزة بسبب الاعتراضات التي صدرت عن الأطراف الإصلاحية والمحافظة في الدولة. وذلك لعدم ثقتها بالدور الغربي ,وكان السؤال الانتقادي الذي وجه للحكومة الإيرانية يستفسر عن الضمانات التي حصلت عليها إيران كي تتخلى عن قدرتها التخصيبية لليورانيوم. وقد طرحرئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقترح وتمت الموافقة عليه من قبل القوى الغربية وتم تقديمه إلى إيران، والهدف الأساسي منه هو إضعاف قدرة إيران على استخدام الطاقة في السلاح النووي أو تأخير الفترة الزمنية التي يمكن أن تحصل بها على هذا السلاح.

لكن إيران فمن جانبها أدركت هذا الهدف ووضعت شروطا خاصة في المفاوضات التي جرت حول هذه المسألة، منها: أن المبادلة المتعلقة بالوقود النووي لأغراض الطاقة يجب أن تتم على أراضيها، وأن تخرج إيران اليورانيوم المخصب لديها بشكل جزئي لا كلي، وحددت دولاً معينة من أجل أن تجري معها المبادلات النووية مثل: تركيا والبرازيل واليابان، وبقيت هذه القضية محور جدال بين الأطراف المعنية منذ ذلك الوقت وحتى تاريخ توقيع الاتفاق ,وكانت مسألة (عدم الثقة المتبادلة)هي العقبة الأساسية التي ساهمت في عدم التوصل إلى اتفاق جدي في هذه القضية، وقد تولدت شكوك لدى إيران في احتمال عدم وفاء الدول التي اتفقت معها بتعهداتها، وبالتالي قد تمتنع عن إعادة اليورانيوم المخصب إلى إيران مرة أخرى. أما الجانب الغربي فكانت لديه مخاوف من عدم فاعلية هذا النموذج في تأخير قدرة إيران على صنع السلاح النووي إذا ما أرسلت إيران ما لديها من يورانيوم مخصب بشكل جزئي على فترات، ومن هنا تبنت مسودة قرار رابع بتطبيق عقوبات إضافية على إيران.وبتزايد الضغوط الدولية المختلفة دخلت كل من البرازيل وتركيا على خط المفاوضات لتقوما بدور الوساطة والبدء من حيث توقفت المفاوضات في هذا الشأن، وأجرت الدولتان مع الطرف الإيراني لقاءات مكثفة من أجل إعادة تفعيل نموذج المبادلة. ورغم الصعوبات التي حفّت بهذه المفاوضات إلا أنها قد خرجت في النهاية بنتائج إيجابية. [٦]

تمكنت تركيا والبرازيل من الاتفاق مع ايران على ارسال اليورانيوم المخصب الى تركيا لإعادة معالجته,ثم اعادته الى ايران,وقد رحبت الولايات المتحدة بالوساطة التركية,وقد عقد اتفاق دولي بين الاطراف الثلاثة حول هذا الموضوع.[٧] إذ وقع الاتفاق في طهران كل من الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد والرئيس البرازيلي لولا داسيلفا,ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ١٧

ايار(مايو)٢٠١٠,وبموجب هذا الاتفاقكان من المفترض أن يوضع ألف ومائتي كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٣,٥٪ في تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لمبادلته بـ ١٢٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ من قبل مجموعة فيينا، واتفق على تبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك في غضون أسبوع من توقيع الاتفاق.[٨]وقد نص الاتفاق على ما يأتي: [٩]

١- (نجدد تأكيد التزامنا بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبالبنود الواردة في الملحق الإضافي للمعاهدة، وبحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة -بما فيها إيران- في تطوير أبحاث وإنتاج الطاقة النووية، بالإضافة إلى دورة الوقود النووي بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية دون أي تمييز.

٢- نعبر عن قناعتنا الراسخة بأننا نمتلك الآن فرصة للبدء في عملية مستقبلية ستخلق مناخا إيجابيا وبناء وغير صدامي يؤدي إلى حقبة من التفاعل والتعاون.

٣- نعتقد أن تبادل الوقود النووي أداة لإطلاق التعاون في مجالات مختلفة وخاصة فيما يتصل بالتعاون النووي السلمي، بما في ذلك بناء منشأة للطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث.

٤- استنادا إلى هذه النقطة، يعتبر تبادل الوقود النووي نقطة انطلاق للبدء في التعاون الإيجابي والبناء بين الأمم. ولا بد لهذه الخطوة أن تؤدي إلى تفاعل وتعاون إيجابي في مجال الأنشطة النووية السلمية، وتجنب جميع أنواع الصدام عبر تجنب الإجراءات والأفعال والتصريحات التي تنافي حق إيران والتزاماتها في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٥- بناء على ما سبق، ومن أجل تفعيل التعاون النووي المذكور أعلاه، توافق جمهورية إيران الإسلامية على إيداع ١٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب لدى تركيا على أن تبقى الكمية ملكا لإيران، ويمكن لإيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع مراقبين لمراقبة حسن الحفاظ على اليورانيوم المنخفض التخصيب.

٦- ستقوم إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذريةخطيا -عبر القنوات الرسمية- بهذا الاتفاق خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه. ولدى تلقي رد إيجابي من مجموعةفيينا(الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) سيتم وضع تفاصيل موسعة لاتفاق التبادل -في اتفاق خطي وعبر الترتيبات المناسبة- بين إيران ومجموعة فيينا تحدد التزامها بتسليم ١٢٠ كيلوغراما من الوقود النووي الذي تحتاجه إيران لتشغيل مفاعل طهران للأبحاث.

٧- عندما تعلن مجموعة فيينا التزامها بهذا البند، يلتزم الطرفان بتنفيذ الاتفاق المذكور في الفقرة السادسة. وتعلن إيران استعدادها لتسليم ١٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب خلال شهر واحد. واستنادا إلى نفس الاتفاق، يتعين على مجموعة فيينا تسليم الـ١٢٠ كيلوغراما المطلوبة لمفاعل طهران للأبحاث في فترة لا تزيد على عام واحد.

٨- في حال عدم احترام بنود هذا الإعلان،

تقـوم تركيـا -بطلب من إيـران- بإعـادة كمية اليورانيوم المنخفض التخصيب بسرعة وبدون أي شروط إلى إيران.

٩- نرحـب بقرار جمهورية إيران الإسـلامية مواصلـة محادثاتهـا مـع دول خمسـة+١ في تركيـا على أسـاس الاهتمـام المشـترك القائم على الالتزامـات الجماعية وطبقا للنقاط العامة الواردة في المقترحات.

١٠- تقدر تركيا والبرازيل التزام إيران بمعاهدة منع انتشار الأسـلحة النووية ودورها البناء في مواصلة ممارسـة حقوقها النووية كعضو موقع علـى المعاهدة، كما تقـدر إيران الـدور البناء للدولتيـن الصديقتين تركيـا والبرازيل في خلق البيئة البناءة لممارسة حقوق إيران النووية.)

الا ان الاتفـاق اسـقط مـن قبـل الاتحـاد الاوروبـي والولايـات المتحدة,بالرغـم مـن الترحيب السابق به من قبل الولايات المتحدة,[١٠] التي سـعت الى استمرار هذه المفاوضات حتى تصـل الى طريـق مسـدود,في محاولـة لخلق اجماع دولي حول أي موقف يمكن التوصل اليه لإكساب الشـرعية اللازمة لأي عمل عسكري يمكـن ان تقوم به ضد ايـران ,[١١] والحقيقة ان اعتراضـات الايرانيين تمحورت حول شـحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد من دون الحصول على ضمانات مناسـبة لتسليم قضبان الوقود,وكانت انعكاساً لانعدام الثقة المتبادلة مع الغرب,فضلا عن الفوضـى الداخلية في ايران في اعقاب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ وما اعقبها مـن احتجاجات شـعبية قوية,جعلت من قضيـة الحقوق النووية محـوراً مهما غير قابل للتنازل عنه.[١٢]

أعقـب فشـل الانفاق النـووي الثلاثي العديد من جولات المفاوضات بين ايران والمجموعة الاوروبيـة دون التوصـل الى اتفـاق,إذ جرت جولـة حوارات في اسـطنبول كانت الاولى في كانـون الثاني(يناير)٢٠١١,والثانيـة فـي ١٤ نيسان(ابريل)٢٠١٢,وجولة محادثات في بغداد في ٢٤ ايار(مايو)٢٠١٢,وجولة في موسكو في ١٩ حزيران(يونيو)٢٠١٢,وصـولا الى اتفاق جنيف في ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٣[١٣]

ثالثـاً : اتفـاق جنيـف ٢٤ تشـرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٣ :

توصلت إيران والمجموعة الغربية(٥+١) إلـى اتفاق حول البرنامـج النووي الإيراني في ٢٣ تشـرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٣,يضمـن لإيـران حقها في تخصيـب اليورانيوم.وأعلنت منسـقة السياسـة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كاثريـن آشـتون، بحضـور وزراء خارجيـة (٥+١) ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، فـي مقر الأمم المتحدة في جنيف، عن الاتفـاق الذي جرى التوصل إليه في مفاوضات تواصلـت لـ٣ أيام,وقـد نـص الاتفـاق علـى الآتي:[١٤]

١-(التزمت إيران بتعليـق عمليات التخصيب التي تتجاوز ٥ بالمائة:وفقا لذلك سـتعلق إيران جميع عمليـات التخصيب وتفكيك كل العمليات والأجهـزة الفنيـة التي هي علـى علاقة والتي تتطلبهـا عمليـات التخصيب التي تسـتهدف ما فوق حاجز الخمسة بالمائة.

٢- التزمـت إيران بعزل ترسـانتها من المواد تقـارب نسـبة تخصيبهـا ٢٠ بالمائة:ووفقـا لذلك سـتقوم إيران بتخفيف شـدة تركيز المواد

المخصبة ما تحت ٢٠ بالمائة إلى أقل من خمسة بالمائة أو تحويلها إلى شكل غير ملائم لمزيد من التخصيب وكل ذلك قبل نهاية المرحلة الأولى من الاتفاق.

٣- التزمت إيران بتعليق أي عملية تقدم في قدرتها على التخصيب.ووفقا لذلك لن تقوم إيران بتركيب أي جهاز طرد مركزي من أي نوع. كما أنها لن تركّب ولن تستخدم أي جهاز طرد مركزي من الجيل المقبل، من أجل تخصيب اليورانيوم. ووفقا لذلك أيضا فإنّ إيران ستترك ما يناهز نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتانز وثلاثة أرباع أجهزة الطرد المركزي في منشأة فوردو، في حالة تعطيل بحيث لن يمكنها أن تقوم بعمليات التخصيب.كما أن إيران ستقصر عمل أجهزة الطرد المركزي على تلك التي يكون الهدف منها تعويض الأجهزة المعطوبة بما يعني أن طهران لن تستغل الستة شهور التي يستغرقها تنفيذ الاتفاق لتخزين أجهزة الطرد. كما أن إيران لن تبني مزيدا من منشآت التخصيب.

٤- التزمت إيران بتعليق التقدم في ترسانتها من المواد المخصبة بنسبة تقل عن ٣,٥ بالمائة:وفقا لهذا فإنّ كمية المواد المخصبة بنسبة ٣,٥ بالمائة أو ما دونها لن تكون، في نهاية فترة الاتفاق، أكبر من الكمية عند بداية تنفيذه، وأنّ أي كميات جديدة تحت هذا البند يتم تحويلها إلى غاز.

٥- التزمت إيران بعدم التقدم في أنشطتها في منشأة أراك وبتجميد اي تقدم في ما يتعلق بالبلوتونيوم. ووفقا لهذا لن يتم التزود بمفاعل آراك وكذلك الالتزام بعدم تزويده بالوقود وتعليق عملية إنتاج الوقود لهذا المفاعل وعدم تركيب أي مكونات إضافية للمفاعل في أراك، وعدم ضخ الوقود والماء الثقيل للمنشأة، وكذلك عدم بناء أي منشأة قادرة على إعادة عملية الإنتاج وذلك بما يضمن عدم قدرة إيران على فصل البلوتونيوم عن الوقود المستهلك.
٦- كما التزمت إيران بالسماح يوميا لمفتشي الوكالة الدولية بالدخول لمنشأتي ناتانزوفوردو. وسيسمح ذلك بمراقبة المواد المصورة التي توفرها أجهزة الكاميرا داخلهما وهو ما سيسمح أيضا بشفافية أكبر في عملية مراقبة التخصيب بما يوفر الوقت الذي قد تستغرقه أي عملية كشف عن عدم تعاون من قبل إيران.
٧- التزمت إيران أيضا بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية بالدخول لمنشآت تجميع المفاعلات وإنتاج مكوناتها ومنشآت التخزين.

٨- التزمت إيران أيضا بتوفير معلومات دقيقة عن مفاعل أراك والتي لم تكن متوفرة سابقا، وكذلك بالسماح باطلاع أكثر على المفاعل.

٩- كما التزمت طهران بتوفير معلومات حيوية تتعلق بالبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية.
١٠- ستتولى الوكالة القيام بعدة عمليات تحقق تتماشى مع دورها التفتيشي المستمر في إيران. كما التزمت مجموعة ٥+١ وإيران على إنشاء لجنة مشتركة تعمل مع الوكالة الدولية لمراقبة تفعيل الاتفاق والتعامل مع أي خلاف قد ينشب إزاء ذلك. كما ستعمل تلك اللجنة مع الوكالة على تسهيل التوصل لحلول للمخاوف السابقة والحالية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي بما فيها الصبغة العسكرية المحتملة للبرنامج الإيراني وأنشطة طهران في بارشين.
١١- في المقابل، سيكون على مجموعة ٥+١ تخفيف بعض الأجزاء بصفة محدودة ومؤقتة

ومستهدفة، من العقوبات التي سيبقى أغلبها مطبقا، ومن ضمنها النفط والأموال والعقوبات المصرفية، وإذا فشلت إيران في تنفيذ التزاماتها، سيتم الرجوع عن عملية التخفيف.

١٢- التزمت مجموعة ٥+١ بعدم فرض أي عقوبات إضافية على علاقة بملف البرنامج النووي الإيراني لمدة ستة شهور، وإيقاف العمل ببعض العقوبات من ضمنها الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والصادرات البتروكيماوية ما يسمح بتوفير مبلغ محتمل لن يقل عن ١,٥ مليار دولار لإيران.
١٣- كما التزمت مجموعة ٥+١ بإجازة الإصلاحات المتعلقة بالسلامة وعمليات التفتيش داخل إيران لعدد من خطوط الطيران الإيرانية.

١٤- السماح بشراء النفط الإيراني بما يسمح ببقائه في مستوياته الحالية وهي ٦٠ بالمائة مقارنة بما كان عليه قبل عامين. وسيتم تحويل أموال عمليات الشراء والتي تبلغ ٤,٢ مليار دولار على دفعات توافقا مع كيفية تطبيق إيران لالتزاماتها.

١٥- إجازة تحويل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار إيرانية لمؤسسات تعليمية في دول ثالثة من أجل دفع تكاليف الطلبة الإيرانيين.
١٦- تسهيل التحويلات «الإنسانية» الإيرانية لشراء الغذاء والمواد الزراعية والطبية والأجهزة الطبية والصيدلانية.
١٧- وإجمالا فإنّ مبلغ ٧ مليارات دولار التي ستوفرها عملية تخفيف العقوبات هي جزء من مبلغ ١٠٠ مليار دولار لا تتمتع بها إيران بحكم العقوبات. وخلال الشهور الستة اللاحقة، لا يمكن السماح بزيادة مبيعات النفط الإيراني.

١٨- خلال فترة الاتفاق سيتم الاستمرار في تعزيز العقوبات ضد إيران بما فيها اتخاذ إجراءات ضدّ من يلتف أو يتهرب من تنفيذ الاتفاق.

١٩- ستستمر العقوبات في لعب دور الضاغط على الحكومة الإيرانية وقد أدت في مجال النفط إلى خسارة إيران ما لا يقل عن ٨٠ مليار دولار منذ بداية ٢٠١٢.

٢٠- تستمر العقوبات على البنك المركزي الإيراني وما لا يقل عن ٢٠ بنكا ومؤسسة مالية إيرانية.
٢١- تستمر العقوبات على نحو ٦٠٠ شخص ومؤسسة على علاقة ببرنامج إيران النووي وكذلك برنامج صواريخها البالستية.

٢٢- تستمر العقوبات على عدة قطاعات من الاقتصاد الإيراني ومن ضمنها الشحن، وكذلك على برنامجها العسكري، وكذلك جميع عقوبات مجلس الأمن.

٢٣- تستمر أيضا جميع العقوبات الأمريكية المتخذة بشأن إيران والتي هي على علاقة بدعم الإرهاب ولعب دور سلبي في النزاع السوري وسجلها في حقوق الإنسان.)

كان الاتفاق ونتائجة موضع اشادة من(الرئيس الايراني حسن روحاني الذي بين انه (يفتح آفاقا جديدة),ووصفه بأنه (تصويت الشعب لصالح الاعتدال والالتزام البناء والجهود الحثيثة لفرق المفاوضين ستفتح افاقا جديدة),من جانبه اعتبر وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه (نتيجة مهمة لكنه ليس الا خطوة اولى),وقال ظريف (لقد انشأنا لجنة مشتركة لمراقبة تطبيق اتفاقنا.

آمـل في ان يتمكن الطرفان مـن التقدم بطريقة تسمح باعادة الثقة).واضاف ظريف ان الاتفاق يتضمن (اشـارة واضحـة مفادها ان التخصيب سيسـتمر) فـي ايـران، وهـي مسـألة لطالمـا اعتبرت حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات. مؤكداً (نعتبر ان ذلك من حقنا).و(ان هدفنا كان حل هذه المسـألة النووية لانها كانت «مشـكلة نحـن بغنى عنها).وقال ظريـف ايضا انه يأمل فـي عـودة (ثقة الشـعب الايراني تجـاه الدول الغربيـة) على اثر هـذا الاتفاق.واكد (ان الحق (بامتـلاك) التكنولوجيا النوويـة حق غير قابل للتصرف)، مضيفا (ان المعركة التي نخوضها منذ سنوات عدة الهدف منها ان يعترف المجتمع الدولي) بممارسـة ايران هذا الحق.وخلص الى القـول (نعتقـد ان هـذا الاتفاق وخطـة العمل) يعني (ان البرنامج النووي الايراني سيستمر). من جهته، رحب المرشـد الاعلـى اية الله علي خامنئـي بالاتفاق الموقع في جنيـف مع القوى العظمى بشـأن البرنامج النووي الايراني.وقال (لا بد من شكر فريق المفاوضين النوويين على هذا الانجاز (...) ويعـود هذا النجاح ايضا الى الرعايـة الالهيـة والصلوات ودعم الشـعب)، مضيفا في رسـالة الى الرئيس حسن روحاني، انه يتوجب (دوما الصمود امام المطالب المبالغ فيها) مـن الدول الاخرى فـي المجال النووي. بالمقابـل أكـد الرئيس الأميركي بـاراك اوباما ان هـذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف (يقفل الطريق الاوضـح) امام طهران لتصنيع قنبلة نووية، مجددا الدعوة الى الكونغرس بعدم التصويـت على عقوبـات جديدة علـى ايران. وأوضـح اوبامـا للامريكيين ان اتفـاق جنيف مرحلي ومن شأنه التمهيد لاتفاق اوسع,وبهدف اعطاء فرصة لنجاح المفاوضات، وحث اوباما الكونغـرس على الامتناع عـن التصويت على اي عقوبـات جديـدة ضد ايران خلافـا لما دعا اليه بعض اعضاء الكونغرس اثر فشـل الجولة الاولى من المفاوضات في جنيف.واكد الرئيس الامريكي ان (تصميم الولايات المتحدة سـيبقى قويـا، تمامـا مثـل التزاماتنـا حيـال اصدقائنا وحلفائنـا، خصوصـا اسـرائيل وشـركائنا في الخليـج الذين لديهم اسـباب جيدة للتشـكيك في نوايا ايران).واعتبر وزير الخارجية الاميركي جـون كيري ان الاتفـاق (سـيجعل العالم اكثر امنا، واسـرائيل وشـركاءنا فـي المنطقة اكثر امنا, ان الاتفاق يشكل (خطوة اولى)).[١٥]

رابعاً : اتفاق لوزان ٢٠١٥ :

بعد العديد من جولات المفاوضات الايرانية مع المجوعة الغربية(٥+١), كان الانجاز الأهم فـي ٢ نيسـان(ابريل)٢٠١٥ عندمـا توصلت ايران والقـوى الكبرى في لـوزان الى الاتفاق على المعايير الاساسـية لحـل القضية النووية, وقد نص اتفاق لوزان على ما يأتي: [١٦]

(أ و لاً , مخز و نا ليو ر ا نيو م : و قـد تضمـن هـذا البنـد عـدداً مـن الاجـراءات المهمـة التـي تعهـدت بهـا إيـران وهـي:
١- تعهد إيران بتخصيب اليورانيوم بنسـبة أقل من ٣,٦٧٪ في فترة تناهز ١٥ عاما على الأقل، بحيث لا تتمكن من إنتاج سـلاح نووي.وحصر أنشطة التخصيب في منشأة نتانز على أن يكون بأجهـزة غير متطورة.وتقليـص حجم مخزون إيـران مـن اليورانيـوم المخصب من عشـرة آلاف كيلوغـرام إلـى ثلاثمائـة كيلوغرام فقط.
٢- وافقـت إيـران على عـدم إجـراء أبحاث وأعمـال تطوير مرتبطة بتخصيـب اليورانيوم في منشأة فوردو لمدة ١٥ عاما.

ثانيــاً : أجهزة الطــرد المركزي: وتتضمن ما يأتي:

١- تقليــص عــدد أجهــزة الطــرد المركــزي لتخصيــب اليورانيوم الجاهزة للتشــغيل بأكثر مــن الثلثين، بحيث ينتقلعددها مــن ١٩ ألفا إلى ٦١٠٤ فقط، وستشــغل ٥٠٦٠ جهازا فقط لمدة عشر سنوات، وستستخدم إيران فقط أجهزة من الجيل الأول في المدة المذكورة.

٢- إزالة أجهــزة الطرد المركــزي من الجيل الثانــي المركبة حاليا في منشــأة ناتنز وعددها ألــف جهــاز، وســتضعها قيــد التخزيــن تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة عشــر ســنوات، ويمنع اســتخدام هــذه الأجهزة إلا في حــالات معينة مثــل تبديل المعدات المســموح بتشغيلها.

ثالثاً : المنشآت النووية وتضمنت الاتي:

١- عدم بناء أي منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيــوم خلال مدة ١٥ عاما، ولن تســتخدم إيران منشــأة فوردو لمدة ١٥ عاما على الأقل، وسيتم تحويل المنشــأة إلى الأغراض السلمية، كمــا لن تُجرى أية أبحاث بخصوص التخصيب في فوردو لمــدة ١٥ عاما، ولن تبقى فيها مواد انشطارية.

٢- إعادة بناء مفاعــل أراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة بشــكل لا يستطيع معه إنتاج البلوتونيوم، الذي يستخدم في الأسلحة النووية، وتقضي عملية إعــادة البنــاء بتدمير قلــب المفاعل الذي يعمل بالمياه الثقيلة أو نقله إلى خارج إيران، وســيعاد بنــاء المفاعــل ليقتصــر على الأبحــاث وإنتاج النظائر المشــعة الطبية دون إنتاج البلوتونيوم.
٣- لا يمكــن لإيــران بناء مفاعل يعمــل بالمياه الثقيلة لمدة ١٥ عاما.

رابعاً : الوقود المستنفد وتضمن الاتفاق:

١- شحن الوقود المستنفد من مفاعل أراك إلى خارج إيــران، مع التــزام الأخيرة بعدم إجراء أبحــاث أو عمليــات إعادة تصنيــع على الوقود النووي المستنفد.

خامساً : الرقابة الدولية وهي:

١- مراقبــة الوكالة الدوليــة للطاقة الذريةلكافة المواقع النووية الإيرانية بانتظام، كما ســيكون بإمكان مفتشــي الوكالــة الوصول إلى سلســلة إمداد البرنامج النووي الإيراني، خصوصا مادة اليورانيوم.

٢- يمكــن لمفتشــي الوكالــة دخــول مناجــم اليورانيــوم والأماكــن التــي تنتــج «الكعكــة الصفراء» (نــوع مُركز مــن اليورانيوم) لمدة ٢٥ عاما.

٣- ســماح إيــران للوكالــة بالوصــول إلى أي موقع تشــتبه فيه أو تصفه بأنه «منشأة سرية».
٤- وافقــت إيــران علــى تطبيــق البروتوكول الإضافــي الذي يمنــح الوكالة الحق فــي القيام بزيارات مفاجئة لأي منشــأة نووية يشــتبه في أنها تحتضن أنشطة نووية غير مسموح بها.

٥- إصــدار قــرار جديــد للأمم المتحــدة يبقي الحظــر علــى نقــل التكنولوجيا الحساســة إلى إيران ويدعم تطبيق اتفاق الإطار.

سادساً :العقوبات الدولية وتضمنت:

١- ان جميــع العقوبات المفروضة على إيران ســتبقى ســارية المفعول حتــى توقيــع الاتفاق

النهائي، الذي حددت له مهلة تنتهي في الثلاثين من يونيو/حزيران٢٠١٥.

٢- تخفيف تدريجي للعقوبات النووية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إذا تقيدت طهران ببنود الاتفاق النهائي، وإذا فشلت يعاد بسرعة العمل بالعقوبات.

٣- رفع تدريجي لبعض العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران، رغم أن عقوبات أخرى ستبقى سارية، وخصوصا المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

٤- رفع العقوبات الدولية المفروضة على ٨٠٠ مؤسسة وشخصية ايرانية بما فيها البنك المركزي الايراني والمؤسسة الوطنية للنفط وشركة السفن والملاحة البحرية.

٥- رفع العقوبات الامريكية والاوربية والعقوبات المفروضة بموجب القرارات الصادرة من مجلس الامن فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية احترام ايران لتعهداتها ويعاد فرض هذه العقوبات بشكل سريع في حال عدم تطبيق الاتفاق خلال ٥٦ يوما.وبالفعل اعلنت ايران ان الدول الست المعنية بملفها النووي وافقت على رفع كل العقوبات المفروضة عليها في ٢٦ نيسان(ابريل)٢٠١٥,ووافق مجلس الامن بالاجماع على اتفاق فينا بالقرار ٢٢٣١ في ٢٠ تموز(يوليو)٢٠١٥,واعترف بسلمية البرنامج النووي,ورفع العقوبات الاقتصادية تدريجياً.)

المبحث الثاني : أبعاد الاتفاق النووي الإيراني :

اثار الاتفاق النووي الذي عقدته ايران مع المجموعة الغربية,ابعاداً مختلفة تباينت ما بين البعد الداخلي في ايران وموقف القوى السياسية الايرانية من القضية النووية وما تركه الاتفاق من اثار سياسية واقتصادية على الداخل الايراني,الى جانب ذلك يبرز البعد الاقليمي للاتفاق وتأثير على الدول المؤثرة والفاعلة في المنطقة,واخيراً ابعاد هذا الاتفاق على القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في سياسات المنطقة,وسوف نتناول في هذا المبحث ابرز ابعاد الاتفاق النووي وعلى مستوياته المختلفة,وكما يأتي:

أولاً : البعد الداخلي للأتفاق النووي:

يوضح تطور النظام السياسي الإيراني خلال الفترة منذ عام ١٩٧٩ وجود بنية من الضبط والتوازن في مؤسساته,والتي اعطت النظام السياسي قدرة تكيّفية عالية مكنته من امتصاص الضربات التي طالت قياداته في المراحل الأولى،والاستنزاف الشديد لقدراته خلال الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨)،ومنضبط أي اختلال في بنية النظام من خلال توازن ذاتي تساهم فيه مؤسسات تكبح جماح بعضها البعض عبر ثنائية مؤسساتية مصممة بشكل متمايز وواضح, فكل مؤسسة هناك ما يناظرها إذ نجد جيش- حرس ثوري،ومجلس شورى- مجلس صيانة الدستور،ومجلس خبراء- مجلس تشخيص مصلحة النظام،والمرشد- رئيس الجمهورية،ومجلس الأمن القومي- الحكومة). وعلى الرغم من أن هذا الضبط يبدو نظريًا في

بعض الأحيان لكنه فاعـل في حيان أخرى،مع الإقراربدورمركزيللمرشدالأعلىلاسـيمافيالتو جهاتالاسـتراتيجيةالعليا.لقد نجحـت ايران في الدمـج بين طموحاتها النووية واسـتثارة الحس القومـي للإيرانيين,وعد هذا الطموح اسـتحقاقاً قومياً يتطلب الدفاع عنه,مما وفر مسـاحة من الاسـتقرار والتضامن مع النظام السياسـي في مواجهة سياسـات إضعافـه.[١٧] وعند التطرق الى قضيـة البرنامج النووي نجـد انها ابرزت ثـلاث تيارات رئيسـة داخل القيـادة في ايران هي: [١٨]

التيـار الاول: ويقـوده المحافظـون ويدعو الى بـذل كل الجهـود لامتلاك الـدورة الكاملة لانتـاج الوقود النووي,والتمسـك بحـق ايران فـي تخصيـب اليورانيـوم وبما يؤمـن القدرة والامكانـات لانتـاج القنبلة النوويـة وامتلاكها إذا اتخذ قرار سياسـي بذلك.وقد مارسـوا دوراً كبيراً في دفع البلاد للسـير فـي طريق امتلاك السـلاح النووي,فضـلا عـن الايمـان الثابـت بأهمية هذا السلاح وضرورة امتلاكه.وتوظيف القضية لتوحيد الصفوف الداخلية وتخفيف حدة المطالبـات الداخلية,بتغيير وتحسـين الظروف الاقتصاديـة والمطالبـة بالحريـات العامة التي تواجه النظام.

التيـار الثاني: ويضم المتشـددين الواقعيين ويرغـب في مواصلة الجهـود لامتلاك الدورة الكاملـة لانتـاج الوقود النووي,والتمسـك بحق ايـران فـي تخصيـب اليورانيوم علـى نطاق محدود,وفـي اطار الشـرعية الدولية ومن دون ازمات ومواجهات مع المجتمع الدولي,والعمل على التوصل الى صيغة تفاهم مع الدول الفاعلة فيه.

التيـار الثالـث: ويضـم الاصلاحييـن والمعتدليـن ويعارضـون المواجهـة مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي,ويدعون الى تجميد مؤقـت لكل عمليـات التخصيـب والعمل على تبديـد أي مخـاوف دوليـة ازاء خطـط ايران فـي مجـال الطاقـة النووية,ومـن الواضح ان الخـلاف بين التيارات ليس فـي امتلاك الطاقة أو السـلاح النووي,بـل في الطـرق لبلوغ هذا الهدف الاسـتراتيجي.وقد تحقـق الجزء الأكبر مـن هذا الهـدف بعد فوز المرشـح الاصلاحي حسـن روحاني بالانتخابات الرئاسـية في ١٤ حزيران(يونيو)٢٠١٣,والـذي اعلـن فـي ٦ اب(اغسطس) من العام نفسه رفض بلاده وقف تخصيـب اليورانيوم لكنه ابدى إرادة سياسـية جديـة لتسـوية تفاوضية.واقترن هـذا الموقف بموافقـة المرشـد الأعلى السـيد علـي خامنئي ودعمـه إجـراء مفاوضـات نووية,مقرونـة بالاصـرار علـى الدفـاع عـن حقوق الشـعب الايراني,وعدم التراجع قيد أنملة.

فـي الجانـب الاقتصـادي تمتلـك ايـران الكثيـر مـن المقومـات الجغرافيـة, والبشرية,والاقتصادية,والعسكرية التي تؤهلها لتكون قـوة اقليمية كبرى فـي المنطقة,وتتحكم الدولـة بقطاعيـن انتاجييـن فـي الاقتصـاد الايراني,احدهمـا حكومي والآخر خاص,وهما يعمـلان بتنافـذ ناجـح فيمـا بينهمـا مـن دون عوائق,وقد استطاعت ايران تأهيل قدراتها منذ عام ١٩٩١,بغية رفـع مكانة الاقتصاد الحقيقي فيها,وقـد حققت بذلـك الاكتفـاء الذاتي الى حد ما,وفـي الكثير من المجالات لاسـيما ما يخص أمنهـا الغذائي,الى جانب الصناعـات المختلفة بمـا فيها العسـكرية,فضلا عن ما تقـدم تحتكم ايـران على بنية تحتية كبيرة تسـاعد اقتصادها

على النمو والتطور المستمر,لتحتل المرتبة ١١ على العالم في النانو تكنولوجي,والمرتبة ٩ في تكنولوجيا الطاقة النووية والتخصيب,والمرتبة ١٤ في تكنولوجيا السدود,والمرتبة ١٧ في الانتاج البحثي التطبيقي,الى جانب جامعتان من بين افضل ٥٠٠ جامعة في العالم,وهي من بين ٤ دول في العالم ارسلت الى الفضاء كائناً حياً واعادته الى الارض بنجاح,وايران احدى دول العالم التي تمتلك تكنولوجيا الصواريخ بما فيها البعيدة.[١٩] وهناك العديد من الأسباب التي قدمتها حكومة الرئيس حسن روحانيحول ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي بشأن برنامج إيران النووي,والتي دارت حول احتمالين لا ثالث لهما,وهما:[٢٠]

الأول,رفع العقوبات الدولية,إذأن الاتفاق من شأنه إزاحة العقوبات التي أثقلت كاهل الاقتصاد الإيراني، وهو ما يبشر بحلول اقتصادية ومستقبل اقتصادي مزدهر للاقتصاد الايراني.

الثاني,إمكانية زيادة حدة العقوبات,أن فشل الاتفاق سيقود إلى مزيد من العقوبات، التي ستكون أكثر حدة من الدورات السابقة، وستؤدي إلى إصابة الاقتصاد الإيراني بالشلل الكامل، فضلاً عن العزلة السياسية وتراجع الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية.

بالمقابل رأى الفريق المعارض لسياسة الرئيس روحاني وأدائه في المفاوضات، أن هذه الرؤية مفرِطة في التفاؤل إن حدث الاتفاق، والتشاؤم إن فشل؛ فالاتفاق حتى وإن جرى تدوينه بشكل جامع ونهائي لن يؤدي إلى زوال العقوبات بين ليلة وضحاها، كما أن تخفيف العقوبات التي جاءت على مدى عقود سيتم بصورة تدريجية وجزئية تطول بعض الجوانب دون غيرها. لقد كانت العقوبات طوال العقود الماضية العصا التي استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية للضغط على الجمهورية الإسلامية، وإجبارها على إحداث تغيير في سياساتها. ولذلك لن يتم المساس بالعقوبات بصور جذرية ما لم تُقدِم طهران على تغيير ملموس ومقنع للإدارة الأميركية في عدد من القضايا التي يعتبرها معارضو الاتفاق خطوطًا حمراء، ومرتكزات أساسية في فكر الثورة الإسلامية. ولذلك أيضًا ستحافظ الإدارة الأميركية على قاعدة العقوبات وستُجري تغيرًا طفيفًا على هندستها، بما يتلاءم مع ما تقدمه طهران على هذا الصعيد. وستبقى تلك الأرضية قابلة للاستفادة وإعادة التفعيل كلما اقتضت الضرورة.إن الرونق الاقتصادي الذي تتحدث عنه حكومة حسن روحاني في حال أُلغيت العقوبات، يبدو صعب المنال؛ فهناك إجماع على أن الاقتصاد الإيراني (ريعي) ويعاني من مشكلات مزمنة، وهي مشكلات فاقمت منها العقوبات دون أن تكون سببًا في إيجاد عدد لا بأس به منها. ويصف خصوم روحاني تحذيره من مغبة فشل الاتفاق بأنه تضليل للجماهير التي تنتظر من روحاني حلولاً سحرية لا يملكها لمشكلات متراكمة تعاني منها بلاده على صعد عدة.

ويبدو أن حجة الخصوم تجد أرضية صلبة، فمضطرة بدأت حكومة روحاني بالمرحلة الثانية من خطة الإصلاح الاقتصادي التي أطلقها الرئيس السابق احمدي نجاد، وهي الخطة التي تجبرها على خفض دعم الطاقة، وإلغاء ما يقرب من ٣٠ بالمائة من مجموع من يتلقون الإعانات. ويرافق ذلك عجز في تغطية

هـذه الإعانات؛ إذ ورثت حكومة روحاني على هـذا الصعيـد ديونًـا متركمة بلغـت ٧٢ مليار دولار.ولتطبيـق خطـة إعادة هيكلـة الدعم في موازنـة ٢٠١٤-٢٠١٥ لـم يكن هنـاك مجال أمـام الحكومـة الإيرانيـة سـوى رفع أسـعار الطاقة والوقود (مياه, كهرباء , غاز، مشـتقات نفطية) بنسـبة تقـارب الـ٩٠ بالمائـة؛ وهو ما أدى إلـى ارتفاع أسـعار المسـاكن والعقارات والكثير مـن البضائع الأخرى، ولم يقف الغذاء بعيـدًا عـن تداعيات ذلـك.[٢١] الـى جانب ذلك يعانـي الاقتصـاد الايراني من مشـاكل عديدة مـن البطالة والتضخم والفقـر,إذ ان هناك ٩,٢ مليون ايراني,أي حوالي ١٣٪ من سكان البلاد يعيشـون دون خط الفقر,منهم مليونين يعيشون تحت خط الفقر المطلق,أي انهم يعيشـون على اقل من ٦٥٠ الف ريال أو ما يعادل ٧٠ دولار في الشـهر,فضلا عن ثلاثـة ملايين عاطل عن العمل,وذلك حسب مؤشـرات عام ٢٠٠٧.فيما وصل التضخم الى ١٤,٨٪ حسب مؤشرات عام ٢٠٠٩,الـى جانب تزايد الانفجـار الديمغرافي الذي رفع تعداد البلاد الى ٧٠ مليون نسمة.[٢٢]

والحقيقـة ان الأثر الذي تركتـه العقوبات علـى الاقتصـاد الإيراني كان واضحـاً، وتكاد لا تخلـو تصريحات لمسـؤول إيراني من ربط إنجاح المفاوضات المتعلقـة بالبرنامج النووي برفع العقوبات، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي منذ عام ٢٠٠٦ عدة قرارات فرضت حزمة من العقوبـات الاقتصادية والمالية على إيران، مما أدى لخسارتها اقتصاديا نحو ٢٠٠ مليار دولار خـلال ٢٠١٢-٢٠١٥.وإلـى جانـب عقوبات مجلس الأمـن، فرضت دول عدة مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا عقوبات أحادية على إيـران، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي شـملت عقوباتـه ضدها مثـلا حظر تمويـل الصفقات مـع طهران، وحظر الاسـتثمار في الصناعات النفطيـة الإيرانية، وحظر تأميـن ناقلات النفط الإيرانيـة، وحظر التجـارة مع إيران في مجال الأحجار والمعادن الثمينة.

ويوضـح تقريـر اقتصـادي للبنـك الدولي صـدر عـام ٢٠١٤ إن العقوبـات الصارمـة المفروضـة علـى صـادرات النفـط الإيرانية وبعض القطاعات الرئيسـة كصناعة السيارات ومعامـلات البنـوك الدوليـة والمحليـة، قادت بشكل مؤثر إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسـبة ٥,٨٪ في عام ٢٠١٢-٢٠١٣، و١,٧٪ في عـام ٢٠١٣-٢٠١٤.أما صادرات النفـط فقـد انخفضت إلـى ١,١ مليـون برميل يوميـا، أي نصف الكمية التـي كانت تُصدرها طهران قبل عقوبـات عام ٢٠١٢ التي فرضها الاتحـاد الأوروبـي والولايات المتحـدة.وكان تخفيف العقوبات في إطار اتفاق جنيف تشـرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٣ قد مكّن إيران من زيادة صادراتهـا النفطيـة تدريجيـا، حيـث ارتفعت كميات النفـط المصدرة إلـى الصين من ٢٥٠ ألفا يوميا إلى ٥٤٠ ألف برميل، ليصل مجموع صـادرات النفـط الإيرانـي إلـى ١,٢١ مليون برميل في اليوم خلال حزيران(يونيو) ٢٠١٤. الا ان الاقتصـاد الإيراني يُواجه نسـبة تضخم عالية، ونسـب بطالـة مرتفعة بلغـت ١٠,٤٪ حسـب مصـادر إيرانية رسـمية، ولكن جهات غير رسمية تقدر النسبة بما يقارب ٢٠٪.[٢٣]

لقد اتـاح الاتفـاق النووي لإيـران تحقيق نمو بنسـبة ٦,٦٪ خلال السـنة الفارسـية حتى اذار(مارس)٢٠١٧,وانخفـض عجز الموازنة في عـام ٢٠١٦ الـى نحو ٥,١٪ مـن اجمالي الناتج المحلي مقابل ٩,١٪ في عام ٢٠١٥ نتيجة

نمو الايرادات,وترافق ذلك مع تقديرات اشارت الى تراجع معدل التضخم السنوي دون ١٠٪ في عام ٢٠١٦,نتيجة اعتماد سياسة نقدية أقل تساهلاً في الأمد المتوسط الى الطويل,وعلى الرغم من ان الاتفاق خفف من عزلة إيران الا انه لم يجذب الاستثمارات المطلوبة لانعاش الاقتصاد,وكانت التوقعات تأمل في استثمارات خارجية بقيمة ٥٠ مليار دولار,وتسريع النمو الى ٨٪ وحل مشكلة البطالة التي تبلغ معدلاتها نحو ١٢,٥٪ الا ان هذه الطموحات لاتزال بعيدة المنال,ولعل ذلك يعود الى استمرار التوتر مع الولايات المتحدة مما يردع الاستثمار والتجارة مع ايران,وتعقد الوضع الاقتصادي الذي يعاني مشكلات هيكلية في ادارة الاقتصاد الذي اضطر الحكومة مرتين الى رفع الدعم عن الطاقة,ورفع اسعار السلع الغذائية,واستمرار الارتفاع في مستوى البطالة والتضخم.[٢٤]

وعلى الرغم من إلغاء الولايات المتحدة عقوباتها المتصلة بالبرنامج النووي بحق إيران إثر دخول الاتفاق المبرم بين طهران والقوى الكبرى حيز التنفيذ،فإن إلغاء العقوبات لايشمل الإجراءات العقابية التي اتخذتها واشنطن ضد إيران المتهمة باعتبارها «دولة داعمة للإرهاب» وبإدارة برنامج للصواريخ البالستية.وقد حددت العقوبات التي ألغيت من التشريع الأمريكي,بالآتي:[٢٥]

أ- (بموجب قرار فعال عقوبات ستحصل إيران على نحو خمسين مليار دولار من العائدات النفطية الراجعة إليها،والمجمدة حاليا في البنوك الأجنبية.

ب- ستفتح ثلاثة قطاعات اقتصادية للشركات الأميركية في إيران،وهي بيع الطائرات التجارية وقطع غيار للأسطول الإيراني المتقادم،شرط عدم استخدامها في النقل العسكري أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاق النووي.

ت- ستتمكن الشركات الأميركية التي تقع مقراتها خارج الولايات المتحدة من الاتجار مع إيران.

ث- سيكون بإمكان المنتجين الإيرانيين تصدير سلعهم إلى الولايات المتحدة،سواء ما يتعلق بصناعة السجاد أوبأغذية على غرار الكافيار أوالفستق.

ح- بموجب هذه القرارات ستشطب واشنطن من لوائحها السوداء أربعمئة اسم (لأفراد وشركات وكيانات) كانوا متهمين بانتهاك التشريع الأميركي بشأن العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي.فضلا عن العديد من العقوبات الثانوية وهيمن الأوجه غير المعروفة للعقوبات الأميركية لأنها تمس أجانب ممنوعين من التعامل مع الإيرانيين،فقد ألغيت في قطاعات البنوك والمالية,والتأمين,والنفط والغاز والبتروكيميائيات,وقطاع النقل البحري والموانئ,وتجارة الذهب والمعادن الثمينة,وتجارة السيارات,وتجارة الألمنيوم والمعدن والفحم الحجري،شرط عدم ارتباطها بالمجال النووي المحظور,والأعمال المرتبطة بالقطاعات آنفة الذكر).

٢- على المستوى السياسي: أن الشعب الإيراني يقف إلى جانب هذا الاتفاق ويحتفل به باعتباره متوازن اويميل إلى صالح إيران،وأنه تضمن الحصول على اعتراف دولي بحق إيران في تخصيب اليورانيوم،وأن العقوبات المفروضة على طهران ظالمة ويجب رفعها،مع الحفاظ

علــى حق البلاد فــي تطوير برامــج نووية في المســتقبل.لقد حققت ايران مــن الاتفاق النووي مكاسب استراتيجية اهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النــووي وحقها في تخصيب اليورانيــوم واســتمرارها في اجــراء الابحاث الخاصــة بذلــك وذلك ضمن ضوابط وشــروط مراقبــة صارمة يتم النظر فــي الغائها بعد ١٠ ســنوات,ولعل الاهم في جوهر الاتفاق النووي الاعتراف الدولي بشرعية النظام الايراني التي افتقدها منذ قيام الثــورة في عام ١٩٧٩.ويمكن تحديد ابرز الاثار بالآتي:[٢٦]

١-غياب التهديد الخارجي بشكل واضح والذي ارتبط بتطورات ازمة البرنامج النووي,وتزايد قــوة التيار الاصلاحــي والاصلاحيين,لكنها لن تؤدي لتغيــر جذري في بنية النظام،إذ يمكن ان تطول بعض صلاحيات المرشد الأعلى وكيفية انتخابه قد يتم انتخابه من الشعب مباشرة وليس من مجلس الخبراء،أوقد يصبح مجلسًا،أوقد يتم إلغاء المنصب.

٢. ويرتبــط بمــا تقــدم تزايد امكانيــات الدور الاقليمي لايران ونفوذها في المنطقة,الا ان هذا الدور سيكون مقترناً باســتمرار مستوى معدل الإنفاق الدفاعي إلــى إجمالي الناتج المحلي هو الأقــل بين دول المنطقة مــع تزاي في الاعتماد علــى الإنتاج العســكري المحلــي بالتعاون مع بعــض الدول مثــل روســيا والصيــن وكوريا الشــمالية,الا ان مســتويات التطور في المجال العلمي في تســارع كبير،والاهم في كل ما تقدم ان إيران لن تتراجع عن برنامجها النووي تحت أي ظرف من الظروف،مع اســتمرار انتهاجها لإســتراتيجية الغمــوض النووي وســتبقى هذه الإســتراتيجية عند حــدود العتبــة النووية على الأقل حتى عام ٢٠٢٠.

ثانياً: البعد الاقليمي للاتفاق النووي

شــهد علاقات ايــران ومحيطها الاقليمي حــالات مــن التصــادم والتفاهم,والصعــود والهبوط,فــي إطار علاقة خاصة ســاهمت فيها عوامــل تباينــت مــا بيــن المصلحة السياســية والتأثيرات الخارجية والاختلاف المذهبي,وعلى مســتوى العلاقــة مــع الــدول العربية شــهدت العلاقات توتراً دبلوماسياً بشكل دائم,لاسيما في قضية الجزر العربية مع دولة الامارات العربية المتحدة,ومؤازرة دول مجلس التعاون الخليجي لها,كذلك دعم الدول الخليجية للعراق في حرب الثمان سنوات,وقد اســهمت احداث وتطورات كثيــرة في ازدياد حدة التوتــر بين ايران ودول الخليج,وخصوصــا بعد تطويــر ايران لقدراتها النووية,وخشــية العديــد من الــدول العربية من ان يكون هــذا التطوير تهديداً لأمن واســتقرار المنطقــة بأكملهــا,وازدادت حالــة التــأزم بعد احداث الربيع العربي,الى حد كبير,وخصوصاً مــع دعم ايران للعديد مــن الانتفاضات العربية وخصوصــا فــي البحريــن واليمــن ومصــر ودعم نظــم اخرى في مواجهة هــذه الانتفاضة وخصوصــاً ســوريا الحليف الاهــم لإيران في المنطقة العربية.[٢٧] ويمكن تفسير موقف ايران من احداث الربيع العربي في ضوء ادراك حقيقة ان أي تغييــر يطال نظــم الحكم التي تتماهى أو تتحالف مع الغرب والولايات المتحدة وتتعاون مع محور الســعودية,يعد ربحاً لإيران من شأنه ان يضيــف الى محورها أو على الاقل يضعف المحور الآخر,فالرؤية الايرانية تســتند الى ان المعطــى النهائــي هو انتصار جهات إســلامية سياســية,تعبر عن صحــوة اســلامية للاطاحة

بالنظـم الدكتاتورية الموالية للغرب والولايات المتحدة,والتي تهادن إسـرائيل في الخفاء,وهو ما سـيؤدي الى ظهور فضاء شـرق أوسـطي إسـلامي تتبنـاه ايـران يرتكز علـى محورين الاول ايديولوجي يتمثل في حتمية قيام الحكومة العالميـة الاسـلامية ودور ايـران فـي التمهيد لذلك,والثانـي اسـتراتيجي ويتمثـل في محاولة ايران تكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد في مواجهـة محاولة الاختـراق والحصار من قبل الخصوم.[٢٨]

وبعد تولي حسـن روحاني سدة الرئاسة الايرانية في اب(اغسطس)٢٠١٣,بدأت مرحلة جديدة في سياسـة ايـران الخارجية ذات منحى اصلاحي,وظهـرت بعـض بـوادر التحسـن فـي علاقـات ايـران مـع دول المنطقة,مقترنة بـإدراك الجميـع ان ايران تقود محـوراً إقليمياً لـه امتداداته في المنطقة,ليس من الوارد تخليها عـن تحالفاتها,لأنهـا تمثـل خط الدفـاع الاول عنهـا,وان انعقـد الأمـل على محاولـة تخفيف الاحتقـان الاقليمـي.[٢٩]وكان من ابـرز بوادر التغيير في سياسـة ايـران الخارجية هو تعيين محمـد جـواد ظريـف وزيـراً للخارجية,خلفا المحافظ علي اكبر صالحي,تلا ذلك سحب ملف المفاوضـات النووية من المجلس الاعلى للأمن القومـي الايرانـي الـذي يقوده المحافظ سـعيد جليلي,واسـناده برمته الى جـواد ظريف,وكان هـذا التحـرك في حد ذاتـه احد مناهـج التغيير الهـادئ,إذ ان اختيـار شـخصيات اصلاحيـة لها صـلات بالغرب لتولي مناصـب مهمة في الجمهوريـة الاسلامية,شـكل تحـولا مهما في شـكل السياسـة الخارجية الايرانية من مرحلة الصدام الى مرحلة الوئام.[٣٠]

والحقيقـة ان السياسـة الخارجيـة الايرانية خلال ولاية الرئيس روحاني وخصوصا ولايته الثانية تعتمد بشكل اساس على مفهوم الدبلوماسية النشـطة والتـي تسـتهدف توسـيع التعـاون الدولي,والسـلام,والاعتدال,واحياء المركـز السياسـي لإيران في المنطقة والعالم,والتفاعل مـع القوى العظمى,والمشـاركة فـي الاقتصاد العالمي,والانخـراط في التجـارة الدولية,وهي رؤية تسـعى الـى تنظيـم العلاقـات الايرانية الدولية,خاصة العلاقة بالقوى الكبرى وذلك من خلال التحرك نحو روسـيا اولاً,ومحاولة تهدئة التوتر في العلاقات الايرانية- الامريكية.

لقـد ركـزت الاسـتراتيجية الايرانيـة علـى المسـتوى الخارجـي علـى مبـادئ المسـؤولية العقلانية,وكرامـة ليقظة,والمبادرة الشـجاعة,والمرونة البطولية,وفـي ضوء هذه المبـادئ تعمـل السياسـة الخارجيـة الايرانية على تحقيـق توسـيع علاقات ايـران الاقليمية والدوليـة من خلال الالتـزام ببنود اتفاق لوزان ٢٠١٥,وتجـاوز التناقضات فـي العلاقات مع روسـيا وخصوصاً في الملف السوري,واخيراً تجنب توسيع العداءات الاقليمية مع دول الخليج تحديداً.وعلى الرغم من هيمنة المرشـد الاعلى علـى مفاصل الدولة,لكن الرئيس لديه مسـاحة خالية للمنـاورة تمكنه من لعب أدوار كبيرة في سياسات البلاد الخارجية,ويمكنه ان يلعب دوراً بارزاً في تشـكيل النتيجة النهائية لسياسة البلاد الخارجية,كمـا يمكن ان يكون مشـرفاً أو مكثفاً لنهج السياسـة الخارجية الاساسـية للجمهورية الاسلامية.[٣١]

ويبـرز البعـد الاقليمـي الاتفـاق لوزان ٢٠١٥,فـي ضـوء ادراك ثلاثـة حقائق مهمة:

الأولـى أن الاتفـاق يمنـع إيـران مـن تصنيع سـلاح نووي لمدة تتراوح بين ١٠ و١٥ سـنة. وهذه فسـحة زمنية كافية تسـمح للدول العربية بالاندفاع لتطوير البنية التحتية وامتلاك المعرفة والتكنولوجيا النووية ليس فقط لأغراض سلمية، وإنما أيضا لامتلاك القدرة على تصنيع سـلاح نووي في حال تطلب الأمر ذلك.

السبب الثاني أن التهديد الأخطر الذي تمثله إيران هو مشـروعها السياسـي كمـا يتمثل في مبدأ تحالف الأقليات السياسـي، وآلية الميليشيا المذهبيـة، وهي آليـة عسـكرية. كلاهما (مبدأ تحالف الأقليات والميليشيا) يشكلان معا الرافعة الرئيسية للدور الإقليمي لإيران. وهذا المشروع ماثل أمامنا في سـورية واليمـن، وقبل ذلك في لبنان.وعلىالرغـم من أن إيـران على ضفاف الخليـج العربي إلا أن الـدول الخليجية غابت، أو غيبت عـن طاولة المفاوضـات النووية مع إيران. وهذا الغياب أو التغييب حصل لأسـباب ومبررات سياسـية إما خليجية، أو أميركية، أو كل هذه مجتمعة.

الثالث, ان السعودية ومصر باعتبارهما أكبر دولتيـن في الوطن العربي، لم تتقدما بمشـروع بديل يكشف أبعاد ومخاطر المشروع الإيراني، ويشـكل مناظـراً له.وظلـت امكانيـات الدول العربيـة فـي مواجهة النفوذ والتفـوق الايراني في قضايـا المنطقة ضعيفة وغير مؤثرة وتفتقد الى الجهـد الجماعي والجهد المدروس بشـكل فاعـل ولاتزال تدور في اطار الفعل ورد الفعل دون ان تكـون لها اهـداف ومضامين واضحة ومؤثرة,ولذلك يشـي غياب المشـروع العربي بغياب فكرة الإصلاح السياسي.[٣٢]

أما اسرائيل فقد وصفت(الاتفاق بالسيء الذي قد يهدد بقاءه اوطالبت باتفاق آخر،يضمن اعتـراف إيران بحق الدولة العبرية في الوجود وتتهم الحكومة الاسرائيلية إيران بأن هدفها هو حيازة القنبلة الذرية وهو ماتنفيه طهران ويقول رئيس الوزراء الاسـرائيلي بن يامين نتانياهو: (مثل هـذا الاتفاق لايقطع الطريـق أمام إيران لحيازة القنبلة،وإنما هو اتفاق يمهد الطريق أمام إيـران لحيازة القنبلة،وربما يتسـبب في اندلاع سـباق محم ومنحو السـلاح النووي في الشرق الأوسـط،ما يزيـد إلى حـد كبير مـن مخاطر اندلاع حـرب مرعبة) ومع وجود الجمهوريين المنتقدين للاتفاق وهم على رأس مجلس الشيوخ الأمريكي،يأمل نتنياهو فـي فرض ضغوطات على الإدارة الأمريكية،حتى تكون أكثر تشـددا مع إيران).[٣٣]

ان إيـران لن تتوقـف عن السـعي لتعميق دورهـا في العراق خـلال المرحلة القادمة،كما لـن تتوقف عن جهودها لإقناع دول الخليج بأية ترتيبات إقليمية تجعل المنطقة أقل تضييقًا عليها وتفتـح لها بعض النوافذ،غيـر أن هذا الأمر لا ينفصل عن طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة بشـكل محدد،فإذا مالت هذه العلاقات نحو مزيد من التوتر فإن هـذه الآفاق تصبح أكثر احتمالا ًللانغلاق،والعكس صحيـح. وقد يبدو أن إيران تراوح في سياستها الخارجية بين خيارين:

الأول: خيار إستراتيجي يدفع بها بعيدًا عن اسـتخدام المذهب الديني كأداة سياسية نظرًا لما ينطوي عليـه من مخاطر على البنيـة الداخلية في إيران لاسـيما إذا تعمق مثل هذا التوجه في لمنطقة وبشـكل يتقارب مع توجهات مشـروع الشـرق الأوسـط الكبير الذي طرحته الولايات المتحـدة والقائـم علـى افتراض إعادة تشـكيل

المنطقة على أساس الحدود الاجتماعية بدلاً من الحدود السياسية.

الخيار الثاني: وهو خيار تكتيكي يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران،بمعنى أن لاترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها،ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران غير متهمة منقبل باكستان ذات العدد الكبير بأنها «تستغل» البعد المذهب يرغم العدد الكبير للشيعة في باكستان على غرار ماتُتَّهم به من قبل دول الخليج العربية،كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركة حماس الفلسطينية بمثلما عمّقت علاقتها معحز بالله.

ثالثاً : البعد الدولي :

الولايات المتحدة

تشغل ايران اهمية خاصة للولايات المتحدة الامريكية,فموقع ايران الجغرافي يسيطر على التخوم الشمالية للشرق الاوسط,وتسيطر على الطرق الاستراتيجية بين اوروبا وشرقي افريقيا وجنوب آسيا,ولديها ثلث ما يتزود به العالم من النفط,وتمثل خطراً على اسرائيل والدول العربية المتحالفة مع الغرب.وقد مثلت أزمة البرنامج النووي الايراني واحدة من ابرز الازمات الدولية التي سعت الولايات المتحدة الى مواجهتها,ولاسيما بعد عام ٢٠٠٩ وتولي باراك أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة والتركيز على التعامل الدولي وسبل حل الازمات التي تواجهها,بعد ان اعترف الامريكيون انفسهم والعالم بفشل الادارة السابقة دولياً,ولجأت الادارة لاستخدام وسائل متعددة لخدمة الهدف,مستندين الى المفهوم القائل بأن هذه الازمة الدولية هي عبارة عن سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين الولايات وايران في صراع حاد هو دون مستوى الحرب الفعلية,ولكنه في الوقت نفسه ينذر باحتمال وقوع الحرب.[٣٤]

كان الهدف الرئيس من الاتفاق النووي هو منع مسارات ايران الى القنبلة النووية عن طريق تجميد أو تخفيض قدرتها على انتاج كميات المواد الانشطارية اللازمة للقيام بذلك.ولذلك سعت الادارة الامريكية والرئيس باراك أوباما الى منع وقوع حرب في منطقة الشرق الاوسط,والقضاء على شبح السلاح النووي,إذ ادرك الرئيس اوباما أنه اذا لم يتغير شيء,فإن ايران ستحصل على خيار الاسلحة النووية قبل فرض العقوبات عليها,مما يترك الولايات المتحدة أمام خيارين فقط,أما قبول إيران كقوة نووية بحكم الأمر الواقع,أو حرب معها.[٣٥] ولذلك سعت الادارة الامريكية الى تأكيد إن الاتفاق النووي المبدئي بين إيران والقوى الغربية الست يعد أساساً قوياً لاتفاق في المستقبل مما قد ينهي المواجهة النووية المستمرة بين طهران والغرب وإن كان يتعين العمل على التفاصيل.وان بنود الاتفاق تعد أساساً قوياً للاتفاق الجيد الذي تسعى للتوصل إليه.

والواقع (ان رؤية الرئيس الأميركي باراك أوباما للاتفاق النووي إرتكزت إلى ثلاثة معطيات. الأول أن إيران حققت اختراقا تكنولوجيا نوويا لم يعد بالإمكان تجاهله. المعطى الثاني أن هناك إجماعا قوميا إيرانيا حول ضرورة البرنامج النووي. ويؤكد أوباما إن تحقيق الاختراق التكنولوجي مع الإجماع

القومي يلغي القوة العسكرية كخيار لوقف البرنامج. ولن يؤدي الخيار العسكري في هذه الحالة إلا إلى تأجيل امتلاك إيران السلاح النووي لسنوات محدودة. ولذلك استقر خيار الرئيس الأميركي على تحقيق التأجيل (ليس المنع) من خلال السياسة والمفاوضات بدلا من القوة العسكرية. وفي اتفاق لوزان ٢٠١٥، سيكون التأجيل لفترة تمتد من ١٠ إلى ١٥ سنة كحد أقصى. بعد ذلك تصبح إيران في حل من الاتفاق، ويصبح بإمكانها تصنيع سلاحها النووي. ما هو الخيار بعد انتهاء مدة الاتفاق؟ هنا يأتي المعطى الثالث والمتمثل في أن أميركا تملك التفوق العسكري، وخيار إعادة فرض العقوبات. حيث أشار أوباما إلى أن حجم الإنفاق العسكري الإيراني لا يتجاوز ٣٠ مليار دولار أميركي في حين أن حجم الإنفاق الأميركي أكثر من ٦٠٠ مليار دولار. انطلاقا من ذلك، ليس لدى أميركا ما تخشاه من محاولة الحل السياسي للبرنامج النووي الإيراني. ووفق رؤية أوباما أن رفع العقوبات عن إيران، وعودتها للنظام الدولي، وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، ستفضي إلى تغيير جوهري في نظامها السياسي يجعل منه أكثر اهتماما بالديموقراطية والتنمية الاقتصادية، ورفاهية المواطن بدلا من النضال والأيديولوجيا. بعبارة أخرى، كان أوباما يأمل بأن الاتفاق النووي سيؤدي في الأخير إلى تغيير النظام السياسي الإيراني من الداخل، وليس من الخارج كما كانت عليه السياسة الخارجية الأميركية قبل عام ٢٠٠٩.)[٣٦]

والحقيقة ان القيادة الايرانية قد بنت إستراتيجيته االتفاوضية مع الولايات المتحدة على أساس إدراكها أن إستراتيجية «التمدد الزائد» (overstretch) قد بدأت تفعل فعلها في السلوك الأميركي من خلال عدة مظاهر اهمها, محدودية النتائج للحرب على العراق وأفغانستان رغم التكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية لهما, والتنامي الهائل في الإنفاق العسكري الأميركي والذي جعل مجموع الإنفاق الأميركي يتساوى تقريبًا مع مجموع الدول التسع التي تليها في قائمة الدول العشر الأكثر إنفاقًا عسكريًا في العالم, ومحدودية نتائج السعي للتصالح مع المجتمعات الإسلامية،ومحاولة تجفيف مصادر ما تعتبره الولايات المتحدة إرهاباً. ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى لإقناع العالم وبخاصة إسرائيل وبعض الدول الأوروبية بأن تأثير المقاطعة الاقتصادية سيصلب إيران إلى حد الرضوخ في برنامجها النووي،بين ما ترى إيران أن البرنامج النووي هو البعد الأكثر شعبية بين أفراد مجتمعها،ولدى أغلب القوى السياسية على اختلاف توجهاتها،وهو ما يساعد على امتصاص الاحتقان الاجتماع ينظرًا لإدراك المجتمع أن جزءًا من هذا الاحتقان مرتبط بمنع إيران من استكمال برنامجها. كما تستند إيران إلى منظور إستراتيجي آخر وهو الاعتقاد بأن روسيا والصين بدآ يشكِّلان قوة «معرقِلة» في الحد الأدنى لمحاولة العودة الأميركية للتمدد (والتي مازال الجمهوريون في أغلبهم يتبنونها)،وقوة موازية في الحد الأعلى لاسيما في إطار لمنظور المستقبلي. وترى كل من روسيا والصين أن إيران تقع في قلب المجال الحيوي لكل منهما،وهو مايفسر السلوك الروسي مع سوريا الحليف الأكثر أهمية لإيران, أخيراً ترى إيران أن مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند

والصين وجنوب إفريقيا تشكل قوة مساندة لها رغم بعض قيود الحصار التي التزمت بهاهذه المجموعة.

جاء فوز دونالد ترامب بالرئاسة الامريكية ليؤشر بداية مرحلة جديدة في السياسة الامريكية تجاه ايران,إذ بدأت الادارة الامريكية بمهاجمة الاتفاق النووي,وفرض عقوبات جديدة على ايران,وكانت مؤلفة من قسمين,قسم يتعلق بالاتفاق النووي,وقسم آخر يتعلق بقضايا اخرى مثل الصواريخ البالستية,وسجل حقوق الانسان,والارهاب,وتستند استراتيجية الادارة الامريكية على الضغط المستمر على ايران,من خلال التشكيك المستمر بعدم التزامها بروح الاتفاق من ناحية,وتوالي فرض العقوبات تحت ذرائع مختلفة من ناحية اخرى.وحرصت الادارة الامريكية على منع ايران من الاستفادة من رفع العقوبات,على الرغم من اقرارها بالتزام ايران بالاتفاق النووي,وهنا تبرز ازدواجية السلوك الامريكي بشكل واضح فالموقف الامريكي يتأرجح ما بين الاقرار بالتزام طهران بالشروط التي تضمنها الاتفاق,والاعلان عن إخلال ايران بروح الاتفاق النووي,وفرض عقوبات اقتصادية عليها في الوقت ذاته,والمفارقة انه وبعد مرور يوم واحد على اعلان الخارجية الامريكية تأييدها للاتفاق النووي حتى فرضت الادارة الامريكية في ١٨ تموز(يوليو)٢٠١٧ عقوبات جديدة على ايران,واستهدفت سبعة كيانات,وخمسة أفراد لدعمهم الجيش الايراني,أو قوات الحرس الثوري,فضلا عن منظمات عبر وطنية مقرها ايران,وثلاثة اشخاص مرتبطين بها,منهم مواطن صيني,واربع شركات صينية وشركة تركية,وكان الرد الايراني ان العقوبات لن تؤثر على الشعب الايراني,ولن تثنيه عن المقاومة والصمود,وان العقوبات الامريكية تكرار للعقوبات السابقة.[٣٧]

لقد (وصف الرئيس ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن «صفقة إيران كانت واحدة من أسوأ الصفقات وأكثرها إنحيازاً لجانبٍ واحد دخلت فيها الولايات المتحدة. بصراحة، هذا الإتفاق هو إحراج للولايات المتحدة، ولا أعتقد أنكم قد سمعتم آخر شيء فيه». والمشكلة هي أن ترامب مصمم على التراجع ببساطة عن كل تشريع أو أمر تنفيذي صدر خلال فترة ولاية الرئيس أوباما، بغض النظر عن الجدارة أو الفائدة أو الفعالية. ومن المحزن أن خطة العمل المشتركة ليست استثناء. وإلغاء هذه الصفقة، بدلا من التصديق على أن إيران قد واصلت الإمتثال الكامل لجميع جوانب الصفقة سيعجل من حدوث تداعيات إقليمية ودولية خطيرة من الواضح أنها فوق قدرة ترامب على تخيّلها.)[٣٨]

والواقع ان الولايات تستخدم مسألة عدم التزام ايران بروح الاتفاق النووي للضغط عليها في الملفات الاخرى,فالمسألة ليست الاتفاق النووي ذاته,بل الدور الايراني الفاعل والمؤثر في الصراعات الاقليمية في المنطقة,فضلا عن تطوير ايران لقدراتها الصاروخية,مما يدفع الولايات المتحدة الى فرض المزيد من العقوبات الدولية,التي تعتقد انها فاعلة في الحد من الطموحات الايرانية.فالرؤية الامريكية للقدرات العسكرية والنووية الايرانية هي انها تشكل السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الايراني تجاه دول الشرق الاوسط,وهي تؤثر بشكل كبير على الوجود الامريكي في منطقة الخليج الغنية بالطاقة,كما ان القدرات الايرانية تعزز الحضور الايراني اقليميا.[٣٩]

الموقف الاوروبي

مثل الاتحاد الاوروبي احد الاطراف الثلاثة في معادلة الازمة النووية الايرانية الى جانب روسيا والصين,وكان لإيران علاقات متميزة مع بعض دول الاتحاد الاوروبي,ولذلك أعرب الاتحاد بشكل دائم عن قلقه من البرامج النووية,وقام بحث إيران وتشجيعها على توقيع الاتفاقيات والنظم الأمنية وتطبيقها من اجل نزع السلاح الدولي. وقد سعت الدول الاوروبية الثلاث(فرنسا,وبريطانيا,والمانيا) المهتمة بالبرنامج النووي الايراني والتي فوضت من قبل المجموعة الاوروبية الى اقناع طهران بالتخلي عن استئناف ابحاثها النووية,وقد حققت بعض التقدم في عهد الرئيس محمد خاتمي(١٩٩٧-٢٠٠٥) الذي كان متجاوباً مع مطالب الاتحاد الاوروبي,الا ان موقف دول الاتحاد الاوروبي لم يختلف كثيراً عن التوجهات الامريكية في مضمونه وجوهره,لكنه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه,إذ انها تقف ضد اللجوء الى الخيار العسكري ضد ايران,فالاوربيون يسعون الى وضع حد للبرنامج النووي الايراني من خلال التفاوض,وكان هذا محور المسار الاوروبي عبر المفاوضات الطويلة في بحث الملف النووي وقدموا مشاريع عدة لتسوية الازمة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية,كانت اغلبها قائمة على بند أساس,وهو توقف البرنامج النووي الايراني.[٤٠]

تصاعد التفاعل الدبلوماسي والتجاري بين ايران والدول الاوروبية بعد رفع العقوبات الدولية عن ايران في كانون الثاني(يناير)٢٠١٦,ويؤكد الاوروبيون على التزام ايران بالاتفاق النووي,وتأكيدهم ان الولايات المتحدة سوف تكون بمفردها اذا كانت بعيدة عن تنفيذ الاتفاق,فلا بديل عن الاتفاق,ولاينبغي إعادة التفاوض عليه,بل يجب على جميع الاطراف الوفاء بالتزماتها بحسن نية,مما يعني رفض أي دعم لمحاولات الرئيس ترامب لإعادة التفاوض على شروط الصفقة,ولضمان استمرار الالتزام بالاتفاق,يواصل الاتحاد الاوروبي ثني الولايات المتحدة عن اتخاذ خطوات احادية الجانب,على الرغم من المخاوف المشتركة فيما يتعلق بسلوك ايران في المنطقة واختبار الصواريخ البالستية,وسجل حقوق الانسان,كما شدد الاتحاد على معارضة أي عقوبات جديدة على تجارب ايران الصاروخية.[٤١]

وفي الجانب الاقتصادي ارتفع اجمالي التجارة بين ايران والاتحاد الاوروبي خلال عام ٢٠١٦ ليصل الى ٣,٥ مليار يورو في الاشهر الثلاثة الاولى من عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٢٥٠٪ مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق,وارتفعت الصادرات الايرانية الى فرنسا وحدها من ٣٠ مليون يورو في عام ٢٠١٥ الى اكثر من ٣,١ مليار يورو في عام ٢٠١٦,ولاتزال المشكلات المصرفية من اهم العوائق في وجه التبادل التجاري بين الطرفين[٤٢]

موقف روسيا والصين :

أولاً : موقف روسيا :

ترتبط روسـيا وايران بعلاقـات اقتصادية وعسـكرية قوية,إذوفرت روسيا لإيران غطاء سياسـياً يضمن عدم قيام المجتمع الدولي بعمل ضد إيران من خـلال مجلس الأمن الدولي,الى جانب ذلك كانت روسـيا عضـواً في مجموعة (٥+١) التي ضمت الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي فضلاً عـن المانيا,والتي يفترض انهـا مع الغرب مقابل الجانب الايراني لمطالبة إيـران بوقف التخصيب وضمان عدم حصولها على اسلحة نووية.[٤٣]وقد رحبت روسيا باتفاق لوزان ٢٠١٥،معتبرة أنه يشكل اعترافاً بالحق «غير المشـروط» لإيران فـي تطوير برنامج نووي مدني.وقالت الخارجية الروسية في بيان «يسـتند هذا الاتفاق إلى المبـدأ الذي عبر عنه الرئيس الروسي فلاديميربوتن،وهو الحق غير المشروط لإيران في برنامج نووي مدني».[٤٤]

أما (انعكاسات الاتفاق النووي على روسيا فهـي تصديـر المزيـد مـن الأسـلحة لإيران, فالتقديـرات تشـير إلـى أن الإنفـاق الدفاعـي الإيراني يسـاوي حوالـي خُمـس ماتنفقه دول الخليـج العربي مجتمعة في هذا المجال؛مايعني أن قـدرات إيـران العسـكرية التقليدية ضعيفة مقارنـة بمثيلتها الخليجية كميًّـا ونوعيًّا. ويتيح الاتفاق النـووي للنظام الإيراني الحصول على مئات المليارات سـواء من الأموال المجمدة في الخارج أومن زيادة صادراتها أومنفتح اقتصادها على الاستثمارات الخارجية والتجارة،بما يرفع من نسـبة الإنفاق العسـكري الإيراني لتحديث قدراتهـا العسـكرية التقليدية. ويعـد هذا الأمر من أهم المكاسـب لموسـكو إذ مـن المتوقع أن تكون أغلب هذه المشـتريات من روسيا.وعلى الرغـم من أن الاتفاق النووي لا يرفع العقوبات المرتبطـة بالتسـلح عن إيـران إلاخلال خمس سـنوات وفـي بعـض الحـالات خـلال ثماني سـنوات،إلا أن إيـران تتجاهل هـذا الأمر وفي بعـض الأحيان تمتلـك تفسـيراتها الخاصة بها حولـه؛إذ شـرعت بالفعل فـي التحضير لحملة مشـتريات وشراكات سـكرية مع موسكو عبر صفقات شراء وإنتاج طائرات هليكوبتر،وشراء طائرات مقاتلة (سوخوي- إسيو ٣٠)،وطائرات مدنية وع (سوخوي-سـوبر جيت ١٠٠)،فضلاً عـن نظـام الدفـاع الصاروخـي (إس-٣٠٠) والتعـاون العسـكري والتقنـي المرتقَـب مـع روسـيا.)[٤٥] وتحتـاج روسـيا لايـران للحفاظ على أمن جيرانها الجنوبيين والشـرقيين,فضلا عن امكانية مواجهة روسيا للتمرد في المناطق الاسـلامية في آسيا الوسـطى مما يبرز الحاجة الى الدعم الايراني,وايران شـريك لروسيا في معارضة توسيع حلف شمال الاطلسي والوجود الامريكـي فـي المنطقة,وتلعـب ايـران دور الشـريك التجـاري المهم لروسـيا وامكانية ان تكون طريقاً للترانزيت للمنتجات الروسـية,بما في ذلك الاسـلحة,نحو دول المنطقة,وقد وفرت

العلاقـات بيـن ايران وروسـيا فرصـة ذهبية لموسـكو للحصول على حوافـز وتنازلات من الغرب,كما ان هـذه العلاقات خففت من العزلة التي فرضها الغرب على ايران.[٤٦]

ثانياً : موقف الصين :

ينطلق موقف الصين من البرنامج النووي الايراني من الطبيعة والتركيبة الصينية القائمة علـى فكرة رفـض العنف والنأي عـن الاكراه والقـوة والدفع نحو الحـوار لمعالجـة الملفات الدولية السـاخنة بالحوار وليس بالنار,وتنطلق معارضة الصين لسياسة العقوبات من انها تقود مـن التضييق الى الخنق الاقتصادي الذي يمكن ان يؤدي الى الانفجار,الا ان ذلك لا ينفي حقيقة وجود مدرسـتان بين الدوائر المهتمة بالسياسة الخارجيـة الصينيـة,إذ ترى المدرسـة الاولى ان السـلوك الايرانـي يمكـن ان يعرض الامن والاسـتقرار في الشرق الاوسـط للخطر,وبما يضـر بمصالح الصين فـي المنطقة,واهمية ان تكون الصين وسيطاً نشطاً بين ايران والولايات المتحدة,فيما ترى المدرسـة الثانية ان ممارسة ايـران لسياسـة حافة الهاويـة النووية يمكن ان يسـتمر دون عواقـب وخيمـة,وان الولايـات المتحدة سـتمنع أي مواجهة عسـكرية,وتحظى هـذه المدرسـة بدعـم شـركات النفـط والغاز المملوكـة مـن قبـل الدولـة ومؤيديهـا مـن الحكومة,وتركز على ان أمن الطاقة أكثر اهمية وضـرورة من الملف النـووي الايراني,ولذلك من مصلحة الشركات الصينية تجنب العقوبات الدوليـة المختلفـة.[٤٧] وأسـهمت الصين خلال المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشـنطن وطهران لاسيما خلال المرحلة النهائية الأكثر تعقيدًا،وقامت بكين بعد التوصل إلى خطة العمل المشـتركة (JPOA) في تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٣،بطرح إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشـامل يقوم على خمس نقاط،هي: [٤٨]

الالتزام بالحوار بين مجموعة (٥+١) وإيران.

السعي نحو حلٍّ شامل وعادل ومناسب وطويل المدى.

اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.

خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.

اتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع.

وفـي ختام المرحلة ماقبـل النهائية،أي قبل حوالي ثلاثة أشـهر من المهلة النهائية للتوصل إلى اتفاق شامل مع إيران،طرح وزير الخارجية الصيني في ١٣ آذار(مـارس) ٢٠١٥،اقتراحًا يقوم على أربع نقاط،هي:[٤٩]

حـلا لقضيـة يتطلـب قـرارًا سياسـيًّا وليـس الاعتماد فقط على الحلـول التقنية،على اعتبار أن الموضوع يحمل طابعًا سياسيًّا-أمنيًّا.

كل الأطـراف يجـب أن تلاقـي بعضهـا فـي

منتصف الطريق وهذا يتطلب القبول بتسويات.

اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.

التفكير خارج الصندوق لتقدي محل متكامل وشامل.

كانت النقطة الأهم بالنسبة إلى دور الصين في التوصل إلى الاتفاق هيطرح إعادة تصميم قلب مفاعل أراك للمياه الثقيلة. وهذه المنشأة قادرة على إنتاج البلوتونيوم الذي يُستخدم عادة لصنع القنبلة النووية أي للاستخدامات العسكرية،وقد كان مفاعل أراكيش كِّل عقبة جدية أما متقدم لمفاوضات إلى أن طرحت الصين فكرة إعادة تصميم قلب المفاعل لكي يصبح غير قادر على إنتاج ا لبلوتونيوم للأغراض العسكرية .بموجب نص الاتفاق هناك الكثير من المسؤوليات المشتركة الملقاة على عاتق الدول التي شاركت في المفاوضات (٥+١) للتوصل إلى الاتفاق النووي لاسيما في مجال التعاون النووي السلمي والمساعدة التقنية والفنية لإيران. عدا ذلك فإن الدور الأبرز للصين يكمن في قبولها بأن تقوم بالفكرة التي كانت قد طرحتها سابقًا خلال المفاوضات وهي إعادة تصميم قلب المفاعل،وسيكون للصين دور قيادي في هذا المشروع. وبموجب الاتفاق فقد عقدت كل من الصين وإيران والولايات المتحدة اجتماعًا ثلاثيًا لمناقشة هذه المسألة واتفقوا في نهايته على شكل ونوع التعاون التقني الذي سيُعتمد لإنجازه. إذ ستقوم الصين أيضًا ببناء مفاعلين نوويين صغيرين بطاقة ١٠٠ ميغاواط لكل منهما،فضلاً عن أن الحكومة الإيرانية ستنظر في إمكانية منح الصين مشروع بناء مفاعلين نووية كبيرين بحجم ١٠٠٠ ميغاواط لكلمنهما.

أما الجوانب الايجابية للصين في الاتفاق النووي فتبدو عديدة,إذ ستتمكن الصين من استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني الرخيص وبموجب الاتفاق،تتضمن المرحلة الأولى من مراحل رفع العقوبات عن إيران رفع الحظر المفروض على تصدير النفط والتعاملات المالية مع البنك المركزي وبعض العقوبات ذات الصلة بالاستيراد والتصدير. وسيؤدي ذلك بالتأكيد إلى زيادة كمية الإنتاج والتصدير وسيؤثِّر ذلك بدوره على أسعار النفط الأمر الذي سيتيح للصين بطبيعة الحال استيراد المزيد من النفط من إيران وبأسعار رخيصة،وهذا بحد ذاته مكسب للصين التي تأتي في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط الإيراني.مما يعني رفع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري ويمكِّن الاتفاقُ النووي الصين من الحصول على حصة كبيرة من الكعكة الإيرانية سواء في مجال المال أو الأعمالأ والاقتصاد أو التجارة. وفقً النائب الرئيس الإيراني،ورئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية علي أكبر صالحي،من المتوقع أن تقوم الصين ببناء مفاعلين من أصل ٤ مفاعلات نووية جديدة سيتم إنشاؤها

فـي إيران خلال السـنتين إلى الثلاث سـنوات القادمة. هذا بالتأكيد إضافة إلى التواجد الصيني الكبير فـي إيران خلال العقد الماضي لاسـيما فـي مجـال البنـى التحتيـة ومشـاريع الطاقة والإنشاءات. كما سـيزيل الاتفاق العقبات التي كانت مفروضة سـابقًا على رفـع حجم التبادل التجـاري بين البلدين سـيما مـع وجود طموح برفعه إلى حـدود ٢٠٠ مليارددولار بحلول عام ٢٠٢٤،أيبفـارق ١٦٤ مليار عـن حجم التبادل التجـاري الحالي بيـن البلدين.ولعل الاهم إزالة عامـل توتر بيـن الصيـن وأميركا,لقد تسـبَّب الموقف الصيني في كثير من الأحيان في زيادة عوامـل التوتـر المتأتِّية من قضايـا مختلفة مع واشنطن،أمَّا وقد تم الاتفاق على الملف النووي الإيراني،فسيُسـهم ذلك بالتأكيد في إزالة عامل مـن عوامل التوتر بين واشـنطن وبكين وربما يفتـح بابًا مـن أبوا بالتعاون كما هو الشـأن في ملـف مفاعل أراك.وسـيؤدي ذلك الـى تعزيز نفوذ الصين الجيوبوليتكي ب الشـرق الأوسط, فالاتفاق ينطوي على انعكاسـات جيوبوليتيكية على وضع ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين فضلاً عن في منطقة الشـرق الأوسـط. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبـار أن الاتفاق قد يُعدّ في أحد جوانبه انعكاسًـا لسياسة الانسـحاب الأميركي مـن المنطقـة فضلاً عن كونه عامـلا مهمًّا من عوامـل تعزيـز العلاقـات الثنائيـة الصينيـة-الإيرانية سياسيًّا واقتصاديًّا وتجاريًّا وأمنيًّا،فإن ذلك يعني تعزيز موقع ودور الصين في الشرق الأوسـط،ومن ذلـك أن العلاقـات الممتازة مع إيران سـتخدم أيضًا سياسة أمن الطاقة الصيني سواء عبر البر أو البحر.[٥٠]

وفي الرؤية الايرانية تعد الصين شريكتها الكبيـرة فـي تنميـة البـلاد فـي اعقـاب توقيع الاتفـاق النووي .وبين الرئيس حسـن روحاني ذلك(أجريـت بعـض الاجتماعات مـع الرئيس الصيني وبينهم اللقاء خلال مؤتمر شـانغهاي إذ أجرينا مناقشـات شـاملة كما التقينا في بيشكك بقرغيزستان وخلال الرحلة لروسيا.»وأضاف (لحسـن الحـظ, علاقتنـا مـع الصيـن وصلت لمستويات جيدة وتتجه علاقتنا نحو التقدم(مؤكداً (ثمة خطط لا حصر لها في إيران يمكن للصين المشاركة فيها.(وأشار روحاني للاتفاق النووي المبـرم بين إيران والقـوى العالميـة بقوله إنه بناء علـى الاتفاق, على سـبيل المثـال, ينبغي علـى إيران تطوير وتحديث مفاعل آراك للمياه الثقيلة بمشـاركة الصين واحدى دول مجموعة ٥+١ يحتمل أن تكون الولايات المتحدة.كما قال (شـكلت إيران والصين سـبع مجموعات عمل كُلفت بدراسـة تطويـر علاقاتنا في المسـتقبل وآمـل أن نتمكـن من تحويل الخطـط لواقع في جـدول العلاقـات) . وأضـاف أن الصين أحد أكثـر الـدول أهمية فـي العالم وإيـران عازمة على تطوير علاقاتها بها فضلاً عن دول أخرى بالمنطقة.وخـلال رحلتـه للصيـن, قـال نائب الرئيـس الإيراني علي أكبـر صالحي إن بلاده

تتطلع لتوسيع نطاق تعاونها العملي مع الصين بمجالات مختلفة.وأضاف صالحي, الذي يشغل أيضا منصب مدير المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية, أن إيران مستعدة تماما لتعزيز تعاونها النووي مع الصين.وتابع بأن الصين قامت بدور بناء خلال عملية سير المفاوضات السابقة بشأن القضية النووية الإيرانية.وقال صالحي إن العلاقات بين إيران والصين دخلت مرحلة جديدة بعد توقيع الاتفاق النووي, مضيفا أن البلدين أجريا مفاوضات عديدة بشأن إقامة الصين لعدد من محطات الكهرباء متعددة الابعاد بقوة ١٠٠ ميجاوات في إيران.[٥١]

الخاتمة

بعد عقود من سياسة الاحتواء التي اتبعتها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة تجاه ايران,برزت الاخيرة كقوة اقليمية,وساهمت تطورات الاوضاع الاقليمية واحتلال افغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة في توسيع نفوذ ايران فضلا عن فشل الولايات المتحدة الامريكية في ادارة مناطق احتلالها فيما بعد. كما ان مساندة ايران لجبهة الممانعة في الصراع العربي الاسرائيلي اعطاها عمقاً استراتيجياً في قلب العالم العربي,واعطت ايران مصداقية اكثر في المنطقة مؤكدة على هزالة وهشاشة الوضع العربي,وشكل البرنامج النووي والقدرات العسكرية الايرانية إحدى مكونات استراتيجيتها التي عززت مكانتها الاقليمية والدولية.

ان المرحلة التي اعقبت توقيع الاتفاق النووي بين ايران الدول الغربية في عام ٢٠١٥,كانت متميزة في تحركات ايران الاقليمية والدولية,فقد برزت ايران كفاعل اقليمي مؤثر في الازمة السورية وفي اليمن وغيرها,وهذا يؤكد نجاح الدبلوماسية الايرانية في تجاوز مرحلة المواجهة مع الغرب ووصولها الى مرحلة تعزيز مكانتها كقوة اقليمية فاعلة ومؤثرة على حساب القوى الاقليمية الاخرى ولاسيما الدول العربية وازماتها المتواصلة,لقد تحقق الكثير من طموح ايران الاقليمي ولازل السباق مستمراً نحو دور اكبر.

لقد حقق الاتفاق النووي مكانة لايران على حساب القوى الاقليمية الاخرى التي لاتزال بعيدة عن المرتبة النووية أو تحلم بها,واحتفظت بكل مقومات هذه القوة مع بعض التنازلات الزمنية التي لن تعيق امكانياتها في المستقبل طالما انها تمتلك القاعدة العلمية والقدرة التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة لتطوير قدراتها النووية,وستبقى العديد من دول المنطقة تحت رحمة النفوذ والتأثير الايراني الذي سيتعاظم مع مرور الوقت في غياب كل اشكال المشاريع المقابلة الاخرى.

الهوامش

١- ستار جبار علاي.البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية.بيت الحكمة العراقي. الطبعة الاولى.٢٠٠٩.ص٧٩- ٨٠.

٢- المصدر نفسه.ص٣١٣- ٣١٤.

٣- احمد ابراهيم.محمود.البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. القاهرة.٢٠٠٥.ص٢٢٧- ٢٣١.

٤- جورج بير كوفيتش.البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام ٢٠٠٥. في البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات. مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. أبوظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٥٢-٥٣.

٥- قاسم حسين صالح.البرنامج النووي الايراني.. من فتوى الامام الى فينا.مجلة ابحاث استراتيجية. العددالعاشر.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية.بغداد.اب ٢٠١٥.ص٦٦.

٦- برهان كوراوغلو.الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الإيراني ٠٣ يونيو٢٠١٠.الجزيرة نت.

http://studies.aljazeera.net/ar/positionest/imate/٢٠١٠/٠٣/١٦٥٧٥٠١٤٠١٧٢٢١١٧٠٢.html

٧- قاسم حسين صالح. مصدر سابق.ص٦٧.

٨- برهان كور اوغلو. مصدر سابق.

٩- اتفاق ايران النووي مع البرازيل وتركيا. بتاريخ ٢٠١٥/٣/١ .الجزيرة نت. http:// www.aljazeera.net/encyclopedia/events/٢٠١٤/١٢/٣٠

١٠- قاسم حسين.مصدر سابق.ص٦٧.

١١- سعد شاكر شبلي.السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الايراني.دار زهران للنشر والتوزيع. عمان.٢٠١٤.ص١٢٦.

١٢- تريتا بارزي.ايران والمجتمع الدولي.ترجمة زينة ادريس.الدارالعربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص١٩٩- ٢٠١.

١٣- قاسم حسين.مصدر سابق.ص٦٨.

١٤- أنظر نص الاتفاق في اتفاق تاريخي بين إيران والغرب حول «النووي» تم نشره في الأحد ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣المصدر: http:// ٥٦٩٠٠٤/alghad.com/articles

١٥- المصدر نفسه.

١٦- اتفاق الاطار بين ايران والغرب..المضامين والاجال,بتاريخ ٢٠١٥/٤/٣,المصدر: http:// www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٥/٤/٣/اتفاق-الاطار-بين-ايران-والغرب-المضامين-والآجال

١٧- مها شكرمحمود وعبدعلي كاظم .إيران والسعودية صراع النفوذ والمكانة.دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٧.ص٣٩٨.

١٨- ستار جبار علاي. الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية:اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية.مجلة المستقبل العربي.العدد٤٥٥. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.كانون الثاني(يناير)٢٠١٧.ص١٤٣- ١٤٤.

١٩-مها شكر محمود وعبد علي كاظم.مصدر سابق. ص٣٩٨- ٣٩٩.

٢٠-فاطمة الصمادي النووي الإيراني: هل تنجح

جهـود صياغة النص النهائي؟ ٨ ايار(مايو)٢٠١٤.
المصـدر: http://www.sharghdaily.ir/
Modules/News/PrintVer.aspx?News_
V_News_Id=&Src=Main&٢٣٤٠٥=Id

٢١- المصدر نفسه.

٢٢-اياد سـكرية.إيران والشرق الاوسط بعد أحداث ١١ ايلـول ٢٠٠١ حتىعـام ٢٠١٠.دار المنهل اللبناني. بيروت.الطبعةالاولى.٢٠١٥.ص١٥٨- ١٥٩.

٢٣-البرنامـج النـووي الإيراني.بتاريـخ ٢٠١٧/٩/٢١ .الجزيـرة نـت. http://www.aljazeera.net/ a٪d٨٪/١٨/٦/٢٠١٥/encyclopedia/issues ٪d٨٪٨٦٪d٩٪b١٪d٨٪a٨٪d٨٪٨٤٪d٩٪٧ d٩٪٨٤٪d٩٪a٧٪ac-٪d٨٪d٨٪٨٥٪d٩٪a٧ ٪a٧٪٨a-٪d٨٪d٩٪٨٨٪d٩٪٨٨٪d٩٪٨٦٪ a٧٪d٨٪٨٤٪d٩ ٨a٪d٩٪٨٦٪d٩٪

٢٤-منـال الرينى.الاتفاق النووي الايرانـي بعد عامين. مجلـة السياسـة الدولية.العدد٢١٠.اكتوبر ٢٠١٧. ص١٣٩.

٢٥-العقوبـات الأميركيـة المرفوعـة عـن إيـران. بتاريـخ ٢٠١٦/١/١٧.الجزيـرة نـت. http:// www.aljazeera.net/encyclopedia/ ٪D٩٪A٧٪D٨٪/١٧/١/٢٠١٦/events ٪D٨٪٨٨٪D٩٪٨٢٪D٩٪B٩٪D٨٪٨٤ D٪A٧٪AA-٪D٨٪D٨٪A٧٪D٨٪A٨ ٨A٪٪D٩٪٨٥٪D٩٪A٣٪D٨٪٨٤٪٩ -A٩٪٨A٪D٨٪D٩٪٨٣٪D٩٪B١٪D٨ B١-٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪ -A٩٪D٨٪B٩٪D٨٪٨٨٪D٩٪٨١٪D٩٪ -٨٦٪D٩٪B٩٪D٨٪

٢٦-وليـد عبـد الحي.بنيـة القـوة الإيرانيـة وآفاقها.٢٠١٣/٤/١٦.فـي شـفيق شـقير.مرتكزات القـوة الايرانية.٢٠١٤/٣/١١.المصدر:مركـز الجزيرة للدراسات

٢٧-طـلال عتريسـي.العربوإيران:مصالح مشـتركة وعلاقات غير مسـتقرة.في عزمي بشارة ومحجوب الزويري(محرران).العـرب وايـران مراجعـة في التاريخ والسياسـة.المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.الدوحة.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص٨٩.

٢٨-مها شـكر محمـود وعبدعلي كاظم .مصدر سـابق. ص١٣٢- ١٣٣.

٢٩-نجلاء مـكاوي وآخرون.الاسـتراتيجيةالايرانية في الخليـج العربي.مركـز صناعـة الفكر للدراسـات والابحاث.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٥.ص٧٩.

٣٠-هناك من يرى ان دبلوماسية التفاوض الايرانية ترتبط بسـيكولوجية الصبر وطبيعة الفرد الايراني وانتقاله مـن البعد الاجتماعـي الى البعد الدبلوماسـي,فضلا عـن طبيعة الثقافـة الايرانية,والعامل الاسـلامي إذ شكل الاسلام بعد عام ١٩٧٩ احد الثوابت الاساسية في حياة ايران وسـلوكها السياسـي الخارجي وظل مرتكزاً اساسياً لسياسة ايران الاقليمية وخاصة تجاه دول العالم الاسـلامي.وللمزيد انظر: محمد محسـن أبوالنور.ولايـة روحاني الثانية وتغيرسياسـة ايران الخارجية.مجلـة السياسـة الدولية.العدد٢٠٩.يوليو ٢٠١٧.ص١٢٦- ١٢٧.أيضاً:ياسـر عبد الحسـين. السياسة الخارجية الايرانية,مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني.شـركة المطبوعات للتوزيع والنشر.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٥.ص١٤٧.

٣١-لقـد اقتـرن مفهـوم الدبلوماسـية البطوليـة بعهـد الرئيـس حسـن روحاني,بعـد الحديث عـن الحوار الايرانـي مـع الغرب,وقـد طرحه المرشـد الاعلى السـيد علي خامنئي بوصفه الاطار المسـاند للفريق التفاوضـي فـي ملـف البرنامـج النووي,وتأكيد ان

المجال الدبلوماسي يتطلب بطبيعته الليونة وإشاعة أجواء الحوار,والسعي الى الحلول عن طريق المباحثات دون التنازل عن الثوابت بأي شكل من الاشكال,وهناك من يحدد مفهوم المرونة البطولية بأنها القدرة على المناورة بين القوة والمرونة مع مراعاة المبادئ الثلاثة العزة والحكمة والمصلحة العامة,دون إلحاق أي ضرر بها.وللمزيد من التفاصيل انظر:المصدر نفسه.ص١٢٦- ١٢٧. أيضاً:ياسر عبد الحسين.مصدر سابق.ص١٨٦- ١٨٧.

٣٢-خالد الدخيل.اسرار العلاقة بين عاصفة الحزم والاتفاق النووي.نشر ١٣ نيسان/إبريل ٢٠١٥. المصدر: https://www.albawaba.com/ar/print/%D٨%AE%D٨%D٨%A٣D%B٩%D٨%/B١%D٨%A٧%D٨%A٨-A٩%D٨%٨١%D٩%B٥%D٨%A٧%٨%A٧%D٨%-٨٥%D٩%B٢%AD%D٨%D٨%D٨%٨١%AA%D٩%D٨%A٧%D٨%٨٤%D٩٨%D٩%٨٤%D٩%A٧%D٨%-٨٢%D٩%A٧%

٣٣-رفض إسرائيلي لاتفاق الاطار بين إيران والغرب المصدر: http://arabic.euronews.com/٢٠١٥/٠٤/٠٣/-netanyahu-says-iran-must-recognise-israel-in-nuclear-deal

٣٤-علي محافظة.إيران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية.المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص٢٥٣- ٢٥٤. أيضاً:سعد شاكر شبلي.مصدر سابق.ص٨٧.

٣٥-منال الرينى.مصدر سابق.ص١٣٨.

٣٦-خالد الدخيل.مصدر سابق.

٣٧- منال الرينى.مصدر سابق.ص١٣٩- ١٤٠.

٣٨-إبطال صفقة إيران خطأ استراتيجي خطير,على جنرالات ترامب منعه من إلغاء الاتفاق النووي مع إيران!١١/١٠/٢٠١٧.المصدر: http://ar.qantara.de/content/%D٨%A٥D%D٨%A٨%D٨%B٧%D٨%A٧%D٩%٨٤-%D٨%A٩%D٨%٨٢%D٩%٨١%D٩%B٥%D٨%-A٩

٣٩-سعد شاكر شبلي.مصدر سابق.ص٩٧.

٤٠-المصدر نفسه.ص١٢٣- ١٢٥.

٤١-منال الرينى.مصدر سابق.ص١٣٩.

٤٢-المصدر نفسه.ص١٣٨.

٤٣-سعد شاكر شبلي.مصدر سابق.ص١٤١- ١٤٢.

٤٤-اتفاق الإطار.. طهران تحتفل وإسرائيل تعتبره خطأ. ٣ أبريل, ٢٠١٥ .سكاي نيوزعربية. skynewsarabia.com/web/article/٧٣٥/٣١٠%a٧%d٨%٨١%aa%d٩%d٨%a٧%d٨%٩%d٩%a٧%d٨%٨٤%d٩%a٧%d٨%-٨٢%d٩%-b١%d٨%a٧%d٨%b٧%d٨%٥

٤٥-علي حسين باكير. تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا. المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/repor

٤٦- سعد شاكر شبلي.مصدر سابق.ص١٤٧.

٤٧-علي محافظة.مصدر سابق.ص٢٨٤- ٢٨٥

٤٨-علي حسين باكير .مصدر سابق.

٤٩-المصدر نفسه.

٥٠-المصدر نفسه.

٥١-روحاني: إيران تعتبر الصين شريكة كبيرة بعد الاتفاق النووي ...٣٠/٨/٢٠١٥المصدر: http://arabic.news.cn/٢٠١٥-٠٨/٣٠/c_١٣٤٥٦٨٧٤٩.htm

اشـكاليات التعاون فـي علاقات العراق مع دول الخليج العربي

أ.م.د شذى زكي حسن(*)

المقدمة

لـم تسـر العلاقـات العراقية-الخليجية منذ تأسـيس الدولة العراقيـة الحديثة عـام ١٩٢١ وبروز الدول الخليجية كدول مستقلة على وتيرة واحـدة فنجدها مرة متنامية وفي أوج أواصرها وتطورها الذي نتج عن وحدة المصالح ،فكانت العلاقات مسـتقرة ابان فترة الحـرب العراقية-الإيرانيـة ١٩٨٠-١٩٨٨ إذ قدمت دول الخليج العربي الدعـم الكامل للعـراق وقدمت له كافة التسـهيلات من اسـتخدام الموانئ الخليجية الى الدعـم المالي كما ان هذه الحرب كانت من أهم أسـباب قيام مجلس التعـاون الخليجي وتطوره كتكتـل اقليمـي فعال.وفي أحيـان اخرى نراها متذبذبـة وغيـر مسـتقرة منـذ حـرب الخليج الثانية١٩٩١وحتـى الآن ،إذ ولجـت العلاقات العراقية- الخليجيـة مرحلة حرجة قطعت على إثرها العلاقات الدبلوماسـية، لكن هذه القطيعة لم تسـتمر طويلا، إذ شـهد منتصف تسعينيات القرن الماضي انفراجا نسبيا في مسار العلاقات العراقيـة – الخليجيـة، نتيجـة لتوقيـع العراق مذكرة التفاهم مع منظمـة الأمم المتحدة (النفط مقابـل الغـذاء)، وعلـى الرغم من ذلـك بقيت العلاقات العراقيـة- الخليجية تراوح في محلها بسـبب دور الولايات المتحدة فـي إبقاء الفتور في هـذه العلاقـات، وأخرى تتعلق باسـتمرار اختـلاف التوجهات السياسـية بيـن الطرفين، ولـم تنجح المبادرة القطريـة التي طرحت عام ٢٠٠٠ لفك الحصار عن العراق بسـبب وقوع أحداث أيلول ٢٠٠١ ، إذ تعرضت دول الخليج العربـي لضغـوط أمريكية، دفعتهـا للانخراط فـي التحضيـرات الأمريكية لاحتـلال العراق ولاسيما الكويت والذي اكتمل في ٢٠٠٣/٤/٩.

بعد ذلك انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تسـعى لتحقيق تغييراً جذرياً للسياسة الانغلاقية والعدائيـة التي انتهجها النظام السـابق ، وذلك مـن خلال الانفتـاح على العالـم بهدف ضمان عودة العـراق الى وضعه الطبيعي ومكانته في المجتمع الدولي، فقد سـارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، تمثلا بـ :-

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

أولاً، باستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً ، توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعى العراق وما يزال إلى حل جميع القضايا العالقة مع دول الخليج العربي نظراً لما تتمتع به من أهمية جيوستراتيجية واقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتزايدت اهميتها السياسية مع بروز الدور الاقليمي لمجلس التعاون مع التغييرات والثورات التي شهدتها بعض الدول العربية ورعايتها للحملة الأخيرة على الإرهاب وتأثيراتها على جميع دول المنطقة.

مشكلة البحث:- سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ لبناء واعادة تشكيل علاقاته الدولية ولاسيما مع دول الجوار الخليجي.ورغم مرور اكثر من ١٣عاما على تغير النظام السياسي في العراق الا ان مسار العلاقات العراقية - الخليجية تعتريه الكثير من الاشكاليات مما يدعو إلى التساؤل عن القراءة العراقية لواقع العلاقة مع دول مجلس التعاون ومعوقات تطورها ؟ هل طويت صفحة الماضي وبدأت حقبة ومرحلة جديدة أم أن الماضي سيعيد نفسه بصور مختلفة؟ ما المطالب الخليجية من العراق الجديد؟ وماذا يمكن أن تقدم دول الخليج لمساعدة العراق الجديد وهو يخط طريقه نحو نظام سياسي وإصلاح اقتصادي وتعايش اجتماعي؟ ما المظالم والمطالب العراقية من دول الخليج؟ وما مطالب دول الخليج من العراق لطمأنتها لتعايش آمن مبني على الثقة وسياسة حسن الجوار وعدم التدخل بشؤونها؟ وما هو المطلوب من العراق أن يقدمه من خطوات وعوامل بناء الثقة لطمأنة دول الخليج بأمنها وحدودها وكيانها ومستقبلها؟ من خلال هذه الاسئلة يمكن أن نبين مدى أهمية البحث والنقاط التي يمكن البحث عليها .

المبحث الاول :- الاشكاليات السياسية والاقتصادية والامنية في العلاقات العراقية - الخليجية

إن ما آل الوضع إليه في العراق لم يحدد نمط الحكم الذي ساد أو حتى مستقبله كدولة، بل صاغ شكل المنطقة برمتها وترك أثرا فاعلاً على التوازنات الإقليمية السائدة ومثل نقطة ومفصلاً محورياً حاسماً في تحول منحنى وتراتبية القوى في النظام السياسي الدولي برمته.

وتعد المخرجات الناجمة عن أحداث وتداعيات احتلال العراق بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر لدول الجوار العربية الشقيقة المحيطة التي تسعى من خلال الساحة العراقية إلى تحسين شروط تعاملها سلباً أو إيجابا مع العراق إما لضمان مصالحها أولحماية أمنها القومي[١].وقد اثار ذلك بعض الاشكاليات من بينها :-

١- الاشكاليات السياسية

أ- تطبيع العلاقات العراقية - الخليجية

لاشك أن سقوط النظام السابق كان محل ترحيب من قبل بعض الدول فضلا عن رؤيته العراق ضعيف منقسم وتابع يسهل أستغلاله ويمتنع عن تهديد جيرانه.[٢]ومنهنا لا يمكن

اختـزال نظـرة العراقييـن إلى الخليـج بصفة واحـدة، كما لا يمكن الحديث عن رؤية عراقية واحدة نحو العلاقة مع دول الخليج. من هنا يتبدى الطابـع المعقد –والديناميكـي- للنظرة العراقية إلى الخليـج من التباين بين طبيعة ومسـتويات التفاعـل على الأصعدة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي لا تتحرك بسـرعة واحدة ولكنها تؤثِّر على بعضها البعض. بمعنى أن نظرة العراقيين وقواهم السياسـية للخليج لا تنعزل عن نظـرة الخليجييـن للعراقيين ولتلك القوى، فالكثير من التصورات والأفكار تقولبها ردود الأفعال والتموضعات .وأخذت السياسات تبنى على خلفية ملفات متشـابكة، وبالرغم من الزيـارات المتبادلة للمسـؤولين بيـن الطرفين وإعـادة التمثيل الدبلوماسـي، إذ عيّـن العراق سـفراء في دول الخليج، وبالمقابل تولى سفراء كل مـن الإمارات والكويـت والبحرين مهامهم فـي بغـداد، إلا أن العلاقـات بيـن الطرفين لم تتجـه نحـو التحسـن المطلـوب وخاصـة مع المملكة العربية السـعودية، التـي بقيت مترددة وغير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعـد الاحتـلال الأمريكي، ففي زمـن الحكومة المؤقتـة، قـام رئيسـها الدكتـور أيـاد علاوي بزيارة العربية السـعودية أكثـر من مرة، لكن هـذه العلاقة لم تترجم علـى ارض الواقع بدعم حقيقـي لحكومتـه. وازداد الأمر تعقيـدا بتولي د.إبراهيم الجعفري رئاسـة الوزراء، ولاسـيما بعد رفض المملكة اسـتقبال الحجاج العراقيين، نتج عنه موجة استياء داخل العراق، فضلا عن ما شـهدته تلـك المدة من تصعيـد تبناه الإعلام الرسمي السعودي ضد الجعفري وحكومته، بعد الاقتتال الداخلي الذي حصل في العراق في ذلك الوقت، ولم تتغير هـذه الصورة كثيرا في عهد حكومة نوري المالكي بل ازداد الأمر تعقيدا في بعض الملفات.[٣]

اما مع الكويت فقد كانت العلاقة سـلبية في اغلـب الأحيان حيـث الموقف الهـش والمبني على أسـاس هواجـس الماضي وقـد برز ذلك واضحـاً من خلال رفض الكويـت التنازل عن التعويضـات المفروضة علـى العراق والديون التي بذمة العراق لها ووقوفها بوجه المسـاعي التـي يبذلها العراق من اجـل الخروج من البند السـابع والوصايـة على العراق بشـتى الحجج وكذلـك التجـاوزات والمضايقـات الكويتيـة الأخيرة للعراق كإنشاء ميناء مبارك مما يسبب الضرر الأكبـر لعمل موانئ العـراق وبالتالي لاقتصـاد العراق رغم امتلاك الكويت لموانئ متطـورة وكافية لسـد حاجة الكويت لاسـتيراد وتصديـر البضائـع فضلا عـن ورود تقارير تتحـدث عن نيـة الكويـت بناء مفاعـل نووي بالقرب مـن الحدود العراقية وهو(مفاعل وربة النـووي) بالقرب من مينـاء أم قصر ويبدو ان السياسـة الاسـتفزازية التـي تنتهجهـا الكويت تتعاطـى مع العـراق سياسـيا بايجابيـة أحياناً وبسـلبية في أحيان كثيرة، وبالتالي بقي موقفها تجاه العراق هشـا ومبنياً على أسـاس هواجس الماضـي. وعلـى عكـس الموقـف السـعودي والكويتـي، كانـت مواقـف باقـي دول الخليج العربي أكثر ايجابية ولاسيما الإمارات العربية المتحـدة التي كان موقفهـا الأكثر وضوحا، فقد مسـحت مجمل ديونها المسـجلة علـى العراق والبالغـة نحـو سـبعة مليـار دولار، وتوجهت بثقلها الاقتصادي إليه.[٤]

مع انتقـال منصب رئيس الـوزراء إلى د. حيدر العبادي، وتبنيه خطابًا إصلاحيًّا وسياسة

أقل تشددًا من سلفه، مع عودة الاهتمام الأميركي بترتيب الوضع العراقي إثر اجتياح تنظيم الدولة لعدَّة مدن عراقية، حصل تحول محدود في الموقف الخليجي، وتحديدًا السعودي، باتجاه فتح قنوات التواصل مع بغداد. بادر الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، بإرسال تهنئة إلى العبادي، وأعلنت السعودية عن إعادة افتتاح سفارتها في بغداد لأول مرة بعد ٢٥ عامًا من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتعيين ثامر السبهان سفيرًا للمملكة في العراق . وانطلقت هذه المقاربة من شعور بأن الانخراط الأميركي المستجد في العراق سيسهم في رسم حدود للنفوذ الإيراني، وأن مغادرة المالكي -المحسوب على المحور الإيراني- السلطة تقدم فرصة لإعادة نوع من التوازن السياسي في الوضع العراقي وترتيباته المستقبلية، كما أن الخطر الذي بات يمثِّله تنظيم الدولة وتهديداته للسعودية والخليج صار يتطلب مزيدًا من الانخراط في ترتيبات مواجهة التنظيم.

لا يمكن الجزم بأن الانفتاح السعودي المحدود على حكومة العبادي يعكس مقاربة خليجية جديدة للوضع في البلد، فالعلاقات الخليجية-العراقية ما زالت إلى حدٍّ كبير أسيرة التوتر المتصاعد مع إيران، كما اتضح في الصدام بين الموقف الرسمي العراقي والموقف السعودي والخليجي في الجامعة العربية حينما رفض وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، مشروع القانون المدعوم خليجيًّا باعتبار حزب الله منظمة إرهابية، بل ووجَّه نقدًا شديدًا للمطالبين بذلك، بما دفع الوفد السعودي إلى الانسحاب من جلسة مجلس الجامعة أثناء إلقاء الجعفري كلمته.[٥]

ب- مشكلة ترسيم الحدود السياسية العراقية - الكويتية

جاء أولترسيم للحدود بين الكويت والدولة العثمانية في عام ١٩١٣ بموجب المعاهدة الأنجلو-عثمانية، والتي تضمنت اعتراف العثمانيين باستقلال الكويت وترسيم الحدود. وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن يبدأ خط إشارات الحدود من مدخل خور الزبير في الشمال ويمر مباشرة إلى جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن وأن تكون تبعية جزر بوبيان وورية وفيلكاوقاروه ومسكان للكويت، وبينت المادة السادسة أن تبعية القبائل الداخلة ضمن هذه الحدود ترجع للكويت. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين احتلت بريطانيا الأراضي العثمانية في العراق، وقد طالب أمير الكويت أحمد الجابر الصباح في أبريل ١٩٢٣ بأن تكون الحدود هي ذاتها التي كانت زمن العثمانيين، وقد رد المندوب السامي بالعراق السيربيرسي كوكس على طلب الكويت باعتراف الحكومة البريطانية بهذه الحدود. [٦] سعت بريطانيا بتعمد تصغير ميناء العراق على الخليج لكي لا تهدد أي حكومة عراقية مستقبلية النفوذ والسيطرة البريطانية على الخليج.

في ٢١ يوليو ١٩٣٢ أعترف رئيس وزراء العراق نوري سعيد بالحدود بين الكويت والعراق. في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ أعترف العراق رسميًا باستقلال الكويت وبالحدود العراقية الكويتية كما هي مبينة بتبادل بالرسائل المتبادلة في ٢١ يوليو و١٠ أغسطس ١٩٣٢ بين رئيس وزراء العراق نوري سعيد وحاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح.[٧]

فـي يونيـو ١٩٦١ اسـتقلت الكويـت عن بريطانيا، وبعد أسبوع واحد من إعلان استقلال الكويـت عقد عبد الكريم قاسـم مؤتمرًا صحفيًا في بغـداد يطالب في الكويت مهددا باسـتخدام القـوة لتندلـع بذلك أزمة سياسـية بيـن الكويت والعـراق وقامـت الجامعـة العربيـة بالتدخل لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسـم وأرسـلت قوات عربية من السعودية والجمهورية العربية المتحدة والسـودان إلى الكويـت. في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ اعترف العراق رسميًا باستقلال الكويت واعترافها بالحدود العراقية الكويتية.

اسـتمر الوضـع على هـذا التوتـر حتى٢ أب١٩٩٠ حيـث ضم الكويـت للعراق.في عام ١٩٩١ شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم الحدود البلديـن ووافق العراق علـى الالتزام بقرارات اللجنـة. وفي عـام ١٩٩٣ صدر قـرار مجلس الأمن رقم «٨٣٣» لترسيم الحدود بين الكويت والعـراق وأعترفـت الكويت به فيمـا أعترف العـراق بالقرار فـي عـام ١٩٩٤.[٨] ويقضي بترسـيم الحدود بين الكويت والعراق،والممتدة بطول نحو ٢١٦ كم،وأدى تطبيق القرار بشكل جزئي فـي عهد النظام السـابق إلى اسـتقطاع مساحات واسعة من الأراضي العراقية وضمها إلـى الأراضـي الكويتية،وشـمل أراضـي في ناحية سـفوان ومنطقة في أمقصر أصبحت منذ منتصف التسـعينات بأكملها ضمن حدود دولة الكويت.

كمـا تضمنـت إجـراءات ترسـيم الحدود الجديـدة ضـم الآبـار النفطية فـي المنطقة إلى السيادة الكويتية لحين الوصول إلى حل يرضي الطرفيـن وإعادة النظر فـي الاتفاق الذي وقعه النظام السـابق مع الكويت.وكان «العراق يريد الخـروج من طائلـة الفصل السـابع في أقرب وقت لكن السـبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو الوفاء بكامل التزاماته».

امـا الحـدود البحرية فـإن ترسـيم الحدود البحرية بيـن العراق والكويت ادى إلى تضييق ممـرات الملاحـة العراقية الرئيسـية التي تمر منها صادرات البلد من النفط. ان رسـم الحدود البحرية كان مشـكلة كبيرة لأن الترسيم منصبا علـى منطقة الإبحار هذه. منطقـة الإبحار هي بعمـق القناة وعمق القناة سـيكون فـي الجانب الكويتي أما المياه الضحلة سـتكون في الجانب العراقـي. وهذه حقيقة مشـكلة كبيرة ستشـكلها مـرور البواخـر والسـفن الداخلة للعـراق من خـلال عـدة أمـور منها سـيكون الإبحـار في الجانـب الكويتـي هذا مـع الربابنـة العراقيين يشـعر بحساسية كبيرة لرفع العلم الكويتيكما ان اربعـة موانئ مطلة على ذلـك الجانب وهي أم قصر الشـمالي والجنوبي ومينـاء خور الزبير ومينـاء الغاز السـائل سـوف تتعثـر وتتأثر ما يقلل دخول المردودات ويقلل الإيرادات وزيادة بالمصروفات.[٩]

ممـا يدعو الى ضرورة إبرام معاهدة دولية في إطـار عملية ترسـيم الحـدود للاتفاق على إدارة مشتركة للموانئ.كما يجب أن يكون هناك على الأقـل محكمة دولية أو دعوى لدى جهات مختصة بقضاء الموانئ وهذه حقيقة.

ج- اخراج العراق من طائلة الفصل السابع

خضع العراق للبند السـابع من ميثاق الأمم المتحـدة بموجب القـرار ٦٦١ الذي صدر عام ١٩٩٠ إثر غزو النظام العراقي السـابق لدولة الكويت .وبعد صدور هذا القرار صدرت سلسلة

أخرى من القرارات الدولية،وكلها جاءت تحت البند السابع،وهو ما يعني أنها ملزمة التنفيذ حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة.بعد إخراج العراق من الكويت وتوقيعهم اسمي اتفاقية صفوان عام ١٩٩١ فقد بقي العراق تحت البند السابع حتى بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣،وتحسين العلاقة العراقية - الكويتية. وبعد مضي ثلاثة عشر سنوات على التغيير الذي حصل في العراق حصلت موافقة مجلس الأمن على إخراج العراق من تحت طائلة البند السابع وتحويل ما تبقى من قضايا عالقة إلى الفصل السادس.

كانت العقدة الأساسية التي تحول دون ذلك هي التعويضات التي تدفع إلى الكويت من قبل العراق، وبنسبة ٥ في المائة من واردات النفط العراقي والبالغة ٥٢ مليار دولار، بقي منها في ذمة العراق للكويت ١١ مليارا انتهى العراق من دفعها نهاية عام ٢٠١٥.

أن خروج العراق من تحت طائلة البند السابع يعد بمثابة بداية جديدة لعراق آخر انتهت معه حقبة الشغب السياسي وتهديد الأمن والسلم الدوليين مثلما كان الأمر عليه على عهد النظام السابق. وإن العقوبات التي فرضت على العراق بموجب هذا الفصل قيدته تماما وعلى كل المستويات، بما في ذلك التسليح والحلقات العلمية، فضلا عن السيادة التي بقيت منقوصة وان العراق سوف يبدأ في لعب دور محوري في القضايا الإقليمية والدولية.خاصة وأن العراق وخلال سنوات من عمر التغيير أثبت عمليا أنه عنصر توازن في المنطقة، وأنه يقف على الحياد ولا يهدد أحدا.[١٠]

٢- الاشكاليات الامنية

هناك العديد من العوامل الامنية المؤثرة في مسار العلاقات العراقية - الخليجية يمكن اجمالها بما يلي :-

أ- ضبط الحدود ومنع التسلل

عادت كلمة '' الحدود'' إلى الظهور مرة أخرى في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية، لكنها لاترتبط هذه المرة بتلك الموجة العاتية من النزاعات التى تفجرت خلال التسعينات حول (خطوط الحدود) بين الدول، وإنما بنوعية أخرى من المشكلات التى تتعلق بتهديدات لاتقل حدة في (مناطق الحدود) ذاتها، بحيث تحولت الحدود إلى (خطوط ساخنة)، تثير إشكاليات تتجاوز ما إرتبط بعمليات التأمين المعتادة ضد المخاطر التقليدية، إلى إقامة نظم أمن حدودية معقدة، لمواجهة موجة الإختراقات الراهنة، فما الذى أدى إلى تفجر مشكلة (أمن الحدود).[١١] مما دفع الدول إلى إعادة تقييم مصادر التهديد، ذات الطبيعة الأمنية كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع، وهي في النهاية جرائم قانونية.

إن هناك قواعد واضحة نسبيا بشأن التعامل مع تلك النوعية من المشكلات الأمنية، مع تقدير حجمها أو اتجاهها، وفقا لاختلافات معدلات النمو ونمط الحياة ونظم الاقتصاد وحالة الأمن، داخل الدول الواقعة على جانبي الحدود، ويفترض أن الرقابة على الحدود تمثل مسؤولية مشتركة للدول، على أساس قيام كل طرف بمنع تلك (المخاطر) من الانتقال من داخل إقليمه إلى داخل حدود الدولة الأخرى، فأمن الحدود المشتركة هنا لايرتبط فقط بقدرة

الدولــة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخــر، وإنمــا أساســا علــى إبقــاء التهديدات المحتملة من جانبــه داخل حدوده، وبالتالي فإن التعاون الذاتي هو الأساس.

يعد الملــف الامني في العلاقــات العراقية – الخليجيــة هــو الهاجــس الرئيســي فــي هذه العلاقــات والمطلــوب تعميقهــا باعتبــار ان العــراق جارة للخليج وتتأثــر بما يجري داخله. ان ما يشــهده العراق من اعمال العنف وتدهور للاوضــاع الامنيــة يمثــل اهتمامــاً واولويــة للخليجييــن والعراقيين على حد ســواء وبالتالي فــان اعطــاء الملف الامنــي اهتمامــاً بالغاً هو الشــيء الطبيعي خاصة فيما يتعلق بالســيطرة علــى الحدود ومنع اي عمليات للتســلل. وعليه حرصــت دول الخليــج وبخاصــة المملكــة الســعودية كانت ولا تــزال حريصة جداً على استتباب الامن والاستقرار في العراق وبالتالي فــإن زيارة رئيس الوزراء العراقي الى المملكة في مســتهل الجولة الخليجية تؤكد على حرص العــراق لتوثيق علاقاته مــع المملكة في جميع الميادين السياســية والامنية والاقتصادية. وان تفعيل العلاقــات الخليجية العراقيــة لأن الدول المجاورة للعراق تتأثر تأثيراً مباشراً بما يجري هناك والاســتثناء هو تدهور العلاقات الخليجية العراقيــة وهــذا غيــر مطلوب فــي اي مرحلة مــن المراحل. وان على دول الخليج مســؤولية ضبط حدودها ولكــن وفي الواقع المطلوب من الطرفيــن الســيطرة على الحدود ومنع التســلل مشيراً الى ان تفعيل الجوانب الامنية بين الدول الخليجية كان في ســلم الاولويات خاصة خلال المحادثات التي اجراها رئيس الوزراء العراقي الســابق نوري المالكي خــلال جولته الخليجية. واشــار العبيــد إلى ان المملكــة كانت ولا تزال حريصة على وقف التســلل وضبط حدودها مع جميع الدول المجاورة وبالتالي فإن على العراق ايضاً تكثيف جهوده في هذا المجال

ومــن الجانب العراقــي اكد الدكتــور فؤاد معصوم احد قيادات التحالف الكردســتاني على ضرورة ان يكون هناك تنســيق وتعاون تام بين الدول الخليجية والعــراق في المجالات الامنية والسياســية مشيراً الى ان الملف الامني من اهم الملفــات التي تهــم الجانبيــن، واعتبر معصوم جولــة المالكــي الخليجيــة هي بدايــة العلاقات الامنية على اعلى المستويات خاصة ان الخليج يعتبر العمق للعــراق و ان المعطيات التي تمر بها المنطقة تتطلب حــواراً خليجياً عراقياً على اعلى المســتويات مؤكداً حــرص العراق على دعم وتعزيــز العلاقات الســعودية العراقية في جميع المجالات [١٢].

وقد اخــذت الحكومة العراقيــة على محمل الجــد مطالبة الــدول الخليجية خــلال اللقاءات الرســمية للشــخصيات السياســية العراقية مع رؤســاء الحكومات وملــوك دول الخليج لاقامة تبــادل العلاقــات بيــن العــراق ودول المنطقة والمحيطة به ومنها مؤتمر شــرم الشيخ الدولي بشــأن العــراق ،وشــارك في أعمــال المؤتمر ممثلون لواحد وعشــرين دولة عربية وأجنبية وأربــع منظمــات إقليمية ودوليــة بهدف بحث أخــر تطورات الأوضاع فى العراق كما ركز الاجتماع الخامس لوزراء داخلية دول الجوار العراقــي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمّان على ضرورة دعم جهود المصالحة السياســية في العراق، و زيادة الإجراءات لضبط الحدود ووقــف تســلل المســلحين.وأكد المجتمعــون ضــرورة التعــاون الثنائــي والجماعي لتفعيل

هذه الإجراءات، والتصدي لأنشطة الجماعات «الإرهابية» التي تهدد أمن العراق وجيرانه[١٣] والإشادة بالحكومة العراقية وتشجيع التزامها بحماية الشعب العراقي من خلال مواجهة العنف دون اعتبار إلى مذهب أو عرق والتأكيد على أهمية التعامل مع الطائفية وأهمية نزع سلاح وتفكيك جميع الميليشيات والجماعات المسلحة غير القانونية دون استثناء وإعادة التأكيد على ضرورة القضاء على الإرهاب وفقا للقانون الدولي باعتبار ذلك الوسيلة الأفضل لتأمين سلطة الدولة والدفع بالمصالحة الوطنية ورفع معاناة الشعب العراقي.

ويبدو مما سبق ذكره ان الدول الخليجية المحاطة بالعراق تدرك اهمية العراق كفاعل اساسي في المنطقة ولا يمكن تجاهله وان العلاقة معه ضرورة استراتيجية لها لانها ليس بمنأى عن ما يجري في العراق[١٤].

٢- مكافحة الارهاب

وبغض النظر عن المواقف المعلنة من الدول المجاورة بشأن الوضع العراقي فأن هناك صراعاً خفياً يدور بين مخابرات الدول المجاورة فكل دولة مجاورة تسعى جاهدة إلى توسيع نطاق نفوذها وسيطرتها على الساحة العراقية ولها أجندة خاصة بها وتسعى إلى أدامة التواصل ورغم الأطراف والمكونات العراقية لكي تفرض هذه المكونات السيطرة على ساحة الفعل السياسي ويتم تقديم الدعم المادي واللوجستي والتدريب والأسلحة وهناك خروقات كثيرة للمفاصل الحيوية والأمنية في الوزارات العراقية وهذا ماتم الأعلان عنه من قبل الساسة العراقيين من خلال المؤتمرات الصحفية والندوات والحوارات وهو أيضاً ما أعترفت به وسائل الأعلام الأمريكية بأصابع الأتهام إلى هذه الدول المجاورة.

والواقع أن أشاعة ما يسمى بالفوضى العارمة أو الأضطراب الأهلي والتشجيع على الأقتتال الطائفي لم يستفد منه سوى قوات الاحتلال الأمريكي التي ترى في الأقتتال الطائفي بين مكونات الشعب العراقي مخرجاً للمأزق الذي وضعت نفسها فيه فهي تريد أن تنأى بنفسها عن حالات القتل العشوائية التي ترتكبها العصابات الإرهابية بحق أبناء الشعب العراقي .[١٥]

أما الدول المجاورة فترى في هذا الأضطراب الأمني دليلاً على فشل أمريكا في فرض نموذجها الديمقراطي الجديد من خلال القوة في العراق فكلما تعقدت ظروف العملية السياسية وأزداد العنف والقتل أزداد التحدي وتعمقت المشكلة العراقية وبالتالي فأن المستودع الأمريكي المخطط للمنطقة لن ينال حظه في التطبيق.وعلى هذا الأساس فليس من المستغرب أن تسعى الدول المجاورة بكل ما أوتيت من قوة وتأثير أن تبعد ساحتها عن المعركة المباشرة وتجعل من الأراضي العراقية ساحتها الأمامية طالما أن هذه الساحة تحقق لها ما تصبو اليه من العمل بحرية وفق أجندتها وسياساتها الأقليمية وربما قد تلتقي مع أجندة قوى الاحتلال الأمريكي في العمل على أبقاء حكومة عراقية ضعيفة غير قادرة على امتلاك زمام المبادرة والأستقلالية.

اهمية الامن الذي يجتمع من اجله وزراء داخلية العراق و دول الجوار و ان كان بهدف امن العراق الا ان الحقيقة التي اصبحت

واضحة و متجسدة عملياً هي ان امن العراق يترابط جذرياً مع الامن الاقليمي و باهمية ان تعمل دول الجوار العراقي و المحيط الاقليمي على مساعدة العراق في ضبط امنه و عدم تشجيع و دعم الاجندات الارهابية او السياسية التي تعمل على احداث فوضى و فلتان امني في بلاد الرافدين لان صناعة الفوضى الامنية في الدول المجاورة و خصوصاً في مثل الوضع العراقي يشبه دائرة النار التي بامكانها ان تتسع لتحرق محدثيها خصوصا ً و ان الارهاب اصبح يشكل شبكة عالمية لا تعرف حدوداً.

وعليه فان التحسن الامني الذي صنعته القوى الامنية العراقية و بدعم و اسناد شعبي و دعم عسكري حظي بتاييد و دعم من بعض دول الجوار التي شاركت من خلال ضبط حدودها و منع عمليات التسلل او دعم الارهاب والجريمة.[١٦]

ثانيا :-الاشكاليات الاقتصادية

ورثت الحكومة العراقية تركة ثقيلة اقتصادية واجتماعية وتدميرا كاملا للبنى التحتية وكان اشدها تاثيرا هي المديونية الكبيرة وبالاخص الخارجية منها حيث قدرت انذاك بين ١٣٠- ١٤٠ مليار دولار شكلت مابين ٥٠٠- ٦٠٠٪ من الناتج الاجمالي ونحو ٧٠٠- ٨٠٠٪من موارده في ذلك الوقت .كان لابد من التعامل مع هذه المديونية لأن استمرار بقائها سيؤدي الى عدم استعادة الاقتصاد العراقي عافيته بسبب هذا الطوق الخانق فضلاً عن عدم تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية.[١٧] في السادس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٩، قالت الأمم المتحدة إنها تعكف على وضع الملامح الرئيسية لخطة لمساعدة العراق في إنهاء خلافه مع الكويت بشأن تعويضات حرب الخليج الثانية. وسوف تسعى الأمم المتحدة بداية إلى الحصول عل موافقة كلا الطرفين على تحديد جدول أعمال تحل باستكماله القضايا العالقة (التعويضات والحدود البحرية والمفقودين)، ويؤدي إلى تطبيع وضع العراق داخل الأمم المتحدة، وتحديداً إخراجه من طائلة البند السابع.

ويدفع العراق حالياً ٥٪ من عائداته النفطية لصندوق تعويضات دولي خاص عن الأضرار التي حدثت خلال غزو الكويت في العام ١٩٩١. وذلك استناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم (٦٩٢) الصادر في ٢٠ أيار مايو ١٩٩١، والقرار الرقم (٨٩٩)، الصادر في ٤ آذار ١٩٩٤، ووفقاً للتعديلات التي تم اعتمادها من قبل المجلس.

وتطالب بغداد بخفض هذه النسبة إلى ٢,٥٪. وحسب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، فإن العراق دفع حتى أيلول سبتمبر ٢٠٠٩، ما مجموعه ٢٧ مليار ومائة مليون دولار، من إجمالي التعويضات العائدة للكويت، والتي تبقى منها نحو ٢٥ مليارا ومائتي مليون دولار.

وقد اقترح بان كي مون، هذا العام، حلاً لقضية التعويضات يقوم على فكرة إعادة ضخ الكويت للأموال المتحصلة منها في شكل استثمارات داخل العراق، في مشاريع إنتاجية وخدماتية.

ورحبت الكويت مبدئياً بهذه الفكرة، وأبدت استعداداً للبحث فيها. أما في العراق، فقد انقسم طيفه السياسي حيالها، بين مؤيد ومعارض.

وكانت مسألة ضخ أموال التعويضات في مشاريع استثمارية، كويتية – عراقية مشتركة، قد طرحت في الأصل من قبل بعض الاقتصاديين الكويتيين، وكذلك من قبل رئيس مجلس النواب العراقي انذاك إياد السامرائي[١٨]

وإضافة إلى قضية التعويضات، تتبدى الحاجة إلى بلورة مقاربة مرنة، ومرحب بها من قبل الجميع، لقضية الديون العراقية، إذ أنها تمثل الوجه الآخر للنقاش الدائر في العراق والمنطقة. وسوف تطرح هنا رؤية خاصة لهذه المسألة، لكننا سنتحدث قليلاً، قبل ذلك، عن طبيعة ديون العراق ذاتها، أو لنقل ديونه المركبة من كل من القروض والغرامات والتعويضات.

قبل سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣، تفاوتت كثيراً تقديرات الديون المستحقة على العراق، من ٦٠ مليار دولار إلى مئات عدة من مليارات الدولارات. ورأت بعض الدراسات أن دين العراق الكليّ سيكون ١٢٧ مليار دولار، منه ٤٧ مليار دولار فائدة متجمّعة (استناداً إلى أرقامِ البنك الدولي ٢٠٠١).

ويضاف إلى ذلك ١٩٩ مليار دولار، عبارة عن تعويضات حرب الخليج و٥٧ مليار دولار في العقود المعلقة، التي وقعت بين بغداد والشركات والحكومات الأجنبية إبان فترة العقوبات الدولية. وطبقاً لهذه الدراسات، فإن عبء العراق المالي العام كان يعادل في العام ٢٠٠١ ما مجموعه ٣٨٣ مليار دولار. ووفقاً لهذه المؤشرات، فإن التزامات العراق المالية كانت تعادل ١٤ مرة من ناتجه المحلي الإجمالي، المُخَمّن في السنة ذاتها، بنحو ٢٧ مليار دولار. وتكون بذلك حصة الفرد العراقي من الديون هي ١٦,٠٠٠ دولار للشخص. ويفوق عبء العراق المالي طبقاً لهذه المعادلة ٢٥ مرة دين البرازيل أو الأرجنتين، الأمر الذي جعل من العراق الدولة الأكثر مديونية في العالم الثالث.

وفي ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وافقت الدول الدائنة في نادي باريس على شطب أكثر من ٣١ مليار دولار من الديون العراقية (المباشرة). ويضم نادي باريس كلا من الولايات المتحدة وروسيا واليابان ودولا أوروبية. ونصت الاتفاقية على إلغاء فوري لثلاثين في المائة من الديون، تعقبها ثلاثون في المائة أخرى في العام ٢٠٠٥، والعشرون في المائة المتبقية في العام ٢٠٠٨.

ويرى كبير الباحثين في معهد بترسون للاقتصاد الدولي، في دراسة له حول الديون المترتبة على العراق، أن حالة هذه الديون والظروف المحيطة بها، تستوجب التفكير في وضع نظام خاص، مقر دولياً، للتعامل معها، ومع الحالات المشابهة، التي قد يشهدها العالم نتيجة تغيّر حال بلد من البلدان.

وقد وضع القانون الحالي لمعالجة الديون المماثلة لحالة العراق، والتي يُصطلح على تعريفها بالديون الكريهة. بيد أن هذا القانون بات اليوم موضع تشكيك من قبل العديد من علماء الاقتصاد، إذ أن معطيات العصر تغيّرت على نحو كبير.[١٩]

وحسب مصادر صحيفة «واشنطن تايمز»، فقد حثت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، أقطار مجلس التعاون الخليجي على إلغاء الديون المستحقة على العراق، وذلك

خلال اجتماعها بـوزراء خارجية هذه الأقطار في المنامة، في ٢١ نيسان ٢٠٠٨، إلا أن رايس لم تحصل على إجابة محددة بهذا الخصوص.

ولقد امتـد النقاش طويلاً في هذه المنطقة حول كيفية مقاربة الديون العراقية، وما إذا كان على الدول الخليجية شطب هذه الديون أم تخفيضها، أم تركهـا على حالها. وظل الخليجيون متباينين فيما بينهم حيال هذه القضية.

وقـد قدمـت أطروحـة خاصة لمقاربـة قضية الديون العراقية، المسـتحقة لدول الخليج، تقوم علـى مبـدأ «السـلع مقابـل الديـون» (الديون والتعويضات). ومفاده أن يشتري العراق سلعاً وخدمات مـن الكويـت، ودول الخليج الأخرى ذات العلاقة، تعادل بسـعر السوق قيمة الديون والتعويضات الرسمية المستحقة عليه.

ومن ميـزات هذا الطرح إيجاد سـوق للسـلع والخدمات الخليجية، من شـأنه أن يعزز قدرتها التنافسـية أمام بقية المصدّريـن الإقليميين. كما أن هـذا الخيار يحمل مغزىً عميقـاً فيما يتعلق بفـرص التكامـل الإقليمـي، وتعزيـز التفاعل اليومي المباشر بين العراق ومحيطه الخليجي. وهذا مكسب كبير بحد ذاته[٢٠]

يمكن لمستقبل العلاقات العراقية-الكويتية القيام على اسـس متينة من الثقة والتوافق والتسـامح والأخـاء ما لم يصار إلى حـل القضايا المعلقة بين البلديـن وابرزها الالتزامـات المالية على العراق والتي تتمثل في:

١- التعويضـات: وتقـدر قيمتها بنحو ١٧٧,٦ مليار دولار أميركي وهي التعويضات الناجمة عـن الاجتيـاح العراقـي للكويت عـام ١٩٩٠ وأقرت الأمـم المتحدة منها ٣٧,٢ مليار دولار استلمت الكويت منها ٩,٣ مليار.

٢- الديون: إن «ديـون العراق بلغت قرابة الـ ٧٠ مليـار دولار، وهنـاك مفاوضـات مع الدول المانحة لاسـقاط الديـون المتراكمة على العراق».

وتصنـف ديـون العـراق الخارجيـة علـى ٤ تصنيفـات تشـمل كلا مـن ديـون دول نـادي باريـس، ديون الدول غيـر الاعضاء في نادي باريس، وديـون الدائنيـن التجاريـن، وديون دول مجلس التعـاون الخليجي فضلاً عن عقود المستشارين المحاسبي والقانوني.

وأضـاف احمـد أن «العراق يمـر بعجز مالي وأزمـة اقتصاديـة خانقـة نتيجة هبوط أسـعار النفـط»، مبيناً أن «هناك جهـات تقوم من اجل التفـاوض مـع الـدول المانحة لأسـقاط الديون المتراكمة على العراق قبل عام ٢٠٠٣».ولفت عضو في اللجنـة المالية النيابية الى أن «ديون العراق اثقلت كاهل الميزانية المالية».

واعتبـر اقتصاديون عراقيـون أن إنهاء ملف ديون العـراق الخارجية سـينعكس إيجابا على اقتصـاد البلـد لأنه يشـجع الشـركات الأجنبية علـى الاسـتثمار داخـل البلد وتطويـر القطاع المصرفي.

وسبق وأن أكد مجلس الأمة الكويتي ان الملفات ما بين العراق والكويت تم التفاهم بشأنها،

تقـدر ديـون الكويت علـى العـراق بحوالي ١٣,٢ مليار دولار اميركي بدون الفوائد المالية المستحقة على هذه الديون.

وفـي المؤتمـر الـذي عقد فـي مدريـد للدول المانحـة وشـاركت فيه ٦٠ دولة تـم جمع ٣٣

مليـار دولار لإعمـار العـراق من سـت دول بالإضافة إلى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وكانـت الكويـت والسـعودية مـن بيـن الدول المشـاركة في هذا الدعم حيـث تعهدت الكويت بتقديـم مليار ونصف مليار دولار، فيما تعهدت السعودية بتقديم مليار دولار فقط.

وينتظـر مـن الكويتييـن اطفـاء الكثير من الديـون والتعويضات بوصفهـا ديوناً بغيضة ، خاصة وان العلاقات بين البلدين تحاول نسيان آلام الماضي وما حفل به من اخطاء وتجاوزات لفتح صفحات جديدة مشرقة من التعاون والتفاهم والمحبة على الامد البعيد.

كمـا ان دور الكويـت فـي عمليـات اعادة اعمار العراق مـا زال وارداً كما يتوقع خبراء خليجيـون، إذ سـتكون الكويـت بمـا تملكه من اموال وشـركات وخبرات أكثر تأهيلاً ومنافسة للاسـهام في هـذه العمليات فضلا عـن قدرتها الاقتصاديـة والتجارية علـى تغطية ما تحتاجه السـوق من سـلع وخدمات وبضائع وسـتكون مسـاهمة الكويت وقطاعهـا الخاص في اعمار العـراق مدخـلاً مهمـاً لاقامـة شـراكة دائمة متطورة تضمن مصالح البلدين على حد سواء، وتزيـد من تلاحمهـا لدعم التنمية والاسـتقرار والتقدم في المنطقة.[٢١]

وتشير أغلب التقديرات الى ان الحجم الكلي للديون العراقيه قد بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار . فضلاً عن التعويضات المفروضه على العراق بموجـب قـرار مجلـس الأمن والتـي تبلغ ٤٤ مليـار دولار والجدير بالذكـر أن مجلس الأمن قد صـدر قراره الذي نص علـى اقتطاع ٣٠٪ مـن عوائد النفـط العراقية وتسـديده الصندوق التعويضـات التابـع للأمم المتحـدة ثم خفضت هذه النسـبة الى ٢٥ ٪ بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٣٠ لسـنه ٢٠٠٠ ثمالى ٥٪ بعد الآحتلال عام ٢٠٠٣. [٢٢]

وقامت التوسيع العلاقات مع الدول الخليجية وذلـك لرفـع الاسـتثمار العربـي للشـركات الخارجية داخل العراق واقامة تبادلات تجارية بين الدول ومنهم الامارات والكويت والبحرين والمتمثلـة في جـذب الاسـتثمارات الى داخل العراق .

٣- حقول النفط المشتركة

تمتـد حقـول نفطيـة علـى جانبـي الحدود الكويتية - العراقية، التي رسمت بقرار أصدرته لجنة مشكلة من الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، وافق عليـه العـراق والكويت، لكن ساسـة عراقيين وبعضهم في الحكومـة لا يفتؤون من حين إلى آخر يشـككون في عدالة الظروف التي رسمت فيهـا الحدود. ويدعون إلـى اعادة التفاوض في شـأنها، وهو أمر قد يطرأ على أي اتفاق نفطي مستقبلاً.

فـي شـمال الكويت، مجموعة مـن الحقول النفطية أهمها الروضتيـن وبحرة والصابرية، وفي جنـوب العـراق حقـول الزبيـر والقرنة وجزيـرة مجنون، وهنـاك حقل مهـم يمتد في اراضي البلدين من الشـمال إلى الجنوب، ويقع إلى الغرب من منفذ صفوان العبدلي الحدودي، تطلـق الكويت على الجزء الداخل في أراضيها اسـم الرتقة ويطلق عليه العراق اسـم الرميلة. والاتفاق على هذا الحقل أهم صعوبات التعاون النفطـي الـذي تحـدث عنـه الوزيـر العبدالله. ومعـروف ان الرئيس العراقي السـابق صدام حسين، اتخذ من الملف النفطي مدخلاً لمشروعه

غزو الكويت عام ١٩٩٠، حين اتهم الكويتيين بأنهم يسرقون نفط العراق عن طريق الحفر الافقي تحت الأرض.

وعلى رغم التحسن المهم في العلاقات بين البلدين بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وتبادل السفراء، فإن منطقة الحدود لا تزال تشهد من حين إلى أخر حوادث إطلاق نار وتسلل، فيما ينظم عراقيون تظاهرات مضادة للكويت.

وتتخذ الكويت اجراءات أمن مشددة جداً على امتداد الشريط الحدودي، اقامت موانع كثيرة تشمل خندقاً حدودياً وانبوب حديد عائقاً للسيارات، وسوراً مكهرباً وأبراج مراقبة بصرية وحرارية. كما أقامت الكويت منفذاً وحيداً لعبور المدنيين والبضائع إلى العراق، وهناك منفذ عسكري خاص بالقوات الغربية العاملة في العراق والتي لها قواعد لوجستية ضخمة في الكويت وتتخذ ميناء «الشعيبة» في جنوب الكويت منفذاً استراتيجياً لحركة نقل المعدات العسكرية من العراق وإليه.مصدر في الصناعة النفطية الكويتية قال لـ «الحياة» ان أي تفاهم على تلك الحقول الحدودية «اذا تجاوز العقبات السياسية والامنية» سيتضمن «تعقيدات فنية وعملية كثيرة لا يمكن التغلب عليها الا بدرجة عالية من التوافق والثقة بين حكومتي البلدين».

وقال ان تجربة الكويت في التعاون النفطي مع السعودية و«هي دولة لها اوثق الصلات مع الكويت، مما لا تمكن مقارنته بحال العراق»، أظهرت ان التفاصيل التنفيذية للإنتاج المشترك للنفط «تستغرق سنوات من التفاوض والتنسيق كي يُنجز التفاهم حولها».[٢٣]

ويستبعد المصدر ان تكون هناك إدارة عمليات نفطية مشتركة بين الكويتيين والعراقيين «بالسلاسة القائمة بين الكويت والسعودية، وذلك للأسباب التاريخية والسياسية المعروفة ولو استعين بشركة أجنبية لادارة الإنتاج».

وكان العراق وقع أخيراً اتفاقات مع شركات اجنبية لتطوير حقوله الجنوبية، بينها «بي بي» البريطانية، وقال المصدر النفطي الكويتي: «بي بي (بريتش بتروليوم) كانت تقوم، حتى سنتين مضتا، باستشارات لنا في حقول الشمال (الكويتية) وهي الآن وقعت مع العراق اتفاقاً في شأن بعض حقوله الجنوبية». وكشف ان شركات نفط عاملة في العراق قدمت طلبات إلى الحكومة الكويتية لتأمين منفذ حدودي خاص بها لعبور افرادها ومعداتها من الموانئ الكويتية إلى العراق، الأمر الذي سيثير حساسيات كثيرة لأسباب أمنية وسيادية.

وأعلنت الحكومة الكويتية أخيراً مشاريع طموحة لتطوير مناطق شمال الكويت صناعياً وإسكانياً، وبناء موانئ في جزيرة «بوبيان»، ما قد يساعد في إرساء تعاون اقتصادي ونفطي واسع مع العراق. لكن سياسيين مستقلين وكثيرين من أعضاء مجلس الامة (البرلمان) الكويتي، يشككون في سلامة التوجه الحكومي نحو مزيد من التقارب مع العراق الذي لا يتوقعون ان يتمتع باستقرار في السنوات المقبلة، خصوصاً بعد الخروج الاميركي منه وتزايد النفوذ الإيراني فيه، واستمرار الحساسيات الأمنية والمذهبية في المنطقة.

في ٣ ايلول ٢٠١٠ أكد وزير النفط الكويتي الشيخ أحمد العبد الله الصباح أن الكويت والعراق توصلا إلى اتفاق أولي في شأن تقاسم

حقـول النفط الحدودية وللسـماح لشـركة نفط عالمية بتطويرها، قد يعطي انطباعاً بأن البلدين يوشـكان على خطوة كبيـرة إلى أمام في مجال التعاون ونسيان الماضي. غير ان مصدراً نفطياً كويتيـاً قال لـــ «الحياة» إن في هـذا الملف من التعقيدات الفنية والأمنية والسياسية ما لا يجعل تنفيذه بالسـهولة التـي أوحت بهـا تصريحات الوزير. وكانت وكالة رويترز نقلت عن الشـيخ احمد أن الاتفاق يتضمن اختيار شـركة عالمية للتنقيـب عن النفط في تلك الحقول لمصلحة كلا البلديـن، لكنه اوضح أنه لم يجر بعد اختيار اي شركة. وقال ان البلدين «اتفقا من حيث المبدأ»، وان الجانـب الكويتـي «وقع الاتفـاق الذي قد يوقعه الجانب العراقي هذا الاسبوع أو الاسبوع المقبل». وأضاف ان الاتفاق سيعمل بتجنب أي مزاعـم مسـتقبلية بأن أياً مـن البلدين يفرط في استغلال الحقول المشتركة.[٢٤]

المبحث الثانـــي :- محـــددات التعاون في العلاقات العراقيـــة مع دول مجلس التعاون الخليجي

١- الوضع السياسي الداخلي العراقي :-

ان نوع النظام السياسي الذي تقع على عاتقه ادارة الملفات السياسـية الخارجية للبلد وطبيعة الرمـوز التي تمثل هـذا النظـام ذو تأثير كبير علـى منح او سـلب الهيبة لهـذه الدولة او تلك، فمـن الطبيعي في العلاقـات الدولية المعاصرة ان تُمتهن حقوق دولة ما على الصعيد الخارجي اذا مـا تشـاغلت نخبها السياسـية عن المخاطر الاجنبيـة المتربصة ببلادهـا بصراعاتها على مراكـز النفوذ ومواقع السـلطة الداخلية، وليس فـي منطقتنا العربية والاقليمية في هذه المرحلة التاريخية نموذج اكثر شهرة وبؤسا من العراق.

ولعـل غياب رؤيـة اسـتراتيجية وخريطة للسياسـة الخارجيـة جعل هذه السياسـة تعيش ردود افعـال ارتجاليـة جعلـت العـراق يفقـد احترامـه الاقليمي ويصبح الحلقة الاضعف في الاستقطابات الاقليمية تتقاذفه رياح الصراعات الدوليـة وتقاطعـات الحـروب المنطقية، ولعل مثال الكويت هو الابرز الذي يمثل دلالة واضحة فـي فقـدان العـراق لاحترامـه الاسـتراتيجي اقليميا.والملاحـظ اليوم ان الخطاب السياسـي الخارجـي العراقـي ضعيـف ان لم نقـل غائباً بعـد ان سـبق وشـهدنا مجموعـة خطابـات متنافرة ولان الناطق الرسـمي بأسم الخارجية العراقيـة مجهـول او غيـر موجـود فأخذنـا نسـتمع لخطابـات ناطقيـن متناقضيـن فـي تصريحاتهم وغير مخولين بالتصريح .[٢٥] ذلك ان تصور بناء سياسـة خارجيـة تعيد للعراق مكانتـه بين الدول وتجعله لاعبـا اقليميا متميزا يبـدء من صياغة هذه السياسـة والاتفاق على مضامينها و منظورها من الداخل ، فالسياسـة الخارجيـة في النظـم الديمقراطية تكون امتدادا للسياسـة الخارجيـة ويقـرر علماء السياسـة على ان السياسـة الخارجيـة لدولة ما لاتنفصل عـن سياسـتها الداخليـة فالسـلوك الخارجـي للدولة هـو محصلة لمجموعـة عوامل مادية

ونفسية تقبع داخل الدولة ، ومن هذه العوامل شكل وطبيعة النظام السياسي ، والذي يؤثر بصورة مباشرة على صياغة وطبيعة السياسة الخارجية .[٢٦]

٢- الدور الاقليمي الإيراني المتنامي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تحولات برزت محددات جديدة تحرك العلاقات العراقية – الخليجية باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران فضلا عن مدى ضمان إيران لموقف ايجابي عراقي لطموحاتها في المنطقة، وليس خافياً أن دول مجلس التعاون كانت تتوجس من سياسة (العراق وإيران) إذ لطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق ومن ثم إيران، بينما كانت باقي دول المجلس تخشى من النفوذ الإيراني، والتساؤل الذي يطرح داخل المؤسسة الرسمية السياسية الخليجية: هل دول الخليج لم تكن ترغب في تفكك وانهيار العراق ومن ثم إعادة تشكيل نظامه السياسي، لأنها تعلم أن ذلك سيكون بالضرورة من مصلحة إيران؟ أم أنها لم تكن تتصور خطورة خروج العراق من المعادلة الأمنية الخليجية كقوة تضاهي قوة إيران وتقف بوجه طموحاتها؟ فبعد تعثر المشروع الأميركي في العراق، تعزز الانفراد الإيراني في منطقة الخليج العربي كقوة إقليمية فاعلة، ولهذا فإن أطر صياغة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تجاه العراق وقضايا المنطقة، أخذت تضع متغير طموحات إيران في الحسبان، وتحاول أعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة، إلا أن بعض النخب العراقية تعزو الوجود الإيراني في العراق إلى ضعف الوجود العربي، والحياد الأمريكي المستغرب في هذا الملف.[٢٧]

٢- المخاوف الخليجية من تأثير الأحداث في العراق على تماسك التركيبة الاجتماعية لهذه الدول خاصة وأن التركيبة الاجتماعية لدول الخليج مشابهة للمجتمع العراقي إلى حد كبير، وهي تعلم أن أي خلل يصيب المجتمع العراقي لابد وأن ينعكس عليها، وهذا ما بدت مؤشراته واضحة في السنوات القليلة الماضية، وبهذا يبقى صانع القرار الخليجي متخوفا من الاندماج مع العراق في ظل ظروفه الحالية، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق الذي سيجعل كل الاحتمالات مطروحة، وبالتالي فان النيران إذا اشتعلت في العراق فإنها لن تقف عند حدوده.

وبالرغم من إدراك دول الخليج بصورة واضحة لهذه المحددات إلا أن سياستها تجاه العراق ارتكزت على إستراتيجية الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع في العراق الأمر الذي أضعف النفوذ الخليجي داخل العراق، وبالتالي فوتت دول الخليج على نفسها فرصا ومصالح مهمة، أهمها احتواء التغيير الذي حصل في العراق وتوجيه سياساته ودرء الأخطار المحتملة قبل حدوثها، فضلا عن خلق حالة توازن مع النفوذ الإيراني داخل العراق.

تمثل علاقات العراق مع دول الخليج

العربي بعد الانسحاب الكلي أو الجزئي لقوات الولايات المتحدة مرحلة مفتوحة على احتمالات عدة؛ أخطرها على دول الخليج ترك الولايات المتحدة فسحة أكبر من التحرك لإيران، لكي تعود وتمارس دور المنقذ وتضفي شرعية على سياستها في المنطقة، ويكون العراق سببا في ذلك الأمر الذي من الممكن أن تساهم دول الخليج فيه بتعاملها السلبي مع الوضع، كذلك فإن تدهور الوضع الاجتماعي وتفكك الترابط الذي كان يتميز به الشعب العراقي من الممكن أن يعبر الحدود إلى دول الخليج خاصة بعد الثورات التي حصلت في عدد من الدول العربية، وبالتالي فإن ترك دول الخليج لأوضاع العراق تتدهور سيكون تفريطا بمصالحها قبل مصالح العراق.

٤- ترتيبات قوى المنظومة الخليجية:- تمثل طبيعة العلاقة بين العراق وجيرانه علاقة ارتباط أواصر الجوار، غير أنهما استمرا متنافرين بسبب نظرية الهيمنة، وغياب المساءلة، ومفهوم الضم والغزو لدى دولة شمولية كبيرة لجار صغير في إقليم لا يزال يعاني غياب توازن للقوى، كان سبباً أساسياً لقيام ثلاث حروب خلال العقود الثلاثة الماضية، بما يعنيه ذلك من معاناة وحصار للدول الصغيرة مثل الكويت. وقد أصبح من الضروري للكويت وشقيقاتها اللواتي يشتركن معها في عناصر الضعف والحاجة لتوازن القوى، الاعتماد على الحماية والأمن من خارج الإقليم، من القوى الكبرى لحماية الأمن والثروات بسبب غياب توازن قوى إقليمي وغياب الثقة. هذه الحماية، تخدم مصالح الطرفين ولكن على حساب أطراف أخرى.

وعلى أمل إيجاد أرضية وقواسم مشتركة لتعايش سلمي وآمن للجارين في إقليم الخليج العربي المضطرب الذي عانى، ولا يزال في صراع دائم وغير متكافئ. تبقى المنطقة ودولها في وضع غير مستقر وقابل للاشتعال بسبب التنافس والتناحر، سواء من العراق المتشظي أو من إيران التي تؤدي دوراً محورياً سواء حول ملفها النووي أو دورها المتصاعد في المنطقة . وتبقى المحددات والعوامل الأمنية في منطقة الخليج أكبر من قدرة دوله الست في التعامل معها بعد أكثر من ربع قرن على قيام مجلس التعاون الخليجي. والنتيجة تكون على حساب دول المنطقة واستقرارها وأمنها وخاصة الصغيرة ، ما دام الوضع قائماً من دول إقليمية طامحة قوية وأخرى ضعيفة مسالمة وقوى دولية تسعى لإدارة الصراع دون حله وخدمة مصالحها دون العمل على إيجاد نظام أمن إقليمي يضم ويجمع ولا يقصي ويهمش.[٢٨]

المبحث الثالث :- رؤية مستقبلية لتطوير العلاقات العراقية - الخليجية

في الفكر السياسي أحياناً تطرح حلول استشرافية لأزمة قبل تفاقمها، وغالبا ما تكون أجدى من التحركات التي تتخذ بعد حصولها، ومن هذا المنطلق وقبل التفكير باحتمالات

وتداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي وعلاقاتها مع هذا البلد يمكن اقتراح خطوط عريضة وخطة شاملة ترمي إلى بناء علاقات متطورة ومتينة(إستراتيجية طويلة الأمد) مهما كانت الظروف.

هناك مشكلة دائمة تصاحب العلاقات العراقية- الخليجية وهي اقتصار العلاقة على الأنظمة والربط بين علاقة الأنظمة بعضها ببعض والعلاقة مع الشعوب، فإذا تحسنت علاقة نظامين عربيين تتحسن العلاقات على جميع الصعد، [٢٩] وإذا ساءت تغلق جميع الأبواب والنوافذ.يقابلها حقيقة ان العلاقة بين شمال الخليج»العراق وداخله هي ضرورة لاغنى عنها لكافة الأطراف والجميع في حاجة الى علاقات متوازنة والنظر الى العراق بأنه قوة للخليج وان كلفة الفكاك ليست ممكنة بل مستحيلة نتيجة الجغرافيا والتاريخ ولابد من الوصول بها الى الأمان والتطور والابتعاد كل مخلفات الماضي وعلى دول الخليج وبالذات السعودية والكويت ان تنظر الى العراق بعيداً عن غياب التوازن وتفاوت الأيدلوجيات السياسية المرحلية لان العراق بلد يحمل من الموروث الحضاري والثقل السكاني والموارد الهائلة مايضفي قوة ومتانة الى دول الخليج لو تم الابتعاد عن التشنجات الاستفزازية التي تمارس ضده ولاندري كيف تبني دول الخليج سياساتها اذا كانت تهمل دولة مثل العراق في حيز علاقاتها الخارجية وتتجه الى اتجاهات عشوائية مبنية على فرضيات ونظريات لخلق إشكاليات تدفع ثمنها الشعوب من عمر تقدمها وقوة أواصر الروابط التي ترتبط بها

متى يستفيد صناع القرار في العراق ودول الخليج من معطيات التاريخ؟ وأين الدور السعودي في العراق الذي يتناسب مع ثقل ومكانة المملكة في المنطقة؟ لابد وأن يلتفت سياسيو العراق ودول الخليج إلى عدم اختصار علاقاتهما بأمزجة القيادات، ووجهات نظرهم، وبدلا عن ذلك، ينبغي أن تكون المصالح الاقتصادية والشعبية المشتركة سببا في تريث السياسيين قبل إطلاق التصريحات التي لاتنفع ولا تضر في بعض الأحيان والتي تكون سببا في أزمات سياسية غير مبررة، وحتى المشاكل الفعلية في قضايا الحدود وما شابه يمكن التعاطي معها بحكمة أكثر إذا ما كانت هناك خطوط خلفية للعلاقات.[٣٠] فيجب على الطرفين العراقي والخليجي السعي إلى بناء علاقات دائمة ومتميزة، يمثل التواصل الشعبي وتشجيع التواصل الاقتصادي للقطاع الخاص ركيزة ثابتة ولبنة أساسية فيها، فضلا عن تطوير العلاقات الاقتصادية بشكل عام بما يتناسب مع ثقل الطرفين الاقتصادي، مما يعطي صانع القرار فسحة وبدائل حقيقية، ونافذة مفتوحة مهما تأزمت العلاقات السياسية، وفيما يخص هذا الجانب فإن دول الخليج مطالبة ببذل جهود أكثر من العراق لأنها تنعم باستقرار سياسي واقتصادي، إذ من الممكن التخطيط لجذب العراق حتى لو وضعت ميزانية غير مستردة (مساعدات) لهذا الأمر، وبالمقابل

فـإن العراق مطالب بمنـح دول الخليج العربي امتيازات اسـتثمارية خاصة، تميزها عن باقي الـدول العربيـة والأجنبيـة لاعتبـارات عدة، أهمهـا امتياز العراق بالامتـداد الطبيعي جنوبا (منطقـة الخليـج العربي). وكل ذلـك يمكن أن يـرى النور بخطوات بسـيطة، والتاريخ يعلمنا مدى تأثير الترابط الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز وتثبيت العلاقات السياسية بين الشعوب، والأمثلة على ذلك كثيرة، قسم منها يعيش العالم منجزاتـه كالاتحاد الأوربي الذي يجمع شـعوبا شـتى فـي اتحاد مسـتقر متجانس. كمـا أن من الأجدى على دول الخليج وضع خارطة طريق لمنافسـة النفوذ أو الطموح الإيراني في العراق أو اسـتدراك حلـف عراقـي- إيرانـي بحلـف عراقـي – خليجـي، وهناك منافـذ كثيرة لدول الخليج لتقديم نفسـها في العـراق؛ منها الدخول إلى السـوق العراقيـة بقوة وبكافـة القطاعات، والإفادة من إمكانات العراق وموارده البشرية، فضلا عـن توطيـد العلاقـات الاجتماعية بين شـعب العراق وشـعب دول الخليج العربي كما كان حاصـلا فـي ثمانينـات القـرن الماضي، ويجب علـى صانع القـرار الخليجي أن يدرك أن رعايـة المصالح تبوب في كثير من الأحيان تحت بند المساعدات.

وقبل التفكير في أي تقارب عراقي- خليجي فعـال، هناك بعض المعوقـات التي يجب إيجاد حلول لها ولاسـيما المشـاكل العراقية الكويتية العالقـة، إذ مازالت الكويـت تتوجس خيفة من العـراق علـى الرغم مـن مـرور عقدين على الاجتيـاح العراقي، والذي كانـت أثاره مدمرة علـى الأخيـر أكثر مـن الكويت، الأمـر الذي يدفعها إلى تبني سياسـات غير مدروسـة، وفي هذا الصدد من الممكن لباقي دول الخليج لإقناع الكويـت مـن أجل تبني سياسـة متسـامحة مع العـراق، تأخذ بعين الاعتبـار معطيات التاريخ وثوابت الجغرافيا، وبالمقابل يجب على العراق تبنـي سياسـة واقعيـة منضبطة من شـأنها أن تعيده إلى محيطه الخليجي، فضلا عن ضرورة توحيـد الخطاب السياسـي العراقـي، وإدراك أن التعاطـي مـع إي دولة خليجيـة يعني الدول الخليجية الخمسـة الأخرى، وهذا ما فات بعض السياسـيين في العراق مؤخـرا عندما صدرت منهم تصريحات غير موفقة في موضوع الشأن البحرينـي، ولـم تجـد الأصوات التـي حاولت اسـتدراك الأمـر نفعا بعـد أن وصلت رسـالة خاطئـة إلـى دول الخليـج. لذلـك فـان العراق بحاجة ماسة إلى تصفير مشاكله مع دول الخليج العربـي، التـي من مصلحتها أن تسـاعده على ذلك.[٣١]

فيمـا يخـص العـراق ، فصيغـة الحـوار المؤسسـي وصـولاً لإنهاء الخلافـات وتحقيق الأمـن الإقليمـي والتعـاون العراقي-الخليجي واحتـواء العـراق كطـرف مهـم وحيـوي في المنطقـة بات يظهر جلياً، ولابد ان تدرك الدول الخليجية ان لها دوراً ومسـؤولية في اسـتقرار العراق وأمنه بحكم الموقع الجغرافي والصلات

التاريخيــة والحضاريــة والاجتماعيــة وإدراك ان ضعــف العراق بمثابــة تهديد لدول المنطقة. ومن هنا قد ســعت الدول الخليجية بعد تشــكيل الحكومة العراقية الجديــدة إلى الاطمئنان على وضع العراق خوفا من اســتمرار حالة العنف مما يؤثر على الاســتقرار والأمن الخليجي الى حد كبير، ودعمها إقامة حكومة عراقية منفتحة على العرب والعالم في السياســة الخارجية مع ترقــب خليجي لما يجري في الســاحة العراقية واســتكمال الحوارات الجادة مع القيادة العراقية للتوصل الى تحقيق الأمن والاســتقرار للعراق الديمقراطــي بحيث تشــعر العواصــم الخليجية بالأمن والاطمئنان تجاه علاقاتها بالعراق على قاعدة اعتمدتها «بان امن العراق هو من الأمن الخليجي».[٣٢]

مما أدى إلــى ظهور رغبة جدية في تحريك العلاقــات وطي صفحــة الماضــي والخلافات وبــدء التعــاون ألامنــي والسياســي مــع رغبة الحكومة العراقيــة الجديدة بالانفتاح على جميع الــدول العربيــة والإقليمية وتصفيــر الخلافات معها، ولعل الخطوة الأخيرة في زيارة الرئيس العراقــي خطوة مهمــة وحيوية تعطــي المزيد مــن الدعم والأمل والتفــاؤل بالتعاون الايجابي والمثمــر بيــن العــراق والســعودية مــن جهة والعراق والدول الخليجية عامة من جهة أخرى في المستقبل القريب وحقق التحرك الدبلوماسي العراقي مــع دول الجوار تقدما لافتا،كما يتبدى مــن تصريحات المســؤولين. إذ جــاءت زيارة رئيــس الجمهوريــة فؤاد معصوم الــى العربية الســعودية لتؤكد ان محيط العراق يحتم إرســاء علاقاته مع الجيران على أســس متينة واضحة لأن دول الجــوار مثــل الســعودية والاردن وســوريا وايران وتركيا كلها مؤثرة في الشــأن العراقــي بدرجات متفاوتة.ويــرى مراقبون أن عودة العلاقات بين البلدين من جديد بعد سنوات من الفتــور، تزامنت مع أحــداث مهمة، أهمها تنامي خطر تنظيم الدولة الإســلامية ومشاركة الســعودية فــي التحالــف الدولي ضــد التنظيم والذي يقوم بعملياته بمباركة الحكومة العراقية، وقد أســمهت أحداث عدة في تعزيز فرص هذا التقارب منها إقامة خليجي (٢٢) في العاصمة السعودية، ومشاركة المنتخب الوطني العراقي فيــه والزيــارة التي قــام بها رئيــس جمهورية العراق السيد فؤاد معصوم إلى المملكة العربية السعودية.

هذه الخطــوات مثلت إعادة الدفء للعلاقات بيــن بغــداد والريــاض، وإزالة التوتــر بينهما لاســيما مع مواقف متضادة منهما تجاه القضايا الإقليمية، منها ســقوط النظام الســابق والأزمة السورية وبروز (الإرهاب) في العراق وسوريا وتهديده الشرق الأوسط بأسره.

التحــول الأخيــر الذي جرى فــي العلاقات، كان متوقعــا من قبل الســعودية، باعتبارها أحد المتضررين المحتملين من تنامي نفوذ الفصائل المسلحة في العراق وعلى رأسها تنظيم الدولة، وليس من المســتغرب أن تقف مــع العراق في خندق واحد لمواجهة (داعش).

كذلك البيانات والتصريحات الاعلامية المعربة عن ترحيب لجنة العلاقات الخارجية النيابية بتحرك الدبلوماسية العراقية تجاه دول كانت ابوابها مقفلة لا سيما التقارب مع قطر وهي الأقرب الى العراق من تركيا التي فتح معها العراق صفحة جديدة من العلاقات الثنائية.[٣٣]

كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات للتعاون المشترك في مختلف المجالات، وذلك خلال زيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح إلى بغداد، حيث أشاد من هناك بحكومة حيدر العبادي.كانت الكويت قد وقعتا ٤٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم مع العراق لتعزيز التعاون المشترك في المجالات كافة، فضلا عن موافقتها على طلب تقدمت به بغداد لتأجيل دفعة أخيرة من تعويضات غزو العراق ، فضلا عن أنها ستفتتح قريبا قنصليتين لها في العراق.ولفتت الكويت إلى وجود أجواء طيبة وصورة جديدة للعراق فيما يخص ترسيخ علاقاته مع دول المنطقة والجوار، مبينا أن تعزيز التعاون مع دول المنطقة على أساس المصالح المشتركة سيمثل مصدر قوة للجميع ويبعد عنها خطر الإرهاب والتطرف.

هذه الخطوة اعتبرها محللون، أنها تمثل أولى مراحل الترجمة الفعلية لـ "سياسة الانفتاح" التي تحدث عنها رئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي في الآونة الأخيرة، وأعاد صياغتها عقب لقائه وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح الذي زار بغداد مؤخرًا.

وكانت الإمارات سابقا، قد خففت من حدة العزلة الإقليمية للعراق حينما أسقطت ديون العراق البالغة نحو سبعة مليارات دولار خلال زيارة لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام ٢٠٠٧ للبلاد.أما عن انفتاح العلاقات من جديد بينهما، جاء بعد أن اتفقتا على دعمهما البعض في مواجهة (الإرهاب) ورغبتها في تطوير العلاقات الثنائية في بادرة أنهت قطيعة سياسية بين البلدين استمرت خمسة أشهر، وسط استعداد الإمارات لتقديم كامل الدعم للعراق في حربه ضد (داعش والمجاميع الإرهابية)، ورغبتها في تطوير العلاقات مع العراق في جميع المجالات".[٣٤]

الخاتمة

وتأسيساً على ماسبق من القول فان العراق ومروراً بجميع مراحل وجوده كدولة لها مكانة ومقدرة في المحيط الاقليمي الذي يشغله الا أن الظروف التي مر بها عبر جعلت منه اسير الازمات والنكبات التي شكلت كوابح داعمة لحالة الترهل والتقوقع ، واذا ما انصرافنا عن البعد التاريخي وناقشنا العراق في عالم اليوم ، فان مسيرة السياسة الخارجية تفترض بالانتقال من مرحلة رد الفعل التي رافقت أجواء التغيير في ٢٠٠٣ الى مرحلة الفعل تمهيداً للعب دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموماً.

الهوامش

١- سـيارالجميل واخرون ، الموقـع الجغرافي للعراق واهميتة الاسـتراتيجية ،ورد في العراق دراسـات فـي السياسـة والاقتصـاد ، مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية ، الامارات ، ٢٠٠٦ ، ص٢١.

٢- رشـيد الخيـون ، المجتمـع العراقي تراث التسـامح والتكاره ، معهد الدراسـات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٣٠.

٣- ميثـاق خير الله جلود ،الآفاق المسـتقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية:سياسـة تريثوراقـب، جامعـة الموصل،٢٠١١/٨

٤- رشيد الخيون ،مصدر سبق ذكره .

٥- العراق ودول الخليج : موازين الخارجية .. وصراع العلاقـات ، الخلاصـة علـى الرابـط :-www.alkulasa.net/artical/١٧٤٠ في ٢٠١٦/٦/٨

٦- عبدالكريـم صالـح المحسـن- مجلـس التعـاون الخليجـي ومسـتقبل العلاقـات العراقيـة-الخليجية،الحوارالمتمدن-العدد: ٣٤٢٦ - ٢٠١١

٧- جـدل حـول ترسـيم الحدود بيـن العـراق والكويت الجزيرة نت نشر في ٩ نوفمبر ٢٠١٠

٨- ترسـيم الحدود العراقية - الكويتيـة بعد أزمة الخليج الثانيـة طليـة القانـون جامعـة بغداد نشـر في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣

٩- ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

١٠-ترسـيم الحدود العراقية الكويتية في ضوء قرارات مجلس الامن الدولي مجلة التشـريع والقضاء مجلة فصلية اطلع عليه في ٣١ أغسطس ٢٠١٥.

١١- جـواد كاظـم البكري، الاثـار المترتبة على خروج العـراق مـن طائلة الفصـل السـابع ، كتابات على الرابط :-https://www.kitabat.com

١٢ - د. محمـد عبد السـلام ، امن الحـدود في المنطقة العربية ، على الرابط:-١https://sinaielyoum.wordpress.com/٢٠١٠/١٠/١١/

١٣ - صلاح النصراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص

١٤- علي حسين حميد ،العراق وازمة المكانة الاقليمية ، سلسـلة بحوث اسـتراتيجية ، العدد (٣)، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم الاستراتيجية ، ٢٠٠٨، ص ٥.

١٥- جاسـم يونـس الحريري ، العـراق ودول الجوار الخليـج (المتغيرات والمسـتقبل)، مجلة دراسـات دوليـة ، العـدد(٣٣) ، مركز الدراسـات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٨٨.

١٦ - كنـت كاتزمـان ، قيـاس الامـن والاسـتقرار في العـراق ، ترجمة مركز العـراق للابحاث ،٢٠٠٨ ، ص ٢٣.

١٧- كينت كاتزمان ، مصدر سبق ذكره،ص ٣٠

١٨- هانـي فـارس ، الاثـار السياسـية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة ، ورد في: العراق والمنطقة بعد الحرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٣.

١٩ - الديـون تثقـل كاهـل العـراق ، الجزيـرة نـت ، علـى الرابـط :-www.aljazeera.net/news/ebusiness/٢٠١٣/١٠/٣١

الديـون العراقية للكويت بين السـداد وبيـن البحث عن بدائـل ، علـى الرابـط :-alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=٢٠٦٧

٢٠- عبـد الجليل مرهون ،العراق والخليج ودمسـتقبل الديـون والتعويضـات، علـى الرابـط :-www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=٢٣٤٦٥

٢١- بان كي مـون ، ملف التعويضات والديون العراق للكويـت ينتهي عام ٢٠١٥علـى الرابط :- www. alsumaria.tv/news/٨٨٧٠٣/

٢٢- بان كي مون ، مصدر سبق ذكره .

٢٣- اشـكالية الحقـول النفطية المشـتركة بيـن العراق والكويت ، على الرابط :-www.aljazeera.net/exeres/B٣٤B-٧٥١٢١C٢٨/NR/-٤٤٧٩-AE٢٥DE٠٠١٠E٤٤E٧١

٢٤- الابار النفطية المشـتركة الانتج واشـكالية الموقع ، علـى الرابـط :-majidalbaldawi.com/?p=fdaat/١١٨٧٣٤٢

٢٥- د. عامر حسن فياض ، معوقات السياسة الخارجية العراقيـة ، فـي مؤتمر بيت الحكمة ، مصدر سـبق ذكره

٢٦-اياد الكناني ، . اهداف السياسـة الخارجية العراقية من منظور جيو سياسي ، مركز الرافدين للدراسات والبحـوث ، على الرابط ، .www.rafideencent com

٢٧- د. جاسم الحريري ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٩.

٢٨- د. عبـد الله خليفـة الشـايجي ،نظرة استشـرافية : رؤية مسـتقبلية للعلاقات الكويتيـة – العراقية،مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشـر العلمي ، جامعة الكويت ، المجلد :٣٤ العدد : ١٢٩، ٢٠٠٨، ص ٨٩

٢٩- اياد الكناني ، مصدر سبق ذكره .

٣٠- -ميثاق خير الله ، مصدر سبق ذكره .

٣١- د. عبـد الله خليفة الشـايجي ، مصدر سـبق ذكره، ص ٨٧.

٣٢- مفيـد الزيديالعلاقـات العراقية-الخليجيـة :نحـو آفـاق للتعـاون المثمـر الزيدي/ مركز الدراسـات الإسـتراتيجية والدولية/جامعـة بغـداد، مؤتمر بيت الحكمـة العلمـي ، السياسـة الخارجيـة العراقيـة ، ٢٠١٤.

٣٣- احسان العوادي ،محيط العراق يحتم إرساء علاقاته مع الجيران على أسـس متينة واضحة، البوابة نيوز ، ٢٠١٥.

٣٤- فصـل جديد مـن علاقات العراق الدبلوماسـية مع محيطه ، كانون الاول ، ٢٠١٥.

العلاقات المغربية- الامريكية
بعد احداث ايلول ٢٠٠١

أ.م.د منى حسين عبيد(*)

مقدمة

أولت السياسة الامريكية منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة في استراتيجيتها الرامية لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة،اذ سعت الولايات المتحدة الى توثيق علاقتها مع المغرب بعدها واحدة من اهم دول المغرب العربي والتي احتلت مركز الصدارة في اهتمامات الادارات الامريكية المتعاقبة وذلك لاهمية موقعها الاستراتيجي الذي تعده الولايات المتحدة الامريكية اهم من اوروبا بالنسبة اليها فهي تمثل نقطة اتصال مهمة بين عرب شمال افريقيا والمدخل البحري للقارة الافريقية من ناحيتي البحر الاحمر والقرن الافريقي،كما تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية حزاما أمنيا لمواجهة خطر الاتحاد السوفيتي والتي كانت في حالة تنافس دائم معه خلال حقبة الحرب الباردة،إذ نجحت الولايات المتحدة الامريكية في استمالة المغرب الى جانبها انذاك لتكون بالضد من الاتحاد السوفياتي.

وفي الواقع،زاد الاهتمام الامريكي بمنطقة المغرب العربي عامة والمغرب خاصة خلال عقد التسعينيات من خلال الحوار(الاطلسي المتوسطي) في العام ١٩٩٤ ومبادرة ايزنشستات للشراكة الامريكية - المغاربية في العام ١٩٩٨.

كما شكلت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ منعطفا مهما وبارزا في العلاقات المغربية – الامريكية بالنظر الى تأييد المغرب القوي لموقف الولايات المتحدة الامريكية من حربها ضد الارهاب،فضلا عن التعاون الامني والعسكري بين البلدين ،الى جانب موقفها من قضية الصحراء الغربية .

وعليه ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الولايات المتحدة الامريكية انطلقت في تعاونها مع المغرب من منطلق مصالحها في المنطقة الى جانب حاجتها الماسة للمملكة المغربية في حربها ضد الارهاب في منطقة الساحل الافريقي الشمالي والحوض الغربي للمتوسط،والذي حقق فرصا للتقارب بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

ولبيـان العلاقات التي ربطت البلدين فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين الى جانب المنهج المقارن وذلك لمقارنة سياسات الانظمة التي تعاقبت على حكم البلدين.

اولا:- المغرب في الادراك الامريكي

تأتـي مكانـة المغـرب فـي الاسـتراتيجية الامريكيـة فـي سـياق تحكمه عدة محـددات ، تتمثل فـي رغبة امريـكا في اسـتغلال الموقع الاسـتراتيجي للمغرب بصفتـه دولة تنتمي الى عدة وحـدات اقليميـة ودوليـة مهمة،فالمغرب دولة عربية ،اسلامية افريقية ومتوسطية ،وكل واحد من هذه الابعـاد يقود المصالح الامريكية فـي المنطقـة واسـتراتيجيتها لتحقيـق هـذه الاهداف،فالمغرب في اطاره الاقليمي يكتسـب أهميـة كبرى بسـبب علاقته بالامـن في البحر المتوسط والأهمية الاسـتراتيجية كممر بحري ضروري لأقتصاد الدول الغربية[١] .

يشـكل موقع المغـرب الجغرافـي العامل الاسـاس لجعل هذا البلد نقطـة تماس واحتكاك ،فالمغـرب يقـع فـي اقصـى الشـمال الغربي لافريقيا وهو قريب من اوروبا التي لايبعد عنها الا بضـع كيلومترات،فالمغـرب جغرافيـا يُعد مفتوحاً علـى عدة عوالم بحيـث ينتمي بالتتابع الى العالم العربي والافريقي والاطلسي والعالم المتوسـطي والاوروبـي فضلا عـن العالمين الاسلامي والمغاربي[٢].

ففي الدراسات الاستراتيجية الامريكية،وفيما يخـص المغرب يمكننا التمييـز بين نوعين من الاعتبـارات الاولـى تتعلق بامتيـازات الموقع الجغرافـي للمغـرب ،والثانيـة خاصـة بمكانة المغـرب منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة فـي الاسـتراتيجية الامنية الامريكية على المستوى العالمي،في هذا الاتجاه يعد المغرب حلقة وصل لمنطقة استراتيجية تمتد من السواحل الاطلسية حتـى جبال ايران نظـرا لما تشـكله من أهمية قصوى بالنسـبة للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج لتسهيل اي تدخل سريع في المنطقة.

اذ ان الاهتمام الامريكي بالمغرب هو اهتمام اسـتراتيجي عسـكري بالمقـام الاول،فالموقع الاسـتراتيجي للمغرب شـكل اهمية كبرى مع اندلاع الحرب العالمية الثانية،إذ استخدم الحلفاء ارض المغرب كنقطة انطلاق باعتباره يشـكل حزاما أمنيا لأمريكا[٣].

اذن،فدخـول الولايـات المتحـدة الامريكية الـى المغـرب حصـل تحـت غطـاء الحـرب العالميـة الثانية.وتطور في الاعـوام التي تلت الحـرب مـن خـلال ارتباط فرنسـا بمشـروع مارشال الاقتصادي لأعادة بناء اوروبا وبحلف الناتو،وبهذا اسـتطاعت الاحتكارات الامريكية النفاذ الى المغرب من خلال فرنسا.

فقـد حصلت الولايـات المتحـدة الامريكية على [٤] قواعد جوية بمقتضى اتفاق مع فرنسـا فـي اطار حلف الناتو في العام ١٩٥١ وقد ادى تمركـز القوات الامريكية في هـذه القواعد في المغـرب وزيادة نفقاتها حينـذاك الى اعتراض بعض النواب في الكونغـرس الامريكي،الامر الـذي بررته امريكا بان تلـك البلاد (المغرب) تحتـل موقعـا اسـترتيجيا ،ربمـا يكـون الاهم مـن اوروبـا بالنسـبة الـى الولايـات المتحدة الامريكية،لانـه يقـع فـي مواجهـة السـواحل الشـرقية لغرب الاطلسـي،وهو فضلا عن ذلك

اقل من اوروبا تعرضا لاي غزو مفاجيء كان من المحتمل ان يقوم به الاتحاد السوفياتي (آنذاك) قبل تفككه[٤].

لاتكمن أهمية المغرب فقط في الجانب الاستراتيجي والعسكري وانما أيضا في الجانب السياسي على اعتبار ان التوجه السياسي للمغرب اتجاه القضايا الجهوية والدولية غالبا ما تقاطعت مع خيارات السياسة الخارجية الامريكية.فالاسس التي تبنى عليها السياسة الخارجية للمغرب التي تتسم بالمرونة والاعتدال والوسطية والتريث في اتخاذ المواقف والقرارات وانفتاحها على المنظمات الاقليمية والدولية جعلت من المغرب محط اهتمام الولايات المتحدة الامريكية ،إذ نظرت اليه دائما على انه الشريك ذا التوجه المعتدل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،اذ غالبا ما كان يستشار في المبادرات والمقاربات التي يقدمها الجانب العربي من جهة والاسرائيلي والامريكي من جهة[٥].

هذا ولاننسى الجانب الاقتصادي اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى المغرب بوصفه سوقا من الاسواق الممكنة ،لهذا نرى ان الاستثمارات الامريكية بدأت تتوسع وتنافس الاستثمارات الاوروبية(الفرنسية،الاسبانية،الالمانية)[٦].

ومن هنا يتضح لماذا تفضل الولايات المتحدة الامريكية المغرب،فقد جعلت سياسة المغرب المعتدلة الولايات المتحدة الامريكية تقترب منه ليس من زاوية المصالح الاستراتيجية فحسب ولكن بقيمته السياسية ودوره في الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة.

ليس هذا فحسب ،فقد تكون المغرب نقطة اتصال بين عرب شمال افريقيا والمدخل البحري للقارة الافريقية من ناحيتي البحر الاحمر والقرن الافريقي[٧].

ثانيا:- العلاقات المغربية –الامريكية:

اطار تاريخي

يعد البعد التاريخي من الابعاد المهمة في العلاقات الامريكية - المغربية فقد كانت المغرب اول بلد يعترف باستقلال الولايات المتحدة الامريكية في العام ١٧٧٧ ،قبل فرنسا نفسها التي لعبت دوراً مهماً في دعم الثورات داخل المستعمرات البريطانية[٨].

وفي سنة ١٧٨٦ وقع المغرب مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية للصداقة والتجارة والملاحة لمدة خمسين عاما،والتي تم الاتفاق فيها الى ان التجارة بين البلدين تكون على قدم المساواة مع اسبانيا أو مع الدولة التي تكون اكثر امتيازا. وقد جدد هذا الاتفاق عام ١٨٣٦ والذي نص على ان الرعايا الامريكان يمكنهم الاستيطان بكل حرية في المغرب ،ولا يكونوا مسؤولين الا امام المحاكم القنصلية الامريكية الموجودة هناك[٩].

ورغم ان العلاقات المغربية - الامريكية في فترة ما عرفت ركودا ولاسيما بعد توقيع المغرب لمعاهدة الحماية ،عادت العلاقات من جديد لتطفوا على سطح الاحداث عام ١٩٣٩،إذ تم في اواخر سنة ١٩٤٢ انزال القوات الامريكية بالمغرب وبادر الرئيس الامريكي روزفلت(Roosevelt) مع كل من الوزير البريطاني (تشرشل Churchill)

والجنرال(ديغول degaulle) الى عقد اجتماع مع السلطان محمد الخامس ،وذلك في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣ واكد الرئيس الامريكي للملك المغربي خلال ذلك الاجتماع «ان النظام الاستعماري قد عفا عليه الزمن وان الولايات المتحدة الامريكية لاتكتفي يوم تضع الحرب اوزارها بدعم استقلال المغرب فحسب ،بل ستخصه بمعونات اقتصادية مناسبة»[١٠].

وهذا يعني ان الولايات المتحدة الامريكية أدركت الاهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة المغرب،وما يمكن ان يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز فائقة في المواجهة مع دول المحور فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الابيض المتوسط،ويوجد على بعد ١٤ كيلومترا من اوروبا(ساحة الحرب). ويمكن ان يعوض عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الاسباني (الذي كان بقوة احكام الواقع فيرصيد دول المحور نظرا لتحالف الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية)،وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الايطالي الذي كان مشاركا في الحرب الى جانب المانيا.واذا اضيف الى ذلك ان فرنسا كانت محتلة انذاك من قبل القوات الالمانية،وان الانزال العسكري فيها في حكم المغامرة،وان المعبر البري الوحيد للهجوم على المانيا كان سوفيتياو(شيوعيا)،تبين الى اي حد شكل المغرب العربي عامة والمغرب خاصة ذلك الموقع الاستراتيجي المميز الذي لاتستطيع الولايات المتحدة الامريكية الاستغناء عنه في الحرب،لانه نقطة انطلاقها الوحيدة في بداية الاربعينيات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في اوروبا[١١]

تطورت العلاقات الى حد ان ارسلت المغرب في العام ١٩٤٤ وثيقة المطالبة بالاستقلال للولايات المتحدة الامريكية بقصد حشد تأييدها فنصحت الولايات المتحدة الامريكية فرنسا بعد تصاعد العنف في المغرب عام ١٩٥٥ ضد الاستعمار الفرنسي بان الحل يجب ان يكون دبلوماسيا عن طريق الحوار وان السلطان (محمد الخامس) سيكون مفتاحا لهذا الحل وانه الوحيد القادر على تهدئة الوضع،وازاء ذلك الموقف بدأت الحكومة الفرنسية مفاوضات سرية مع السلطان محمد الخامس افضت الى استقلال المملكة المغربية في العام ١٩٥٦[١٢].

وبعد حصول المغرب على الاستقلال قدم السيد(كانون كافين ديشن) اوراق اعتماده للسلطان محمد الخامس في ٦تشرين الاول ١٩٥٦كأول سفير للمغرب [١٣].

وبسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والمغرب عام ١٩٥٦ وكذلك تعليق المساعدة الاقتصادية التي وعدت بها اتفاقية الاستقلال،لجأت الحكومة المغربية الى الولايات المتحدة الامريكية من أجل تحقيق اتفاق اقتصادي يسمح للمغرب بمقاومة الضغط الاقتصادي الفرنسي[١٤].

وفي نيسان عام ١٩٥٧بدأت المساعدات الامريكية للمغرب ،باتفاق ثنائي وقعته الحكومتان الامريكية والمغربية ،وقد بلغت المساعدات المالية للمغرب في العام ١٩٥٨ (٤٠ مليون دولار)[١٥].

وفي العام ١٩٦١ ،تولى الملك الحسن الثاني العرش المغربي خلفا لوالده ،فاتبع خطوات والده في مجال السياسة الداخلية والخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي ، ادى ذلك

الـى تعميق التواجد الامريكـي في المغرب في المجـال الاقتصـادي والعسـكري والامني ،اذ تصاعد اعتمـاد المغرب على الولايات المتحدة الامريكية فـي تمويل مشـاريعها البنيوية وفي تسـليح جيشـها وتدريبـة ولاسـيما اثناء حرب الصحراء[١٦]

ان المحـور الاسـاس للعلاقـات المغربيـة - الامريكيـة هـي علاقـة النظام السياسـي في المغـرب بالنظام السياسـي القائم فـي امريكا آنذاك ،وهي علاقة حافظت على اسـتمراريتها طيلة القرون الماضية على الرغم من الظروف الدوليـة والاقليميـة التـي تعرضـت لهـا كلتا الدولتيـن اذ انه وخلال الحرب الباردة اختارت الولايـات المتحـدة الامريكيـة ان تحتـل موقع المراقـب لتحولات المشـهد السياسـي بمنطقة المغـرب العربي بشـكل عام والمغرب بشـكل خاص ،في ظل وجود نظامين سياسيين موالين للمعسـكر الاشـتراكي فـي كل مـن الجزائـر وليبيا وما يعنيـه ذلك من احتمال تهديد مصالح المعسـكر الغربـي هناك،وايضا تركـز النفوذ الفرنسـي بالمنطقة،على خلفية العلاقة البنيوية التي تربطها بهذه الدول نتيجة حالة الاسـتعمار ،الذي شـكل عائقا امـام التحـركات الامريكية بها[١٧].

وفـي الواقـع،ان سـبب اهتمـام الولايـات المتحـدة الامريكيـة بالمغـرب هو سـعيها الى ربط دول المغـرب العربي ومن بينها المغرب بمشـروع (الشرق الاوسـط الكبير)في محاولة لتطويق الدور الاوروبي في المنطقة ولاسـيما الـدور الفرنسـي[١٨].كما انهـا تسـعى لتحويل المغرب من منطقة للنفوذ الاوروبي الى منطقة للنفوذ الامريكي[١٩].

وقـد خلـف مجـيء الرئيـس الامريكـي الاسـبق (رونالد ريغـان Ronald Reagan) عـام ١٩٨١ ارتياحـاً مغربيـاً لان حربـه ضد الشـيوعيه تخدم مصالحه وتتناسـب مع الطرح المغربـي[٢٠] ممـا دفـع الولايـات المتحـدة الامريكيـة لتوثيق علاقتها بالمغرب عن طريق توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي خلال عامي ١٩٨١-١٩٨٢ [٢١]الهدف منه صد كل اختراق سوفياتي في المناطق الحيوية للولايات المتحدة الامريكية .وكذلك حماية الانظمة المتحالفة معها من اخطار التخريب الداخلي والخارجي[٢٢].

ومنذ بداية التسـعينيات ومـع نهاية الحرب الباردة،اصبحـت للولايات المتحـدة الامريكية مكانتهـا فـي العلاقـات الدولية،وهـو ما جعل تعزيز العلاقات معها-من المنظور البرغماتي- امـرا حيويـا على مختلـف الواجهات بالنسـبة لدولـة في طور النمو كالمغـرب فخلال اندلاع ازمـة الخليـج الثانيـة نتيجـة لدخـول العراق الكويت ،انضم المغرب الى التحالف الامريكي في مواجهة العراق،حيث ارسل حوالي ١٣٠٠ عسكري الى السعودية في مهمة دفاعية في هذا السياق ،وفي اعقاب ذلك تعززت العلاقات بين البلدين بمبادرة من الولايات المتحدة الامريكية القاضية باعادة جدولة الديون لفائدة المغرب[٢٣].

ومن الجدير بالذكـر فقد كان النظام الملكي فـي المغـرب يمـارس دورا فـي الترتيبـات السياسـية والامنيـة الامريكيـة و(السياسـية) فـي المنطقة،عبر دعمها أو المشـاركة فيها فقد كان العاهل المغربي من الرؤوسـاء الذين أيدوا عقد مؤتمر مدريد للسـلام عام١٩٩١،كما تبنى عقـد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في العام ١٩٩٤[٢٤].

وفـي الواقـع ،زاد الاهتمام الامريكـي بمنطقة المغـرب العربـي عامة والمغـرب خاصة من خلال الحـوار (الاطلسـي المتوسـطي)(*)في العام ١٩٤٤ ، ومبادرت ايزنشسـتات للشراكة الامريكيـة المغاربيـة عـام ١٩٩٨،وتأكد هذا عندما اعاد الامريكيون رسـم منظورهم الجيو-اسـتراتيجي ازاء منطقة المغرب العربي،وذلك في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الامريكي بيـل كلنتون عـام ٢٠٠٠ للكونغرس الامريكي حول استراتيجية الامن القومي الامريكي للقرن الواحد والعشـرين،إذ اكد ان:(الولايات المتحدة الامريكيـة لهـا مصلحة في اسـتقرار ورفاهية منطقـة شـمال افريقيـا فـي ظـل التحـولات الكبرى)[٢٥].

ثالثا:- العلاقـات الامريكية - المغربية بعد عام ٢٠٠١

١-التعاون الأمني في مجال مكافحة الارهاب

شـكلت احـداث ١١ ايلـول ٢٠٠١ منعطفاً بـارزاً فـي العلاقـات المغربيـة - الامريكيـة بالنظـر الـى تأييـد المغـرب القـوي لموقـف الولايـات المتحـدة الامريكية مـن حربها ضد الارهاب[٢٦]. فقـد كان المغـرب مـن الـدول الاوائـل التي اعلنت ادانتهـا للاحداث ،اذ وجه الملك محمد السـادس برقية مواسـاة وتعاطف الـى الرئيس الامريكي تضمنـت التنديد بالعمل الارهابي المضاد لكل المبادئ والقيم الانسـانية فالادانـة الصريحـة والمباشـرة لذلـك العمـل الارهابـي اعتبـرت قـرارات سياسـية صائبة وشـجاعة مـن طرف القيـادة المغربية حسـب تصريحات الدبلوماسية الامريكية التي اعربت علانيـة عن تثمينها للموقـف المغربي[٢٧].حتى وصـف الرئيس الامريكي جـورج بوش الابن المغرب بـ(الحليف الاسـتراتيجي) خارج حلف الناتو[٢٨].

وفـي الواقع،فـان العلاقـات التـي تجمـع المغـرب بامريكا تعد من اقـوى العلاقات على الصعيد العالمي في منطقة شمال افريقيا[٢٩].

ويتضـح ذلـك من خـلال التعـاون الأمني والتنسـيق بين الطرفين والذي يحظى بالاولوية علـى باقـي اشـكال التعـاون الاخـرى (حيث اعلنـت السـلطات المغربيـة عن اكتشـاف ما يسـمى بالخلية النائمة لتنظيـم القاعدة بالمغرب وعـن اجهـاض مخططاتهـا لضـرب السـفن العابـرة لمضيق جبل طـارق)، والذي يعد أحد المؤشـرات المهمة على جدية التنسـيق الأمني المغربـي الامريكـي وحـرص المغـرب على الاطـلاع بدور المتعاون مـع الولايات المتحدة الامريكية في مجال مكافحة الارهاب.وبمبادرة من المغـرب عقد المنتدى الاورمتوسـطي في دورته الاولى بالمغرب مابين ٢٥و٢٦ تشـرين الاول ٢٠٠١ وكان محور الدورة(تفجيرات ١١ ايلول) استمر الدعم المغربي لمحاربة الارهاب بانخراط المغرب في ٢٤ اتفاقية ومعاهدة دولية لها علاقة مباشـرة أو غير مباشـرة بالارهاب ابتداءا من عام ٢٠٠١[٣٠]

هـذا الموقف الداعم عد كأحد الدواعي التي حملت الولايات المتحدة الامريكية على اطلاق المفاوضات بشأن اقامة منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠٠٣ ليس بهدف خلق اسـواق جديدة فحسب ،بـل لاعتقـاد الولايات المتحـدة الامريكية بان المنطقة العربية تعد تربة خصبة لانتاج شرائح واسعة من الغاضبين عليها والمستعدين حسب – زعمها- لتكرار مثل تلك الحوادث،وان التجارة الحرة تظـل أحد الآليات المهمـة لتكريس نوع

مـن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الكفيلتين بتقليـص البؤس والفقـر اللذين يعـدان –برأي امريكا-السـبب الرئيس في انتـاج الانتحاريين والارهابيين[٣١].

كثفـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة من زياراتهـا واتصالاتهـا بالمسـؤولين المغاربـة لنسـج علاقات تعاون قوية بين الجانبين سـواء علـى المسـتوى الاقتصـادي أو السياسـي أو الأمني والعسـكري:وقد برز التنسيق المغربي الامريكي بعد تفجيـرات الدار البيضاء في ١٦ ايار ٢٠٠٣[٣٢] فقد سارعت السلطات المغربية بالمصادقة علـى قانـون الارهاب،ولم يقتصر الامر على التعاون الأمني فيما يخص الارهاب فقط بل أمتد التعاون كذلك الى التصور المشترك بخصوص السياسـات الامنية المتوسـطية هذا وتدخل السياسـة الامنية المتوسـطية في اطار برنامج الشـراكة من أجل السلام وذلك من أجل المسـاهمة في الأمن والاسـتقرار في الحوض المتوسـط وانجاز فهم متبادل لسياسات مختلف الاطراف[٣٣].

وفـي غضـون ذلك،شـدد المغـرب علـى ضـرورة اعتمـاد مفهوم الأمن الشـمولي الذي يأخـذ فـي الاعتبـار المتطلبـات البشـرية الى جانب الهاجس الأمني .وشكلت زيارة رامسفيلد وزيـر الدفـاع الامريكي للمغـرب مابين ١٢-١٣ شـباط ٢٠٠٦،التـي التقى فيها مـع العديد مـن المسـؤولين الأمنيين والعسـكريين،أحدى ابرز المحطـات في تاريخ العلاقـات المغربية - الامريكية خلال القرن الواحد والعشـرون[٣٤] وهي الزيارة التي حدد رامسفيلد أهدافها الامنية والعسـكرية من خلال أحـدى تصريحاته التي قـال فيها:(ان القاعـدة ومن يعمل فـي دائرتها سـتعمل على محاولة التحكم في مناطق خارج دائـرة القانون،رغبة منها في خلق قواعد جديدة للعمليات)....واضـاف(ان الولايـات المتحـدة الامريكيـة مـع شـركائها وحلفائها،سـتعمل بـكل عزم من أجـل الحيلولة دون انتشـار هذا النـوع مـن المناطـق المهـددة للأمن)،معربـا عـن انشـغالة بقـدرة الجماعات علـى التحرك فـي منطقة الصحراء.وعـدت تلك الزيارة ،من جانب الولايـات المتحدة الامريكية،بمثابة ثمرة للنهوض بالتعاون الدولي في محاربة ما يسمى بالارهاب القادم من منطقة الساحل[٣٥].

ومـن هنا يمكـن تحديـد أهـداف الولايات المتحدة الامريكية فـي المنطقة المغاربية وهي كالآتي[٣٦]:-

١-أهداف اقتصادية

لدى في منطقة المغرب العربي سوقاً يُقدر بـ ١٠٠ مليون مستهلك ، كما انها تشكل مناخا جد مشـجع للاسـتثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الاوليـة الاخرى.ويندرج هـذا الاهتمام ضمن الاسـتراتيجية الامريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط،والتي تمتد من المغرب الى بحر قزوين مروراً بمنطقة الخليج.

٢-أهداف استراتيجية

ربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الاوسـط،وذلك بالاعتمـاد علـى توجـه دعـم الدول المغاربية لتعزيز السياسـة الامريكية في الشرق الاوسط،وهذا ما تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الاوسط الكبير،المطروح سنة ٢٠٠٤،والذي يمتد مـن موريتانيا وصولا الى باكستان ويرتكز على التحول نحو الديمقراطية ،والانفتـاح الاقتصـادي وتشـجيع القطـاع

الخاص،وهو المشـروع الذي ردت عليه فرنسا بمشـروع مماثل،تمثـل فـي الاتحـاد من أجل المتوسط سنة ٢٠٠٧.

وفـي الواقع،ان هذا التموقـع الامريكي في منطقـة المغـرب العربي،يوضح بشـكل جلي نهايـة تقاسـم الادوار بيـن الحلفـاء التقليديين (فرنسـا-الولايات المتحدة الامريكية)،وبالتالي اعـلان بدايـة تنافـس طويل على هـذا الرهان بمعنـى انحسـار هامـش التواق الاسـتراتيجي الامريكي-الفرنسـي في منح فرنسا دورا نيابيا فـي منطقـة المغـرب العربي،حيـث أصبحت الولايـات المتحدة الامريكيـة اكثر ميولا لتولي تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات امريكية. فبينمـا تمثـل منطقـة المغرب العربي بالنسـبة لامريـكا وسـيلة لتحقيـق أهدافها في الشـرق الاوسـط والساحل الافريقي،نظرا لانها تصنف اقل (غنا) من منطقة الشـرق الاوسط ،وبالتالي فهي تمثل نقطة في الاستراتيجية الامريكية،على عكـس ذلك يمثـل المغرب العربـي منطقة جد حيوية بالنسبة لفرنسا[٣٧].

٢-التعاون في المجال الاقتصادي

شـكل العقـد الأخير مـن القرن العشـرين بالنسـبة للمغرب مرحلة مهمة مـن أجل تقوية علاقاتـه الاقتصاديـة. مـع أمريـكا، فقد عمل الطرفـان علـى تفعيـل هـذه العلاقـات بإبرام مجموعـة من الاتفاقيات الثنائية وإنشـاء خلايا مؤسسـاتية لتشـجيع المسـتثمرين الأمريكيين لاسـتثمار أموالهم في المغرب، فضلا عن دعم المغرب من أجل الاسـتفادة من الطرق الحديثة للمعامـلات التجاريـة، لذلـك تم توقيـع العديد مـن الاتفاقيات التي تهم الاسـتثمار، كان أهمها قانـون إطار حول التجارة والاسـتثمار في ١٦ اذار ١٩٩٥، وذلك خلال زيارة الملك المغربي السابق الحسن الثاني لأمريكا سنة ١٩٩٥.

فقد شكل ذلك الاتفاق قاعدة قانونية من أجل تنمية المبـادلات الثنائية للبضائـع والخدمات، والرفـع من مسـتوى الاسـتثمارات الأمريكية بالمغـرب. كمـا حـدد الاتفاق مقاييـس خاصة من أجل تسـهيل وتشـجيع المبـادلات، وكذلك الظروف المسـاعدة على تنويـع المبادلات بين البلديـن. كما دفعـت بالعلاقـات التجارية نحو التقـدم وذلـك بفضـل الآليـة المحدثـة من لدن البلديـن، المجلـس المغربي-الأمريكي للتجارة والاستثمار، المنشئ بهدف تشجيع الاستثمارات الأمريكيـة بالمغـرب والمبـادلات التجاريـة بيـن البلديـن، حيث عمل على تقديم المسـاعدة للشـركات الأمريكيـة الراغبـة في الاسـتثمار بالمغرب، أو للشـركات المغربيـة الراغبة في التصدير لأمريكا[٣٨].

وقد ساهم التوجه الاقتصادي للمغرب بوضع إستراتيجية اقتصادية قائمة على تنويع الشركاء الاقتصادييـن وتنويع المبـادلات التجارية، في بناء عهـد جديد للعلاقات الاقتصادية المغربية-الأمريكيـة توجـت بإعـلان الولايـات المتحدة الأمريكية عن مشـروع ايزنستات سنة١٩٩٨. حيث اقترح السـيد ايزنستات نائب كاتب الدولة للخارجيـة للشـؤون الاقتصاديـة والتجاريـة، مشروع شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيـن بعـض الـدول المغاربيـة ومـن بينهـا المغـرب، تقوم على أربعة محـاور: الأول هو محاولة إقامة حوار معزز على مستويات أعلى. والثاني هو التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصاديـة واحدة، والمغرب نفسـه يريد مزيدا من الاندماج الاقتصادي فـي المنطقة. والثالث

هو تحويل القطـاع الخاص إلى لاعب مركزي في الاستثمار. والرابع هو تشجيع الإصلاحات الهيكلية الداخلية.

لكـن أمـام التعثر الـذي عرفتـه المبادرة، فـإن العلاقـات المغربية-الأمريكيـة عرفـت نقلـة نوعية ففـي ٢٣ نيسـان ٢٠٠٢،واثناء زيـارة الملك محمد السـادس للولايات المتحدة الأمريكيـة تـم الإعلان عـن مشـروع لإقامة منطقـة للتبادل الحـر بيـن المغرب والولايات المتحدة،وقد أخـذت هـذه الفكـرة صداهـا في اجتمـاع الـدورة الثالثـة للمجلـس الأمريكـي – المغربي للتجارة والاسـتثمارات الذي انعقد بالدار البيضاء في ١٠- ١١ نيسان٢٠٠٢[٣٩]

رابعا:- اثر المتغير الاوربي في العلاقات المغربية- الامريكية

تتميز منطقة المغرب العربي بأهمية خاصة لدى اوروبـا فهي تقع ضمن دائـرة اهتماماتها ومصالحهـا بعدها سـوقا طبيعيا لمـواد الخام. وترتبـط معهـا بعلاقـات تجاريـة فضـلا عن العلاقـات الثقافية والامنيـة الناجمة عن الموقع الجغرافي[٤٠].

ان الاختراق الامريكي المتزايد للمنطقة دفع اوروبا الى ان تنظر بحذر وتوجس الى التقارب الامريكي –المغاربي الذي أخذ صيغا براغماتية غير مسـبوقة تمثلت في التفكير في اقامة قواعد عسكرية في كل من المغرب وتونس والجزائر تكون اداتها للتدخل السـريع في القارة السوداء فـي اطـار الاسـتراتيجية الامريكيـة الخاصة بالحـرب الاسـتباقية ومحاربـة الارهـاب[٤١]. وفي الوقت نفسـه،انتبه الاوروبيون الى بعض التسـهيلات التي يتضمنها مشـروع الشـراكة الامريكية المعروف باسـم ستيورات ايزنستات والذي لايعد الاصلاح السياسـي والديمقراطي شـرطا من شـروط الشـراكة.عكس الشـراكة مـع اوروبـا التـي تتمسـك بضـرورة احداث اصلاحات ديمقراطيـة ولذلك ارتفعت اصوات داخـل الاتحاد الاوروبي تنادي بتقديم اغراءات للـدول المغاربية والتخفيف من قيود الشـراكة معهـا واعطاء الاولويـة للعوامـل الاقتصادية والثقافيـة قبل ان تصبح منطقة المغرب العربي مستعمرة امريكية[٤٢].

وفـي الواقـع ،كان مشـروع الشـراكة الامريكية في منطلقاته الاولية يهدف الى[٤٣]:-

١- تحويـل دول المغـرب العربـي المرتبطة باتفاقيـات الشـراكة مـع الاتحـاد الاوروبـي الـى منطقـة اقتصادية واحـدة تحـت الرعاية الامريكية،مـن أجـل اقامـة منطقـة التبـادل الحر،عبـر القطاع الخـاص والغـاء الحواجز الكمركية على البضائع المغاربية المتجهة نحو الاسواق الامريكية.

٢- فتـح الاسـواق والصناعـات الانتاجيـة والاسـتخراجية المغاربيـة امام الاسـتثمارات الامريكية.

ويبـدو ان واشـنطن عندما اطلقت مشـروعها مـن خـلال نشـاط دبلوماسـي مكثـف ووعود بالمسـاعدات والاسـتثمارات،أملت ان تتحقـق بعض الخطوات قبل افول القرن العشـرين .الا ان الظـروف الاقليمية التي تحيـط بدول اتحاد المغـرب العربي،وحـال التباعد بيـن الجزائر والمغرب،قـد فرضت بعض القيود على حركة الدبلوماسية الامريكية[٤٤].

وتعد فرنسـا اول مـن ادرك مخاطر الاختراق

الامريكي لمنطقة نفوذها المغاربية،دفعها لان تجهز ردودا سياسية واقتصادية تشل قدرته على التمدد،أو تسعى الى ممانعته،ولعل من أهم تلك الردود على الاختراق الامريكي هي[٤٥]:-

١-تطوير الوشائج الاقتصادية بالمغرب الى المستوى الذي اثمر اتفاقات (شراكة) بينه وبين دول (الاتحاد الاوربي) وفي هذا الاطار لجأ الاتحاد الاوروبي الى انشاء ما يسمى (٥+٥) (*) للحد من تأثير النفوذ الامريكي.

٢-السعي الى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة الامريكية والمغرب عن طريق محاولة اخراج المنظومة المغاربية بأكملها من نظام الشرق الاوسط الامريكي وأدماجها في الشبكة الاوروبية عن طريق الشراكة الاورومتوسطية.

ان الهدف المعلن من الشراكة الاوروبية المتوسطية جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار،وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كما يهدف الى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ،وبشكل مستديم ومتوازن،ومكافحة الفقر وايجاد فرص افضل للتفاهم بين الثقافات بعدها عناصر رئيسة للمشاركة[٤٦].

اما الاهداف الفعلية من وراء تلك الشراكة هي توسيع منطقة نفوذ المجموعة الاوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط والشرق الاوسط،والوقوف امام انفراد الولايات المتحدة الامريكية بمقدرات الشرق الاوسط،تقوية اقتصاد المجموعة بضمان سوق ضخم لمنتجاتها الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط ومنها المغرب والحد من اثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،وذلك بتخليص تلك الدول من اسباب القلاقل وبؤر التوتر والنزاعات التي تنعكس عليها[٤٧].

وفي الحقيقة،ان المغرب لايملك استراتيجية سياسية دفاعية ضد هذا الاختراق الامريكي والاوروبي المتزايد للمنطقة،على الرغم مما فيه من اثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها،وعلى الرغم من انه يدفع من وتيرة التنافس الاوروبي-الامريكي على اراضيها. بل حتى ان النظام السياسي يراهن على ذلك التنافس ،ويرى فيه سبيله الى استثمار انجح لذلك التناقض قصد تحقيق مصالحه،والمتأمل في سياسات دول المنطقة ككل وليس المغرب وحده انها غالبا ما تكتفي بالتلويح بعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية لاستدراج فرنسا الى تصويب علاقاتها السياسية والاقتصادية بها[٤٨].

ويبقى ان نذكر ان الاغراءات التي تقدمها اوروبا وامريكا للدول المغاربية قد سال لها لعاب الكثيرين ويتحدث البعض عن ضرورة المفاضلة واختيار الانسب فيما يحذر الاخرون من السم المدسوس في العسل من جانب الطرفين معا وخصوصا من الطرف الامريكي[٤٩].

خامسا:-أمريكا وقضية الصحراء الغربية

اكتسبت الصحراء الغربية أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الامريكية وذلك لتمكنها من السيطرة ليس فقط على المحيط الاطلسي ،بل والبحر المتوسط وشمالي غرب القارة الافريقية،فضلا عن الاهمية الاقتصادية التي تتمتع بها تلك المنطقة[٥٠].

لقد أتخذت الولايات المتحدة الامريكية منذ سنة ١٩٧٧ موقفاً حيادياً في النزاع بالصحراء الغربية،رغم انها هي التي سهلت ودعمت توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية(*)سنة ١٩٧٥ ،في محاولة منها لتفادي اندلاع الحرب بين حليفيتيها الرئيسين(المغرب،الجزائر)بالمنطقة[٥١].

وقد قامت ادارة (جيمي كارتر Jimmy Carter) بتطبيق سياسة موازنات للتوفيق بين مصالحها المتناقضة في المنطقة،وذلك للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الجزائر والمغرب دون انحياز لاي منهما في قضية النزاع بالصحراء الغربية،فقد رفضت ادارة كارتر تزويد المغرب بالسلاح اللازم لمحاربة جبهة البوليساريو مما ولد ذلك استياء كبيراً لدى الاوساط السياسية المغربية.وكان اول المستائين الملك الحسن الثاني الذي ذكر واشنطن ان ثمن الحفاظ على علاقات الصداقة مع المغرب يتجلى في الدعم العسكري[٥٢].

ولكن في عهد الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان تغيرت السياسة الامريكية تجاه المغرب فقد استجابت ادارة ريغان لمطالب المغرب وزودته بمعدات عسكرية كافية لضمان دفاع المغرب عن نفسه ضد هجمات البوليساريو،وبالرغم من ذلك فقد كانت ادارة ريغان غير مقتنعة بالحل العسكري للنزاع في الصحراء وكانت ترى ضرورة التوصل الى حل سياسي لذلك النزاع[٥٣].

فضلا عن تأييدها لمسألة اجراء استفتاء لتقرير المصير وكان قبول الملك المغربي (الحسن الثاني) بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في العام ١٩٩١ تحت رعاية الامم المتحدة قد قوبلت بترحاب من قبل امريكا[٥٤].وفي ظل تقلب المواقف وتناقض الطروحات بين اطراف النزاع لم يتم اجراء ذلك الاستفتاء[٥٥].

ومع نهاية عقد التسعينيات حدث تحول في الموقف الامريكي تجاه مشكلة الصحراء الغربية فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية تعيين الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) وزير خارجيتها أنذاك (جيمس بيكر James Packer) كوسيط بين الاطراف المتنازعة لتسريع عملية الاستفتاء في الصحراء[٥٦]. فقد قام بخطوات كبيرة للتقدم بمخطط لتسوية النزاع،وذلك من خلال اجراء مباحثات مباشرة مع الطرفين-المغرب وجبهة البوليساريو- تحت اشراف الامم المتحدة الا انه ونتيجة العقبات الكبيرة التي اصطدمت بها المساعي اعلن كوفي عنان في تقريره في كانون الاول ١٩٩٩ عدم امكانية تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية،وانه حتى اذا نظم استفتاء فليس هناك اي آلية لضمان احترام نتائجه[٥٧].

وفي العام ٢٠٠٣ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٤٩٥ حلا وسطا بين مخطط الاستفتاء ومشروع الحكم الذاتي،إذ منح الصحراويين حكما ذاتيا انتقاليا لمدة اربع سنوات يتم بعدها الاستفتاء،على ان ينتخب السكان الحكومة والبرلمان في العام الاول.الا ان ذلك المشروع تعثر هو الاخر ،ولم يكتب له النجاح امام الصعاب التي تنشأ في كل مرة،لتفشل المساعي والجهود التي تبذل لحل القضية الصحراوية[٥٨].

وفي المفاوضات التي جرت عام ٢٠٠٧ فقد صرح العاهل المغربي محمد السادس بان المغرب على استعداد دائم للتفاوض على

الحكم الذاتي فقط،الحكم الذاتي المتوافق حوله لن يكون الا في اطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة ،الامر الذي رفضته جبهة البوليساريو فقد عبر محمد حداد أحد المفاوضين الصحراويين بان البوليساريو لن تقدم اي تنازل بشأن مبدأ تقرير المصير[٥٩].

وبخصوص موقف الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت راغبة في تسوية النزاع حول الصحراء الغربية حتى يتسنى لبلدان شمال افريقيا التركيز على محاربة الارهاب[٦٠]،لذا كانت من الدول التي رحبت بالمبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء معتبرة انها تتسم «بالجدية»والمصداقية[٦١].

وفي الواقع،جرت العديد من المفاوضات خلال عامي ٢٠١٢و٢٠١٣ من قبل الامين العام للامم المتحدة (بان كي مون) من أجل التوصل الى حل سياسي عادل ودائم ومقبول بين الطرفين الا ان تلك المفاوضات كانت تنتهي بالفشل[٦٢].

وفي الواقع ،لقد وجدت الاطراف الغربية تبريرات لتدخلها في تلك القضية مرة تحت ذريعة حفظ السلام في المنطقة ومرة بشكل دعم سياسي وعسكري لأحد الاطراف.ويشكل التعاطي مع موضوع الصحراء أحدى الوسائل التي تهدف لاطالة عمر هذه المصالح في شمال افريقيا خاصة وعموم القارة بشكل عام[٦٣].

سادسا:-تطور العلاقات المغربية - الامريكية في عهد الملك محمد السادس

شهدت العلاقات المغربية الأمريكية توتر ملحوظا ، على اثر تقديم وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً الى الكونغرس الأمريكي تميز بنبرته الحادة ضد المغرب، إذ اتهمته بارتكاب خروقات حقوق الإنسان ضد الصحراويين فيما يخص حرية التجمع وحرية الممارسة السياسية. وعالج الكونغرس التقرير بالشكل الذي، اثر على طبيعة العلاقات الامريكية - المغربية ولاسيما في مجال المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية ألامريكية للمغرب.

ومما زاد من صعوبة الموقف المغربي في الكونغرس الأمريكي، تأسيس نواب من الحزب الجمهوري والديمقراطي لجنة لدعم جبهة البوليساريو والدفاع عن تقرير المصير، لذلك أصبحت اللجنة نشيطة للغاية في معارضة كل ما يتعلق بالمغرب[٦٤].

ويبدو أن الموقف الأمريكي من هذا الملف الحيوي بالنسبة للمغرب سبب انزعاجاً شديداً؛ بحكم العلاقات القوية التي تربط الرباط وواشنطن، وأظهر مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن متعلق بقبول رجوع المكون المدني المعروفة بقوات حفظ السلام في الصحراء والذي طردته المغرب مما سبب الغضب الشديد لدى القيادة المغربية نتيجة تغير الموقف الأمريكي تجاه ملف الصحراء الغربية.

فالمغرب تسعى جاهدة لإنهاء مهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة(المينورسو) ولاسيما بعد تصريحات الأمين العام بان كي مون، والتي أشار فيها إلى أن الصحراء الغربية تواجه احتلالاً، وترى المغرب أن الخطوة من شأنها أن تبعد أي محاولة خارجية لإعادة إحياء عملية إجراء استفتاء للصحراويين؛ لتقرير المصير في دولة مستقلة، إذ تتمسك الرباط باندماج هذه الصحراء لدولتها ومنح الصحراويين حكماً ذاتياً، تتمتع هيئاته المنتخبة

بسلطات واسعة تحت السيادة المغربية، رغم أن قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة السابقة أكدت صعوبة إجراء مثل ذلك الاستفتاء[٦٥].

ونتيجة للموقف الأميركي فقد اتجهت المغرب إلى سحب الثقة من المبعوث الأممي للصحراء كريستوفر روس، وهي الخطوة التي رفضتها الإدارة الأميركية. كما ألغى المغرب مناوراته العسكرية مع الولايات المتحدة والتي يطلق عليها «الأسد الإفريقي ٢٠١٣»، وهي مناورات حربية سنوية مشتركة بين الجيش المغربي والجيش الأميركي.

وبمجرد سحب الولايات المتحدة مقترحها حول توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان، عاد الحديث عن استئناف مناورات «الأسد الإفريقي» التي كان المغرب قد قرر إلغاءها من المهم القول أن المغرب تمكن من تجاوز الأزمة التي أحدثها مشروع القرار الأميركي بمساعدة حلفائه الكبار مثل السعودية، ومن خلال استخدام ما أمكنه من العلاقات مع جماعات الضغط، لكن تساؤلاً مهماً يبقى مطروحاً حول قدرته على تجاوز ذلك مستقبلاً.

تعتمد الرؤية المغربية للعلاقة مع الولايات المتحدة على معادلة الربط بين قضية الصحراء الغربية ومسألة التهديدات الأمنية وقضايا الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل. إلا أن قيمة هذه المعادلة تبقى ضعيفة بسبب انخراط كل من المغرب والجزائر في الحرب الأميركية على الإرهاب. وكلا البلدين يتعاونان استخباراتياً مع واشنطن في هذا المجال[٦٦].

وتعد الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس لواشنطن في نيسان ٢٠٠٢، بمثابة الحدث الأهم في السياسة الخارجية المغربية منذ تولي الملك محمد السادس عرش المغرب.

وتكمن أهمية الزيارة التي كانت ناجحة بكل المقاييس و قفزت بالمغرب من حليف استراتيجي لأقوى دولة في العالم إلى شريك استراتيجي في سببين رئيسين أولهما أن زيارة زعيم عربي لدولة كالمغرب تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية ، تأتي في مناخ عالمي تسوده الأزمة المالية العالمية و في مناخ إقليمي لما بعد ثورات الربيع العربي وهي فترة تتسم بعدم استقرار تعيشه معظم الدول العربية واضطرابات في انتقال السلطة في ضوء متغيرات جذرية ولاسيما دول البحر الأبيض المتوسط و مدى أهمية استقرار تلك الدول بالنسبة للأمن الأوروبي. فيما يظل المغرب بنموذجه الديمقراطي الذي نجح في مواجهة رياح الربيع العربي ،بإسلوب منفتح جعله عنصر استقرار في المنطقة ولذلك فقد أصبح محط اهتمام وجذب للساسة الأمريكان، الذين يعرفون جيدا بأن المغرب يشكل بعمقه الاستراتيجي العربي و الإفريقي والمطل على جبل طارق وضفة الدول الأوروبية، محوراً استراتيجياً في السياسة الأمريكية.

كما احرزت زيارة الملك المغربي لواشنطن انتصاراً ديبلوماسياً مزدوجاً، فمن جانب تضمنت بياناً مشتركاً صدر عقب استقبال الرئيس الأميركي باراك أوباما للملك محمد السادس بالبيت الأبيض تعهد واشنطن بمواصلة ”الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومقبول من جميع الأطراف لقضية الصحراء“. وكان هذا التعهد بمثابة توطئة للاتفاق المشترك، الذي قد يتوج باعتراف

السياسة الخارجية الأمريكية بجدية وواقعية خيار الحكم الذاتي كحل لقضية الصحراء ، مما يعد إنتصاراً دبلوماسياً [٦٧].

كما شكلت زيارة الملك محمد السادس منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات الأمريكية مع المغرب الذي ترقى في علاقته بها من حليف إلى شريك إستراتيجي.

وليس غريباً أن يحقق الملك محمد السادس،ذلك المسعى في زيارته بالنظر إلى عبقريته الدبلوماسية و تكوينه السياسي ورصيده كقائد كان له دوره في العديد من القضايا الانسانية سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي [٦٨].

وفي الواقع، إن التعاون المغربي الأمريكي، وإن بدا تعاونا ثنائيا إلا أنه في حقيقته تعاون ضمن حلفاً استراتيجياً تشاركت فيه عدة دول، قوامه الأساس أمن أمريكا العام، واستقرار نظامها الدولي، ونجاح خططها الاستراتيجية الممكنة من ذلك، وترسيخ قواعدها وضوابطها، وتيسير تنفيذ برامجها الساعية إلى تحقيقها.

سابعاً :- مستقبل العلاقات بين البلدين

وفي إطار رسم ملامح العلاقات المغربية - الامريكية المستقبلية، فلابد من الاشارة إلى أن هناك إلى جانب فرضية التعاون، وهي السمة الغالبة على العلاقات المغربية - الامريكية، مسائل خلافية عديدة تتراوح بين الخلافات الحادة المتعمقة بثوابت المملكة المغربية، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية يمكن للطرفين تجاوزها بسهولة. لكن كل طرف يسعى لضمانها على حساب الطرف الآخر، وقضايا أخرى تسببت في خلقها الخلافات المغاربية-المغاربية، ما خلق فرصا للتدخل الامريكي في شؤون الدول المغاربية منها[٦٩]

١- تشويه صورة الدين الاسلامي الحنيف بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ،من قبل جهات غربية متطرفة تقوم بالترويج لاطروحة (صراع الحضارات) .

٢- اتخاذ مسالة محاربة الارهاب حجة للضغط على الحكومات عبر فرض الاصلاح السياسي عليها، ولاسيما وان المنطقة المغاربية كانت مشمولة ضمن خطة الشرق الاوسط الكبير للاصلاح المفروض من قبل أمريكا على دول العالم الاسلامي.

٣- استمرار النزاع على الصحراء الغربية، لضعف الاداء العربي وضعف مكانة الدول المغاربية للضغط على واشنطن لاتخاذ موقف حاسم حول هذه القضية الحساسة. فالموقف الامريكي يتصف بالغموض وعدم الثبات، مثلما هو حال الانقسام الاوربي وسياسة المحاور التي ساهمت في تعميق الخلاف المغربي- الجزائري، بدور فرنسي اسباني يساهم في تأجيل الحل وتعميق الخلاف.

٤- مسائل حقوق الانسان، إذ تطالب الدول المغاربية بإطلاق سراح السجناء من أصول مغاربية في السجون الامريكية و احترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أمريكا. وبالمقابل تمارس واشنطن ضغوطا متزايدة حيال المطالبة باحترام حقوق الانسان في الدول المغاربية ولاسيما في المملكة المغربية ووقف الخروقات المسجلة عليها، كما تبين التقارير الامريكية والدولية، التي توفر لواشنطن ورقة ضغط إضافية على هذه الدول. وفي الوقت ذاته تخشى الولايات المتحدة من تحولات على الساحة الداخلية المغاربية، قد تؤدي مستقبلا إلى تهديد بقاء النظام الملكي المغربي واستقرار

المملكـة المغربيـة، مما يعني خسـارة الحليف الاول فـي المنطقـة، وهذا مالا تحبـذه الادارة الامريكية، ولاسـيما في الوقت الراهن أو على المدى القريب والمتوسـط أما طبيعة المخاوف الامريكية فهي تكمن في[٧٠]:-

١- الخشـية مـن أن يـؤدي ضعـف الأداء الديمقراطـي فـي المغرب إلى حـدوث تقلبات سياسـية، قد تنتج نظاما سياسـيا متطرفا يقوده متشددون إسلاميون.

٢- ضعف التنشأة السياسية وعدم ترسيخ روح المواطنـة العصرية، فالمطالـب الامازيغية في المغرب، وازدياد نسـب الفقر وتهميش الأفراد لاسيما فئة الشباب. جميعها أسباب تهدد بحدوث انفجـارات اجتماعيـة قد تـؤدي إلـى الضرر بالمصالح الامريكية في المنطقة.

٣- الخشـية من ان يـؤدي اسـتمرار الخلاف المغربـي- الجزائـري إلـى ازديـاد نشـاط الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وتجارة المخـدرات وجماعـات تهريب البشـر وخلايا الهجـرة السـرية، التـي قد تسـتهدف المصالح الامريكية في المنطقة.

٤- الخشـية من حرب بيـن الجزائر والمغرب حول تعثر تسـوية قضية الصحراء الغربية، إذ لا تزال جبهة البوليسـاريو تضـع في الاعتبار الخيـار العسـكري لدعـم حقهـا فـي تقريـر المصير (حسـب وجهة نظرها)، مما سينعكس بالضرورة على المصالح الامريكية في المملكة المغربية والجزائر.

إذا فمـا هـو المطلـوب أمريكيـا مـن المملكة المغربية لتحاشي الوقوع في هذه المخاوف[٧١]:-

١- وضع إسـتراتيجية وطنية شـاملة للنهوض بالاقتصـاد المغربـي والعمـل علـى جـذب الاسـتثمارات الاجنبيـة وتحقيـق الاسـتغلال الامثل للطاقات المالية والبشرية.

٢- إرسـاء الديمقراطيـة التشـاركية والحكـم الرشيد، واحترام حقوق الانسان.

٣- وضع آليات اسـتباقية للتعامل مع الازمات السياسـية والاجتماعية، لتفادي تنامي الظواهر المهـددة لأمـن المملكـة المغربيـة والمهـددة للمصالـح الامريكية أيضـا، ومكافحة الجريمة المنظمة وظواهر الارهاب والهجرة السرية.

٤- وضع استراتيجيات وطنية لترقية المواطنة العصرية عبر التنشـأة السياسية التي تستند إلى طرق حداثة فـي التلقين لقيم المواطنة، وتجنب الانقسـام الاجتماعـي، وعـدم التواصـل بيـن السلطة والافراد.

٥- تجنب أية حروب بسبب القضية الصحراوية في المستقبل.

الخاتمة

نسـتنتج مما تقـدم ،ان العلاقـات المغربية الامريكيـة ممتدة فـي عمـق التاريخ،فقد كانت المغـرب اول دولة تعترف باسـتقلال الولايات المتحدة الامريكية وترتبط معها باتفاقية صداقة لازالت سارية الى يومنا هذا.فضلا عن المصالح المشـتركة التـي ربطـت كلا البلديـن ،اذ يعد المغرب الحليف الاسـتراتيجي الذي لاتستطيع الولايات المتحدة الامريكية الاسـتغناء عنه في منطقة المغرب العربي في ظل المنافسـة القوية بين امريـكا اوروبا علـى تلك المنطقـة والتي تمثل لاوروبـا مجالا حيويا ومهمـا لمصالحها

والذي تطمح الولايات المتحدة الامريكية فرض هيمنتها من خلال مشاريع الشراكة التي عمدت الى طرحها بل وتنفيذها ومنها مشروع الشراكة المغاربية –الامريكية ايزنسشتات وذلك بهدف مواجهة مشاريع الشراكة التي تطرحها الدول الاوروبية.

كما تطمح المغرب من علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية ضمان الدعم الامريكي بخصوص مقترح الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية المغربية اي ضمان الدعم الامريكي في قضية الصحراء المغربية،كما تحاول المغرب ابعاد تأثير قضية الصحراء المغربية في علاقتها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية.

وبالرغم من ان المغرب يعد أكثر الدول حضوراً في التاريخ الأمريكي، إلا أن استفادته كانت ضئيلة على كافة المستويات، ولم ترق إلى الحجم الذي ساهم به المغرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.باعتبار المصلحة القومية هي المحدد الأساس لطبيعة العلاقات بين البلدين عن طريق الرهان على المكتسبات الاقتصادية للوصول إلى المكتسبات السياسية.

الهوامش والمصادر

١- مجيد كامل حمزة،العلاقات المغربية -الامريكية ما بعد الحادي عشر من ايلول العام ٢٠٠١ وافاقها المستقبلية،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،الجامعة المستنصرية ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد٣٦،كانون الاول ٢٠١١،ص١٢٧.

٢- مصطفى منار،البعد الجيوبوليتكي لعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الامريكية ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www .rachelcenter.ps.p٣

٣-مجيد كامل حمزة،المصدر السابق،ص١٢٧.

٤- سعيد الهوسي،مكانة دول المغرب العربي الامنية في الاستراتيجية الامريكية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٣٣، ٢٠١٢،ص٤١.

٥- محمد المكلف،العلاقات السياسية بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: .http://www rachelcenter.ps.p٢

٦- عبد الاله بلقزيز،الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ٢٠٠٢،ص٦٨.

٧- لهيب عبد الخالق بين انهيارين الاستراتيجية الامريكية الجديدة،الاردن،الاهلية للنشر والتوزيع،٢٠٠٣ ،ص٣٦٩.

٨- هيغيل هيرناندودي لارافري،السياسة الخارجية للمغرب،ترجمة عبد العالي بروكي،منشورات الزمن،الدارالبيضاء،ط١، ٢٠٠٥،ص١٦٣.

٩- عبد الخالق القباج،المبادلات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية،مجلة افاق المغرب،دار الكتاب ،الدار البيضاء،العدالثالث،١٩٦٤،ص٣٠-٣١.

١٠- محمد افزاز،التعاون المغربي الامريكي :نفوذ متصاعد وفقهاء امريكيين،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.almoslim net

١١- خيري عبد الرزاق جاسم،ابعاد الاهتمام الامريكي بالمغرب العربي في ضوء زيارة باول الاخيرة،متابعات دولية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد١١٣، ٢٠٠٣،ص٢.

١٢- مجيد كامل حمزة،مصدر سابق،ص١٢٣.

١٣- محمد افزاز،مصدر سابق،ص١

١٤- سراب جبار خورشيد،العلاقات السياسية الاقتصادية في المملكة المغربية١٩٥٦- ١٩٩١،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد،كلية التربية للبنات،٢٠٠٥،ص١١٨ .

١٥- سراب جبار خورشيد،المصدر نفسه،ص١١٨

١٦- مجيد كامل حمزة،مصدر سابق،ص١٢٣

١٧- المصدر نفسه،ص١٢٣.

١٨- جميل مصعب،تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية،الاردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط١ ،٢٠٠٦ ،ص٧٠ .

١٩- ابراهيم ابو خزام،أقواس الهيمنة:دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن،طرابلس،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط١ ،٢٠٠٥، ص١٧٣ .

٢٠- المصطفى منار،مصدر سابق،ص٨.

٢١- السيد عوض عثمان،التدخل الاجنبي الامريكي والفرنسي في شمال ووسط افريقيا،معهد الانماء العربي،الدراسات الاستراتيجية ،ط١ ،١٩٨٩، ص١٧٥ .

٢٢- بوقنطار الحسان،السياسة الخارجية الفرنسيةازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ١٩٨٧، ص١٩٦.

٢٣- الثابت والمتغير في العلاقات المغربية-الامريكية،نقلا عن شبكة الانترنت ،الموقع:.http://www.vawabetcenter com

٢٤- مجيد كامل حمزة،مصدر سابق،ص١٢٤.

(*)حوار المتوسط استند الى تصورات عسكرية وامنية كانت نواتها مناورات النجم الساطع بين القوات العسكرية الامريكية والمصرية ،لتتسع الى اغلبية الدول المتوسطية العربية حيث ضمت احدى عشرة دولة تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وتشكل الظهير الاستراتيجي لحلف الشمال الاطلسي في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط ،للمزيد ينظرناظم عبد الواحد الجاسور،الشراكة المغاربية-الامريكية صيغة أمنية جديدة لأعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين،مجلة دراسات استراتيجية ،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،٢٠٠٠،ص٥٥.

٢٥- بيرم فاطمة،أبعاد السياسة الخارجية

الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير غير منشورة،باتنة،كلية الحقوق،٢٠١٠،ص١٩٤.

٢٦- محمد افزاز،مصدر سابق،ص٣.

٢٧- مصطفى الرقاى،العلاقات السياسية المغربية – الامريكية ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http://www.dahmour.blogspot.com.

٢٨- محمد افزاز،مصدر سابق،ص٣.

٢٩- ناظم عبد الواحد الجاسور،الجزائر:محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي،الاردن،دار

المسيرة للنشر والتوزيع

والطباعة،٢٠٠١،ص١٧٨.

٣٠- محمد المكلف،العلاقات السياسية بين المغرب الولايات المتحدة الامريكية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://www.rachelcenter.ps.p٥.

٣١- محمد افزاز،مصدر سابق،ص٣ .

٣٢- المصدر نفسه،ص٣ .

٣٣- محمد المكلف،المصدر السابق،ص٥

٣٤- محمد افزاز،مصدر سابق،ص٣.

٣٥- المصدر نفسه،ص٣-٤ .

٣٦- بيرم فاطمة،مصدر سابق،ص١٩٤-١٩٥

٣٧- المصدر نفسه،ص١٩٥ .

٣٨- مصطفى منار،المصدر السابق،ص٤.

٣٩- مصطفى منار،المصدر نفسه،ص٥.

٤٠- ابراهيم ابو خزام ،الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها :الجدلية بالحرب والسلام،ليبيا،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط٢، ٢٠٠٩،ص٢٦٣.

٤١- سعيد اللاوندي،ماراثون اوروبي-امريكي على النفوذ في المغرب العربي،السياسة الدولية،القاهرة،العدد ١٥٦،ابريل ٢٠٠٤،ص٣٥ .

٤٢- المصدر نفسه،ص٣٥ .

٤٣- ناظم الجاسور،تأثير الخلافات الامريكية- الاوروبية على قضايا الامة العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١ ،٢٠٠٧،ص١٨٩ .

٤٤- المصدر نفسه،ص١٨٩ .

٤٥-عبد الاله بالقزيز،مصدر سابق،ص٧٨ .

(*)(مالطا،وايطاليا،وفرنسا،واسبانيا،والبرتغال،وموريتانيا،والمغرب،وتونس،والجزائر،و ليبيا)

٤٦- سعد طارش عبد الرضا،مصدر سابق،ص٢١٨.

٤٧- المصدر نفسه،ص٢١٩ .

٤٨- عبد الاله بالقزيز،مصدر سابق،ص٧٨؛

اسعد طارش عبد الرضا،مصدر سابق،ص٢١٨

٤٩- سعيد اللاوندي،مصدر سابق،ص٣٦.

٥٠- مجيد كامل حمزة،مصدر سابق،ص١٣١

(*) تـم عقـد تلك الاتفاقية بين كل من اسـبانيا والمغـرب وموريتانيـا في ١٤ تشـرين الثاني عام ١٩٧٥، للمزيد ينظر محمد بوبوش،قضية الصحـراء ومفهـوم الحكم الذاتـي وجهة نظر مغربية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية ،العـدد ١٣٠، ٢٠٠٨،ص١٣-١٤.

٥١- هيغيـل هيرنانـدودي لارافري،مصـدر سابق،١٧٥ .

٥٢- المصدر نفسه،ص١٧٩ .

٥٣- المصدر نفسه،ص١٨٢،ص١٨٥ .

٥٤- سـتار شـدهان شـياع الزهيري،الابعاد السياسـية والاقتصاديـة لسياسـات دول الاتحـاد الاوربي تجاه شـمال افريقيا(١٩٩٢-٢٠٠٦)،رسـالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦،ص١٠٣

٥٥-احمـد سـيد حمد،مشـكلة الصحـراء الغربيـة فـي انتظـار التنازلات،السياسـة الدولية،القاهرة،العدد ١٥٠،اكتوبـر ٢٠٠٢،ص١٢٨-١٢٩ .

٥٦- مجيد كامل حمزة،مصدر سابق،ص١٣٢

٥٧- طارق ميـروك تراي،عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية،عمان،دار غيداء للنشـر والتوزيع،ط١، ٢٠١٥ ،ص١٥١ ؛أحمد مهابة،الاستفتاء في الصحراء الغربية بين مد وجزر،مجلة السياسـة الدولية،القاهرة،العدد ١٣٥،يناير ١٩٩٩،ص١٩٧ .

٥٨- المصدر نفسه،ص١٥١-١٥٢ .

٥٩- عزيزة بدر،الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧..حجر في ماء البحيرة الراكد،السياسـة الدولية،القاهرة،العـدد١٧٠ ،اكتوبـر ٢٠٠٧، ص١٥٣ .

٦٠- المصدر نفسه،ص١٥٣ .

٦١- محمد بوبوش،المصدر السابق،ص٨٣ .

٦٢- طـارق ميـروك تراي،مصـدر سابق،ص١٥٢ .

٦٣- لهيب عبد الخالق،مصدر سابق،ص٣٦٥

٦٤- تدهـور العلاقـات المغربية-الأمريكيـة بسـبب الصحـراء وأنـوزلا سـيؤجل زيـارة الملـك الـى واشـنطن واحتمال عـودة مقترح مراقبـة المينورسـو لحقوق الإنسـان،نقلا عن شـبكة الانترنت ٢٠١٧/١٠/٧الموقع ://:http alifpost.com:

٦٥- محمود علي ،أزمة دبلوماسية بين المغرب وأمريـكا.. كيف تبـدو العلاقات مسـتقبلا؟نقلا عن شـبكة الانترنت٢٣ مايـو ٢٠١٦ الموقع:

http://elbadil.com

٦٦- نظرة على العلاقات المغربية الأمريكية / نقلا عن شبكة الانترنت ٢٦نوفمبر ٢٠١٣المو قع: http://www.noonpost.net

٦٧- هشام الصميعي ، من قلب واشنطن الملك محمد السادس ينقد سياسة أوباما الخارجية،نقلا عن شـبكة الانترنت الموقع: http://www. oujdacity.net

٦٨- المصدر نفسه

٦٩- مجيـد كامـل حمزة،مصـدر سابق،ص١٣٧-١٣٨

٧٠- المصدر نفسه،ص١٣٨-١٣٩

٧١- المصدر نفسه،ص١٣٩

American-NorthAfrican relations after 9/11/2001

Assistant professor:

Muna Hussein Obaid

Center for strategic and International studies /

University of Baghdad

The American policy had given the region of North African great concerned . It sought to build strong relations with its states and especially with morocco since it is considered one of its most important states ,because of its strategic situation since it connects between the Arabs of North African and as an entrance to the African continent . It was also considered as part of the black against the soviet Union during the cold war.

The Date ١١/٩ is considered important to the relations between the two parts since morocco has strongly associated with the United states in its war against terrorism ,besides there is the cooperation in the military and security matters and the position of the states from western Sahara question morocco as piers from its relation with United states ,to secure the American support in the proposition of autonomy of southern regions of morocco, with means securing The American support in the Case of Western Sahara.

التعديلات الدستورية بين إصلاح النظام السياسي والدكتاتورية تركيا
– دراسة حالة –

م.د أحمد شحاذه محمد(*)

المقدمة

أقرَت تركيا بواسطة إستفتاء شعبي جرى بتارخ ١٦ إبريل ٢٠١٧م حزمة من التعديلات الدستورية إشتملت على ١٨ بنداً كان من أبرزها تبني النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني الذي كان معمولاً به منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٤م على يد مصطفى كمال أتاتورك،وكان الهدف من هذه التعديلات التخلص من الأزمات السياسية والدستورية التي عاشتها تركيا في ظل النظام البرلماني ،وكذلك من حكم المؤسسة العسكرية التي حكمت البلاد لعقود من الزمن عبر وضع دساتير صاغتها وفق مصلحتها وأجنداتها ولاسيما دستور ١٩٨٢. ولقد إشتملت تلك التعديلات على منح صلاحيات وسلطات دستورية واسعة لرئيس الجمهورية على حساب السلطات الأخرى،إلا أنه برزت العديد من المخاوف في داخل وخارج تركيا حول خطورة هذه الصلاحيات التي من الممكن أن تؤدي الى التسلط والتفرد في الحكم وصولاً إلى الديكتاتورية الحزبية،وأيضاً الفائدة والإنعكاسات التي سيجنيها الشعب التركي من هذه التعديلات الدستورية ،وماهومستقبل تركيا في ظل النظام الرئاسي ،ومن ثم على الديمقراطية والحريات العامة. وعلى ضوء تلك التعديلات الدستورية برزت إلى الأفق آراء مؤيدة لهذه التعديلات وآراء رافضة ومعارضه لها،فالمؤيدون يرون أن هذه التعديلات ستضمن الفصل بين السلطتين القضائية والتشريعية والتخلص نهائياً من التقاطعات الدستورية المتكررة بين الرئاسات الثلاث ولاسيما إزدواجية السلطة التنفيذية التي خلقت أزمات متكررة في تاريخ تركيا السياسي،بينما يرى المعارضون أن هذه التعديلات التي ستمنح الرئيس صلاحيات واسعه من شأنها أن تُمهد الطريق لإقامة نظام سياسي مستبد ديكتاتوري حزبي يجعل من الرئيس وحزبة الحاكم متمسكاً بالسلطة لأطول فترة ممكنة كي يفرض أيديولوجيته بالقوة مما سينعكس سلباً على مستقبل العملية السياسية والديمقراطية،وعمل منظمات المجتمع المدني التي تعبر أُساس بناء الدولة المدنية .

جاءت هذه الدراسة لتستعرض تاريخ

(*) كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة بغداد

العملية الدستورية في تركيا، والتعديلات التي رافقتها منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٤ وحتى آخر تعديلات دستورية حدثت عام ٢٠١٧موما رافقها من إنقلابات عسكرية أدت إلى نفوذ المؤسسة العسكرية وتأثيرها في الحياة السياسية،وأخيراً التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي،ومدى الصلاحيات الممنوحه للرئيس وفق تلك التعديلات الدستورية ،وإنعكاسات هذا التحول على مستقبل النظام السياسي في تركيا سلباً أو إيجاباً،وبالتالي على مستقبل الديمقراطية ،وأخيراً توصلت الدراسة إلى بعض الإستنتاجات والتوصيات.

أهمية البحث: إنبرت العديد من دول العالم المختلفة ولاسيما الدول العربية والإسلامية منها على إدخال تعديلات دستورية على دساتيرها لإعادة هيكلة النظام السياسي وفق مايُعرف بضرورة إعتماد مبدأ الإصلاحات السياسية إنسجاماً مع تطلعات شعوبها،على أساس إن ذلك يتناغم مع ضرورة تحقق إنجازات على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي ،وإشراك المواطنين بمختلف فئاتهم وطوائفهم في صياغة القرارات على الصعيد السياسي،وتبني نظامسياسي قائم على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية .ولكن يبرزتساؤل هل إن هذه التعديلات على الدستور هي حتمية ولازمة ، وهل هي الأساس لإجراء الإصلاحات السياسية، أو إنها شكل من أشكال تثبيت أركان النظام السياسي القائم وتعزيزاً لمبدأ الديكتاتورية والإنفراد بالسلطة ، وماهي التداعيات التي تترتب على ذلك؟ متخذين من تركيا دراسة حالة.

مشكلة البحث: نتيجةً للتعديلات الدستورية التي حولت النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي،برز إنقسام سياسي ومجتمعي حاد في تركيا بين مؤيد وبين معارض لهذه التعديلات حول مدى تأثير وإنعكاس الصلاحيات الواسعة التي تم منحها لرئيس الجمهورية،وهل ستؤدي هذه الصلاحيات إلى وجود نظام إستبدادي ديكتاتوري حزبي متفرد بالسلطة،أو انها ستكون الخطوة الأولى نحوالتحول الديمقراطي الصحيح بعد فشل النظام البرلماني.

فرضية البحث:تحاول هذه الدراسة إثبات الفرضيتين التاليتين:-

١ - إن منح صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الجمهورية في ظل النظام الرئاسي لايعني أن هناك إتجاه نحو التسلط والتفرد بالسلطة،والديكتاتورية الحزبية ،فهناك العديد من الدول التي تتبنى النظام الرئاسي ويملك الرئيس فيها صلاحيات دستورية واسعه تُمارس الديمقراطيه فيها بشكل صحيح وسليم،دون تفرد أو إستئثار بالسلطة ووفقاً للدستوروالمبادئ الديمقراطية.

٢– إن تبني النظام الرئاسي في تركيا سينهي الأزمات والتقاطعات الدستورية بين السلطات ومخاطر الإئتلافات الحزبية التي ساهمت في فشل تشكيل الحكومات التي كانت إحدى سمات النظام البرلماني في تركيا،وسيمكن النظام الرئاسي الرئيس من تشكيل الحكومة بوقت قصير وبحرية ودون أية تدخل أو ضغط.

هدف البحث: تأسيساً على ماتقدم يتمحور

هدف البحث الى محاولة الاجابة عن التساؤلات التالية:

ماأهمية وجدوى تعديل المواد والنصوص الدستورية ؟ وهل هي كافية لتحقيق الإصلاحات السياسية ؟ وهل تكمن المشكلة في شكل النظام السياسي؟

هل إن الإصلاح السياسي أصبحمدخل ومنهج جديد لإقرار وتكريس مبدأ الديكتاتورية في الحكم؟

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والقانوني ، والنظمي السيستمائي وكذلك الإعتماد على المنهج الإستقرائي .

هيكلية البحث:تضمن الدراسة مبحثان ،تضمن المبحث الأولصلاحيات الرئيس في الدساتير التركية ،وإشتمل على ثلاثة محاور،فجاء المحور الأول بعنوان الصلاحيات في الدساتير منذ تأسيس الجمهورية حتى ١٩٨٢م،وإختص المحور الثاني بالتعديلات على الدساتير التركية،بينما جاء المحور الثالث حول الآراء المؤيدة ، والآراء المعارضة للتعديلات الدستورية.وكان المبحث الثاني بعنوان التعديلات الدستورية هل هي إصلاح سياسي أم نظام ديكتاتوري؟ تمحور المحور الأول حول النظام السياسي البرلماني التركي والأزمات السياسية وتطرق المبحث الثاني عن النظام الرئاسي التركي والإصلاح السياسي والدستوري.ثم جاءت الإستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:صلاحيات الرئيس في الدساتير التركية

أولاً: الصلاحيات في الدساتير منذ تأسيس الجمهورية حتى عام ١٩٨٢

تبحث هذه الدراسة مدىتأثير الصلاحيات التي منحتها التعديلات الدستورية الأخيره لرئيس الجمهورية،في إصلاح النظام الدستوري والسياسي ونهاية التقاطعات بين السلطات الثلاث وإزدواجية السلطة التنفيذية،والتخلص من الإئتلافات الحزبية العقيمة التي عصفت بتركيا في ظل النظام البرلماني وصولاً للتحول الديمقراطي المنشود. أم إن هذه التعديلات ستؤسس لعهد وحكم ديكتاتوري تسلطي حزبي على حساب الدولة المدنية ؟

من خلال دراستنا لتاريخ ومراحل صدور الدساتير التركية ومارافقها من تعديلات منذ إعلان الجمهورية وحتى التعديلات الدستورية الأخيرة،فإننا سنقوم بالتركيز على الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية التنفيذية والتشريعية والقضائية التي نصت عليها تلك الدساتير وكذلك التعديلات والتي هي موضوع البحث كي نستطيع الإجابة على عنوان هذه الدراسة وإشكالياتها. في البدء نستعرض صدورهذه الدساتير وتعديلاتها مع التركيز على الصلاحيات التي مُنحت لرئيس الجمهورية ، وذلك وفق التسلسل الزمني لها :-

منذ تأسيس الدولة العثمانية عام وحتى هزيمتها في الحرب العالميه الأولى كان السلطان (الخليفة) هو المسؤول الأول في السلطنه،الذي يملك السلطة المطلقة في إتخاذ القرارات وإلغائها ولا يُحاسب في ذلك .فوفقاً لدستور السلطنه لعام ١٨٧٦،نصت الماده الثالثه منه

علــى « أن نظــام الحكــم في الســلطنه وراثي محصــور في ســلالة آل عثمان،وأن الســلطان هوحامي الدين الإسلامي ورأس الدولة الأعلى وشخصيته مقدسهوهو غير مسؤول» .[١].وبعد هزيمــة الدولــة العثمانيــة في الحــرب العالمية الأولى،ومــا نتــج عنــه من إحتلال إســطنبول عاصمة الخلافة بتاريخ ١٦مارس ١٩٢٠م من قبــل الدول المنتصــره (الحلفــاء) تعطلت مهام مجلــس النــواب العثماني وتم حلــه بتاريخ ١١ إبريل ١٩٢٠.[٢] وبعد ذلك ونتيجةً للإنتصارات التــي حققتهــا قوات الحركــة الوطنيــة التركية بقيادة مصطفى كمال باشا أتاتورك ضد القوات المحتلــة لتركيا،وبروزنجــم القائــد العســكري أتاتورك كقائد للبلاد جرت التطورات التاليه:

تم إلغاء كافة الألقــاب العثمانية ،بما فيها إلغاء الســلطنة العثمانيــة يوم ٣٠ أكتوبــر ١٩٢٢م[٣] ونتيجــة للإنتصــارات التــي حققتهــا القــوات التركيــة بهــدف تحرير البــلاد فقد تــم التوقيع علــى معاهدة لــوزان في ٢٤ يوليــو ١٩٢٣ م بين تركيــا والحلفاء أدت الى الإعتراف الدولي بالجمهوريــة التركية الجديــده التي تم الإعلان عنها رســمياً بتاريخ ٢٩ أكتوبــر ١٩٢٣م،وتم إنتخــاب مصطفى كمال أتاتــورك كأول رئيس لتركيا الحديثة . [٤]

بتاريــخ ٣مــارس ١٩٢٤م تــم إلغــاء لقــب الخلافة،ومصادرة ممتلكات العائلات السلطانية وإسقاط الجنسية عنهم.[٥]

بتاريــخ ٢٠ إبريــل ١٩٢٤م تم اعتمــاد وثيقة جديــدة تمامــاً عن دســتور عــام ١٩٢١م وهي دستور ١٩٢٤م. [٦]

الملاحــظ علــى دســتور١٩٢٤م، أنه جمع الســلطتين التشــريعية والتنفيذيــة تحت ســلطة المجلــس الوطنــي الكبيــر، وبمــا أن رئيــس الجمهورية يتم إنتخابه من قبل المجلس الوطني ومن بين أعضائه ولأن حزب الشعب الذي ينتمي إليــه مصطفى كمال أتاتورك كان يتمتع بأغلبية المجلــس الوطني فقد تحولت الســلطة من ذلك المجلــس الى الرئيس الذي أصبحت بيده غالبية الســلطات والصلاحيات.[٧] حيث نصت الماده «٣١» من الدســتور على أن يتم إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني الكبير ومن بين أعضائه ، وعلى أن تكون مدة رئاسته دوره إنتخابية واحده مدتها أربع ســنوات ويستمر في منصبه إلى أن يتم إنتخاب خلفه.[٨] ولأن دستور عــام ١٩٢٤م لم ينص صراحــةً على أن يقطع رئيس الجمهوريــة علاقته بالحزب الذي ينتمي إليــه فقد مارس أتاتورك نظاماً دكتاتورياً حزبياً وليس فردياً،فرفض الســماح بالتعددية الحزبيه وأســس حزبه «حــزب الشــعب الجمهوري» كحــزب وحيد فــي البلاد رغم إعتــراض عدد من أعضاء البرلمان فسيطر بالتالي على قيادة الجيش،ورئاســة الدولة ،ورئاسة حزب الشعب الجمهوري الحاكم،ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاســة الســلطة التنفيذية إلا بعد وفــاة أتاتورك عــام ١٩٣٨،والذي إســتطاع مــن خلال حزبه الحاكم « حزب الشعب الجمهوري» الإحتفاظ بمنصبه كرئيس للجمهورية منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣م .[٩]

٢ - بتاريــخ ٢٦ آيــار/ مايــو١٩٦٠م ،قــام مجموعــة من الضبــاط الأتــراك المنتمين إلى جمعيــة الأتاتوركيين بإنقلاب عســكري جرى علــى إثرها إعتقال رئيــس الجمهورية،ورئيس الوزراء،ورئيــس أركان الجيش،ورئيــس المجلس الوطني، تشــكل بعدها مجلس تأسيسي

لوضع دستور جديد للبلاد،وبعد إستفتاء شعبي على هذا الدستور تمت الموافقه عليه يوم ٩يونيو ١٩٦١م وبنسبة ٦١,٥ بالمائة.[١٠] وجاء دستور ١٩٦١م مختلفاً عن دستور ١٩٢٤م في بعض المواد أهمها:[١١]

١- نصت المادة(١٠٧)،على حق رئيس الجمهورية في توقيع اللوائح الإدارية والقوانين وإصدارها بعد إعدادها من قبل مجلس الدولة وعرضها على مجلس الوزراء شرط أن لاتكون منافية للقوانين،وكما نصت المادة (١٠٨) من الدستور على أن من صلاحية رئيس الجمهورية حلّ المجلس الوطني أو الوزارة القائمة وبناءً على طلبها،وهذه من صلاحيات الرئيس التشريعية .

٢- أصبحت المؤسسة العسكرية التركية مؤسسة مستقلة تماماً عن أي مؤسسة أخرى وأصبحت القيادة العامه للقوات المسلحه جزء لايتجزأ من النظام السياسي التركي وتُدار من قبل مجلس الأمن القومي .

٣- أصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء،بينما أصبحت السلطة التشريعية تحت سلطة المجلس الوطني،ويترأس رئيس الجمهورية مجلس الأمن القومي وينوب عنه رئيس مجلس الوزراء.

٤- السماح بتشكيل الأحزاب السياسية ،ومنح الحرية للصحافة ،والسماح بالإضرابات السلمية وحرية إستقلال الجامعات.

من الملاحظ على دستور ١٩٦١م،أن السلطة التنفيذية أصبحت بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء، وأما السلطة التشريعية فأصبحت بيد المجلس الوطني، ومع ذلك فقد منح هذا الدستور صلاحيات لرئيس الجمهورية أكثر من دستور ١٩٢٤م.

٣ - بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٨٠،حدث إنقلاب عسكري بقيادة الجنرال كنعان إيفرن على إثره تم تشكيل لجنه خماسية عُرفت بإسم مجلس الأمن القومي للإشراف على إدارة البلاد،وبتاريخ ٢٥كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ تم تشكيل لجنة لإعداد مشروع الدستور الذي تمت الموافقه عليه خلال إستفتاء شعبي يوم ٧كانون الأول١٩٨٢م،وأهم ماجاء في هذا الدستور :-

إعادة العمل بنظام الهيئه الواحده للمجلس الوطني الكبيرعلى خلاف دستور ١٩٦١ الذي كان قد قسم البرلمان إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب.[١٢]

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فقد تم منح صلاحيات تشريعية متزايدة لمنصب رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي، فوفقاً للماده ٩٢ يُخول للرئيس في ظروف معينه بقيادة القوات المسلحه بعد أن كان هذا الحق مقتصراً على المجلس الوطني، كما يحق للرئيس إسترداد أو حق النقض الفاشل المتخذ ضد أي تعديل دستوري وذلك بإجراء إستفتاء دستوري[١٣] وبناءً على تلك الماده أصبح هناك قيوداً على السلطة التشريعية في موضوع التعديلات الدستورية بحيث أن المواد القابله للتغيير قد يتم إحباطها بقرار نقض من الرئيس أو بإستخدام صلاحياته بإحالة التعديل إلى الإستفتاء. وهذا جاء لصالح المؤسسة العسكرية التي عززت من إحتكارها للحياة السياسية على حساب الديمقراطية ومؤسساتها،الأمر الذي أدى إلى توجيه إنتقادات عديدة من معظم

الأحزاب السياسية التركية في ذلك الوقت .

أمـا بالنسـبة للصلاحيـات التنفيذيـة فوفقاً للمـاده ١٠٤ للرئيس الحق فـي إعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ،وتعيين رئيس المجلس الإستشـاري للدولة وأعضاؤه،وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات.[١٤]كما أن للرئيس الحـق وفقاً للماده ١٠٤ فقره ج في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية،و٢٥ بالمائة من أعضاء مجلس الدولة ورئيس الإدعاء العام ونائبه في محكمة الإستئناف العليا،وكذلك تعيين محكمة الإسـتئناف العسـكرية العليا،وأعضاء المحكمـة الإداريـة العسـكرية العليا،وأعضاء المجلـس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة العامة. (١٥)هذا فضلاً عن ممارسة رئيس الجمهورية سـلطات الإنتخـاب والتعييـن ، والقيـام بأداء واجباتـه الأخرى الموكله له من قبل الدسـتور والقوانين،كمـا لايتحمـل رئيـس الجمهوريـة المسـؤولية السياسـية عن شـوؤن الحكـم أمام المجلـس الوطنـي وليـس مـن حـق المجلس المذكـور إرغام الرئيس على الإسـتقالة إلا في حالة الخيانه العظمى.[١٦]

ومـن ضمن صلاحيات رئيـس الجمهورية القضائيـة فقد نصت المـاده ١٠٤ فقرة ج،على حـق رئيـس الجمهوريـة فـي تعييـن أعضاء المحكمـة الدسـتورية ،و٢٥بالمائة من اعضاء مجلس الدولة ورئيـس الإدعاء العام ونائبه في محكمة الإسـتئناف العليا،وكذلك تعيين محكمة الإسـتئناف العسـكرية العليا،وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة العامة.[١٧]

كمـا نصت المادة ١٠٥ من الدسـتور على أن (رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياُ عن شـؤون الحكم أمام المجلـس الوطني وليس من حق الأخير إرغام الرئيس على الإستقالة إلا في حالة الخيانة الوطنية) .[١٨]

الملاحـظ علـى دسـتور ١٩٨٢م،أن صلاحيات رئيس الجمهورية قد توسـعت على حسـاب السلطتين التشـريعية والتنفيذية إذ منح هذا الدسـتور إمتيازات واسعه للسلطة التنفيذية تفوق ماكانت قد تمتعت بهفي دسـتور ١٩٦١. فبالنسـبة للصلاحيـات التشـريعية فمـن حـق الرئيـس إسـتدعاء المجلـس الوطنـي للإنعقاد عند الضـرورة ،وكذلك الدعوة إلـى إنتخابات جديدة للمجلس نفسه،كما يضع الرئيس القوانين ويعيدهـا إلـى المجلـس الوطني ليعيـد النظر فيها،وأيضـاً اللجـوء إلى المحكمة الدسـتورية بخصـوص الإلغـاء الجزئي أو الكلـي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

ثانياً ـ التعديلات على الدساتير التركية

جرى الإستفتاء السابع في تركيا عام ٢٠١٧ بعد نحو ٩٤ عام على تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك،فقد سـبقته سته إسـتفتاءات جـرى أربعـة منهـا في ظـل حكم المؤسسـة العسـكرية وأحكام الطوارئ،واثنان منها تحت حكم حزب التنمية والعدالة،وفيما يلي التسلسل الزمني لتلك الإستفتاءات:-

الإسـتفتاء الأول- جـرى فـي يوليو/تموز ١٩٦١م،حـول إقـرار دسـتور جديد بـدلاً من دسـتور عام ١٩٢٣م،وجرى فـي ظل الأحكام العرفيـة وإدارة ضبـاط الجيـش الذيـن قـادوا إنقـلاب ١٩٦٠ وأطاحـوا بحكومـة عدنـان مندريس،وتمت الموافقة على الدسـتور بنسـبة ٦١،٧.[١٩]

الإسـتفتاء الثاني- أيضاً تم في ظل الأحكام

العرفية حيث قام مجلس الأمن القومي الذي قاد إنقلاب عـام ١٩٨٠ بتعيين مجلس إستشـاري مكـون مـن ١٦٠عضواً،وتـم حـل الأحزاب السياسية،وقد وافق الإتراك على الإستفتاء الذي حدد ولاية الرئيس بسبع سنوات الأمر الذي مهد لإنتخـاب زعيم الإنقلاب كنعـان إيفرين زعيماً للبلاد،وقـد تمـت الموافقه على الإسـتفتاء بعد طرحه على الشعب بنسبة٤،٩١ بالمائة.[٢٠]

الإسـتفتاء الثالـث- جـرى هـذا الإسـتفتاء في سبتمبر ١٩٨٧م،وبعد سبع سنوات من الأحكام العرفية، وذلك من أجل تعديل الماده الرابعه من الدسـتور الخاصة بمنع قادة الاحزاب السياسية مـن العمل السياسـي ،وقد تم إلغاء هـذه الماده بأغلبية بسيطه.[٢١]

الإسـتفتاء الرابع- كان في ظـل حالة الطوارئ التي تم إعلانها بعد الإشـتباكات التي حدثت مع حزب العمال الكردسـتاني في جنوب وشـرق الأناضول وقد جرى هذا الإستفتاء في سبتمبر/ أيلـول ١٩٨٨م،وكان الغرض منه تقديم موعد الإنتخابـات البلديـة وقـد تم رفضه بنسـبة ٦٥ بالمائة.[٢٢]

الإستفتاء الخامس- وقد كان في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الحاكم وجرى الإستفتاء في عام ٢٠٠٧، وقد شارك الأتراك ولأول مره في هذا الإسـتفتاء بعيداً عن حكم المؤسسـة العسكرية وألأحـكام العرفيـة رغـم معارضـة الكماليين الممثلين لحزب الشعب الجمهوري،وقد حظيت هـذه التعديـلات بالموافقـة بغالبيـة مريحة[٢٣] ممـا مهد الطريـق للتعديلات الدسـتورية التي جرت عام ٢٠١٧م وبالتالي التحول إلى النظام الرئاسي . ووفقاً لتلك التعديلات أصبح إنتخاب الرئيـس التركي عبر الإقتراع المباشـر، كذلك تم تخفيض مدة ولاية الرئاسـة من سبع سنوات إلى خمس ولدورتين فقط،كما تم توسيع الحقوق والحريات العامة،وتقييد المؤسسـة العسـكرية من العمل السياسي.[٢٤]

الإستفتاء السادس- أيضاً جرى عام ٢٠١٠ ،تحت حكـم حـزب العدالة والتنميـة، وهدفت هـذه التعديلات إلى توسـيع الحقوق والحريات العامة للتقـارب مع المعاييـر الدولية للحريات ووضـع تعديلات على الهيئة التشـريعية العليا لكي توائم مقاييس الإتحاد الأوربي،وتعديل آخر للحد من تدخل المؤسسـة العسـكرية في الحياة السياسـية،وبالرغم مـن رفض حزب الشـعب الجمهـوري وحـزب العمال الكردسـتاني لتلك التعديـلات إلا أنه تمـت الموافقة عليها بنسـبة ٨،٥٧ بالمائة.[٢٥]

الإسـتفتاء السـابع- في عام ٢٠١٥م إقترح وزيـر العـدل التركي (سـيميل تشايشـك) أن يتحـول النظـام السياسـي في تركيـا إلى نظام رئاسـي بدلاً من النظام البرلمانـي، وكان ذلك الإقتـراح بدعـم من رئيـس الـوزراء التركي رجـب طيـب أردوجان وقـادة حـزب العدالة والتنميـة الحاكم،وإقتـرح نائـب رئيس حزب العدالـة والتنمية (هياتيي يازسـيان) أن يكون موعد الإسـتفتاء في إبريل ٢٠١٧م، وقد جرى الإسـتفتاء يـوم الأحـد ١٦ إبريـل ٢٠١٧م، وصوت الشعب التركي على ١٨ تعديلاً مقترحاً على دسـتور تركيا، وتمـت الموافقة على تلك التعديلات بنسـبة ٤١،٥١ بالمائة.[٢٦] ولقد كان فشل الإنقلاب العسـكري الذي حدث في تركيا في ١٥يوليـو/ ٢٠١٦م بمثابة الضوء الأخضر الـذي مُنح لحـزب العدالة والتنميـة لبدء العمل على ضرورة تغيير الدستور العسكري التركي

الـذي أصبح وفق وجهة نظـر الحزب لايتلاءم مع متطلبـات العصـر والمبـادئ الديمقراطية والمدنيـة الحديثـة، وتطلعـات تركيـا وتعزيز الخصائص الأساسية للنظام الجمهوري بطريقة واضحـة وعلـى وفـق دسـتور ١٩٢٤م الذي إعتمد النظام الجمهوري. ومن أبرز التعديلات الدسـتورية المقترحه التي تمـت الموافقه عليها هي:-[٢٧]

رفـع عدد نواب البرلمـان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائب.

خفض سن الترشيح لخوض الإنتخابات العامه من ٢٥ إلى ١٨عام.

تجـري الإنتخابات العامة والرئاسـية في نفس اليوم كل ٥ سنوات.

يسـتخدم البرلمـان صلاحياتـه فـي الرقابـه والتفتيـش والحصـول علـى المعلومـات عبر(تقصـي برلمانـي) أو (إجتمـاع عـام) أو(تحقيق برلماني) أو(سؤال خطي) .

عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه.

ولاية رئيس الدولة ٥سنوات،و لايحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من دورتين.

المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة في الإنتخابات يفوز بمنصب الرئاسة .

رئيـس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية ،وقيادة الجيش،ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.

يعـرض الرئيـس القوانيـن المتعلقـة بتغييـر الدسـتور على إسـتفتاء شـعبي في حـال رآها ضرورية.

يحـق للرئيس إصدار مراسـيم فـي مواضيع تتعلق بالسـلطة التنفيذية، لكن لايحق له إصدار مراسـيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.

يُعتبر المرسوم الرئاسي مُلغى في حال إصدار البرلمان قانوناً يتناول نفس الموضوع.

يحـق للبرلمـان طلب فتح تحقيـق بحق رئيس الدولـة ونوابه والوزراء،ولايحـق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى إنتخابات عامة.

يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.

تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين تم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء.

يمكن للبرلمـان إتخاذ قرار بإجـراء إنتخابات جديـدة بموافقـة ثـلاث أخماس مجمـوع عدد النواب.

يحـق للرئيس إعلان حالة الطـوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون .

تُلغـى المحاكـم العسـكرية،بما فيهـا المحكمة القضائيـة العليا العسـكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.

يُحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد بإستثناء المحاكم التأديبية.

رئيـس الدولة يعـرض الميزانيـة العامة على البرلمان.

يُلغـى مجلس الـوزراء(يُلغـى منصب رئيس الوزراء)،ويتولـى الرئيس مهـام وصلاحيات السلطة التنفيذية،بما يتناسب مع الدستور .

تُجرى الإنتخابات العامة والرئاسية المقبلة في ٣نوفمبر٢٠١٩م.

كان من نتائج التعديلات الدستورية التي تمت الموافقة عليها مايلي:-

تم تغيير شكل النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي،وهذا يعني أن منصب رئيس الوزراء قد تم إلغاؤه نهائياً.

يتم إنتخاب الرئيس عن طريق الإقتراع العام المباشر من قبل الشعب وليس عن طريق التصويت في البرلمان كما كان معمولاً به من قبل.

أصبح للرئيس الذي سيتم إنتخابه مباشرةً من قبل الشعب سلطات وصلاحيات واسعه لم تمنحها له الدساتير السابقه.وأصبحت الحكومة التي سيشكلها الرئيس لاتحتاج إلى ثقة البرلمان ولا يمكن إسقاطها،وستكون متحررة من سيطرة الأحزاب

تم إبعاد المؤسسة العسكرية التركية نهائياً عن الحياة السياسية والعمل السياسي،وبالتالي انتهاء حقبة الإنقلابات العسكرية في تركيا.

سيتم تفعيل التعديلات الدستورية في الإستحقاقات الإنتخابية القادمةعام ٢٠١٩م.

كان لحزب العدالة والتنمية دوراً مهماً ومؤثراً في كسب التأييد الشعبي للموافقة على التعديلات الدستورية ولاسيما بعد فشل الإنقلاب العسكري الذي حدث في تركيا عام ٢٠١٦م.

من شأن التعديلات الدستورية أن تتيح لرجب طيب أردوجان إبقاء علاقاته مع حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي أسسه مع مجموعة من السياسيين وتولى زعامته.

رئيس الدولة هو الذي يعرض الميزانية العامة أمام البرلمان،بينما من المفترض وفق النظام الرئاسي أن تكون من صلاحية البرلمان الذي يعدها ويناقشها ويقوم بإقرارها،ووظيفة السلطة التنفيذية هو تقديم تقرير سنوي يبين مصروفات الدولة للسنة المنتهية والإحتياجات للسنة القادمة.

بعد الموافقة الشعبية على التعديلات الدستورية وتحول النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي ،برزت على السطح عدة تساؤلات حول مدى تأثير، وأهمية الصلاحيات الدستورية الواسعه التي تم منحها لرئيس الجمهورية ،وهل بالإمكان أن تؤدي هذه التعديلات الى تحول تركيا لدولة دستورية ديمقراطية مدنية وصولاً إلى دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني،أم ستؤدي الى خلق نظام ديكتاتوري حزبي هدفه الإنفراد بالسلطة والتمسك بها لفتره طويلة من الزمن ؟ هنا في هذه الدراسة نستعرض لبعض المواقف والآراء المؤيدة والمعارضة لتلك التعديلات كي نستطيع أن نتوصل إلى نتيجة علمية وفق منظور مدخلات ومخرجات مناهج البحث العلمي ولاسيما منهج دراسة النظم السياسية وأشكالها والتوصل حينئذٍ إلى أبرز النتائج والتوصيات.

ثالثاً: الآراء المؤيدة ، والآراء المعارضة للتعديلات الدستورية :

الآراء المؤيدة :

يرى حزب العدالة والتنمية الحاكم أن تبني النظام الرئاسي في تركيا يعتبر حلاً للمشكلات والتقاطعات البنيوية التي يعاني منها دستور عام ١٩٨٢ المطبق حالياً في تركيا ،وكذلك

تسـريعاً لآليـة إتخـاذ القـرار والإنعتـاق من الإئتلافات الحكومية التي أساءت لسمعة وتاريخ الحياة السياسـية في تركيا وسـاهمت في بروز الصراعـات السياسـية الحادُّه،وأيضا الخروج مـن إزدواجية السـلطة التنفيذية ،فضلاُ عن أن النظـام الرئاسـي يتميز بالإسـتقرار السياسـي كحـال النظام السياسـي في الولايـات المتحدة الأمريكيـة وفرنسـاهناك .[٢٨] وإن التحـول إلـى النظـام الرئاسـي سـيضمن الفصـل بين السـلطتين التنفيذيـة والتشـريعية،وبالتالي ستسـهل من عملية صنع القـرار وتجنب البلاد أخطـار الإئتلافـات البرلمانية وما تـؤدي إليه من حـدوث فـراغ سياسـي ينـذر بالإنقلابات العسـكرية، وبالتالي ستسـمح للرئيـس إمكانية التحـرك بحرية وبعيداُ عن الضغوطات لحسـم العديـد مـن القضايا التي تهـم تركيـا داخلياً ، وأيضاً خارجيـاً كقضية العضويـة في الإتحاد اللأوربي،وملـف المهاجرين،وإتفاقيـة التبادل التجاري والجمركي،ومكافحة الإرهاب[٢٩]

كذلـك يـرى مؤيدو التعديـلات أن النظام الرئاسـي ضروري لبلد مثل تركيا التي لازالت تجربته الديمقراطيه في بدايتها ، ويمتاز المشهد السياسـي والفكري فيـه بإصطفافات واضحة، ويعانـي مـن ضعـف المؤسسـات السياسـية نتيجة لضعـف الحكومات وإنهيـار الإئتلافات المتكـررة، فضلاً عـن أن الفصل بين الحكومة والبرلمان في النظام الرئاسـي من شـأنه تقوية وظيفتـي البرلمان التشـريعية والرقابية بعد أن يتحرر من الضغوطات الحكومية والإعتبارات الحزبية،وعليـه فـإن مـن متطلبات مشـروع « تركيـا الحديثـة « الـذي تبناه حـزب العدالة والتنمية ليتم شروطه في عام ٢٠٢٣ يحتاج إلى قرارات حازمة وسريعة في التطبيق .[٣٠]

إقتصادياً..يـرى المؤيدون أن هـذه التعديلات الدستورية ستساهم في إزالة الكثير من الضغوط السياسـية على الإقتصاد التركـي وتعمل على إسـتقراره الأمـر الذي يزيد مـن تدفق رؤوس الآمـوال الأجنبيـة للداخل من أجل الإسـتثمار وبالتالي إنتعـاش قيمة الليـرة التركية،والتقليل من البطالة.[٣١]

وهنـاك من يـرى أن هـذه التعديلات سـتنهي وللأبد من تدخل المؤسسـة العسكرية في الحياة السياسـية والمدنية،والتخلـص مـن الإنقلابات العسكرية التي حاولت عسكرة المجتمع التركي بشتى الطرق والأساليب.[٣٢]

الآراء المعارضة

يـرى المعارضـون للتعديـلات الدسـتورية أن الصلاحيـات الواسـعه التـي مُنحت لرئيس الجمهوريـة سـتقود فـي النهايـة إلى إسـتبداد الرئاسة بشـكل متزايد قد يمهد لأكبر تغيير في نظام الحكم منذ تأسيس الجمهورية التركية،وإن هـذا الإسـتفتاء يعتبر غير دسـتوري كونه قد جـرى التصويت عليه في ظـل حالة الطوارئ التـي فرضتهـا الحكومـة بعد فشـل الإنقلاب العسـكري الذي حـدث بتاريـخ ١٥-١٦ يوليو ٢٠١٦في تركيا.[٣٣]

كما أن هذه الصلاحيات سـتحول نظام الحكم في تركيـا الى حكم رجل واحـد دون أن يكون هنـاك رادع أوضوابـط أوإجـراءات قانونيـة وتشـريعية لمسـاءلته ومحاسـبته فـي إتخـاذ القـرارات الخاطئـة الأمر الذي سـيمهد للحكم الإستبدادي على حساب الديمقراطية والحريات العامه لاسـيما فـي ظل قانون الطـوارئ الذي لازال معمولاً به،وهذا سيقضي على أي فرصة لتحقيق حياد منصب الرئيس.[٣٤]

وهنـاك مـن يـرى أن التعديلات الدسـتورية سـتمنح الرئيس التركـي الحالـي رجب طيب أردوجان رئيس حزب العدالة والتنمية الفرصة أن يبقـى فـي الحكم حتـى عـام ٢٠٢٩م كونه يحق له الترشـح للرئاسـة مرتين متتاليتين كل خمس سـنوات ،وهذه الفترة الرئاسـية الطويلة سـتمكن الرئيس وحزبه * من بسـط السـيطرة والنفوذ على مؤسسات الدولة السياسية والمدنية وتوسـيع القاعدة الشـعبية للحزب الحاكم على حسـاب الأحزاب السياسية الأخرى المعارضة للتعديلات الدستورية كحزب الشعب الجمهوري والحـزب الشـعبي الديمقراطي،ومنظمـات المجتمع المدني كون هذه التعديلات الدستورية تتيح للرئيس إبقاء علاقته وعضويته مع الحزب الذي ينتمي إليه .[٣٥]

وهنـاك رأي معـارض يرى بـأن الإنتهاكات العديـدة التي تجري فـي تركيا في مجال حقوق الإنسـان ولاسـيما حريـة التعبير عـن الرأي بعد الإنقلاب العسـكري الفاشـل عـام ٢٠١٦م وإستمرار حالة الطوارئ في البلاد سيجعل من الصعوبـة تصور وجود الدولـة المدنية – دولة القانون والمؤسسات – في حال حصول الرئيس على صلاحيات أوسع.[٣٦]

المبحث الثاني: التعديلات الدستورية : إصلاح سياسي أم نظام ديكتاتوري

أولاً- النظـام السياسـي البرلمانـي التركي والأزمات السياسية

بعـد تصويـت الأتـراك علـى التعديلات الدسـتورية بكلمة نعـم وبفـارق ضئيل،والتي أدت إلى تحويل شكل النظام السياسي في تركيا من نظـام برلماني إلى نظام رئاسـي ، يبرزلنا التسـاؤل التالي : هل سـتؤدي تلك الصلاحيات التي مُنحت للرئيس إلى بناء الدولة الديمقراطية والتحـول لدولـة القانون والمؤسسـات ؟ أم أن هذه الصلاحيات سـتكون بداية لبناء نظام حكم تسـلطي حزبي وصـولاً للنظـام الديكتاتوري الشـمولي؟ولماذا تم التحول إلى النظام الرئاسي وإلغاء النظام البرلماني؟

لقد شـهدت تركيا ومنذ تأسيس الجمهورية قبل ٩٤عاماً ٦٥ تشـكيل حكومي،وهذا مؤشر ودليـل علـى وجـود ظاهـرة عدم الإسـتقرار السياسـي شـهدتها البـلاد خـلال تلـك الفتـرة السـابقة،وأن هناك خللاً في المؤسسة السياسية والدسـتورية،والحياة السياسـية والحزبية،فأين تكمـن المشـكلة والخلل فـي النظـام البرلماني التركي؟

إن مـن أكثـر المعضلات التـي عانى منها النظـام البرلمانـي فـي تركيا هوعـدم إمكانية محاسبة الرئيس، فالماده ١٠٥ من الدستورتنص على أنه لايجوز الطعن لدى القضاء بما في ذلك المحكمة الدسـتورية العليا على القرارات التي يتخذها رئيس الجمهوريةمنفـرداً، بينما يتحمل رئيس الوزراء المسـؤولية عن القرارات التي تحمل توقيع رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية معاً ، ماعدا القيام بتوجيه تهمة (خيانة الوطن) للرئيس وهذا بورة يتطلب تقديم طلب بمحاكمة الرئيس يوقع عليه ثلـث أعضاء البرلمان على الأقل،ويتـم قبولـه في حـال صـوت لصالحه ٧٥بالمائـة مـن الأعضـاء ،وهـذا فـي الواقع صعب جداً .[٣٧]

ومن بين أبرزمسـاوئ النظام البرلماني في تركيا ظاهرة الحكومات الإئتلافية،فمنذ تأسيس الجمهوريـة التركيـة وحتـى الوقـت الحاضر تعاقبـت علـى الحكـم البـلاد ٦٥ حكومة،منها

٣٦ حكومة لم تكمل عاماً واحداً،وبعضها إستمر لثلاثة أشهرن وهذا يؤدي بدوره إلى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي بإحجام المستثمرين الأجانب من الإستثمار في تركيا،وأصبحت هذه الظاهرة سمه من سمات الحياة السياسية في تركيا منذ ستينيات القرن الماضي حتى أوآخر التسعينيات.[٣٨]

وهناك أيضاً مسألة عدم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،فالحزب الفائز في الإنتخابات البرلمانية هو من يشكل الحكومة، ويكون الوزراء غالباً من أعضاء البرلمان،هنا تكون الإزدواجية إذ يمكن للشخص نفسه أن يتولى مهامهُ بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الوقت نفسه ، وهذا يمثل إخلالاً لمبدأ الفصل بين السلطات.[٣٩]

وهناك أيضاً مشكلة القضاء العسكري ، فالدستور التركي يقرّ بوجود المحاكم العسكرية ، ومحكمة النقض العسكرية، والمحكمة الإدارية العسكرية العليا، كما أنه يوجد قاضيان عسكريان ضمن أعضاء المحكمة الدستورية العليا البالغ عددها ١٧ عضواً.[٤٠]

إن الإشكالية الرئيسية التي كان يعاني منها النظام البرلماني التركي هي التقاطع والغموض في الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء،فالمادة١٠٤ من دستور ١٩٨٢ تمنح صلاحيات واسعه لرئيس الجمهورية أشبه بالصلاحيات الممنوحة للرئيس في الأنظمة الرئاسية،ومن أبرز تلك الصلاحيات تعيين رئيس الوزراء وقبول إستقالته ،وترؤس مجلس الأمن القومي،وإعلان حالة الحرب والطوارئ،وتعيين رئيس أركان القوات المسلحة ،وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية ،وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين، فضلاً عن صلاحيات متعددة.[٤١] ولكن الإشكال يكمن عي عدم قدرة الرئيس على ممارسة هذه الصلاحيات، فقد جرى العرف في تركيا أن يكون منصب الرئيس فخرياً لايمارس أياً من تلك الصلاحيات التي منحها له الدستور وذلك بسبب أنظمة الوصاية كانت تهيمن على الحياة السياسية في تركيا،وبسبب كون الرئيس منخباً من قبل أعضاء البرلمان وليس من قبل الشعب مباشرةً ،لذلك كان رئيس الوزراء هو المخول بإستخدام تلك الصلاحيات،وهو الذي يتحمل المسؤولية السياسية أمام الشعب،وبسبب هذه التداخلات حدثت العديد من الأزمات السياسية والإقتصادية منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى الآن.[٤٢]

ثانياً : النظام الرئاسي التركي والإصلاح السياسي والدستوري

هنا يأتي التساؤل التالي.. هل النظام الرئاسي هو الأنسب لتركيا؟

الإجابة على هذا السؤال يأتي من خلال النقاط التالية:-

قبل التعديلات الدستورية كان تشكيل الحكومة في تركيا يحتاج إلى وقت طويل في حالة عدم تمكن الحزب الفائز بالإنتخابات من تشكيل الحكومة بمفرده،وقد تفشل الإئتلافات الحزبية في تشكيل الحكومة لوجود تقاطعات بينها ولاسيما أن هناك أحزاب رئيسية في تركيا لها ثقل سياسي وإجتماعي كبير، وتملك أجندات ورؤى تختلف عن

غيرها من الأحزاب السياسية الأخرى كحزب العدالة والتنمية الذي يمثل التيار

المحافظ الإسلامي،وحزب الشعب الجمهوري الذي يمثل اليسار التركي،والحركة القومية الكمالية،وحزب الشعب الديمقراطي الذي يمثل الآكراد في تركيا.[٤٣] الأمر الذي يصعب من خلاله التوصل إلى توافق بينهم ليتم على إثرها إجراء إنتخابات مبكره ربما تستمر الأزمة بعدها وتسقط الحكومة إذا لم تنل موافقة البرلمان لتترك البلاد في حالة فراغ سياسي يمهد الطريق للإنقلابات العسكريه وبالتالي تتعرض الدولة لخطر الحرب الأهلية كما حدث أبان الإنقلاب الأخير عام٢٠١٥ ، بينما نجد وفقاً للنظام الرئاسي أن الأمر ليس بحاجة إلى إئتلافات حزبية،بل يقوم الرئيس المنتخب من قبل الشعب بتشكيل الحكومة بوقت قصير دون نيل ثقة البرلمان.

نصت المادة التاسعة من التعديلات الدستورية على أنه يجوز طلب فتح تحقيق بحق رئيس الجمهورية بشبهة إرتكابه أي جريمة من أي نوع بشرط توقيع٥٠ بالمائة من أعضاء البرلمان،ويتم قبول الطلب حال صوت لصالحه ثلاثة أخماس الأعضاء أي ٣٦٠ عضواً.[٤٤]

تنص التعديلات الدستورية على أن تعيين الوزراء يجب أن يكون من خارج البرلمان،وإذا تم تعيين وزير وهو عضو في البرلمان فإن عضويته تسقط.

نصت التعديلات الدستورية على إلغاء المحاكم العسكرية بكافة أنواعها ماعدا محاكم التأديب للعسكريين.

ووفقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة فإن الحكومة التي سيشكلها الرئيس لاتحتاج إلى ثقة البرلمان وبالتالي لايمكن إسقاطها مما سيجعلها متحررة من سيطرة وضغوط الأحزاب السياسية ومخاطر الإئتلافات الأمرالذي يجعلها أطول عمراً وأكثر تحرراً وتخصصاً ومهنية،هذا الأمر سيمنح الرئيس إمكانية القدرة على تنفيد أجندته ورؤيته بكل بسرعة ودون أي قيود. ولكن تكمن الإشكالية هنا في التطبيق المهني المؤسسي الديمقراطي من قبل الرئيس وحكومته في عملية صنع وإتخاذ القرار في ظل وجود أزمات داخلية سياسية ومجتمعية ،وكذلك خارجية لاتزال تعاني منها تركيا .

غير أن تمديد قانون الطوارئ لثلاثة أشهر وربما أبعد من ذلك بعد إقرار التعديلات الدستورية قد يمكِن الرئيس التركي وحزبة الحاكم من زيادة قبضتهم على السلطة .[٤٥] وبالتالي إتخاذ القرارت غير دستورية بحجة الحفاظ على الأمن والإستقرار وحماية تركيا بفضل قانون الطوارئ،ولاسيما في ظل الإستقطاب السياسي الحاد بين المؤسسات في تركيا بسبب إقرار التعديلات الدستورية دون أن يكون هناك توافق سياسي وحوار مجتمعي حولها كالصراع بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الشعب الجمهوري المعارض الذي يعتبر الحزب الثاني في البرلمان،مما سيمنح الحكومة وفق قانون الطوارئ الشرعية في إستخدام العنف والإعتقال ضد المعارضة السياسية ،والصحافة والإعلام ،والحريات العامة وبشكل واسع بحجة المحافظة على أمن وإستقرار البلاد الأمر الذي سيؤثر مستقبلاً على نجاح العملية الديمقراطية في ظل النظام الرئاسي الذي سيتم العمل به في إنتخابات ٢٠١٩.فمع إستمرار العمل بقانون الطوارئ،وتضييق الخناق على الحريات العامة بما فيها حرية التعبير عن الرأي،وتقييد

عمـل الصحافـة والإعلام،والعمـل السياسـي الحر،وتحييد الأحزاب السياسية،ومنع منظمات المجتمع المدني ومؤسساتها من العمل بمهنيه و بحيادية ،وبحجـة المحافظة على الأمن كل هذا سـيؤثر حتماً على مستقبل الديمقراطية،ونزاهة الإنتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠١٩.

لكن ، وفقاً للتعديلات الدستورية أصبحت هناك قيـود تحد وتمنع من تسـلط الرئيس وحزبه من التفرد في إتخاذ القرار،والتمسـك بالسلطة لعل أبرزها:- (٤٦)

يتـم إنتخـاب الرئيـس لمرحلتين فقـط مدة كل مرحلة خمس سنوات.

يقوم البرلمان بمحاسبة الرئيس،إلى جانب نائب الرئيس ووزراء الحكومة على عكس الدسـتور السابق إذ لم يكن الرئيس تحت طائلة المحاسبة.

يقوم البرلمان بالإشراف على أداء الرئيس،وإذا تـم إتهـام الرئيـس أو حامـت حوله الشـبهات بإرتـكاب جريمة فمن حـق البرلمان أن يطلب التحقيـق معه،وبالإمـكان إحالته إلـى المحكمة العليا،علمـاً أن هذا النص لم يكـن موجوداً في الدسـاتير التركيـة السـابقة حيـث لـم تتضمن موادهـا أي نص أوآلية للطعـن أو التحقيق في سلوك الرئيس.

يعمل الرئيس مـع البرلمان على إختيار أربعة أعضاء للمجلس الأعلى للقضاء والمدعيين.

إلغاء محكمتين عسـكريتين كانت موجودة في دستور ١٩٨٢ ، وبالتالي أصبح القضاء بإدارة مدنية لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الإسـتنتاجات - توصلت الدراسـة إلى الإستنتاجات التالية:-

لعبت المؤسسـة العسـكرية في تركيا دوراً مؤثراً ومباشراً في الحياة السياسية والدستورية فدسـاتير ١٩٨٢، ١٩٦١، ١٩٢٤،أُعدت (بوصايـة عسـكرية) ولاسـيما دسـتور سـبتمبر/١٩٨٢ الذي عمل على ترسـيخ نفوذ هذه المؤسسـة في العمـل الحزبي والسياسـي والمؤسسـي بالتالي إسـتطاعت السيطرة على السـلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وإدارة البـلاد وفق اجنداتها الخاصة ، إذ منح دسـتور ١٩٨٢ مناخاً آمناً للعسـكر للخروج من السلطة وأبقـى على نفوذهـم وسـيطرتهم وحكمهم من وراء الستار مستخدمين أساليب القمع والإعتقال والقتـل ضد من يحـاول معارضتهم وذلك على الرغم من التعديلات الدستورية التي رافقت تلك الدسـاتير التي هدفت بنظرهـم إلى الإصلاحات والثوابت الديمقراطية.

بعـد وصـول حـزب العدالـة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ، إسـتطاع أن يُحد من الدور السياسـي للعسـكر مـن خلال إدخال تعديلات دسـتورية والتي كان من أبرزها إلغاء هيمنة المؤسسـة العسـكرية علـى بنية مجلس الأمـن الوطني،وتقليـص سـلطات المجلـس التنفيذية،وأيضـاً جاءت التعديلات الدسـتورية مـن قبل حزب العدالة والتنمية والتي جرت في ١٢ سـبتمبر/أيلول ٢١٠١ بمثابة النهاية لنظام الوصايـة العسـكرية إذ تم تجريد العسـكر من الحصانة القضائية وأصبح بالإمكان محاكمتهم أمـام المحاكـم المدنية،ممـا مهـد للمدنيين من الوصول للسـلطة ، وفتح حقبة جديدة من تاريخ تركيا السياسي والدستوري.

جاءت التعديلات الدستورية ٢٠١٧ بتبني النظام الرئاسي للحكم للتخلص من الأزمات السياسية المتكررة التي تشهدها العملية السياسية في تركيا في ظل النظام البرلماني من صراعات حزبية وسياسية حادة أثناء تشكيل الحكومات بين الكتل والأحزاب السياسية التي قد تسبب فراغاً سياسياً قد يطول في حال فشل تشكيل الحكومات الإئتلافية،وكذلك للتخلص من إزدواجية السلطة التنفيذية ،والبيروقراطية في عمل مؤسسات الدولة.

كان لحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي وصل إلى الحكم عام ٢٠٠٢،وكذلك رئيسه رجب طيب أردوجان دوراً كبيراً ومؤثراً في إقرار التعديلات الدستورية ولاسيما بعد الإنقلاب العسكري الفاشل عام ٢٠١٦،الذي أدى إلى إكتساب الحزب ورئيسة تأييداً شعبياً متزايداً قد يمكنهم من الفوز في الإنتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠١٩.

ثانياً: التوصيات

إن منح صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الجمهورية في ظل النظام الرئاسي لايعني التسلط والتفرد بإتخاذ القرارات وصولاً للحكم الإستبدادي والديكتاتوري،فهناك العديد من الدول تتبنى النظام الرئاسي ويملك الرئيس سلطات وصلاحيات دستورية واسعه كالولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والبرازيل تُمارس فيها الديمقراطية بشكلها الصحيح ووفق الأسس والمبادئ الديمقراطية السليمة المتعارف عليها،ولم يحدث فيها تفرد أو إستئثار بالسلطة كونها تُدار من خلال مؤسسات دستورية تنظم كيفية عمل السلطات والفصل بينها ،وقائمة على الأسس والمبادئ الدستورية والديمقراطية.وعليه فإن فرص نجاح التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا من عدمه مرهون بالتطبيق العملي ومخرجاته فكراً وممارسة وإنعكاسات هذا التطبيق ومخرجاته على النواحي والمجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للدولة،وإذا ماتم ذلك وفق ماسبق سيكون هذا التحول إيجابياً لوحدة تركيا وإستقرارها في جميع المجالات ولاسيما السياسية.

ومما سيزيد من فرص النجاح والإستمرار لبقاء النظام الرئاسي مستقبلاً في تركيا هوالتخلص من التقاطعات الدستورية ، والإئتلافات الحزبية المعقدة والفاشلة التي كانت سمة من سمات الحياة السياسية في تركيا في ظل النظام البرلماني وأحد الأسباب الرئيسية لتدخل المؤسسة العسكرية وإستلام السلطة.

يشكل النظام الإنتخابي التركي وفق التعديلات الدستورية الأخيرة بدوره ضمانة أيضاً لنجاح أو فشل الرئيس وحزبه، كون الرئيس يتم إنتخابه مباشرةً بواسطة الإقتراع السري المباشر من قبل الشعب،فالنظام الرئاسي يقوم على أساس وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب وهذا شرط مهم يجد تبريره في تلك السلطة الفعلية المركزة بيد الرئيس والتي تجد أساسها الديمقراطي الشرعي في إنتخاب الشعب مباشرةً للرئيس ، لذلك فالحكم على فشل التحول للنظام الرئاسي في تركيا يُعد حكماً سابقاً لأوانه.

إن نجاح أو فشل النظام السياسي في إدارة الدولة وفق أسس ومبادئ الديمقراطية لايعود إلى شكل النظام كونه برلمانياً أم رئاسياً أم شبه رئاسي،وإنما لملاءمته وإرتباطه بطبيعة وخصوصية المجتمع التاريخية والسياسية والإجتماعية والثقافية والرضا المجتمعي له وهذا لايتحقق إلا من خلال دستور يحتوي هذه الصفات ويحميها ويطبقها بشكل ديمقراطي سليم على أرض الواقع وصولاً لدولة القانون والمؤسسات.

الهوامش والمصادر

١- قيس جواد العزاوي ، (الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط) ،بيروت: الدار العربية للنشر ، مطبعة المتوسط، الطبعة الثانية،٢٠٠٣،ص٦٩.

٢- محمد حسن القدو ، « التطور التاريخي للدساتير التركية (٢)» www.turkpress. com.٢٠١٥-٣-٢٥

٣- قاسم خلف عاصي، (تطورات وإتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨)،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥،ص٥٤.

٤- نعمة السعيد، (النظم السياسية في الشرق الأوسط) بغداد ، شركة الطبع والنشر الأهلية،١٩٦١،ص٢١٠.

٥- قاسم خلف عاصي ، (تطورات وإتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨) ، مصدر سيق ذكره،ص٥٥.

٦- محمد حسن قدو، (التطور التاريخي للدساتير التركية (٢)) ، مصدر سبق ذكره .

٧- محمد عزت دروزة ،(تركيا الحديثة) بيروت :مطبعة الكشاف،١٩٤٦،ص٣٣-٣٩.

٨- إبراهيم خليل ، (الأحزاب السياسية في تركيا) ،جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ،١٩٨٨نص١٥٨- ١٦٣.

٩- منصور عبد الحكيم ، (مصطفى كمال أتاتورك) ، بروت :دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٢٦-٢٨.

١٠- نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩١.

١١- جلال عبد الله معوض ، (صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩،ص ١٨.

١٢- (الدستور التركي لعام ١٩٨٢ مع تعديلاته حتى عام ٢٠٠٢) ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات ٢٠١٤ ،السويد، ستوكهولم www.constituteprogect. org.

١٣- دستور الجمهورية التركية لعام ١٩٨٢،ترجمة صلاح سليم ،بحوث مترجمة(١٢)،وحدة الترجمة والمراسلات، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ١٩٨٨،ص٣٨- ٤٠.

١٤- د. حنا عزو بهنان ، (موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا)،جامعة الموصل ،مركز الدراسات الإقليمية ،٢٠٠٥، ص١٤.

١٥- د. حنا عزوبهنان ، (أزمة إنتخاب رئيس الجمهورية في تركيا) ،الراصد الإقليمي:نشرة إسبوعية يصدرها مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، السنة (١) العدد(١٠)،تموز ٢٠٠٧،ص٢-٤.

١٦- نفس المصدر السابق، ص١٦.

١٧- نفس المصدر السابق ،ص٢٥.

١٨- الدستور التركي لعام ١٩٨٢ مع تعديلاته حتى عام ٢٢٠، مصدر سبق ذكره .

١٩- الإستفتاءات الشعبية في تركيا من مندريس إلى أردوغان.-www.bbc.com arabicmedi>٢٠١٧-٤-١٦

٢٠- ماهي السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية .www france ٢٤.com.ar.٢٠١٧-٤-١٧

٢١- د.عماد الجواهري ، (النظام السياسي التركي) ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، ١٩٨٨، ص ٩٦-١٠٢.

الاستراتيجية الصينية اتجاه العراق
بعـــــد عـــــام ٢٠٠٣

أ.م.د. نغم نذير شكر(*)

المقدمة

يمكن القول ، ان التوجه السياسي الخارجي الصينـي أتجاه العـراق بعد عـام ٢٠٠٣ ، هو تعبيـر عـن السياسـة الخارجيـة العامـة التي تبنتها الصين الشـعبية مع قدوم الرئيس (دينج تشاو بينج) الى السـلطة في الصين في اواخر السـبعينات من القرن العشـرين، والقائمة على تسـخير جميع السبل من اجل مسـاعدة الصين على انجاح برنامجها الاصلاحي .

وانطلاقـاً مـن وثيقـة المنتـدى العربـي- الصينـي في ايـار ٢٠١٠ .[1] والتـي كان من المتوقـع ان تدفـع هـذه الالية الشـديدة الاهمية العلاقـات العربيـة – الصينية خطـوات كبيرة الى الامام في الاصعدة كافة وبشكل استراتيجي ولاسـيما فـي المجالين السياسـي والاقتصادي ، بالرغـم مـن عدم جدوى تاثيرهـا على بلورة العلاقـات العربيـة – الصينيـة ، الا انها كانت تعكس بحـق طبيعة الامال فـي تعزيز التعاون بيـن الـدول العربيـة والصيـن فـي المجالات السياسـية والاقتصادية والامنية وتبادل الاراء حـول القضايـا الاقليميـة والدوليـة . ولابد لنا ان نقول ان السياسـة الخارجيـة الصينية تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة الشرق الاوسط باعتبارها امتداداً اسـتراتيجياً لمناطـق محيطة بالصين ، اذ حرصت الصيـن على اقامة علاقات صداقة وتعاون مشترك مع دول منطقة الشرق الاوسط العربيـة ومنها بالتاكيد العـراق ، ومع ذلك فان الـدول العربية لا زالت غير قادرة على تطوير علاقاتهـا مع الصين بحيث يكون لها تاثير على توجهاتها السياسـية الخارجية ، ولا بد ان نشير الـى ان الصيـن تمتلـك مدخلات قـوة تؤهلها لاحتلال مكانة مهمة على سلم القوى الدولي .

وعليه تقوم فرضية البحث على ما يلي :

يحتـل العـراق مكانـة متميـزة على سـلم اولويات الاسـتراتيجية الدولية للصين في المدة التي اعقبت انتهـاء الحرب الباردة وصولاً الى المرحلة الراهنة ، وهذه الاهمية لا تنبع فقط من حاجة الصيـن المتزايدة للنفط والطاقة وامكانية اسـهام العراق في توفيرها بشكل ميسر للصين

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

وليس فقط الجانب التجاري والاقتصادي ، فالصين اصبحت تمثل محور التحالفات في اسيا ، فضلاً عن تحالفاتها وعلاقاتها مع القوى الكبرى الاخرى وكذلك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة اقليمياً ومنها العراق الذي يمتاز بدور اقليمي مستقبلي في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط .

وعليه ، تم تقسيم البحث الى :

اربعة محاور اساسية :-

اولاً : اسس العلاقات العربية – الصينية .

ثانياً: تطور السياسة الصينية أتجاه العراق .

ثالثاً : الموقف الصيني من الاحتلال الامريكي على العراق .

رابعاً : مستقبل العلاقات العراقية – الصينية

ثم ينتهي البحث بخاتمة واستنتاجات

اولاً: اسس العلاقات العربية – الصينية

كانت الدول العربية قد اعترفت بجمهورية الصين الشعبية منذ وقت مبكر في عام ١٩٥٦ ، إذ اقامت في ذلك الوقت كل من مصر وسوريا واليمن علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية . وتبعتها بعد ذلك دول عربية اخرى مثل العراق والمغرب والسودان وغيرها ، ليكتمل الممثل الدبلوماسي العربي مع الصين في عام ١٩٩٠ ، وذلك بقيام علاقات دبلوماسية كاملة مع المملكة العربية السعودية .[٢]

ويمكن توصيف الصيغ (الايجابية والسلبية) التي تحكم العلاقات العربية – الصينية في مايلي :

انها علاقات متشعبه الجوانب سياسية واقتصادية وتجارية ، ثقافية ، علمية وفنية على المستويين الرسمي والشعبي ، لم تحكمها هيمنة او تسلط من طرف على حساب الطرف الاخر ، ليس لها خلفيات تاريخية سلبية كما لايوجد تصادم او نزاع بين الجانبين في الوقت الحالي او في مرحلة تاريخية سابقة ، بل وتتوافق في اطارها اراء الجانبين على ضرورة ان تستند اسس وقواعد النظام الدولي الجديد على قيم العدالة والسلام والتنمية لجميع البلدان .

شهدت العلاقات العربية – الصينية بعض التوتر عقب فرض السلطات الصينية قيوداً شديدة على منح تاشيرات دخول لمواطني دول الشرق الاوسط بعد احداث ١١ سبتمبر الماضي كما فرضت قيوداً على اصدار تذاكر سفر لمواطني معظم دول الشرق الاوسط ، وهو الامر الذي ادى الى تزايد حدة الاستياء العربي الشعبي تجاه الصين رغم تبريرها بانه اجراء استثنائي مرتبط بانعقاد قمة الابيك في الفترة من ١٩-٢٢ اكتوبر ٢٠٠١ ، كما ادى ما نشرته وسائل الاعلام عن حملة القتل والقمع والاعتقالات التي قامت بها السلطات الصينية في اقليم شينجيانج ذي الاغلبية المسلمة الى انتشار حالة من السخط لدى الراي العام العربي تجاه الصين .[٣]

ويذهب بعض المراقبين الى الاعتقاد بان الحقبة الامريكية تشارف على نهايتها بينما بتبدل النظام العالمي ذو التوجه الغربي باخر يهيمن عليه الشرق وله قدم السبق منه . وقد كتب المؤرخ (نيال فيرغسون) بان القرن العشرين سيشهد تراجع الغرب وسيكون الشرق قبلة العالم ولا يكظم الواقعيون ولا يخفقون

في ملاحظــة وادراك انــه بينما تسـير الصين فــي درب النهــوض وتتراجع منزلــة الولايات المتحدة فــان هناك اموراً ممكن ان تطرح على بساط الحدث ستسعى الصين لاستخدام تاثيرها المتنامــي لإعــادة صياغــة قواعد ومؤسســات النظام الدولي ليخدم تشكيل افضل مصالحها ولا ريب في ان دولاً اخرى في النظام ولاسيما ذات الهيمنة المتراجعة ســتبدأ برؤية الصين بمنظار انها تهديــد امني متنام . ونتيجة لهذه التطورات راح الواقعيون يتنبــؤون بان التوتر وعدم الثقة والنزاع ستكون الســمات النموذجية التي تطبع أي انتقال للقوة من طرف لاخر . [٤]

وينبغــي الإشــارة، الى انه مــع نهاية ولاية اوبامــا الاولى ، اصدر معهد بروكنجر، تقريراً وضعــه ثلاثة من الخبراء مثل في مجملهِ دفاعاً عــن اوباما ، وكانت الاضافة الرئيســة فيه هو قولهــم ان اوبامــا ببســاطة يتبنى رؤيــة بعيدة المدى لتشــكيل نظام عالمي جديد تعددي ، على ان تظــل امريكا في قيادته ، ولاســيما في موقع القوة الصلبة ، مع مشاركة الجهود والاعباء مع الاخرين بدرجة كبيرة . وبحسب مُعدي التقرير ، فــان رؤيــة اوباما تعتمد على ثــلاث دعائم ، الاولــى : علاقة متغيرة مع القوى الصاعدة في اســيا ، الثانية : نزع السلاح النووي ، سعياً الى عالم اكثر ســلاماً وامناً بدون اسلحة نووية .اما الدعامــة الثالثــة والاخيرة ، فهــي التحول من المواجهة التي تبناها بوش ضد العالم الاسلامي الى مشاركة ايجابية .[٥]

وعلــى هــذا الاســاس ، اعلنــت الولايــات المتحــدة منــذ عامين عن تخصيــص جزء من مواردها لدول جنوب وشــرق اســيا ، والتمهيد لانصراف جزئي من الشرق الاوسط ، ولاسيما ان اكتشــاف النفط الصخري ســيجعلها تستغنى عن نفط الشــرق الاوســط ، مما يعني انسحابها تدريجياً من عملية صنع نظام امني في المنطقة ، وهنــا ما يشــير تســاؤلاً حول مدى اســتعداد الصين للقيام بدور عسكري لبناء نظام امني في الشــرق الاوسط من عدمه لسد فراغ الانسحاب الامريكــي من المنطقــة . ولذلــك ، فقد اثارت الانتفاضــات العربيــة نوعاً من عدم اســتقرار الحكومات العربية وهو مايطرح تســاولاً بشان مدى اســتعداد الصيــن لصياغة نمــط الدخول التنمــوي والتعاون الاقتصادي في بعض الدول العربية ولعب دور سياســي في صياغة التوافق ودعم الاستقرار السياســي في المنطقة والدول التي تربطها بها مصالح اقتصادية .[٦]

ولقد احتفلت المؤسســات الرسمية والشعبية والاكاديمية العربيــة والصينية في عام ٢٠١٤ بمرور عشر اعوام على منتدى التعاون العربي – الصينــي ، حيــث كان توقيع هــذه الوثيقة في عام ٢٠٠٤ اكبر اهــم احداث العلاقات العربية – الصينية في الاعوام الخمسين الاخيرة . [٧]

وبالرغم من ذلك ، فقد شــهد العقد الاخير ، حصاداُ متواضعاً للعلاقات السياسية ، تمثل في النتائج المتواضعه التي افرزها عقد من التعاون في اطار المنتدى . إذ كشــفت الثورات العربية مــدى هشاشــة علاقــات التعــاون فــي المجال السياســي ، إذ بلغ ضعف التنســيق والتشــاور في قضايا مهمة تمس مســتقبل الشعوب العربية وامــن المنطقــة مرحلة الصــدام الدبلوماســي المباشــر بين العرب والصين في مجلس الامن وغيره من المؤسســات الدولية المعنية بالازمة الســورية . اذ يرى الكثير مــن الخبراء والقادة العرب ان الصينيين فضلوا في واحدة من اعقد

المراحل واصعبها في تاريخ المنطقة ان ينسقوا مع روسيا بدلاً من الجامعة العربية ، المؤسسة الرسمية التي تمثل الشعوب العربية ، ورأس رمح التعاون بين الصين والعرب عبر إلية المنتدى ، بينما اتجه العرب للتنسيق والتشاور مع القوى الغربية ، حتى بدأ وكأن استراتيجيات ومصالح العرب – ولاول مرة – تتضارب ومصالح الصين في الشرق الاوسط . لقد ازالت الثورات العربية المسحة الرومانسية وادبيات المجاملة التي طغت على العلاقات العربية – الصينية في الفترة الاخيرة ، ووضعت الطرفين امام مرحلة جديدة تحتاج الى اسس تعاون جديدة اكثر واقعية .[٨]

وعموماً ، فان تجربة الصين الفريدة في التنمية القائمة على الاعتماد على الذات قد اثارت خيال وحماس العديد من المثقفين والاختصاصين العرب . كما ان الانعطاف الى سياسة (الباب المفتوح) في الصين قد نكأ ايضاً جرحاً عربياً ، اذ اثار الهموم التي تراكمت بصدد هذه السياسة في العديد من الاقطار العربية . وبطبيعة الحال فانه لم يكن من الممكن الكف عن المقارنة بين سياسات الانفتاح هنا في الوطن العربي – وهناك في الصين غير انه كان من الضروري ان نتفهم جيداً دوافع ميكانيكية وافاق هذه السياسة في الصين حتى لا تتحول الهواجس المشروعة بالمقارنة الى حالات ميكانيكية الى هذه التجربة او تلك . فالاستيعاب الجيد للخبرة الصينية قد يساعدنا على اعادة تأسيس مفاهيم علم التنمية عند مستوى ارقى من التحليل والفهم .

وهذا بحَد ذاته يمثل شرطاً هاماً لتحسين نمط الادارة الاقتصادية في المجتمعات العربية دون الوقوع ضحايا الالتباس والاستنتاجات احادية البعد .[٩]

وخير مثال على ما تقدم ، نقول ، انه بمقاييس النجاح والفشل ، ان الصين التي تعد الان الطرف الثالث عالمياً في تحركها الاقتصادي داخل افريقيا بعد الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ، او بعد الولايات المتحدة وفرنسا ، قد حققت الكثير من مفردات النجاح في هذه الحركة . وهي مفردات تتناغم مع النجاح الذي حققته الصين على الصعيد الذاتي (الداخلي) منذ ان تولى (بنغ) السلطة في بكين عام ١٩٧٨ ، وبالتالي فان الصين سواءاً بعيونها او بعيون الاخرين ، قد حققت الكثير من النجاح ذاتياً وعلى الساحة الافريقية بالرغم من بعض الاخفاقات .[١٠]

مما تقدم يتضح لتعزيز العلاقات العربية – الصينية هناك بعض التوصيات :

ادرك العرب ، وهم محقون ، ان مصالحهم في الصين مرتبطة بوحدة ترابها وبامنها القومي والاقتصادي . لقد امتلك العرب الشجاعة لدعم الصين في قضايا داخلية شديدة الحساسية ، مثل معركتها ضد الحركات الارهابية ، والقوى الانفصالية في اقليم (شينجيانج) التي تسعى الى بناء دولة اسلامية او قومية خاصة بهم . وبالرغم من انتقادات قوى اقليمية مؤثرة ، مثل تركيا ، وقفت دول عربية اعضاء في منظمة التعاون الاسلامي سداً منيعاً ضد بعض الدول التي سعت لاصدار قرار تدين سجل الصين في حقوق الانسان في منطقة (شينجيانج الصينية) كما دعمت سيادة الصين الكاملة على الثبت وسدت كافة منافذ العلاقات الرسمية مع تايوان ، وفتحت الاسواق لصادرات الصين

وشـركاتها وعمالتها . وفي كثير من الاحيان ، منحتهـا امتيـازات خاصة . لقـد ان الاوان لان تـدرك الصيـن ان مصالحا في العالـم العربي مرتبطة ايضاً بقضايا المنطقة العربية الرئيسية وبمصالحها الاقتصادية والامنية .

نـرى اهميـة تدشـين اليـة سياسـية جديدة للحوار السياسـي الدوري بين وزراء خارجية الدول العربية ووزير الخارجية الصيني ، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك .

ان يسـعى العـرب والصينيـون لا نشـاء صندوق عربي – صيني مشـترك لدعم التنمية والبنيـة التحتية في الاراضي الفلسـطينية ، من منطلق اهمية القضية الفلسـطينية للعرب كونها قضيـة العـرب المركزية ، والتقـدم بمبادرات مشـتركة حـول القضيـة الفلسـطينية في اطار الشـرعية الدوليـة فـي الجمعية العامـة للامم المتحـدة ، ومجلس الامن والمنظمـات الدولية مثل اليونيسيف واليونسكو وغيرها .[١١]

ثانياً : تطور السياسة الصينية تجاه العراق .

عندمـا نشـأت الصين الشـعبية فـي نهاية عـام ١٩٤٩، كان العـراق بعيـداً كل البعد عن الصيـن الشـعبية وفكرها الشـيوعي الذي كان يميل عقائدياً وسياسـياً واقتصاديـاً الى الاتحاد السـوفيتي . واتسـمت العلاقات بينهما بالفتور حتـى قيام ثورة ١٩٥٨ ، التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وتمكنت من القضاء علـى الحكم الملكي في العراق . من هنا برزت اهمية العـراق فـي التفكير السياسـي الصيني . فثـورة ١٩٥٨ لـم تقضي فقط علـى التحالف العراقي – الغربي من خلال الانسحاب العراقي مـن حلف بغداد ، لكنها ايضاً قربت العراق الى الفكر الشـيوعي من خلال تقريب النظام الجديد فـي العراق للشـيوعيين العراقييـن ، واعتماده عليهم في تسـيير شـؤون البـلاد . لذلك جاءت العلاقـات الدبلوماسـية بيـن الصيـن الشـعبية والعراق في اغسـطس من عام ١٩٥٨ كتتويج لذلك التحول الاساسي الذي حدث في العراق[١٢]

ومنـذ ١٩٩٠ اخـذت العلاقـات العراقيـة – الصينيـة تتعـزز بفضـل الدور الشـخصي للدبلوماسـية العراقيـة . وثمة اشـكالية هنا ففي الوقت الذي تفارق فيـه العلاقات الدولية نزعة التاكيد علـى المحـددات الايديولوجية وتهاجر الـى المصلحية والواقعية والذرائعية ، وقع دنو فـي العلاقات العراقيـة – الصينية عبر مقترب المبدئيـة الايديولوجية بصـورة اكثر وضوحاً وتفاهماً . [١٣]

وخلال فتـرة الحرب العراقيـة – الايرانية كان الموقـف الصينـي يتمحور حـول نقطتين اساسـيتين : النقطـه الاولى مرتبطـة بالتخوف الصيني من التوغل السوفيتي في منطقة الخليج عبر طرف من اطراف الحرب . والنقطة الثانية مرتبطـة بالتخوف الصيني مـن ان الحرب قد تتوسـع لتطال الدول الخليجيـة الاخرى القريبة مـن ايران والعـراق . لذلك سـعت الصين الى اتباع سياسـة خارجيـة قائمة علـى الحياد بين الطرفيـن المتحاربين ، حتـى لا تفقد تواصلهما مـع كل مـن العـــراق وايـــران ، وتفتـــح المجـال للاتحاد السـوفيتي كي يتوغـل فيهما . وفي الوقت ذاته ، استفادت الصين مـن الحرب العراقيـة – الايرانية من خلال بيعها للسـلاح الى كل من الطرفيـــن المتحاربين حيث انه خـلال فترة الحرب ، اصبحت الصين المصدر

الاساس للسلاح الى كل من العراق وايران .[١٤]

ولا بد لنا ان نقول ان السياسة الخارجية الصينية تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة الشرق الاوسط باعتبارها امتداداً استراتيجياً لمناطق محيطة بالصين ، اذ حرصت الصين على اقامة علاقات صداقة وتعاون مشترك مع دول منطقة الشرق الاوسط العربية ومنها بالتاكيد العراق ، ومع ذلك فان الدول العربية لا زالت غير قادرة على تطوير علاقاتهما مع الصين بحيث يكون لها تاثير على توجهاتها السياسية الخارجية ولابد ان نشير الى ان الصين تمتلك مدخلات قوة تؤهلها لاحتلال مكانة مهمة على سلم القوى الدولي وتاثيراً اكيداً في السياسة الدولية . وفي ظل مقومات القوة العظمى التي تملكها تسعى الصين لاقامة منظومة علاقات وتحالفات ستراتيجية لخدمة مصالحها وتثبيت موقعها في النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية .[١٥]

على مستوى الشرق الاوسط والعالم العربي، نشطت الصين منذ دخلت مجلس الامن الدولي على عدة مستويات ، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ،وواكبت كل الاحداث التي عصفت بالمنطقة . وبعدما كانت العلاقة قبل ذلك محدودة بعلاقات ذات طابع سياسي – حركي ربطتها بمنظمات راديكالية في عدة مناطق من العالم العربي ، على راسها بعض التنظميات الفلسطينية ، واليوم الصين شريك في الاستثمارات والمبادلات الاقتصادية والمبادرات السياسية وخطط التعاون الثقافي والتعليمية والتنموية .[١٦]

ان هذا التوجه الصيني نحو المنطقة العربية لا يعني انها تنظر الى كل دولها برؤية واحدة ، ونحن بصدد الحديث عن العراق في الاستراتيجيات الدولية وبالتحديد الاستراتيجية الصينية يجب ان نذكر ان العراق يحظى باهمية وموقع خاص في هذه الاستراتيجية وفي السياسة الصينية بشكل عام وتنبع هذه الاهمية من عدة معطيات اساسية جعلت من العراق محور توجه واهتمام السياسة الصينية ، وتأتي هذه الاهمية ضمن اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي ، فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مميزة ومهمة في اولوياتها السياسية والاستراتيجية لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي وثروة العراق الهائلة وموقعه الاستراتيجية في قارة اسيا وعلاقاته مع قوى دولية مؤثرة في توجهات السياسة الصينية كالهند واليابان ودول الخليج والدور العراقي المؤثر في السياسات الاقليمية في منطقة باتت محط انظار القوى الدولية وتنافس اقطاب القوة الدولية للهيمنة عليها لذا حرصت الصين على توطيد علاقاتها مع العراق في شتى المجالات[١٧]

ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم لدراسات السلم الدولي ، فان الصين كانت ثاني اهم مصدر للسلاح الى العراق حتى عام ٢٠٠١ بما نسبته ١٨٪ من واردات العراق من السلاح .[١٨]

وفي اطار حرصها (الصين) على تحقيق الموازنة بين علاقتها مع الولايات المتحدة وروابطها الاقتصادية المتزايدة مع ايران ، التزمت الصين بمبدأين : الاول: ضرورة التزام ايران بمطالب المجتمع الدولي والثاني :رفض فرض عقوبات شاملة على ايران .فقد خسرت الصين في عام ٢٠٠٣ استثماراتها في العراق عقب احتلاله ، ومن ثم فان قبولها قيام الولايات

المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على ايران او اللجوء الى استخدام القوة العسكرية ضدها سيجعل الصين تواجد مشكلة استراتيجية تهدد امداداتها النفطية ومصالحها الاقتصادية .[١٩]

لقد عملت الصين على الموازنة بين مصالحها مع العراق والتزاماتها ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اهم العوامل المؤثرة في سياسة الصين الدولية ، فالا ستراتيجية الصينية في المرحلة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج عام ١٩٩١ ركزت على تبني منهج واضح في التعامل مع الشأن العراقي فلم تختلف الاستراتيجية الصينية عن غيرها من استراتيجيات القوى الكبرى في تشخيصها لخصائص المرحلة الجديدة التي اعقبت الحرب الباردة . وفي هذه المرحلة استحوذت اهمية الدور الصيني تجاه العراق ومنطقة الخليج ، اضافة الى تطور العلاقات الصينية الاميركية وتزايد التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاهم الازمات بينهما ، وكذلك فان الاستراتيجية الصينية تقوم على ضمان وحماية المصالح العليا للدولة وفي مقدمتها على المصالح الاقتصادية والتي يلزمها الامن والاستقرار اقليمياً ودولياً حسب الكثير من الاستراتيجين الصينين ، وتاثر المصالح الصينية بأي اجراءات او سياسات تتسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقة ادى الى تراجع في توجهات الصين الاستراتيجية نحو العراق او بالاحرى تراجع دور العراق في الاستراتيجية الصينية .[٢٠]

ثالثاً : الموقف الصيني من احتلال العراق

يُلاحظ على الموقف الصيني من القضية العراقية قبل الاجتياح الامريكي ما يلي :

كان تركيز الخطاب السياسي الصيني الرسمي واضحاً تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة والدول الاخرى لذلك ، فقد اعتبرت الصين الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للاراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها انتهاكاً لسيادة العراق .

ركزت الصين على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الدور الاساس في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية . فاصرارها على استمرار عمل المفتشين الدوليين لاتمام مهمتهم في العراق كان من اجل ابقاء دور الامم المتحدة قوياً ، وبالتالي امكانية ان يكون للصين دور فاعل من خلالها ، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الامن .

ركزت الصين ايضاً في سياستها تجاه الملف العراقي على ضرورة ازالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وهو ما يمكن ارجاعة الى حاجة الصين الى الاستفادة الاقتصادية من تعاونها في هذا المجال مع العراق ، ولاسيما في مجال النفط ، إذ ان الصين أصبحت بحاجة الى تنويع مصادر الحصول على النفط .[٢١]

وتعتبر الصين قوة سياسية كبرى باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الامن ، وقد استطاعت ابراز بعض معالم هذه القوة في مواقفها الرافضة لاستخدام القوة ضد العراق بصدد

التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وعرقلة العديد من القرارات التي كان يريد المجلس اتخاذها بهذا الصدد تحت تاثير الضغوط الامريكية البريطانية .[٢٢]

لذلك فان العلاقات الصينية الاميركية تتسم بالتعاون وبالتنافس في الوقت نفسه مع عدم امكانية استبعاد الصراع على النفوذ في المستقبل . لهذا فان الصين لا تسعى الى خوض صراعات او الانغماس في المشكلات الدولية بل الى تقديم نفسها للدول النامية على انها احدى هذه الدول وتشاركها همومها وليست ذات مطامع استعمارية على عكس ماهي عليه الولايات المتحدة الامريكية . [٢٣]

وينبغي الاشارة ، في هذا السياق ، ان العلاقات العربية- الاسيوية تتعرض لتاثيرات خارجية متعددة فهي تجري في اطار عالمي متناقض الاهداف ومتعارض المصالح لا يمكن فصلها عنه . ويأتي في مقدمة المؤثرات الخارجية الدور الامريكي وسلوكه تجاه هذه العلاقات وهنا ينبغي الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية أعادت تنظيم ستراتيجيتها بما يتناسب ومتطلبات ما بعد الحرب الباردة بشكل يضمن طموحاتها ومصالحها في القارة الاسيوية عِبر منظومة من السياسات تضمنت مايلي :

البحث عن فرص جديدة لتعزيز الزعامة الامريكية في اسيا

اعداد ستراتيجية قائمة على دمج جنوب شرق اسيا

تعزيز العلاقات السياسية والامنية مع اليابان الاعداد لبدء حوار امني مع شمال شرق اسيا

تطويق الدول الاسيوية النووية (الصين ، كوريا الشمالية ، باكستان)

لذلك يمكن رصد السياسة الامريكية في آسيا من خلال اتجاهين يكمل احدها الآخر : اولهما في الجزء الآسيوي العربي حيث النفط وتعزيز الوجود الاسرائيلي وثانيهما : في آسيا غير العربية حيث المصالح والاسواق والموارد[٢٤]

وعندما قامت القوات الامريكية ومعها بعض من حلفائها باجتياح العراق في العشرين من مارس من عام ٢٠٠٣ ، كان الرد الصيني فورياً ، فقد اصدرت الخارجية الصينية في اليوم نفسه بياناً حددت فيه موقف الصين الرسمي من الاجتياح الاجنبي للعراق ، جاء فيه :

(ان الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد ازاء قيام الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى بعمليات عسكرية ضد العراق . ان الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الصلة الى وقف الاعمال العسكرية ، والعودة الى الطريق الصحيح من خلال العمل على ايجاد حل سياسي للمسألة العراقية)

ويعود هذا القلق الصيني من الاجتياح العسكري للعراق الى امور اخرى لم تذكرها البيانات الصينية الرسمية – ويمكن اجمالها في التالي :

ان الاجتياح العسكري للعراق سيفقد الصين مصالح اقتصادية قوية كانت قد اسست لها سابقاً في مجال الاستثمار في الطاقة واعادة بناء العراق .

التخوف من ان الاجتياح العسكري للعراق سيجعل نفط العراق يقع تحت سيطرة الولايات

المتحـدة ، ممـا قد يؤثـر على امـدادات النفط المستقبلية .

التخـوف مـن التاثير الذي يمكـن ان يلحقه العمل العسـكري ضد بلد مسـلم كالعراق على حالة الامن والاسـتقرار في الصيـن ذاتها ، لا سـيما في غـرب البـلاد ، إذ الغالبية السـكانية المسـلمة هناك قد اعلنت تضامنها مع الشـعب العراقي ورفضها للعدوان العسكري الامريكي علـى العراق ، الامر الذي جعل رئيس الجمعية الاسـلامية الصينية – التابعة لاشـراف ورقابة الدول الصينية – يدعو مسلمي الصين للهدوء ، وان يعملوا على حماية مصالح بلادهم الوطنية ويبتعدوا عن السـبل والطرق غير السـلمية في التعبيـر عـن رفضهم للعـدوان الامريكي على العـراق وضرورة العمـل على حمايـة الامن والاستقرار في بلادهم .[٢٥]

وعلى المستوى الاستراتيجي ، هناك توجس كبير بشـأن مرحلـة تحول القوة علـى الصعيد الدولـي بين القـوة الصاعدة (الصيـن) والدولة المهيمنـة ، التي تعاني تراجعاً نسـبياً في قوتها ، الولايـات المتحدة الامريكيـة ، حيث ان هذه المراحل قد ارتبطت تاريخياً باندلاع الصراعات ولذلك ، فان وزير الخارجية الامريكية الاسبق (هنري كيسـنجر) والذي له مؤلفات اكاديمية عديدة عن النظـام الدولي وتحولات القوة فيه ، خصـص مؤلفة الاخير لدراسـة الصين . وهو يؤكـد في كل كتاباتـه الاخيـرة ان العلاقة بين الولايات المتحدة والصين سـوف تكون العلاقة المحورية التي تحدد شـكل النظـام العالمي في القـرن الحـادي والعشـرين . ويؤكد كيسـنجر ايضاً ضـرورة فهم (الخصوصيـة الصينية) التي ستلعب دوراً كبيراً في تحديد ملامح سلوك الصيـن كدولة عظمى على الصعيد العالمي في المرحلة القادمة .[٢٦]

ومـن جانب اخر ، فان الصيـن لديها ايضاً تحفضات حول المتشـددين الاسلاميين ووفقت مـع الولايات المتحدة في حربها ضد ما يسـمى بالارهاب ، لا سـيما ضد طالبـان والقادرة في افغانسـتان لذلـك فـلا يمكـن للصيـن ان تقبل خسـارة الولايـات المتحدة انذاك فـي العراق ، لان من شـأن ذلك ان يقوي نفوذ تلك الجماعات المتشـددة في الدول المسلمة المجاورة للصين ، وكذلك في الصيـن ذاتها التي تصنف حكومتها الاسـلاميين الانفصاليين في غرب البلاد على انهـم ارهابيون . كمـا ان رعايـا الصين ذاتها تعرضوا للاغتيـالات والخطف في العراق من قبل مثل تلك الجماعـات العاملة في ذلك البلد ، فضلاً عن ان سـقوط العراق في يد المتشـددين الاسلاميين يعني ايضاً ادخال المنطقة الخليجية فـي حالة عدم الاسـتقرار الذي يمكـن ان يهدد امـدادات النفـط الخليجـي الـذي تعتمـد عليه الصين لذلك فليس من مصلحة الصين انتصار الاسلاميين[٢٧].

وعليه ، ان الصين ادركت ان عليها الانتظار للوصـول لعمليـة البنـاء الداخلي الـى مراحل متقدمـة فهي تـدرك امكانيـة ان تطرح الصين نفسها كشـريك قادر على تحمل اعباء الزعامة ومـن الواضح ان الصين تميل في سـتراتيجتها ازاء العراق الى اتخاذ موقف وسط يكسبها منافع عديـدة اولها الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة على قدر من التفاهم والاستقرار وعلى جانب اخـر يضمن لها اسـتقرار مصالحها مع العـراق ، وهكذا اسـتطاعت الصين اسـتثمار متغيـرات البيئـة الدوليـة لصالحهـا من خلال

سعيها لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية ، فهي تمتلك رؤية خاصة عن النظام الدولي ودورها في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية وتوازنات القوى الجديدة كذلك من خلال ابراز استقلالية قرارها السياسي وتبني مواقف دولية يمكن ان تمثل خروجاً عن الاجماع الدولي .[٢٨]

وعليه ، يتضح لنا مما سبق ان الموقف الصيني تجاه القضية العراقية ، بعد الاجتياح الامريكي للعراق ، لم يكن موقفاً متشدداً بشكل واضح ، كما لم يكن موقف منتقداً للسياسة الامريكية لما بعد الاجتياح ، وانما كان موقفاً مسايراً الى حد بعيد مع المسعى الامريكي . فاذا كانت الحكومة الصينية متشددة في خطابها السياسي تجاه عملية استخدام القوة العسكرية ضد العراق مثل الاحتياج الامريكي – الاجنبي فان خطابها اصبح اقل حدة بعد الاجتياح ، وهو ما عبرت عنه بوضوح المواقف الصينية في المظاهر التالية :

الصين صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق لفترة مابعد الاجتياح العسكري ولم تقف في وجه الولايات المتحدة في مثل تلك القرارات . وان كانت قد اتخذت في بعض الاوقات مواقف تدعو الى ضرورة ادخال بعض التعديلات على بعض القرارات ، فانها في النهاية صوتت لصالح جميع القرارات التي عُدلت وكذلك تلك التي لم تعدل .

الصين ايدت العملية السياسية في العراق وقدمت مساعات من اجل انجاحها ، وهي العملية التي تمت بمباركة امريكية في الاساس ، ولم تنتقد المسعى الامريكي لادخال الديمقراطية الى العراق .[٢٩]

رابعاً : مستقبل العلاقات العراقية – الصينية

تجدر الاشارة الى ان عمق الروابط والعلاقات العراقية الصينية وامتدادها الى حقب تاريخية طويلة لم يوفر الدافع الكافي للسياسة الصينية لتبني قرارات استراتيجية تجاه العراق بالدرجة التي يمكن ان توصف باستراتيجية صينية فاعلة فيما يخص الموضوع العراقي الا ان هذا لم ينهِ وجود توجهات سياسية صينية تجاه تعزيز العلاقات مع العراق كجزء من علاقات الصين مع المنظومة العربية وبدافع اقتصادي ، فالتطورات الاقتصادية وتجارب التحديث كان لها فعلها في تنامي حاجة الصين الى الطاقة وبالأخص النفط وهذا يعني ان الصين سيكون في مقدمة الدول المتنافسة في ميدان الطاقة مستقبلاً . لقد زاد استهلاك الصين من النفط بمعدل ٦٪ ليصل الى ١٧٧ مليون طن في عام ٢٠٠٥ بزيادة ٩ مليون طن سنوياً كما يتوقع المحللون ان تتضاعف حصة الصين من الاستهلاك النفطي العالمي لتصل الى ١٤٪ اثناء العقد القادم . وتتوقع ادارة الطاقة الامريكية ان يصل معدل استهلاك الصين للنفط الى ٩ر٤ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥ ، وهو تقدير يرى بعض خبراء الطاقة انه تقدير محافظ وهذا يعني ان النفط سيكون له اثر كبير في تحديد استراتيجية الصين المستقبلية وفي هذا الشأن يبرز العراق كمصدر مهم للنفط يمكن للصين الاعتماد عليه كمصدر مجهز لذا فقد شغل العراق مكانة متزايدة الاهمية في الاستراتيجية الصينية ضمن دائرة الدول التي يمكن ان تكون المجهز الأمن للنفط الى الصين إذ ان الصين رسمت استراتيجيتها تجاه العراق في ضوء ما يمكن ان تحصل عليه من مكاسب من الاخرين كما ان حجم المصالح

والعلاقات الصينية – الامريكية وتاثير السياسة الامريكيــة في توجهات الصيــن الخارجية كان له اثر بارز في جعل الصين غير مستعدة لتبني مواقف معارضة لسياســة الولايات المتحدة من الشأن العراقي وهذا يعني ان المصالح تاتي في المقام الاول من حيث التاثير في الاســتراتيجية الصينية ازاء العراق .[٣٠]

لهذا فان الصين تواجه مشــكلة استراتيجية كبيرة . فهي يجب ان تتبنى استراتيجيتها للامن القومــي على ما كانت الولايــات المتحدة قادرة علــى فعله وليس على ما يبــدو ان بكين راغبة بالقيام به في الوقت الراهن .[٣١]

وبالرغــم من ذلك ففي اواخــر عام ٢٠١٣ تطــرق وزيــر الخارجية الصينــي (وانغ بي) خــلال زيــارة للجزائر الى السياســة الخارجية الصينيــة تجاه الــدول الغربية فــي ظل الوضع الجديــد خــلال مؤتمــر صحفــي قال فيــه (ان الصين تنظــر الى علاقاتها مع الــدول العربية وتســعى الى تعزيزها من منظور اســتراتيجي وطويل المدى) . واردف انه (في ظل الوضع الجديــد – أي تغييرات الربيــع العربي – يمكن تلخيص السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية باربعة تاييدات :

تأييد الــدول العربية في حل القضايا الســاخنة بالوسائل السياسية .

تأييد الدول العربية في التعاون وتحقيق التنمية المشتركة مع الصين .

تأييــد الــدول العربيــة فــي حمايــة حقوقهــا ومصالحها الشرعية .

وفيما يتعلق باستراتيجية الصين تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ ومــا بعدها من تطورات يمكن ان نشــير الى ان الموقف الصينــي الدائم تمثل في الجنوح للســلام وتغليبه وايجاد حل سياسي للمسألة العراقية ، فصانع القرار الصيني ادرك حجــم التداعيات التي يمكن ان تتأثر بها الصين نتيجة لمرحلة عدم الاســتقرار في العراق نظراً لاتســاع دائــرة مصالح الصيــن كدولة كبرى ، فــأي حدث هام يقع فــي أي بقعة من بقاع العالم فســيترك اثاره على الصين اقتصادياً او سياسياً فالعلاقــات الاقتصادية والتجاريــة بين الصين ومنطقة الشــرق الاوســط في تعزيز مســتمر ، فلــم يقتصــر ذلك علــى الجانب التجــاري ، بل تقــوم الصين بتوريد الايدي العاملة لها عدا ذلك فالصين تســتورد من المنطقة ما يعادل مليوني برميل نفط يومياً ، ففي حال ارتفاع سعر البرميل الواحــد ٥ دولارات امريكيــة بســبب تداعيات التوترات ، فيعني ذلك خســارة الصين لما يقدر بعشرة ملايين دولار من العملة الصعبة كل يوم فضلاً عن زيادة نفقات البترول المستورد ، مما يترتب على كل ذلك تراجع الفائض في موازنة المدفوعــات الدوليــة ، الأمــر الذي يؤثر ســلباً علــى زيادة احتياطي النقــد الاجنبي في الصين لذا كانت اســتراتيجية الصين فــي تلك المرحلة بالذات تتركز على الدفع باتجاه الحلول السلمية للازمــة العراقية وضمــان مصالحها من خلال التأكيــد علــى اســتقرار العراق ودعــم الجهود الدولية لاحلال الامن فيه .[٣٢]

وتعزيــزاً على ذلك ، ففي وســط التغيرات الســريعة التي تتجه نحو عالــم متعدد الاقطاب يتضمن الكثير من التنوع والترابط وهو الوضع الذي يفــرض على الصين ان لا تمســك بعقلية الحــرب الباردة التي ترى الايديولوجية كمعيار للتقييــم الدولي وفي تقرير طبيعة العلاقات بينها

وعلى هذا فمن الان فصاعداً لا تستطيع الصين ان تقف موقف المتفرج ، او كما عبرت احدى اشعار (مادتس تونج) (تراقب العالم فيما وراء السحاب بعين باردة)، ولكن عليها ان تتصرف كطرف داخلي بل وأحد الفاعلين القياديين على المسرح العالمي ، وفي مثل هذه اللحظة التاريخية من التحول ، فان انقلاباً تاماً يصبح مطلوباً لكي تعيد الصين تحديد دورها العالمي ووضعها الاستراتيجي واهدافها المتوسطة والطويلة الاجل .[٣٣]

وبالمقابل ، فقد أكدت الحكومة العراقية على ضرورة الاستفادة من التجربة الصينية في ادارة المناطق الاقتصادية الخاصة لبناء نموذج عراقي يحاكي التجربة الصينية في هذا المجال . ولقد تم عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العراقي – الصيني عام ٢٠١١ الذي عقد في العاصمة بيكين ، إذ دعت الحكومة العراقية الشركات الصينية الى توسيع خطواتها تجاه العراق والاستفادة من توقعات النمو المرتفعة لاقتصاده من خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة والاسكان والصناعة والزراعة والبنى التحتية . ولقد دعت الحكومة العراقية انذاك الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق والصين ولاسيما في مجالات الاستثمار والطاقة والزراعة كما ودعت الشركات الصينية الى ضرورة المساهمة في اعادة اعمار العراق ، إذ ان العراق يُعد الصين من اكبر الاقتصادات في العالم والعراق يطمح للاستفادة من خبراتها في جميع المجالات .[٣٤]

وهكذا ، ادركت الصين التحديات التي بدأت تواجه مصالحها وأمنها القومي ولاسيما في ظل الوضع العام في الشرق الاوسط والعراق بشكل خاص ويمكن القول ، ان استراتيجية الصين تجاه العراق في هذه المرحلة قامت على معايشة الوضع العراقي واتخاذ اجراءات سياسية تتلائم مع هذه الفترة المليئة بالتقلبات كان عليها لزاماً العمل على الوقاية من مخاطرها والتمسك بالفرص على خير وجه لذا فان الصين قد حددت معالم استراتيجيتها الجديدة تجاه العراق انطلاقاً من سعيها لتولي مكانة مميزة في النظام الدولي وكي تسهم في شكل فاعل في اعادة صياغة التوازنات الدولية . وفي هذا الصدد بدأت الصين بسياسة انفتاح عالمي على القوى الاخرى ولا بد ان نذكر ان العراق كان على رأس اولويات الاستراتيجية الصينية باعتبار المرحلة فرصة سانحة من خلال الظروف الاقليمية والدولية لان تجعل من الصين قوى عظمى ذات نفوذ عالمي ، واعتبرت الصين ان العراق يعد مركز ثقل اقتصادي مهم بالنسبة لقطاع الاستثمار الصيني علاوة على سعي الصين لاحياء الاتفاقيات النفطية مع العراق ولم تتوقف مساعي الصين في زيادة التقارب مع العراق من خلال الدخول في شراكات تجارية ضخمة ، فالعراق يمثل سوقاً رائجة للبضائع والصناعات الصينية .[٣٥]

وفي هذا السياق ، يصف المحلل الاقتصادي (هلال الطحان) خطوة الحكومة العراقية التوجه نحو الصين بالخطوة الصحيحة والتي يتوقع لها ان تسهم في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار في البلاد .متوقعاً ان تصبح الصين الشريك الاقتصادي الاكبر للعراق ولاسيما في مجال النفط خلال السنوات القليلة المقبلة . كما ينبغي الاشارة الى ان ائتلافاً مكونا من شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بريتش البريطانية كان قد وقع في عام ٢٠٠٩ عقداً

مع العـراق لتطوير حقل الرميلة الجنوبي الذي تقـدر احتياطاتـه بنحو ١٨ مليـار برميل ، كما وقعت وزارة الكهرباء العراقية في نيسـان عام ٢٠١١ ، اتفاقاً بمليار دولار مع شـركة صينية بمضاعفة انتـاج الطاقـة الكهربائية في محطة الزبيدية الحرارية بمحافظة واسط .[٣٦]

وفي السـياق ذاتـه دعت الصيـن الى دعم العملية السياسـية في العراق وجهود المصالحة الوطنية وضـرورة التزام دول جـوار العراق بدعم اسـتقراره ومسـاعدته فـي النهوض من كبوته ، مـع التاكيد على دور اكثر فعالية للامم المتحدة لدعم العملية السياسية في العراق .[٣٧]

وعلى صعيـد اخر ، فتحت الصين الطريق امام العراق للدخول في شراكات امنية وتعاون استراتيجي في المجال الأمني إذ تمكنت الصين من ابرام عقد معـدات فنية صينية قيمتها ١٠٠ مليون دولار مع العراق ، وتسـعى الصين من خلال اسـتراتيجيتها تجاه العراق الى الحصول على عقود لشـركاتها في كافـة مجالات العمل فـي العراق منهـا النفط والبنـاء وكذلك الطرق والجسـور ، ولتطويـر علاقاتهـا مـع العراق ولزيادة التقارب مع العراق ، فقد اتخذت الصين قراراً باعفاء ٨٠٪ من الديون المسـتحقة على العراق ، وعلى الصعيد السياسي فان استراتيجية الصيـن تجـاه العـراق تنطلق من دعـم وتأييد الحكومة العراقية والعملية السياسية الجارية في العراق والحفاظ على وحدته واسـتقراره وعليه فان العراق يحتل مكانة متميزة على سـلمه في اولويـات الاسـتراتيجيات الدوليـة للصين في الحقبـة التي أعقبت الحرب الباردة وصولاً الى المرحلـة الراهنـة ، وهذه الاهميـة لا تنبع من حاجة الصيـن المتزايدة للنفط والطاقة وامكانية اسـهام العراق في توفيرها بشكل ميسر للصين وليس فقـط الجانـب التجـاري والاقتصادي ، فالصيـن اصبحـت تمثل محـور التحالفات في اسـيا فضلاً عن تحالفاتهـا وعلاقاتها مع القوى الصاعـدة فـي النظـام الدولي وكذلـك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة اقليمياً منها العراق الذي يمتاز بدور اقليمي مسـتقبلي في منطقة الخليج والشرق الاوسط[٣٨] .

وبناءً على دعـوة من رئيس مجلس الدولي في الصين (لي كتشـيانغ) قام رئيس الوزراء حيدر العبادي بزيارة رسـمية الى الصين اثناء الفتـرة ما بين يومي ٢٢ و٢٣ من كانون الاول مـن عام ٢٠١٥ ، إذ عقد مـع الرئيس الصيني (شـي جين بينغ) مع العبـادي وقرر الجانبان زيادة الارتقاء بالعلاقات الثنائية واقامة علاقات الشـراكة السـتراتيجية بيـن البلديـن واجـرى رئيـس مجلس الدولة (لي كتشـيانغ) مباحثات مع العبادي كما التقـى مع رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشـعب الصيني تشانغ دجيانـغ. وفي هذا الاطار حرص الجانبان على اعطاء الاولوية للتعاون في المجالات التالية :

اتفـق الجانبان على زيادة التبادلات الرفيعة المسـتوى وتعزيز التواصل الاستراتيجي حول العلاقات الثنائيـة والقضايا الدوليـة والاقليمية ذات الاهتمـام بما يوسـع الارضية المشـتركة ويرسـخ الثقـة الاسـتراتيجية المتبادلة بشـكل عميق ، وسـيواصل الجانبـان تعزيز التواصل والتعاون بين البلدين حكومة وجهازا وتشريعياً وحزباً ، من اجل زيادة التفاهم المتبادل .

تعهد الجانبـان بمواصلة تقديم الدعم الثابت للجانب الاخر في القضايا المتعلقة بسيادة البلاد واستقلالها ووحدة وسلامة اراضيها ، ومراعاة

المصالح الحيوية والانشغالات الكبرى لبعضهما البعض وعدم التدخل في شؤونه الداخلية يؤكد الجانب العراقي على التزامه الثابت بمبدأ الصين الواحدة ودعم موقف الصين من القضايا المتعلقة بشينجيانغ ، ويدعم الجانب الصيني وحدة العراق وسلامة اراضيه وسيادته واستقلاله .

اعرب الجانب العراقي عن تثمينه لمبادرة الجانب الصيني ببناء (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) ويحرص على المشاركة الفعالة في بناء (الحزام والطريق) ويؤكد الجانبان على استعدادهما لتعزيز التعاون العلمي بين البلدين في مختلف المجالات في اطار التشارك في بناء (الحزام والطريق) بما يحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك .

اكد الجانب الصيني على دعمهِ لا عادة الاعمار الاقتصادي في العراق واستعداده للمشاركة الفعالة فيها ، ويشجع الشركات الصينية ذات القدرة والسمعة على التوجه الى العراق للمشاركة في مشاريع اعادة الاعمار في مجالات ذات اولوية تتعلق بمعيشة الشعب مثل الطاقة والكهرباء والاتصالات وبناء البنية التحتية وغيرها واجراء تعاون مع الجانب العراقي في مجال الاستثمار والتمويل بأشكال مختلفة .

واتفق الجانبان على التوظيف الكامل لدور اليه اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين واثراء مقومات التعاون بصورة مستمرة وزيادة تسهيل التجارة والاستثمار بين الجانبين

يعتقد الجانبان ان التعاون في مجال الطاقة ركيزة مهمة للتعاون العلمي بين البلدين واتفقا على اقامة علاقات التعاون الاستراتيجي الشاملة والطويلة الامد في مجال الطاقة وخاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي وتوسيع الاستثمار في مجال الطاقة وتشجيعه الجهات الحكومية المختصة والشركات ذات الصلة بين البلدين على تعميق التعاون في مجالات تجارة النفط الخام وتنقيب وتطوير موارد النفط والغاز الطبيعي والخدمات الهندسية والتقنية في حقول النفط وبناء منشات التخزين والنقل وتكرير النفط والبتروكيماويات ومعدات الطاقة وغيرها .

وابدى الجانبان استعدادهما لتوظيف مزايا التكامل في الهيكل القطاعي والدفع بالتعاون في الطاقة الانتاجية والاستثمار والدفع بنقل التكنلوجيا وتطوير القطاعات والتعدد الاقتصادي بما يحقق التنمية المشتركة .

واكد الجانب الصيني مجددا على انه سيقدم كالمعتاد المساعدات قدر الامكان للعراق ، ويشكر الجانب العراقي الجانب الصيني على مساعداته النزيهة والمستمرة لاعادة الاعمار الاقتصادي في العراق ويتعهد بمواصلة توفير ضمان ملموس وتسهيلات للمؤسسات الصينية وافرادها المتواجدة في العراق .

واعرب الجانبان عن ادانتهما ورفضهما للإرهاب بكافة اشكاله ويدعمان بثبات جهود الجانب الاخر في الحفاظ على الامن والاستقرار في البلاد ومكافحة الارهاب ويوكدان على ضرورة مكافحة الارهاب من ظواهره وبواطنه في ان واحد ، ويرفضان اتباع المعايير المزدوجة في عملية مكافحة الارهاب

كمـا يرفضـان ربط الارهاب ببلـد او عرق او ديـن بعينـه ويدعـوان الـى ضـرورة الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثـاق الامم المتحدة والقانون الدولي والقواعد الاساسـية التي تحكم العلاقات الدولية واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة اراضيها في عمليات مكافحة الارهاب .

وابـدى الجانبان اسـتعدادهما لزيادة تعزيز التواصـل والتعاون بيـن البلدين فـي مجالات الثقافـة والتعليـم والرياضـة وغيرهـا مـن المجـالات الثقافية والانسـانية بمـا يعزز الفهم المتبـادل والصادقـة بين الشـعبين سـيواصل الجانـب الصينـي تدريـب المتخصصيـن في مختلف المجالات الذين يكون العراق في حاجة ملحة اليهم في عملية اعادة البناء وسيوفر مزيدا من المنح الدراسـية الحكومية للطلبة العراقيين الوافديـن في الصين . بما يسـاعد العراق على تعزيز بنـاء القدرة ويتفق الجانبـان على تبادل اعفاء حاملي جوازات السـفر الدبلوماسـية من التأشـيرات وذلك من اجل تسهيل تبادل الافراد بين البلدين .

رأى الجانبان ان الاوضاع الدولية والاقليمية تشـهد تغيرات عميقة ومعقدة في الوقت الراهن ويجب علـى البلدين تعزيز التنسـيق والتعاون في الشـؤون الدولية والاقليمية ويدعم الجانبان جهود دولة منطقة غربي اسـيا وشمالي افريقيا وشـعوبها لاستكشـاف الطـرق التنموية التي تتماشـى مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة وتسوية القضايا الاقليمية الساخنة بطرق سلمية عبر الحوار والتفاوض وذلك في سـبيل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة ويعرب الجانب العراقـي عـن اشـادته بموقف الصيـن العادل ودورهـا المهـم في الشـؤون الاقليميـة ويدعم الجانـب الصيني الـدور الايجابـي للعراق في الشؤون الاقليمية .[٣٩]

وفي عام ٢٠١٦ ، قام العراق برسم ملامح صفقة سلاح كبيرة بتسهيلات مالية من الحكومة الصينية تتضمن انظمة دفاع جوي بعيدة المدى نـوع (hq) المستنسـخة عن منظومة s-٣٠٠ الصينية بعد رفض روسيا تقديم تسهيلات مالية لبيعها للعراق الذي يمر بوضع اقتصادي حرج . وكشـفت مصادر ان منظومة الدفاع تسـتطيع توفير مظلة جوية ضد الهجمات الجوية الكثيفة وللارتفاعـات العالية إذ تغطـي مديات حوالي ٢٠٠كـم وارتفـاع ٢٧ كـم . وان الصفقـة قـد تتضمن دبابات ٩٩ type الأحداث في سـلاح الدروع الصيني ومعـدات اخرى لفائدة الجيش العراقي / الشـرطة الاتحادية / الحشـد الشعبي / جهـاز مكافحة الارهاب واشـارت المصادر الـى ان الصفقة بقيمة ملياريـن و ٥٠٠ مليون دولار وتسـديد الثمـن سـيكون بالأجـل وعلى دفعات تسـدد اولاهـا عـام ٢٠١٧ بقيمة ٨٣٣ مليون دولار تدفعها وزارة المالية الاتحادية بعد تحويل وزيرها بقرار من مجلس الوزراء[٤٠].

الخاتمة

مما تقدم يتضح ما يلي :-

الصيـن فـي نظـر العديـد مـن المحللين ، حضـارة تتخفى في صورة دولـة قومية ، تكاد مقومات قوتهـا وازدهارها تتعادل مع مقومات انهيارهـا وتفككهـا ، بشـكل يجعل مـن التنبؤ بتطوراتهـا المسـتقبلية امراً يـكاد يكون خارج امكانيات العلوم الاجتماعية والسياسـية برمتها ولم يشـهد العالم من قبل حالة مثل حالة الصين الحديثة ، سواء في سرعة ودرجة واستمرارية

صعودهـا الاقتصادي في ظل نظام سـلطوي ، او في اسلوب الادارة الذي يعتمد على التجريب واللامركزيـة . وقد كان علـى حكامها تاريخياً ان يوازنوا دائماً مـا بين متطلبات وحدة الدولة والتنـوع الجغرافي والثقافي والاثني لامتدادها القـاري . ورغـم فترات الاضطـراب والتفكك التي شـهدتها الصين على مـدى تاريخها ، فان عوامل وحدة الدولة تتغلب مرة بعد اخرى .

تبـدو ملامـح التعددية القطبية التي تسـعى الصيـن الـى تحقيقهـا مـن خـلال انتهاجهـا استراتيجية تراعي التوازن على الصعيد الدولي ، وفـق رؤيـة ترمى الى التوفيق بين المنافسـة والتعـاون في علاقاتها الدوليـة ، تولي الصين اهميـة خاصـة لعلاقاتها مع الولايـات المتحدة الامريكيـة ، ليـس لحاجتها الى الاسـتثمارات والاسـواق الامريكيـة الكبيرة فحسـب ، وانما ايضاً من منطلق ان التعاون الثنائي بين البلدين كفيـل بإيجاد حلول واقعيـة للعديد من الازمات العالمية والصراعات الدولية .

التوصل الى حقيقـة مهمة الا وهي الايمان بثبـات ويقيـن لا يتزعـزع بأهميـة العلاقـات العربيـة – الصينيـة لضـرورات التاريـخ والاقتصاد والجغرافية السياسية ، وما للعلاقات العربيـة – الصينية من جـذور عميقة في تربة العلاقات الدولية . حيـث من الضروري اعادة تقييـم العلاقـات العربيـة – الصينيـة من فترة الى اخـرى لاكتشـاف مواقع القـوة والضعف ومعالجتهـا للتقدم الى الامام . وعلى العرب ان يضعوا في حسـبانهم وهم يطلبـون من الصين دعمهـا في بعـض القضايا التـي تخصهم ، ان للصيـن ايضاً ارتباطات وشـراكات اخرى مع قوى اقليمية ودولية تربطها بها مصالح مشتركة ايضاً .

ان هـذا التوجـه الصينـي نحـو المنطقـة العربيـة لا يعني انها تنظر الى كل دولها برؤية واحـدة ، ونحن بصدد الحديـث عن العراق في الاسـتراتيجيات الدولية وبالتحديد الاستراتيجية الصينيـة يجـب ان نذكـر ان العـراق يحظـى بأهمية وموقع خاص في هذه الاستراتيجية وفي السياسـة الصينية بشكل عام وتنبع هذه الاهمية مـن عدة معطيات اساسـية جعلت مـن العراق محور توجه واهتمام السياسـة الصينية ، وتاتي هذه الاهميـة ضمن اهتمام السياسـة الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي ، فالتقسـيم الذي تتبناه السياسـة الصينية للدول يضع العراق في مكانـة مميـزة ومهمة فـي اولوياتها السياسـية والاسـتراتيجية لاعتبارات عديـدة منها الموقع الجغرافـي وثـروة العـراق الهائلـة وموقعـه الاسـتراتيجي في قارة اسـيا وعلاقاته مع قوى دولية مؤثـرة في توجهـات السياسـة الصينية كالهنـد واليابان ودول الخليـج والدور العراقي المؤثر في السياسـات الاقليمية في منطقة باتت محط انظار القوى الدولية وتنافس اقطاب القوة الدولية للهيمنة عليها ، لذا حرصـت الصين على توطيد علاقاتها مع العراق في شتى المجالات .

الهوامش

١- وقـع العـرب والصينيون اتفاق اليـة جديدة لترفيع علاقاتهم الى مسـتوى اسـتراتيجي ، وذلـك بتوقيع بيـان اقامة علاقات التعـاون الاسـتراتيجي المبنية على التعاون الشـامل والتنمية المشتركة بين الصين - والـدول العربية ، وذلك ابـان الاجتماع الوزاري الرابـع لمنتدى التعاون العربـي – الصيني في ايار ٢٠١٠ . انظر بالتفصيل :

جعفـر كـرار احمـد ، تقييم منتـدى التعـاون العربي –

الصينـي في عشـرة اعوام ، مجلة السياسـة الدولية ، العـدد (١٩٦)، المجلـد (٤٩) ، ص ١٦٠ ابريـل ٢٠١٤.

٢- جعفـر كـرار احمد ، تقييم منتـدى التعاون العربي – الصيني في عشـرة عوام ، مجلة السياسـة الدولية ، العدد (١٩٦) ، ابريل ٢٠١٤ المجلد ٤٩، ص ١٦٠

٣- عاطف سالم سيد الاهل ، العلاقات العربية – الصينية ، في : العلاقات العربية – الاسيوية ، تحرير أ.د.هدى ميتكيس والسـيد صدقي عابدين ، مركز الدراسـات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

٤- جـي جـوت ايكبنيـري ، نهـوض الصين ومسـتقبل الغـرب هـل يمكن للنظـام العربي ان يسـتمر ، في سلسـلة دراسـات مترجمـه ، صـادرة عـن مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة ، جامعة بغداد ترجمة : سـميرة ابراهيم عبـد الرحمن العدد (٤٣) ايلول ٢٠١٠ ص٢ .

٥- السـيد امين شـلبي ، السياسـة الخارجية الامريكية : ازمة اوباما أم امبراطورية مأزومة ؟ مجلة السياسة الدولية / العـدد (١٩٨) اكتوبر ٢٠١٤ المجلد (٤٩) ، ص ٥٢.

٦- مجموعـة باحثيـن ، شـريك اسـتراتيجي : العلاقات المصريـة – الصينيـة ... تحديـات الواقع وفرص المسـتقبل ، تحريـر ابـو الفضل الاسـنادي ، اميرة البربـري ، مجلة السياسـة الدوليـة ، العدد (١٩٧) يوليو ٢٠١٤ ، المجلد ٤٩ ، ص ص٦٩-٧٠ .

٧- جعفـر كرار احمـد ، تقييم منتدى التعـاون العربي-الصينـي في عشـرة اعوام ، مجلة السياسـة الدولية ، العـدد (١٩٦) ابريـل ٢٠١٤ ، المجلـد ٤٩، ص ١٦٠.

٨- جعفـر كـرار احمد ، تقييم منتـدى التعاون العربي – الصيني في عشرة اعوام ، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٦٥.

٩- مجموعـة باحثين ، العـرب والصين : من التاييد عن بعد الى التعاون عن قرب حوار عربي صيني حول الحاضر والمسـتقبل ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، سلسلة الحوارات الدولية ، ط١ ، عمان ، مارس / اذار ١٩٧٨ ، ص ٧٦ .

١٠- عبد السـلام البغدادي ، التجربة الصينية في افريقيا (وقائـع التحـرك الاقتصادي المعاصـر في افريقيا ١٩٤٩-٢٠٠٨ ، سلسـلة دراسـات اسـتراتيجية ، مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة ، جامعة بغداد ، العدد (٩٧) ، ٢٠٠٨ ص ص ١٢٥-١٢٦ .

١١- جعفـر كرار احمـد ، تقييم منتـدى التعاون العربي – الصيني في عشـرة اعوام ، مصدر سـبق ذكرة ، ص ١٦٦

١٢- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مجلة السياسـة الدولية ، العدد (١٦٧) يناير ٢٠٠٧ ، المجلد (٤٢) ، ص ٩٠ .

١٣- كاظـم هاشـم نعمة ، العلاقات الصينيـة – العراقية نحـو دور صيني اكثر فعالية ، في : العراق والقوى الكبـرى – وقائـع المؤتمر العلمي السـنوي لمركز الدراسـات الدوليـة ١٩٩٦-١٩٩٧ ، دراسـات استراتيجية ، العدد (٣) ١٩٩٧ ، ص ٢٦ .

١٤- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

١٥- حيدر علي ، العراق في الاستراتيجية الصينية ، دار العدالـة، من الانترنيت في ٢٠٠٩/١/١٢ . http:// aladala news . net

١٦- السياسـة الصينيـة والعالـم العربـي ..... توجهات ومصالـح بكين مـن قـوة اقليمية الى نفـوذ دولي ، جريدة الشرق الاوسط ، الجمعية ١٤ مارس ٢٠١٤ العـدد (١٢٨٩٠) من الانترنيـت .http://www aaw sat . com

١٧- حيـدر علـي ، العراق في الاسـتراتيجية الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

١٨- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٩٠ .

١٩- اشـرف عبد العزيز عبد القـادر ، الولايات المتحدة الامريكيـة وازمـات الانتشـار النـووي : الحالـة الايرانيـة ٢٠٠١- ٢٠٠٩ ، مركـز الامـارات للدرسـات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص (١٧٤) .

٢٠- العـراق في الاسـتراتيجية الصينيـة ، العدالة ، من الانترنيت http://aladala news .com

٢١- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٩١ .

٢٢- نزار اسـماعيل الحيالي ، دور حلف شمال الاطلس بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة ، مركـز الامـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٢ .

٢٣- مجموعـة باحثين ، العلاقـات الامريكية – الصينية : الابعاد السياسـية والاقتصادية ، الملف السياسي ، دورية تصدر عن مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية ، العدد (٣٥) ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص ٤٣-٤٤ .

٢٤- د. وصال العزاوي ، العلاقات العربية – الاسـيوية : نحو دور عربي اكثر فعالية ، مجلة دراسات دولية ، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية ، العدد (١٤) ، بغـداد ، تشـرين الاول / اكتوبـر ٢٠٠١ ، ص ٨٠ .

٢٥- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

٢٦- كارن ابـو الخير الخصوصيـة الصينية : هل تنجح قيـادات بكين في ادارة تحـولات مصيرية ؟ مصدر سبق ذكرة ، ص (١٦٣) .

. http://aladala.news.com

٢٧- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٩٣ .

٢٨- العراق في الاستراتيجية الصينية ، من الانترنيت : .http://aladala. News .com

٢٩- محمد بن هويدن ، السياسـة الصينية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٩٢ .

٣٠- العراق في الاستراتيجية الصينية ، من الانترنيت : http://alada lanews. Net

٣١- جـورج فريدمـان ، تقييم الاسـتراتيجية الصينية ، مؤسسة سـتراتفورد الامريكية البحثية الاستراتيجية ، ٥ اذار ٢٠١٢ ، ترجمة : م.د. نصير محمد ، مجلة قضايا سياسـية كلية العلوم السياسية / جامع النهرين ، العددان ٣٥-٣٦ ، السنة ٢٠١٤ ، ص ٤٣٠ .

٣٢- السياسة الصينية والعالم العربي : توجهات ومصالح بكين من قوة اقليمية الى نفوذ دولي ، جريدة الشـرق الاوسـط ، العـدد (١٢٨٩٠) ، ١٤ مارس ٢٠١٤ / من الانترنيت htt://www.aawsat.com

٣٣- العـراق في الاسـتراتيجية الصينية ، من الانترنيت . http://alada lanews .net

٣٤- امين شلبي، تحديات القيادة الصينية الجديدة ، مجلة الاهرام ، مصر ، العدد (١١) ، ١٧ نوفمبر ٢٠١٢ .

٣٥- تـاو : علاقتنا بالعراق دخلت مرحلة جديدة ، جريدة الزمان ، العدد (٣٩٥٤) ، ٢٠١١/٧/٢١ .

٣٦- العراق في الاستراتيجية الصينية ، من الانترنيت : .http://aladala news.net

٣٧- العراق في الاستراتيجية الصينية ، من الانترنيت : .http://aladala news.net

٣٨- المالكـي يدعـو الشـركات الصينيـة الـى توسـيع خطواتهـا باتجـاه العراق ، فـي ٢٠١١/٧/١٨ .من الانترنيت : www.iragharr. Org.

٣٩- محمـد كريـم كاظـم وابتسـام العامري ، السياسـة الصينيـة حيـال منطقة الشـرق الاوسـط بعـد عام ٢٠٠١ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعـة النهرين العددان ٣٢-٣٣ السـنه ٢-١٣ ، ص ١١٩ .

٤٠- العراق في الاستراتيجية الصينية ، من الانترنيت : http:// ala ldala news. Net

البعد الإقليمي لإيران:
دراســـة في مقـــومات المكـــانة

م.د. سليم كاطع علي(*)

المقدمة

تتمتـع ايـران بمجموعـة مـن المقومـات والامكانـات الاقليمية المهمة التـي تجعل منها احـدى اهم القوى الاقليمية فـي المنطقة، ولعل المقوومـات المكانيـة والسـكانية والاقتصادية وكذلك العسكرية تاتي في مقدمة تلك الامكانات والقدرات.

ولا شـك فان تلك المقومـات كان لها الدور الكبير في ان تكون ايران من الدول المهمة التي تؤثـر في كافـة التفاعلات الاقليمية سـواء في اوقات السلم او الحرب.

لا يمكن لأي متتبع ومهتم في الشؤون الدولية أن يحدد طبيعة وملامح السياسـة الإيرانية تجاه المنطقة عموماً ومعرفة مدياتها، وذلك لإتسامها بالتناقـض أحياناً وعدم الوضـوح في كثير من الأحيـان، دون التطرق الـى اهم تلك المقومات وما هي الاهداف الايرانية.

ونظـراً للعلاقـة التبادليـة بيـن التهديدات الأمنيـة على مسـتوياتها (الداخليـة والإقليمية والدوليـة)، ودرجـة الإحسـاس بالأمـن فقـد أضحى الشـعور بالأمـن يرتبط إرتباطـاً وثيقاً بغياب التهديدات التي تتعرض لها الدولة، على الرغم من إن تحقيق الأمن بصورة مطلقة غاية لا تدركها الدول حتى العظمى منها.

ولعل ما تقدم ينطبق بالضرورة على الدور الإيرانـي فـي المنطقة ذلك الـدور الذي أصبح فيـه الهاجس الأمني العامـل الأبرز والأهم في تحركات السياسـة الإيرانية. وعليه فقد انطلقت الدراسـة من فرضية مفادها: ان الدور الاقليمي لايـران يسـتند الى مقومـات القوة التـي تتمتع بهـا على كافة المسـتويات، وهـو دور مرجح للتصاعد اسـتناداً لتلك المقومات. اذ قُسمت هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الاول: مفهوم الدور.

المبحث الثاني: مقومات القوة الايرانية.

المبحث الثالث: الدور الاقليمي لايران.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

المبحث الاول

مفهوم الدور

ظل مفهوم الدور مفهوماً غامضاً، وإتصل بالدراسات السيكولوجية ـ الإجتماعية الحديثة، إلا إنه إرتبط بدراسة سلوك الفرد داخل المجتمع. فالدور عبارة عن قواعد إجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده(لذاته) بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد المتميزين سيكولوجياً، ومنها جاءت محاولات الإفادة منه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة[1]. وقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي العديد من الدراسات للإفادة منها في معالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي، وبما يعطي دلائل مشتركة إنطلاقاً من منهج سلوكي بإعتبار إن الدولة تُعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.

وفي إطار الجهود المبذولة لدراسة الدور تم الوصول إلى طرح مشروع بحث في جامعة أوهايو من قبل ثلاثة من المفكرين هم (هيرمان، هدسون، وسنكر) في كتابهم الصادر عام ١٩٨٥ في إعطاء تعريف محدد للدور بأنه:(إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي لتحديد القرارات والإلتزامات النشطة والأحكام المناسبة لبلدانهم، وللأدوار التي ينبغي إذا وجدت أن تقوم بها على أُسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي)[2].أما في إطار معالجة مفهوم الدور في السياسة الدولية (وهذا ما يهمنا)، فقد عُرف الدور بأنه) تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع فيها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية لدولته، وللوظيفة التي يمكن أن تؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة ممارستها لهذه الوظيفة).

وفي ضوء هذا التعريف تطرح أمامنا مسألة الترابط بين الدور كمفهوم أو تصور، وبين ممارسته على أرض الواقع، ولا بُد أن لا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد إفتراضات نظرية، ولكن يجب أن يرتبط بكفاية القدرات والإمكانات التي لها القدرة على نقله من حدود الإدراك إلى الصعيد الواقعي كي يمارس بفاعلية وإقتدار.

فالوحدات السياسية (الدول) تختلف عن بعضها في إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن إختلافها في حدود الإمكانات والقدرات المادية وغير المادية، ومن ثم فإنها ستختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل ينعكس على طبيعة الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية، أو غير ذلك تبعاً لإختلاف تراتبية الدول بين دول كبرى أو متوسطة أو صغرى[3].

فدور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السلوك تبعاً لإختلاف القدرات والتوازنات، أي إن الأدوار غير ثابتة وإنما تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها أو مركزها.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا إن الأسباب التي وجدت من أجلها الأدوار تكمن بالدرجة الأساس في طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات التي تتجسد في الأمن والتنمية والتطور الإقتصادي والثقافي، فضلاً عن مظاهر القوة التي تسعى الدول إلى الظهور بها عبر الحفاظ على قوتها أو زيادة فاعليتها، وربما بإتجاه الظهور كقوة فاعلة.

بعبارة أخرى إن من أهم العناصر التي يتكون من خلالها الدور هو الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية، إذ يُعرف الهدف بانه: (تلك الحالة المستقبلية التي

يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولتــه الى ترتيبها خــارج حدودها السياســية خدمــة لمصلحتهــا القومية)[٤]. ي هــذه الحالة بأنــه:(الغايات التي تســعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية).

المبحث الثاني:

مقومات ايران القومية

إن الــدور الذين تؤديه الــدول إقليمياً ودولياً يعتمــد على مقومات يُعبر عنهــا بمجموعة من المتغيــرات المادية والمجتمعيــة المتفاعلة التي تشكل بمجملها عناصر القدرات القومية وهي:

المتغيرات الجغرافية: وتشمل الموقع الجغرافي للدولة.

المتغيــرات الإقتصاديــة: وتشــمل المــوارد الطبيعيــة والبشــرية. المتغيــرات المجتمعيــة: وتشــمل التقاليــد الإجتماعيــة والقيــم الثقافيــة والتجارب التاريخية.

ومما تقــدم يمكن القــول إن هنــاك ثمة علاقة متماســكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى وماهية الدور الذي بإســتطاعة الدولة أن تؤديه وهي:

طبيعة الهدف الذي تســعى الدولــة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي تحدده لنفسها وتعمل على الوصول إليه.

المــدى المكانــي ومــدى ســعته ضمــن البيئة الخارجية للدولة الــذي ترغب أن تؤدي دورها فيه.

الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور، وهل هي الوســائل الدبلوماســية أم من خلال التهديد بإستخدام القوة العسكرية، أو إستخدامها فعلياً.

المبحث الثاني

مقومات القوة الايرانية

ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القــدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هــذه القدرات مجموعــة من العناصــر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمســاحة والبنيــة الاقتصاديــة والعســكرية، والتي تتيح للدولــة إمكانية التحرك لان تــؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في ســلوك الدول الأخرى وسياســتها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفــي ضــوء مــا تقــدم تتأتــى الأهميــة الجيوســتراتيجة لإيــران مــن أهميــة موقعهــا الجغرافــي، فإيران تقــع بين خطي عرض(٢٥ - ٤٠) شــمالاً، وبيــن خطــي طــول (٤٤ - ٦٣) درجة شــمالاً وتحدهــا أذربيجان وأرمينيا وتركمانســتان من الشــمال، والعــراق وتركيا من الغرب، وأفغانســتان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب[٥].

وتبلــغ المســاحة الإجماليــة لإيــران نحــو (١,٦٤٨) مليــون كــم٢، وهي مســاحة تعادل خمس مســاحة الولايــات المتحــدة الأمريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويســرا وبلجيكا وهولنــدا وألمانيا مجتمعة. وتمثل مســاحة إيران نحو (٦٦,٥٪) بالنســبة إلــى إجمالــي مســاحة دول مجلــس التعــاون الخليجي، كما تعادل نحو (١١,٧٪) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل نحو (١,٢٪) من مساحة العالم[٦].

وتُعد إيــران الدولة الأكثــر كثافة من حيث عدد الســكان بيــن دول الخليج العربــي، إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الأمــم المتحــدة الصــادرة في عام ٢٠٠٧ نحو (٧٢,٤) مليون

نسمة، ويتوقع أن يصل العدد إلى نحو (٨٣,٧) مليون نسمة في عام ٢٠٢٠[٧].

كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وزاد من أهمية ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين[٨].

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (١٧) مليون برميل من النفط، ونحو (٣,٥) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (٤٠٪) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياً، ونحو (٢٠٪) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (٢٠ ـ ٣٠) ناقلة نفط[٩].

ولا شك فان تمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في كافة تفاعلات المنطقة، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ:» المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة»[١٠].

أما على صعيد الأهمية الاقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذ يُقدر الاحتياطي النفطي الإيراني بنحو (٩٥) مليار برميل، وهي تلي احتياطي كل من المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تُقدر بنحو (٢٦٠) و (١١٥) مليار برميل على التوالي[١١].

فضلاً عن ذلك فان إيران تمتلك إلى جانب النفط احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (٩٤٠) تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي[١٢].

فضلاً عن ذلك، فان الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدرات عسكرية كبيرة انطلاقاً من إن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، إذ يُقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية (الجيش والحرس الثوري) وفقاً لمؤشرات عام ٢٠١٠ بنحو (٥٢٣) ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو (٢٥٧) سفينة حربية بينها ثلاث غواصات روسية، و(٢٦) سفينة دعم، و(٤٣) زورقاً صاروخياً، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و(٢١) زورقاً برمائياً[١٣].

ولا شك فان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ومما تقدم نخلص إلى إن إيران تُعد قوة مؤثرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهو ما منحها ثقلاً جيوستراتيجياً ضمن قابليتها المحدودة لا سيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن الأهمية الجغرافية فضلاً عن الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها إيران على الصعيد الاقتصادي جعلت منها دولة ذات ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الثالث

الدور الاقليمي لايران

شكل الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فرصة تاريخية للدول الاقليمية لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية، وكانت ايران في مقدمة الدول الاقليمية التي سارعت الى استغلال الفرصة في محاولة منها الى ملء الفراغ الذي نشأ اثر خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي من خلال تنشيط تحركها الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، الامر الذي جعلها طرفاً رئيساً في صياغة وتشكيل السياسات الاقليمية، بسبب امتلاكها لأدوات الفعل والتأثير في كافة تفاعلات المنطقة.

فالدور الاقليمي لايران كان وما يزال في مقدمة اولويات السياسة الايرانية منذ تأسيس الدولة الايرانية، وهذا الطموح اصبح اكثر قرباً للتحقق بسبب تحولات البيئة الاقليمية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. فكسب الاعتراف بايران كقوة اقليمية حسب التصور الايراني لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال توسيع نطاق دورها الاقليمي، اذ ان ايران كما يعتقد قادتها تستحق ان يُعترف بها كقوة اقليمية في الشرق الاوسط، وتُعد القوة ونيل الاعتراف هما حجر الزاوية لدور ايران الاقليمي[١٤]، الذي يعني بسط النفوذ وجعل اي تحرك اقليمي يجب ان يُراعى فيه مصالح ايران، وإلا فان الانهيار والفشل سيكون مصير ذلك التحرك.

ان السياسة الاقليمية لايران تنطلق في هذا الاطار من عدة استراتيجيات لعل اهمها[١٥]:

استراتيجية التحفيز الذاتي: وتهدف هذه الاستراتيجية الى تأكيد دور ايران وضرورة اشراكها في المعادلة السياسية الاقليمية وفي الترتيبات الامنية الاقليمية.

استراتيجية المساومات: وتهدف الى تحقيق اعلى درجة من الربحية من خلال المناورة والمساومات من اجل تغليب مصالح ايران القومية على حساب مصالح الاطراف الاخرى، وعبر المناورة الدبلوماسية.

استراتيجية التصلب: وذلك من خلال اظهار ايران استقلاليتها عن الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وذلك بالتاكيد على قوتها الاقليمية الرافضة للهيمنة الامريكية، والتمسك بمبادىء الثورة الايرانية.

ان هذه الإستراتيجيات تهدف بالمحصلة الى توسيع نفوذ ايران ودورها لتكون قوة متنفذة

في اي معادلة اقليمية، وهذا يكون على حساب القوى الاخرى الاقليمية او الدولية، اذ ان إيران تسعى الى نظام اقليمي تكون فيه القوى الخارجية مستبعدة، وتلعب فيه إيران دوراً ريادياً في كل من القوقاز والخليج، والشرق الاوسط واجزاء من جنوب آسيا، وهذه الاستراتيجية تستلزم بداية تقليص الوجود الامريكي ونفوذه في المنطقة [١٦].

فالهدف الاعلى لايران هو ان تكون القوة الاقليمية التي لا يمكن انكارها، وبدونها لا يمكن معالجة اية قضية اقليمية مهما كانت اهميتها، ولعل تمسكها بالقيام بهذا الدور المهيمن يأتي من رؤية القيادة الايرانية للمصلحة القومية بكونها تمتلك مقومات الدولة القائدة في المعادلة الاقليمية التي تسعى الى حمل الآخرين على القبول بها كقوة اقليمية متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات، ولعل هذا ما اكده وزير الدفاع الايراني السابق (علي شمخاني) قائلاً: « ان ايران تسير في طريق يهدف الى حمل الآخرين رغماً عن ارادتهم على قبول ايران كقوة اقليمية[١٧].

فالاهداف القومية الايرانية لا تخضع لأي ثوابت بل هي ذات طبيعة مصلحية (براغماتية)، تجمع بين الرغبة في التعاون من جهة، وفي التحدي من جهة اخرى في الحالات التي لا يمكن التعاون فيها، ولعل هذا ملاحظناه في ادارتها لملف البرنامج النووي الايراني في مواجهة الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية.

اذ تتحدد أهداف إيران من البرنامج النووي بالسعي الى تحقيق جملة من الأهداف لعل في مقدمتها ما يلي:

البحث عن القوة (الردع)

يتمثل هذا الهدف في منع حصول أي هجوم عسكري أمريكي على إيران على غرار ما حصل في العراق عام ٢٠٠٣، ولا سيما وأن إيران قد عُدت إحدى دول (محور الشر)، كما أعطت المسافة الجغرافية التي تفصل بين إيران وإسرائيل، القدرة لأن تشكل إيران من خلال إمتلاكها القدرة النووية، وبذلك يتحقق لها عامل الردع لهذا التهديد الذي تعده قائماً.

بعبارة اخرى، إن إيران تسعى من وراء إمتلاكها القدرة النووية الى ما يمكن تسميته بالقوة الكافية التي تمكنها من أن تخلق مستوى مهماً من التخوف أو التردد لدى صناع القرار لدى أعدائها المحتملين من جهة، وكعامل ضغط سياسي على دول الشرق الأوسط، ولاسيما الدول الخليجية منها، والتي قد تقوم بأعمال من شأنها أن تهدد إهتمامات الأمن القومي الإيراني أو مصالح إيران الإستراتيجية[١٨].

الهيبة (السمعة الدولية)

إذا كانت السمعة الدولية كما عرفها هانز مورجنثاو في كتابه (السياسات بين الإمم) بوصفها هدفاً للدولة، الغاية منه هو إطلاع الدول الإخرى على القوة الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة، أو التي يُعتقد أنها تمتلكها، أو ما تريد أن تعتقده الدول الإخرى بأنها تمتلكه. فان سعي إيران للحصول على السلاح النووي إنما يهدف الى البحث عن الهيبة أو السمعة الدولية،

إذ قد تشـكل الهيبة لدولة مثل إيران ناتجاً مهماً ومتوافقاً مع إمكانية الردع المتأتية عن إمتلاكها لهـذا النـوع من السـلاح. فالسـلوك السياسـي الخارجـي لايـران يدلل ان المحـرك والموجه لاهـداف ايران القوميـة هو حمايـة مصالحها القومية الحيوية[١٩].

فثمة مؤشـرات مهمة تظهـر الترابط الموجود بيـن السـمعة الدوليـة وبيـن ظهـور السـلاح النووي، فقد أضاف إكتشـاف أول سـلاح ذري للولايـات المتحدة سـمعة مرموقـة لها. كذلك أعلن ماوتسي تونغ بأن الصين قد بنت سلاحها النووي كجزء مهم مما يتعلق بمنزلتها الدولية، بينما توقع القادة الهنود إن التفجير النووي الذي أجروه عام ١٩٧٤ سيدعم سمعة بلادهم.

ان امتـلاك ايـران القـدرة النووية سـيمنحها دورا اقليميـا اكبر، وهو مـا يدفع باتجاه تحقيق الطموحـات الايرانية ليـس فقط اقليميـاً وانما تحقيق الزعامة في العالم الاسلامي، لان ايران هي الدولة المالكة للقـدرة النووية، اذ ان ايران سـوف تصبـح الدولة الثانيـة المالكة للسـلاح النووي بعد باكستان في العالم الاسلامي، فضلا عن الشـعور الايراني بضرورة تحقيق توازن للقـوى في منطقة الشـرق الاوسـط فـي مقابل السلاح النووي الاسرائيلي.[٢٠]

وفي هذا السياق، فأن إيران قد تهدف من وراء حيازتها للقـدرة النووية فضلاً عما تم ذكره هو الحصول على السـمعة الدولية التي تمكنها من أن تجعـل من نفسـها دولة قائـدة إقليمياً، وتقلل مـن تأثير الولايات المتحـدة في المنطقة، وهي الأهداف نفسـها التـي يبدو أن كوريا الشـمالية تسعى الى تحقيقها في الوقت نفسه.

٣. المحافظة على البقاء

يُعد السـعي الإيراني للمحافظة على البقاء جانباً مهماً فيما يتعلـق بالناحية القيمية وتحديداً الدينيـة، أي المحافظـة على منجـزات الثورة الإسـلامية، فهـي تربط بين هـذا الجانب وبين السـلاح النـووي وسـعيها للحصـول على ما يسمى بـ (القنبلة الإسلامية)، إذ تدعو التيارات المحافظة ممثلـة برجال الدين المتشـددين الى ضـرورة متابعـة البرنامـج النـووي الإيراني مـن دون أن تخفـي إهتمامهـا فـي أن تتطـور تلـك المتابعة بإتجاه إمتـلاك القنبلة النووية لأن إمتلاكها من قبل الشـرق والغـرب يمثل تهديداً لمستقبل الإسلام[٢١].

إلا إن الواقـع يشـير الـى أن إيـران تحـاول إسـتخدام تلك الحجة مبرراً لمحاولات إمتلاكها للقنبلة النووية، وأنها تبالغ في حجم الخطر الذي يهدد الإسلام لإسباغه مبرراً لذلك.

امـا مـن الناحيـة الاقتصاديـة فتهـدف ايران مـن البرنامج النـووي الى تحقيـق العديد من المشاريع، ولاسيما في توليد الطاقة الكهربائية، اذ انـه يسـاعد فـي تامين ما يقـارب ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية عن طريق المولدات النووية، وهو ما يساعد في تقليل الاستهلاك الايراني من الغاز الطبيعي والنفط، ولاسـيما ان الزيادة في السـكان والتنميـة الاقتصادية سـوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران.[٢٢]

وعليـه فان نجاح إيران فـي برنامجها النووي سوف يكون له تأثيراً سـلبياً على الإستراتيجية الأمريكيـة في منطقة الشـرق الأوسـط، إذ أن نجـاح إيـران يعنـي ضمنيـاً إنها قـد أصبحت

تمتلك السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي، وربما يجعلها تتحكم بتدفق الإمدادات النفطية الى الغرب وباقي دول العالم، كما إنها ستفرض سياساتها على دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي الصغيرة، وإنها ستجد نفسها لاعباً رئيساً في أي ترتيبات أمنية في المنطقة، فضلاً عن تدخلها في أي جهود تهدف الى وضع نهاية للصراع العربي ـــ الإسرائيلي، وكل ما تقدم يتعارض مع التوجهات الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها في هذا الجزء الحيوي من العالم.

وتشكل توجهات ايران تجاه منطقة الخليج العربي ابرز التفاعلات الاقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الايرانية في ممارسة دور اقليمي بارز من خلال اقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تدعم دورها، اذ ترى ايران في منطقة الخليج منطقة حيوية لوجودها القومي والاقتصادي والثقافي، وهذه المنطقة اصبحت منذ احتلال العراق ساحة مهيأة امام ايران لأداء دور اقليمي اوسع.

فالعراق وفق التصور الايراني هو من اهم اولويات السياسة الخارجية الايرانية، اذ ترى فيه مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الايراني السابق احمدي نجاد اثناء زيارته الى العراق في ٢٠٠٨/٣/٢ إذ أعلن ربط امن بلاده بأمن العراق قائلاً : (ان بلاده مستعدة لإحلال الأمن الكامل في العراق لأن امن العراق هو من امن ايران)[٢٣] .

اذ تتلخص المصالح الحيوية الايرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدة مصالح اهمها[٢٤]:

الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية والحيلولة دون تفككه الى كيانات منفصلة ومستقلة.

تحقيق الاستقرار في العراق والحيلولة دون استمرار لحالة الفوضى لكي لا تمتد اليها.

الحرص على قيام دولة صديقة غير معادية لايران.

التحقق من ان الوجود الامريكي في االعراق لن يشكل تهديداً لوجود الجمهورية الاسلامية في ايران.

فالمصلحة القومية والنفوذ الاقليمي اصبح هو الموجه لسلوك ايران في المنطقة، ودافعاً لتحقيق مشروعها الاقليمي في الهيمنة والنفوذ على مجمل تفاعلات المنطقة. فايران وعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي[٢٥].

ولا شك فان تعامل ايران مع تركيا كقوة اقليمية موازنة لايران وكابحة للطموحات الايرانية في السيطرة على المنطقة يؤشر مدى جدية السياسة الايرانية للوقوف بوجه السياسات الاقليمية المهددة لنفوذها، ولاسيما السياسة التركية تجاه سوريا في محاولة منها لخلق فجوة في التحالف الايراني ــ السوري، وما يؤكد ذلك هو دور الوساطة التركية بين سوريا والكيان الصهيوني بعد حرب تموز ٢٠٠٦[٢٦]، فضلاً عن ادراك ايران بان التحرك التركي في العراق وسوريا له خطورته الكبيرة

علـى المصالح الايرانية فـي كلا البلدين اللذان اصبحا يشكلان الركيزة الرئيسة للنفوذ الاقليمي الايراني، مما يؤثر على دور ايران في المنطقة مستقبلاً.

ومما تقدم نخلص الى ان مقومات القوة التي تيمتلكها ايران على المسـتويات كافة السياسية والاقتصاديـة والعسـكرية والثقافيـة شـكلت مرتكزاً مهماً من مرتكـزات بروز ايران كقوة اقليميـة مهمة فـي المنطقة، انطلاقاً من سـعي ايران الى تحقيق المصلحة القومية التي اتسعت مع اتسـاع الدور الايراني في الساحة الاقليمية ولاسـيما بعد الفراغ الامني الذي افرزه احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

الخاتمة

تعد ايران احدى القوى الاقليمية الكبرى في المنطقة مسـتندة الى اهميتهـا الجغرافية فضلاً عن الإمكانيـات والقدرات الكبيـرة التي تتمتع بهـا علـى الصعيـد الاقتصادي والتـي جعلت منها دولـة ذات ثقل اقتصـادي كبير من خلال احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهـو مـا يمنح إيـران ميزة فـي التأثيـر على الأسـواق العالمية المسـتهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سـواء فـي بيئتها الإقليمية أو الدولية.وقد اسهم الاحتلال الامريكي للعراق عـام ٢٠٠٣ فـي خلـق بيئـة اقليميـة مناسـبة للقوى الاقليمية ولاسـيما ايران من اجل تعزيز حضورها الاقليمي وتوسـيع نطـاق مصالحها القوميـة ولاسـيما وان تدميـر قـدرات العراق العسـكرية وانهـاء دوره الاقليمـي قـد حفزها لطرح مشاريعها الاقليمية والتي ارتكزت على عـدد مـن الاهداف سـعت من خلالهـا لإبراز تفوقها العسـكري والاقتصـادي وحماية امنهما القومي، فضلاً عن احياء نزعتها التوسـعية في المنطقة.

اذ سعت ايران الى استغلال الفرص المتاحة امامها لاسيما وان المنطقة اصبحت تشهد فراغاً امنيـاً بعد اختـلال التوازن الاقليمـي لصالحها منـذ عـام ٢٠٠٣، وهـو مـا دفعها الـى طرح مشـاريعها الاقليمية وتوسـيع مجال مصالحها القوميـة وتعزيـز مكانتها الاقليميـة، ومما عز من ذلك التوجه ان الحرب على العراق اعطت دفعة قوية لاي دور اقليمي ايراني في المنطقة، الامـر الذي حفـز طموحاتهـا وتطلعاتها لأداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة. اذ تمثل المصلحة القومية الايرانية المنطلق الاساس في اي تحـرك على الصعيد الاقليمي والدولي على حدٍ سواء.

قائمة المصادر

1- The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009.

٢- ارش بومنـد، التقاطـع الجيوبوليتيكـي الإيراني - الأمريكي، مجلة شـؤون الأوسـط، بيـروت، مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية والبحـوث والتوثيـق، العـدد ٨٤، حزيـران ١٩٩٩.

٣- براء عبد القادر وحيد، القدرات العسـكرية الايرانيـة واثرها في ميزان القـوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٦.

٤- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢.

٥- جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥.

٦- جنيف تبيروانـد ردتريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، مجلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٨، ٢٠٠٩.

٧- جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨.

٨- خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.

٩- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.

١٠- رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١١- سعد حقي توفيق، الاستراتيجة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الاولى، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨.

١٢- شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧.

١٣- صادق الاسود، علم الاجنماع السياسيك اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

١٤- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

١٥- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

١٦- عامر هاشم عواد، دراسة في الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ١٤، ٢٠٠٩.

١٧- عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢، ص ٩٨.

١٨- غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا: دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الآسيوية وأثره على مكانتها الدولية،

اطروحة دكتـوراه، جامعة بغـداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠.

١٩- لقاء مكي، التعريف بالمشـروع الايراني (مكوناته، ادواته، اهدافه، مصادر قوته)، في: مجموعة باحثين، مشـاريع التغيير في المنطقة العربيـة ومسـتقبلها، تحريـر: نظـام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسـات الشرق الاوسط، ٢٠١٢.

٢٠- مـازن اسـماعيل الرمضاني، السياسـة الخارجية: دراسـة نظرية، بغـداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١.

٢١- محمـد السـعيد عبـد المؤمـن، ايـران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري، مجلة السياسـة الدوليـة، القاهرة، العـدد٢٠١، يوليو ٢٠١٥.

٢٢- محمـود سـريع القلـم، الامـن القومـي الايرانـي، مجلة المسـتقبل العربـي، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربيـة، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٢.

٢٣- محمـود سـريع القلـم، تصـورات القوة وتعـدد المصالـح: السياسـة الامنيـة الاقليمية لايران ،في: (النظام الامني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية)، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٢٤- مصطفى علوي، المشـروع الايراني في الشرق الاوسط بين الاستمرارية والتغيير، في: مجموعة باحثين، مشـاريع التغيير في المنطقة العربيـة ومسـتقبلها، تحريـر : نظـام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسـات الشرق الاوسط، ٢٠١٢.

٢٥- منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسـية: العراق ولبنـان انموذجاً (١٩٩٠ ـ ٢٠١١)، الطبعـة الاولـى، بيـروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢.

٢٦- مهـدي خضـر نـور الديـن، الحصـار المتبـادل: العلاقـات الإيرانيـة ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢.

٢٧- نوار جليل هاشـم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعـة الأولـى، بغـداد، دار الكتـب العلميـة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٢٨- هـادي زعرور، تـوازن الرعب: القوى العالميـة العالميـة، الطبعـة الاولـى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣.

٢٩- هانـي اليـاس خضـر الحديثي، سياسـة باكسـتان الاقليمية، اطروحـة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥.

الهوامش

١- د. صادق الاسود، علم الاجنماع السياسيك اسسه وابعاده، جامعة الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٨١.

٢- غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا: دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الآسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٧.

٣- هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٣٣.

٤- د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١، ص ٣٢٤.

٥- د. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨، ص ٦٥٥.

٦- جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥، ص ١١٩.

7- The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009, p.192.

٨- د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧٦. وينظر: ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني ـ الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٥٠.

٩- نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨١. وينظر : د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٣٠٥.

١٠- مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص٣٦.

١١- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ١٨.

المصدر نفسه، ص ٢٠.

١٢- عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢، ص ٩٨. وينظر: هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، ص ١٠٦.

١٣- محمود سريع القلم، تصورات القوة وتعدد المصالح: السياسة الامنية الاقليمية لايران في:(النظام الامني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية)، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ١٢٢.

١٤- عامر هاشم عواد، دراسة في الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

١٥- شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧، ص ١٨٥.

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

١٦- د. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٣٠. وينظر: مصطفى علوي، المشروع الايراني في الشرق الاوسط بين الاستمرارية والتغيير، في: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير : نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ٤٣٣.

١٧- محمود سريع القلم، الامن القومي الايراني، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٢، ص ١١٣. وينظر: د. محمد السعيد عبد المؤمن، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ٩٤.

١٨- جنيف تبيروانـد ردتريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، مجلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٨، ٢٠٠٩، ص ص ١٢ــ١٣- وينظر: بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢. ص ١٨٢.

١٩- براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الايرانية واثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٦، ص ١٥١.

٢٠- د. سعد حقي توفيق، الاستراتيجة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الاولى، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص١٢٥.

٢١- د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجاً (١٩٩٠ ــ ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢، ص ٣٦٤.

٢٢- د. خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص ٣٧٧.

٢٣- لقاء مكي، التعريف بالمشروع الايراني(مكوناته، ادواته، اهدافه، مصادر قوته)، في: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ص٣٤٩- ٣٥٠.

٢٤- محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

Chinese Strategy Towards Iraq After٢٠٠٣

Asist.Prof.Dr. Nagham Nadhir Shuker..... 141

Iran : Regional Dimensions

Dr.Saleem Katei Ali..... 159

Contents

Editorial 7

Research and Studies

AThe Rise of Japan and Germany After Second World War And The Iraqi Case
Prof.Dr Mahmoud ali Al-Daoud 11

Iraqi National Strategy After Liberation
Leut.Gen.Mahmoud Ahmad Izzat 19

Morocco Foreign Policy in View of 2001 Constitution
Dr.Idris Lkrene 27

Seperation of Powers And The Building of Iraq State
Prof.Dr Khidhr Abbas Atwan-Asist.Prof.Dr- Mustafa Farouk-Inst Nur Kais Al-Khazali 39

Iran 2015 Atomic Agreement With Western Powers
Asist Prof.Dr.Sattar Jabar Alae 53

Framework of Cooperation Between Iraq And Arab Gulf States
Asist.Prof.Dr. Shadha Zaki Hasan 83

Morocco –American Relations After2010
Asist.Prof.Dr. Muna Hussain Obeid 105

Constitutional Amendments in Turkey:Political Reforms or Dictatership
Dr.Ahmad Shahadha Muhmmad 125

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issuses of social ، economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The joumal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in Enghlish of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ،double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages ، (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordince with the plan of the Journal edition.

Political and strategic Studies

Quarterly journal of Political and strategic Studies BaytulHikma
No.(36) Baghdad-2018

Chief Editor
Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud

Secretary Editor
Dr.Muna Hussain Obeid

The Advisory Committee
Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj hmoud
Pro.Dr.Mustafa Othman lsmail (sudan)
lssam Al-Chalabi
Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.Al-assadi
Prof.Dr.abdul-Mounem.s.al-Amar
Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi
Prof.Dr.Keiko sakai (Japan)
Prof.Dr.lbraheem.K. Al-Alaaf
Prof.Dr.George jabour .(Syria)
Prof.Dr. Zakaria Korochon (Turkey)
Prof.Dr. Muhamad Adul shafie Eissa (Egypt)

Linguistic Correction
Dr.Hazim.a.Arif